





المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

أولريش بيك

مجتمع المخاطر العالمي

بحثاً عن الأمان المفقود

ترجمة:

علا عادل
هند إبراهيم
بسنت حسن

2006

مجتمع المخاطر العالمي

بحثًا عن الأمان المفقود

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 2006
- مجتمع المخاطر العالمى: بحثا عن الأمان المفقود
- أولريش بيك
- علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

Weltrisikogesellschaft. Auf der Suche nach einer verlorenen Sicherheit
By: Ulrich Beck

The Publication of this work was initiated and Coordinated by the Goethe-Institut and Funded by the Foreign office of Germany

تم نشر هذا العمل بمبادرة وتنسيق معهد جوته وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية





شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

مجتمع المخاطر العالمي

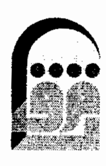
بحثًا عن الأمان المفقود

تأليف: أولريش بيك

ترجمة: علا عادل

هند إبراهيم

بسنت حسن



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بيك ، أولريش

مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود/ تأليف: أولريش بيك ، ترجمة: علا عادل ، هند إبراهيم ، بسنت حسن . - ط ١ -

القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٣
٤٣٦ ص ، ٢٤ سم
١ - العالم - تاريخ
(أ) عادل ، علا (مترجم)
(ب) إبراهيم ، هند (مترجم مشارك)
(ج) حسن ، بسنت (مترجم مشارك)
(د) العنوان ٩٠٩

رقم الإيداع ١٦٧٢٥ / ٢٠١١

الترقيم الدولي: I.S.B.N -978-977-704-775-3

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

مقدمة

ظهر كتاب **مجتمع المخاطرة** عام ١٩٨٦، وتبعه صدور كتاب **مجتمع المخاطر العالمي** World Risk Society عام ١٩٩٩، الذي تُرجم إلى أكثر من عشر لغات لم تكن الألمانية واحدة منها؛ حيث ثبت أن محاولة نقله مع بعض التغييرات الطفيفة إلى اللغة الألمانية أمر غير مستحيل. وقد حدث الكثير مما جعل عملية التعلم أثناء التعامل مع المخاطر الكونية، أو بالأحرى العالمية، مسألة ضخمة للغاية بكل بساطة. وهكذا نشأ كتاب جديد.

هناك أسباب عديدة لكتابته، تكمن من ناحية في تلك السلسلة من الأحداث التي لا تنقطع، ويشترك فيها الواقع مع وسائل الإعلام باستمرار في كتابة فصول جديدة من "مجتمع المخاطر العالمي". أصبح ما بدا مُبالغًا فيه قبل عشرين عامًا سيناريو الحقيقة: "نحن نجلس جميعًا في منطقة مخاطر على مستوى العالم". (جريدة تاجيس أنتسايجر، زيوريخ ٢٠٠٦). ومن ناحية أخرى ينعكس في حكاية تأثير **مجتمع المخاطر** ذلك الاتجاه صوب عولمة المخاطر. لقد تُرجمت تحليلاتي هذه في تلك الأثناء إلى أكثر من ثلاثين لغة، بل إنها أثارت جدلا واسعًا تخطى الحدود بين الأمم وأنظمة التخصص. سواء في علم الاجتماع أو السياسة، أو في علم القانون والتاريخ، بل حتى في الفلسفة والأنثروبولوجيا وعلوم البيئة والهندسة. كما نشأت عنه في سياقات الخبرات الأكثر اختلافًا أعمال متنوعة الموضوعات، طوّرت ملامح مجتمع المخاطر (العالمي) وتناقضاته وأوضاعه المقلوبة. وقد حفزني هذا الجدل الدائر في العالم بأكمله حول **مجتمع المخاطر** لمواصلة التفكير بل تأليف كتاب **مجتمع المخاطر العالمي**. وهنا يجب أن أفرد لذكر بعض الأمثلة عن هذه الأعمال فحسب: يأتي في المقام الأول تلك الأعمال المُلهمة ليوست فان

لون (Joost Van Loon) بعنوان الخطر والثقافة التكنولوجية نحو علـم اجتمـاع الفوعـة: Risk and Technological Culture Towards a Sociology of Virulence وكذلك بيت ستريدوم (Piet Strydom) بكتابه الخطر، والبيئـة وعلـم الاجتماع – جدل دائر، موضوعات حالية وتوقعات مستقبلية Risk, Environment and Sociology – Ongoing Debates, Current Issues and Futures Prodpects. أما مايكل ماسون (Michael Mason) وكتابـه المحاسـبة الجديـدة: المسئولية البيئية عبـر الحـدود The New Accountability: Environmental Responsibility Across Borders فقد طرح السؤال حول الشعور بالمسئولية في مجتمع المخاطر العـالمي؛ جـين إكـس كاسبرسـون (Jeanne X. Kasperson) وروجر إ. كاسبرسون (Roger E. Kasperson) الملامـح الاجتماعيـة للخطـر، المجلدين الأول والثـاني The Social Contures of Risk, Volume I, Volume II. قدما من خلال دراستهما الإقليمية والعالمية المقارنة وقائع ملموسـة لا يمكـن لأحد إغفالهما أبدًا. كما انتقد كـل مـن إريكسـون (Ericson) ودويـل (Doyle) (٢٠٠٤) "مبدأ التأمين" الذي أطلقته – أي النظرية التي تُقاس المخاطر وفقًـا لهـا، سواء كانت قابلة للتأمين أم لا ؛ كما صورت أدريانا بيترينـا (Adriana Petryna) (٢٠٠٢) التركيبة التي تجمع بين عدم المعرفة والتهديد فـي موقـف مـا بعـد – تشيرنوبيل بالحساسية الأنثروبولوجية، ومارتن شو Martin Shaw (٢٠٠٥) الذي حلل مبدأ : المخاطرة سلطة، على سبيل المثال الحروب الجديدة؛ لإعـادة توزيـع المخاطر، وفي المجلد الذي أصدره كل من إدجار جرأنده Edgar Grande ولـوثر باولي Luthar Pauli (٢٠٠٥) بعنوان Complex Soveranities وكذلك المجلـد المجمع لميخائيل داسه Michael Daase وآخرين بعنوان سياسة المخاطر الدوليـة (٢٠٠٢) يلقي الضوء على العلاقة بين مجتمع المخاطر العالمي والسياسة الدولية. وقد جمعت أنجيليكا بوفيرل Angerlika Poferl وناتان زستايدر Natan Sznaider (٢٠٠٤) أصواتًا تتناول المشروع الكوني الخاص بي. أمـا بيتـر فيليـنج Peter Wehling (٢٠٠٦) فقد فكر في مشكلة عدم الدرايـة أو الجهالـة بـشكل شـديد

الحرفية. قام فريق من زملاء الباحثين الشباب بمعهد ميونيخ للبحوث تحت مسمى "التحديث الانعكاسي" "Reflexive Modernizing" بدراسة "نظرية الآثار الجانبية" على إمكانات التطبيق العملي للبحوث وتناقضاتها (بوشن / كراتسر/ ماي ٢٠٠٦) (Boschen/Kratzer/May). كما اتخذ فرانسوا إيفالد (٢٠٠٠) François Edward خطوة حاسمة في نظرية المخاطرة وعلم اجتماع المخاطرة (من منطلق التعويض إلى مبدأ الإعانة)، واهتم برونو لاتور (٢٠٠١) Bruno Latour بنظرية المخاطرة الخاصة بي من منظور نظريته التي تدعى شبكة الفاعلين Actor – Network – Theory . كذلك تلك التأملات التي قدمها كل من باربرا هدسون Barbara Hudson (٢٠٠٣) حول العدالة في مجتمع المخاطر، وإدوارد لي بوما Edward Li Puma وبنيامين لي Benjamin Lee (٢٠٠٤) حول المخاطر المالية العالمية، وجابه ميتلين Gabe Mytlen وساندرا إسكالكليت Sandra Eskalkalate (٢٠٠٦) ويان – بيتر فوس Jan-Peter Voz ، وديرك باوكنيشت Dirk Bauknecht ورينيه كيمب René Kemp (٢٠٠٦) ، وسيمون كلارك Simon Clark (٢٠٠٦) ، وديبورا لوبتون Deborah Lupton (١٩٩٩)، وهايكي ميكنن Heikki Makinen (٢٠٠٤) ، وتوربن هفيد نيلسن Torben Hvlid Nielsen (٢٠٠٥) ، وكوي – تين Kuei – Tien (٢٠٠١) ، ووليام أوتوايت William Outhwaite (٢٠٠٦) . أما كتاب روجر سيلفرستون Roger Silverstone (٢٠٠٦) عن سياسات الإعلام "Mediapolis" فقد أثار إعجابي بشدة. وأخيرًا وليس آخرًا، فقد أثارني نيكلاس لومان Niklas Luhmann بكتابه علم اجتماع المخاطرة Sociologie des Risikos (١٩٩١) لنقضه.

كما يدين هذا الكتاب بالشكر لكافة الإصدارات التي لا يسعني هنا ذكرها منفصلة، ولا سيما تلك الرؤية المنعكسة بشكل نقدي والمتعمقة في بنية نظريتي، والدوافع التي تشكل أساسها وأخطاءها وإمكانات تفنيدها.



كلمة شكر

في نسخة سابقة لأحد الفصول، أو ربما لعدد من الفصول من تلك المنشورة في هذا الإصدار، وضع كل من ياكوب أرنولدي، وبوريس هولتسر، وإدجار جرانده، وكريستوف لاو، ودانيل ليفي، وشتيفان ماي، ومارتن مولسوف، وأنجليكا بوفريل، وناتان زتسنايدر تعليقاتهم عليه؛ لذا فأنا أدين بالشكر لهم جميعا. كما أن هذا الكتاب صدر في إطار التعاون والنقاش بشأن مجال البحث الخاص، والذي تموله جمعية البحوث الألمانية بسخاء ويتخذ عنوان "التحديث الانعكاسي". علما بأن هذا الكتاب لم يكن ليصدر دون مساعدات الصديق والمراجع العلمي، رايموند فيلينجر. ودون قدرات الاستكشاف الجديرة بالإعجاب التي يتمتع بها ألموت كلاينه، وفالتراود تسولدوس، اللذان تمكنا من فك طلاسم التصويبات التي دونتها بخط يدي وبشكل غير واضح، لظل هذا الكتاب مجرد أوراق غير مقروءة.

كانت إليزابيث بيك – جيرنسهايم هذه المرة هي التي دفعتني بحسمها الهادئ إلى التخلي عن طريقتي الأكاديمية الطاغية علي من أجل تحقيق رغبتي في الكتابة وممارسة قدرتي في هذا المجال. كما لا أوجه هذا الكتاب إلى علماء الاجتماع فقط بأي حال من الأحوال، بل إلى جميع من انقطع اتصالهم بالتقليد القديم، والذين ظنوا أن الأسئلة التي قتلت بحثا بالردود والإجابات يمكن توجيهها وإحياؤها مجددا بقابلية جديدة لعدم الإجابة عنها.

الفصل الأول

مدخل : إخراج مشهد المخاطرة العالمية وتصويره

"لقد انتهى الجدل الأكاديمي حول التغيّر المناخي، إلا أن المناقشات السياسية والأخلاقية ما زالت متوقفة عند نقطة جديدة. فالإنسان يحمل الوزر الأساسي تجاه ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم، وفقًا لتأكيدات العلماء التي وصلوا إليها في بداهة نادرة بالنسبة لواحد من تلك الأسئلة متعددة الأوجه. إن المعلومة الجديدة الفعلية التي قد تكون محملة برسالة مثقلة بالتاريخ في هذا التقرير، تكمن في قوة العزم التي تتناثر مع كل الحجج والشكوك في التغيّر المناخي الذي تسبب فيه الإنسان".

(تقرير اللجنة الاستشارية للمناخ بين الدول IPCC عن شهر فبراير ٢٠٠٧)

توقع الكارثة يُغير العالم

عملية انتحارية أراد من خلالها الإرهابيون حاملو الجوازات البريطانية تفجير عدد من طائرات الركاب في طريقها من مطار هيثرو إلى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام متفجرات سائلة، لم تتم في الصيف ولم تشارك فيها وسائل الإعلام على مستوى العالم؛ لأن الشرطة البريطانية تدخلت في الوقت المناسب مدعومة بتعاون دولي ، واستطاعت أن تلقي القبض على الجناة شديدي الجرأة. ولم تمر ثلاثة أشهر بالكاد بعد الهجمات المتعجلة حتى تم إطلاق حزمة من التعليمات الجديدة في السادس من نوفمبر عام ٢٠٠٦ لتسري على الاتحاد الأوروبي بأكمله، وتحد بصراحة شديدة من نقل المواد السائلة على متن الطائرات. تلك التدابير الأمنية الجديدة على مستوى العالم تمثل ردة فعل تجاه الهجمات الإرهابية المحتملة، التي ستحدث في مكان محدد ولكن ليس في لندن، كما يُقال. وتحد تلك التدابير من حرية ملايين الركاب لفترة لا يمكن التكهن بمداها. أما الركاب ممن ترسخت في أذهانهم فكرة خطر الإرهاب فقد قبلوا ذلك الحد من حرياتهم دون أن يتذمروا.

سلطة من لا سلطان لهم

أو

المخاطرة بسمعة البنوك

يهدد الضغط الذي تمارسه جماعة صغيرة لمحبي البيئة من مقاطعة شمال الراين وستفاليا الألمانية مشروعًا لمفاعل نووي يتكلف المليارات في بلغاريا. فبعد الاعتراضات التي أبداها هؤلاء المتخطون للحدود بين الدول تشابكت اتصالات الجماعة المناهضة للطاقة الذرية من المجتمع المدني؛ مما حدا بالبنك الألماني والبنك العقاري للتراجع عن تمويل المفاعل النووي بيلينا Belene. وقد علا ذلك بأنه يتسبب في "مخاطرة شديدة بالسمعة"، مما يضع كلا البنكين في موقف الدفاع. إلا أن ما أُعلن عنه هو أن شيئًا لم يتغيّر في تقييم المشروع، خاصة من الناحية البيئية. حيث تُعزى تلك الخطوة إلى اعتراضات جماعة "العنف الأقدم، الإشعاع" وشركائها الأوروبيين فقط. وهكذا تعرض الخطر الذري المحتمل، الذي قد ينطلق في المستقبل من المفاعل الذري البلغاري المخطط له لحملة تشهير على يد جماعة اعتراض صغيرة فاعلة في غربي ألمانيا ولها نشاط كذلك في أوروبا بأكملها، لا سيما في حملات المعارضة التي تبنتها وسائل الإعلام ضد البنك الألماني على سبيل المثال، مما نتج عنه استسلام أصحاب السلطة الضامنين لرأس المال العالمي، أي: البنوك.

استبعاد أجنـّـة المخاطرة

بسبب نجاحات علم الجينات الآدمي وطب التخصيب يـستطيع الآبــاء الآن اختيار الأجنــّة، التي تنبئ تراكيبهم الجينية عن مخاطر مرضية أقل. فهم يستغلون إمكانات طب الخصوبة بغرض استبعاد الأجنــّة ذات القابلية للإصــابة بــأمراض مثل السرطان، حيث إن هناك احتمالا كبيرًا، ولكنه ليس مؤكدًا، أن يصاب الجــسم بهذا المرض في المراحل المتأخرة من الحياة، وهو ما يضمن إنجاب أطفال يحتمل أن يكونوا أصحـــّـاء. وسوف يتعيّن على جميــع الأزواج آجــلا أو عــاجلا أن يواجهوا هذا القرار الحاسم، سواء رغبوا في ذلك أم لم يرغبوا: حيث سيــضطرون إلى تقييم الأمور ليقرروا ما إذا كانت رغبتهم منع المعاناة والألم، مما هو ليس أمرًا أكيدًا إذا كان المرض سيظهر أم لا، ومن ثم يبرر الانتقاء الواعي والمقصود لجين و"رفض" هؤلاء الأطفال الذين يحتمل أن يكونوا حاملين لــــ"جــين مــن جينــات المخاطر" أيا كان توصيفه. وفي الوقت نفسه يمكن بهذه الطريقة التقليل من الموانع والمحاذير الأخلاقية. فالاهتمام المتزايد باكتشاف خطر الإصابة بالسرطان مبكــرًا، واستبعاده من خلال "المســح الجيني" يُنبئ بقبول متزايد تجــاه الانتقــاء الجينـــي، ويسهم كذلك في استخدام تشخيص الزرع المسبق حتى للملامح، وهو مــا يخــص الأمراض الأقل شدة، بل إنه ينفذ في النهاية الرغبات والأحكام المسبقة. ورغم أنـــه في تلك الأثناء هناك في الولايات المتحدة الآلاف من الأطفال الأصحاء ممن طبقت عليهم تلك التدخلات سابقة التجهيز للأجنة، لا يمكن التخلص بكل سهولة من القلق بشأن التوابع بعيدة المدى وغير المعلومة لهذا التدخل على الإطلاق.

سوف يبتلع البحر لندن ونيويورك وطوكيو

أعلنت وزيرة الخارجية البريطانية، السيدة بيكت، في نوفمبر من عام ٢٠٠٦ أن الحروب بسبب الموارد المحدودة أو الحروب على الأرض ومياه الشرب والبترول أصبحت أمرًا قديمًا قدم التاريخ. كما أن التغيّر المناخي يهدد بتقليل إمداد كل من هذه المصادر في بعض الأقاليم غير المستقرة على كوكب الأرض، حيث تُعد إفريقيا والشرق الأوسط أكثر الأماكن تأثرًا. وإذا كان تغيّر المناخ يعتبر بمثابة مشكلة للسياسة الخارجية من هذا المنطلق، فإن العكس، أيضًا، صحيح: فالسياسة الخارجية يجب أن تكون جزءًا من حل المشاكل التي يطرحها تغيّر المناخ. وإذا ما ارتفعت درجة حرارة الأرض ما بين أربع إلى خمس درجات، عندئذ يمكن أن تغرق لندن ونيويورك وطوكيو في البحر. ويتطلب منع حدوث مشكلة "محلية" مثل فيضان لندن – مبادرات عالمية، أو في النهاية "صفقة عالمية". وهو الهدف الذي لا يستدعي مجرد حث المذنب الأول في حق المناخ – لاسيما الولايات المتحدة، على التصرف. بل يجب كذلك الوصول إلى صيغة لحل وسط من أجل العدالة الكونية في عالم تتوزع فيه الثروات دون تساو بدرجة شديدة شأنها في ذلك شأن المخاطر. على أية حال ستكون هذه هي مهمة ملموسة وعالم فضيلة محسوسًا ينبغي أن يشارك كل بلد في تحقيقهما انطلاقًا من اهتمامات قومية شديدة الخصوصية.

تغيّر الجبهات

هناك تغيّر ملحوظ في النماذج بين طيات سياسة المناخ. إذ يبدو أن سيادة السوق في مواجهة الكارثة المناخية تمثل تهديدًا مميتًا للعالم؛ لذا فقد غيّرت أجزاء كبيرة من الاقتصاد العابر للقوميات الجبهة، وهي تحاول أن تحظى بأوضاع انطلاق جيدة في ظل المنافسة حول الأسواق من أجل تقنيات البيئة والطاقات المتجددة. وهو ما يعني كذلك: أن هناك رابطة جديدة ترتسم بين حركات المجتمع المدني واتحادات الشركات الكبيرة. ففي شهر يناير عام ٢٠٠٧ طالبت اتحادات الشركات الأمريكية الكبرى الرئيس جورج بوش، بمشاطرتهم حوارًا بيئيًّا. حيث ينادي المدراء باتباع سياسة بيئية أفضل من خلال تدابير على مستوى الدول، في العالم بأكمله. وفي أوروبا وكاليفورنيا يتشكل تحالف الدولة وحركات حماية البيئة ضد صناعة السيارات. ونظرًا لأن الالتزامات الذاتية للشركات لم تؤت ثمارًا، فإن السيد ديماس Dimas رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي، وكذلك السيد شفارتسن إيجر Schwarzenegger حاكم كاليفورنيا يضغطان من أجل ضرورة خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بشكل واضح. وهو الأمر الذي يتسبب في إيذاء صناعة السيارات، خاصة الألمانية منها. ويتضح هنا، مثل هناك أن التحالف الليبرالي الجديد بين الدولة ورأس المال رهن التصرف.

مسابقة قــبح العالم

إن " القلق بشأن الوجود" الذي أثارته المخاطر العالمية على مستوى العــالم، قد أدى منذ زمن طويل إلى لعبة عبادة الحظ أو المقامرة حول الوجود، إلى مسابقة حيازة – قبح العالم. حيث إن المخاطر غير المحسوبة التي تترتب علــى تغيــّـر المناخ يجب "محاربتها" هي والمخاطر المرتبطة بالمفــاعلات النوويــة الجديــدة. فالأمر لا يتعلق، عند اتخاذ قرارات بشأن المخاطر الكبرى، بالاختيار بين البــدائل الآمنة وتلك التي تنطوي على أخطار، بل بالاختيار بين بدائل مختلفة تنطوي علــى مخاطر، وفي الغالب الاختيار بين بدائل مختلفة تنصب مخاطرها على أبعاد مختلفة نوعيًّا، وتكاد تكون غير قابلة للــقياس معياريًّا. ولم ترق مثل هذه الموازنات إلــى مستوى الأشكال الحالية للنقاش العلمي والعام إلا نادرًا. حيث يكمن إغواء التبــسيط غير المقبول في تصوير مثل هذا القرار على أنه قرار يفصل بين البدائل الآمنــة، وتلك التي تنطوي على مخاطر، من خلال كبت عدم توازن المقترح الخاص، ممــا يجعل مجازفة المخاطر الأخرى تحتل أهمية كبرى وتجذب الانتباه.

تقويض أمن العالم

أو

شولتس يتوجه إلى الحرب(1)

طوال أربعين عامًا لم يكن أحد يلحظ في الحياة اليومية الألمانية وجود جيش خاص بألمانيا الاتحادية. فقد كان يقبع في الغابة حتى انتهى عصر الحرب الباردة دون أن يطلق طلقة واحدة. وها هو شولتس الآن، أي في عام ١٩٨٦ يقف مدججًا بأحمال الزحف ومثقلا بالمسؤولية. وشولتس هو اسم لمواطن ألماني بسيط، شأنه شأن موللر وماير وشميدت. واحد من بين مائتي ألف شاب ألماني ممن زُج بهم فجأة في خضم اضطراب عقد تميّز بالشحن والتعبئة العسكرية ضد الخطر العالمي المتمثل في الإرهاب. وفي ذلك اليوم الذي كان شولتس يصعد فيه إلى متن طائرة، كان هناك تسعة آلاف (٩٠٠٠) جندي ألماني يتوجهون إلى أفغانستان والبوسنة، وكوسوفو والكونغو، أو أمام السواحل اللبنانية وعند القرن الأفريقي، كما توجه آخرون بوصفهم مراقبين إلى جورجيا وأرتيريا والسودان. وكانت مهامهم تحمل أسماء ضخمة، مثل: إيساف، وكي فور، ويوفور، ويونيفيل، ويو إن سي.. إلى آخره، أسماء معقدة مثل ذلك العالم بكل صراعاته القذرة التي يتعيّن على الجنود الألمان إنهاؤها. وقد تعلمت ألمانيا بدورها كلمات مثل "وضع التهديد" و"الحرب غير المتكافئة" التي يقودها الإرهابيون ضد الدول وتشنها الدول ضد الإرهابيين. وهكذا يجد عالم فكر التعرض للقتل تدريجيًا موضعه في ألمانيا ثانية.

وإذا استلزم الأمر يقول شولتس بابتسامته الخجولة التي تنم عن كون ما يحدث اليوم غير مريح بالنسبة له: "كانت الحياة أشبه بحفل". آنذاك كانت السياسة مجرد مادة من المواد الدراسية، كانت ماضيًا أو بالأحرى مسرح عالم بعيد ومناف للعقل، وفي الشرق الأدنى على سبيل المثال: منفذو عمليات اغتيال هنا وهناك. يتذكر شولتس الحرب التي لم تبد في التلفاز تشكل تهديدًا: أولا يتم اختطاف طائرة

حربية أمريكية من على متن حاملة طائرات – ثم تعود ثانية؟ ففي وعيه كانت أحداث العالم قد أحدثت دويًا عندما عاد من المدرسة قبل خمسة أعوام، وأراد أن يرى حلقة "سفينة الفضاء إنتربرايس"، ولكنه شاهد على قناة إر تي إل RTL انهيار أول برج، واعتقد عندما رأى الثاني وهو يتهاوى أنه يرى إعادة سقوط البرج الأول بالتصوير البطيء. فقد شعر شولتس في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ولأول مرة " أن العالم شرير حقًا". انتهى نصف قرن كامل من هدوء الرخاء وهدنة العالم. "إن شولتس ترعرع في بلد نجحت لفترة طويلة، في التقليل من المعاناة، والابتعاد عنها. والآن ها هي البلاد تخرج من السلام الذي دام طوال ستين عامًا لتدخل تحت الأضواء الصارخة لكافة الحروب الجديدة وهي تدعك عينيها. كم من الدماء والأخطار يتعين عليها قبولها بوصفها حالة طبيعية؟ كم من الأوهام يتعيّن عليها إرسالها إلى الصحراء – وكم من الأبناء؟" (هينينج سوسيباخ Henning Sossebach ٢٠٠٦ ، ص ١٧).

نقرأ جميعًا مثل هذه القصة وقصصًا أخرى مشابهة يوميًا في الصحف أو نراها في التلفاز. والسؤال الذي أنا بصدد طرحه في هذا الكتاب هو: ما خط السرد الأساسي، الذي يضم كل هذه الأقصوصات المختلفة ويجعلها أجزاء من سيناريو واحد؟ والإجابة إذا ما صغناها في شكل مصطلح تكون: إنها مشاهد من كون المعاني غير المعروف لمجتمع المخاطر العالمي، الذي نعيش نحن في فوضاه وتناقضاته ورموزه وتوازناته، ومخاوفه وسخريته وآماله الخافية، كما نعاني منها دون أن نفهمها أو ندركها. شحذ هذه الرغبة في الإدراك والمساهمة في التمكن من الفهم هو هدف هذا الكتاب. وسوف نجرب هذا في البداية على ثلاث خطوات مفاهيمية: المخاطرة – مجتمع المخاطر – مجتمع المخاطر العالمي.

١ـ المخاطـــرة

يندرج كل من التهديد وعدم الأمان دائمًا بين شروط الوجود الإنساني، الأمر الذي كان ينطبق بشكل أقوى في الماضي عما هو حاليًا بمفهوم معيّن. حيث كـــان تهديد الفرد وأسرته بالمرض والوفاة المبكرة، أو تهديد الجماعة بسبب المجاعـــات والأوبئة أكبر كثيرًا في العصور الوسطى من اليوم، ولكن يجب أن نفرق بين ذلك وبين دلالة المخاطرة التي ارتبطت منذ بدايات العصر الحديث بالأهمية المتزايـــدة في عملية التحديث لكل من اتخاذ القرار وعدم الأمان والاحتمالية. وتتعلـــق دلالـــة المخاطرة بأخطار مستقبلية أصبحت موضوعات الحاضر، غالبًا مـــا تنـــتج عـــن نجاحات التمدن والحضارة. كما أنها تتيح إمكانية تعبئة جديـــدة بعـــد – يوتوبيـــة للشعوب، لا سيما –كما سبق وذكرنا– تلك المبادرات الكونية ضد التغيـــّر المناخي والتحالفات المتغيرة بين حركات المجتمع المدني والـــدول والكيانـــات الاقتـــصادية الكبرى.

ويصبح وجها المخاطرة – الفرصة والخطر – موضوعين ذوي أهمية أثنـــاء التحول إلى الصناعة، بدءًا من رحلة سفينة التجارة العابرة للقـــارات. حيـــث تمثـــل المخاطرة نموذج الإدراك والتفكير الجاهز لديناميكية التعبئة لمجتمع ما يواجـــه عـــدم الأمان والحصار للمستقبل ذاتي الإنتاج بانفتاح، ومجتمع لا يقيده دين أو تقليد أو قوى عليا من قوى الطبيعة، ولكنه فقد كذلك الإيمان بتأثيرات شفاء وعلاج اليوتوبيا.

وبينما كانت الهوة تتسع بين الرب والمخاطرة عايشت الروايـــة الأوروبيـــة علاقة مع المخاطرة. فما أن تم إدراج المخاطرة على الخطة اضطر الرب لإخلاء موقعه بوصفه موجـــّهًا للعالم، بكل ما صاحب ذلك من توابع عاصفة. فقد اكتشف "فن الرواية" (كونديرا Kundera ١٩٩٦) ووفقًا لمنطقه الخاص، أوجه المخـــاطرة

الكبيرة، واستطلع أبعادها المصيرية وصورها: ففي شخصية دون كيشوت نرى كيف أصبحت الحياة على أرض لم يعد مستقبلها يتبع سلطة حكمة الآلهة أو الإله، بمثابة المغامرة التي لا تنتهي؛ لأنه في غياب الإله تطوّر المخاطرة ازدواجيتها التي تبشّر بالخير، والمرعبة في الوقت نفسه فضلا عن كونها غير مفهومة بعض الشيء.

ولا يبقى العالم كما هو، بل يفرض حاله الراهن ومستقبله قرارات، توازن بين الفوائد والجوانب المظلمة أمام بعضها بعضًا، وتربط التقدم بالتدهور، وتحمل في داخلها الخطأ والجهل والاغترار بالنفس والوعد بالرقابة، وفي النهاية كذلك بندرة التدمير الذاتي الجائر شأنها شأن كل ما هو إنساني.

إن رواية دون كيشوت التي تُعد واحدة من أولى روايات الحداثة الأوروبية كانت متكاملة تمامًا في العالم عند صدور الجزء الثاني عام ١٦١٦: حيث لم يدعنا رد فعل العلوم على ما هو غير قابل للتنبؤ ننتظر طويلا: ففي عام ١٦٥١ – وفي تبادل للرسائل بين بيير فيرما Pierre Fermat وبلايز باسكال Blaise Pascal سجل تاريخ العلم مولد حساب الاحتمالية، أو مولد أول محاولة للتحكم في ما هو غير متوقع.

والفزع بشأن الازدواجية التي ميّزت روح المغامرة التي أبرزها تحويل المخاطرة من البداية إلى الدون كيشوتية ما زال ملموسًا حتى الآن، نعم، عبر أحدث التقنيات التي يندمج من خلالها أكثر الأمور شرًّا وريبة، يُصبح هذا أكثر حضورًا من ذي قبل. فليس فقط ديكارت بل سيرفانتس كذلك، ليس فقط الفلسفة والعلوم الطبيعية، بل الرومانسية أيضًا استطلعت التناقضات الوجدانية لحداثة المخاطرة. وإذا كان ديكارت رأى أن "الأنا المفكرة" أساس كل شيء وكل شخص، فإنه مع المخاطرة تظهر الأنا الفاعلة ضد الآلة وضد مستقبل قدري سبق وتحدد، إنه موقف يمكن أن نعتبره "بطوليًّا" بمفهوم هيجل عن حق. وبطولة المخاطرة تلك هي ما يتم سردها في أوائل روايات العصر الحديث بوصفها انطلاقة إلى عالم

مجهول، يحمل في طياته المزيد والمزيد مما لا يمكن التنبؤ به. وفي بداية رواية دنيس ديدورو Jacques le Fataliste et son Maitre نفاجأ بأن كلا البطلين، وهما في الطريق يعيشان في زمن دون بداية أو نهاية، في فراغ بلا حدود، في قلب طبيعة اجتماعية يبدو مستقبلها حاضرًا ولانهائيًّا في الوقت نفسه. وشعر بأنه ليس هناك بدائل في مواجهة كون المخاطرة غير محددة بالنسبة للتجريبية الوجودية. حيث إن بعد المخاطرة الاكتشاف، المعاناة، التنبؤ بما لا يمكن التنبؤ به، الخوف، الرغبة، المفاجأة والاستباق المحدد الجرعات للموت التي تدس المخاطرة في الحياة اليومية – كل هذا يتلخص فقط في الجملة (المقصود بها السخرية بالطبع ولا يفهما الناس بتلاعب إلا في ألمانيا) وهي "Risiko ergo sum" : أنا أجرؤ، إذًا أنا موجود. أنا أعاني، إذًا أنا موجود. من أكون؟ لماذا أنا موجود؟ لماذا أكون أنا ذلك الشخص الذي أنا عليه، وليس ذلك الذي يمكن أن أكونه، أي أن أكون أيضًا؟

يفتح تصنيف المخاطرة عالمًا على جانبي التمييز الواضح بين المعرفة وعدم المعرفة، بين الصحيح والخطأ، الخير والشر. فقد تشذرت الحقيقة الوحيدة إلى مئات الحقائق النسبية التي نتجت عن القرب من المخاطرة والتأثر بها. إلا أن هذا لا يعني أن المخاطرة تلغي كل شكل من أشكال المعرفة. حيث ينصهر غالبًا في أفق مغزى الاحتمالية كل من المعرفة وعدم المعرفة. كما يعبّر التعامل مع القلق والريبة الذي لا يمكن تجاوزهما اليوم بسبب الزيادة في المعرفة، بل يمكن أن ينشأ عنها، يُعبّر عن نفسه في تصنيف المخاطرة. أحيانًا يتم كبت هذه القدرة علَى عدم المعرفة، وأحيانًا تحتل موقعها في بؤرة الاهتمام لتصبح سيناريو رعب تُدار به بكل حذق الأعمال وألعاب السلطة. فمن خلال المخاطرة يمكن أن يكتسب الاغترار بالقدرة على السيطرة والتحكّم، وربما، أيضًا، حكمة الشك والريبة المزيد من التأثير.

يتماشى تاريخ الرواية زمنيًّا تمامًا مع تاريخ العلوم الاجتماعية من حيث وصفها للتبدل التاريخي لشخصيات المخاطرة. إذ لم تعد روايات بالزاك تسود فيها الرعونة الوجودية للمصادفة الموحشة للعلاقات والظروف الإنسانية. فهنا تحتل

قلب الأحداث تلك المؤسسات الاجتماعية الحديثة مثل الشرطة، والقضاء، وعالم المال أو عالم المجرمين، والجيش وسلطة الدولة. أي أن المخاطرة تتعرض للفحص والاختبار من خلال أشكالها المؤسسية التي تزيد من سيادتها، كما سيتضح لاحقًا في نظرية العقلانية الأشبه بأسلوب كافكا التي أطلقها ماكس فيبر، ونظرية السلطة التي أطلقها ميشيل فوكو.

لم تعد روايات بالزاك تعرف الانطلاق السعيد. فهنا ينشأ المجتمع على أساس ازدواجية المخاطرة وهكذا يتم تشكيله. إلا أنه ما زال الوعد بالسعادة يغلب على الشعور بالوبال المحتمل. وقد وصلت إحدى هذه المنظورات إلى بنايتها مع كافكا. هنا تحولت الحرية التي وعدت بها المخاطرة في مواجهة المحكمة وفي مواجهة القصر، الحرية التي تتغلغل في كل شيء، تحولت إلى نقيضها، إلى حصار ذاتي، ولوم ذاتي وإذلال ذاتي. فقد ألقى كل من عدم قابلية المخاطرة المنظمة للتغلغل وحضورها الطاغي وعدم التقرير بشأنها على عاتق الأفراد[١].

أصبحت دلالة المخاطرة اليوم شديدة الآنية والأهمية في لغات التقنية والاقتصاد والعلوم الطبيعية وكذلك في لغة السياسة. وتنطبق هذه المبالغة العلنية والتهويل من شأن المخاطر على تلك العلوم الطبيعية في المقام الأول (مثل علم الجينات البشرية، وطب الإخصاب، وتكنولوجيا النانو وخلافه)، التي يرى الخيال الثقافي نفسه، وقد تم تجاوزه من خلال سرعة تطور هذه العلوم. كما أن المخاوف المناسبة لذلك الأمر الذي ينصب على مستقبل (ما زال) موجودًا، ويصعب أن تسلبها العلوم قوتها، تهدد بالحد من حرية البحث؛ لذا يرى رجال السياسة أنفسهم محل احتياج من أجل ذلك الفرع من اللوائح والتعليمات إلى حد ما؛ لأن خطاب المخاطر العام ينتج عنه ديناميكية خاصة (لم تخضع للبحث بشكل موسع حتى

---

(١) يمكن ملاحظة هذا التحول الكافكي التراجيدي إلى الفردية في مجتمع المخاطر العالمي بشكل مثالي فى تحويل كارثة المفاعل النووي تشير نوبل بأوكرانيا الحالية إلى أمر من أمور الحياة اليومية ، انظر في هذا الصدد الفصل السابع .

الآن). وبناء عليه تصبح المخاطرة "موضوع تعريف ووساطة" يجب في ظله إخضاع تقسيم العمل في المجتمعات عالية الإبداع إلى المسامعة والمفاضلة مجددًا بين العلم والسياسة والاقتصاد.

٢ ـ مجتمع المخاطـــرة

في مجتمعات المخاطرة، ومع تسارع عمليات الحداثة وراديكاليتها، تـــصبح توابع نجاحات الحداثة مثار حديث. حيث تنشأ رعونة جديدة واستهتار بالمخـــاطرة بسبب فشل مواصفات وشروط حسابها ومعالجتها مؤسسيًّا إلى حد ما. ووفقًا لمثـــل هذه الظروف ينشأ مناخ أخلاقي جديد للسياسة تلعب فيه القيم الثقافية التي تختلـــف من بلد لآخر دورًا محوريًّا، ويشيع النقاش بشأن ما هو لصالح التوابع المحتملـــة أو الحقيقية للقرارات التقنية أو الاقتصادية وما هو ضدها بشكل عام. وفي أثناء ذلـــك تتغيـــّر كذلك وظائف العلوم والتكنولوجيا. وقد حل العلماء محل التقليد الراسخ في المجتمعات الغربية طوال القرنين المنصرمين، وكلما زاد تغلغل العلم والتكنولوجيا رغم ذلك في الحياة بالمعيار الكوني وأعادا تشكيلها، قل سريان سلطة الخبراء تلك بوصفها أمرًا بديهيًّا بطريقة تنطوي على تناقض. ففـــي الخطـــاب الـــدائر حـــول المخاطرة الذي تـــُطرح فيه كذلك أسئلة بشأن التحديد (الذاتي) المعياري، تكتـــسب وسائل الإعلام والبرلمانات والحركات الاجتماعية والحكومات والفلاسفة، ورجـــال القانون والأدباء وخلافه، حق المشاركة في إبداء الرأي. ثم تؤدي الصراعات إلـــى تحوّل جديد إلى المؤسسات، نعم، بل إن هؤلاء ساعدوا على نشأة منطقـــة قـــانون جديد، ألا وهو قانون المخاطرة، الذي ينظم التعامل مع المخاطر، لاسيما تلك التـــي تنبع من الجذور الاقتصادية –التقنية، وفي الغالب على مستوى الإدارة.

لا يُعد النـــزاع على الشعور بالذنـــب، والمسؤولية، الذي ينـــشـــط في الصراعـــات الاجتماعـــية لتعريف المخاطرة ضرورة أنثروبولوجية – كمـــا تزعم ماري دوجلاس (Mary Douglas١٩٦٦، ١٩٨٦). فقد أطلقت الأخطار في فترة ما قبل الحداثة كذلك موجة من إزاحة الشعور بالذنب لتحميل آخـــرين بهـــا.

ولكنها ظلت في صُلب "ضربات القدر"، التي ترد إلى الإنسان من "الخارج"، و"الخارج" يمكن أن يكون الآلهة أو الأرواح الشريرة أو الطبيعة. ولكن فهم التاريخ السياسي للمؤسسات الخاصة بالمجتمع الحديث المتطور في القرنين التاسع عشر والعشرين بوصفه تكوينًا مليئًا بالصراع لنظام قاعدي في التعامل مع عدم الشعور بالأمان والمخاطر الاصطناعية، أي تلك الناتجة عن ضرورة اتخاذ قرار. أما كوننا قادرين أو مضطرين للرد على المغامرات الناتجة عن كسب أو غزو أسواق جديدة وعن تطوير وتطبيق تقنيات جديدة ، بـ"عقد مخاطرة"، فما هذا إلا اختراع اجتماعي يرجع إلى بدايات رحلات سفن التجارة فيما بين القارات، وما صحبها من توسع في الرأسمالية القومية في كافة مناطق المشاكل للفعل المجتمعي وازدياد تكاملها أكثر وأكثر. توابع تؤثر في البداية على الأفراد ثم تتحول إلى "مخاطر"، الأمر الذي يعني أنها تتحول إلى أنماط أحداث مرتبطة بالنظام، ويمكن وصفها إحصائيًّا كما "يمكن توقعها" بهذا المفهوم، وهي أنماط أحداث يمكن أن تخضع هكذا لقواعد موازنة وتفادي.

يربط "حساب المخاطرة" هذا العلوم الطبيعية والتقنية الاجتماعية معًا. حيث يمكن تطبيقه على ظواهر متباينة تمامًا عند إدارة الصحة – بدءًا من مخاطرة المدخنين وصولا إلى مخاطرة الطاقة النووية – كما يمكن تطبيقه على المخاطر الاقتصادية، ومخاطر البطالة، وحوادث المرور والشيخوخة وخلافه. وكما أوضح فرانسوا إيفالد (١٩٩١) François Ewald، فإن حساب المخاطرة – والتأمين يسمح بتحويل وعود الأمن الحكومية إلى مؤسسية في مواجهة مستقبل مفتوح ومجهول، وذلك من خلال استخدام إحصائيات حوادث مُعممة، ومن خلال مبدأ التبادل "التدمير مقابل المال".

وقد استقر في مكان ما بين الاشتراكية والليبرالية واحد من مثل عقود المخاطرة الحكومية المستحسنة تلك التي تهدف إلى الصد الوقائي والتوزيع "العادل" للتوابع والآثار الجانبية للقرارات الصناعية وتكلفتها؛ لأنه يُدرك النشأة المنظمة

للتوابع الجانبية الخطيرة، ويشرك الأفراد في تعويضها ومنعها في الوقت ذاته. حيث يتم خرق عقد المخاطرة القومي المجتمعي بشكل شامل وواضح ومنظم، مما أدى إلى الإجماع على تحويل الحداثة إلى الاستيداع على الأقل من حيث المبدأ: وهذا ما يُفصح عنه تصنيف فئة مجتمع المخاطرة. الأمر الذي يتناول قضية مساءلة الأفكار الرئيسة لعقد المخاطرة، والخاصة بمدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها [١]. ويتضح هذا في أن ديناميكية مجتمع المخاطرة تستند بدرجة أقل على الافتراض الذي يجعلنا نضطر اليوم، وفي المستقبل، للعيش في عالم مخاطر لم تكن موجودة به مطلقًا، إلا أننا نعيش في عالم يجب أن يُتخذ قرار بشأن مستقبله وفقًا لشروط عدم الأمان المُصطنع والمُصنَّع ذاتيًا. ويندرج ضمن هذا كون العالم لم يعد قادرًا على التحكم في الأخطار التي تنتج عن الحداثة، وبكلمات أكثر دقة: إن الاعتقاد بأن المجتمع العصري يمكنه التحكم في الأخطار التي يتسبب فيها، اعتقاد قابل للدحض – ليس بسبب الإخفاقات والهزائم التي عرفتها الحداثة، بل بسبب انتصاراتها. فالتغيّر المناخي، على سبيل المثال، يُعد نتاج التصنيع الناجح، الذي أغفل تبعاته على الطبيعة والإنسان بشكل منظم. إن الاقتصاد العالمي ينمو بسرعة شديدة، كما يزداد الرخاء بشكل متسارع، الأمر الذي لا يُمكن أن يعني أي شيء آخر سوى أن الاحتباس الحراري في الدول الصناعية يتزايد باستمرار، بنسبة ٢,٤ بالمائة منذ عام ٢٠٠٠. وقد تأكّد في تلك الأثناء أن ردود حكومات فردية تجاه هذا التحدي الكوني بدت وكأنها ردود من العصر الحجري على أسئلة عصر التصنيع. كما أن التوابع التي لا يمكن التحكم بها لتيارات المال المعولمة بالنسبة لمجموعات كاملة

---

(١) "مجتمع المخاطرة" لا يعني مجتمعا عصريا نجح فيه، على الأقل من حيث المبدأ (كما يؤكد ماكس فيبر على سبيل المثال)، التحكم في التهديدات والأخطار الناتجة عن الصناعة، والتي تستلزم اتخاذ قرارات بمساندة منطق المخاطرة. إلا أن هذا التصنيف لا يرتبط بالتصنيف الأول ، أي بالحداثة الاجتماعية الصناعية الحكومية القومية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل بامتداد مخاطرها التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين ، أي أنه يرتبط بالتجارب التاريخية للأزمات البيئية وتقويض أمن الرخاء الحكومي وخلافه.

من الدول، كما أظهرت في أزمة آسيا، ما هي إلا تعبير عن مبدأ السوق المتحوّلة إلى الراديكالية والرأسمالية، ذلك المبدأ الذي أنكر قيود الرقابات القومية الحكومية والمتخطية للقومية، بينما غابت الردود السياسية – المؤسسية هنا حتى الآن.

إن كلمة **مجتمع المخاطرة**، التي وجدتها وجعلتها عنوانًا لكتابي عام ١٩٨٦ لا تضع مصطلحًا لحقبة من حقب المجتمع العصري الحديث، مجتمع لا يتجرد فقط من أشكال الحياة التقليدية، ولكنه يسخط كذلك على الآثار الجانبية للتحديث الناجح: أي مع السير الذاتية غير الآمنة والأخطار التي يصعب إدراكها وتطول الجميع، ولا يستطيع أحد أن يؤمّن نفسه بشكل مناسب ضدها. وقد توصلت إلى نتائج عديدة:

– يتمتع الخطر بنفس "القوة المدمرة للحرب". أما لغة الخطر فهي مُعدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية: فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، أما الخطر الجديد فهو في المقابل ديمقراطي. فهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضًا. كما تصبح هزته واضحة في كافة المجالات. حيث تنهار الأسواق، ولا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجه الاتهامات للحكومات، ولكنها تحظى في الوقت ذاته بفرص تصرف وفعل جديدة.

– نحن سنصبح أعضاء في "جماعة أخطار عالمية". فالأخطار لم تعد شئونًا داخلية لدولة ما، كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تمامًا. وهكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم التكافؤ الاجتماعي.

– أصبح تقدم العلوم الآن يكمن في وأد دور الخبراء. فالعلوم وتكنولوجيا التحول إلى الحالة المرئية أو حالة التصوير الخاصة بها وضع من حيث الأساس المبدأ التالي: "أنا لا أرى مخاطرة، إذًا لا وجود لمخاطرة" وضعه محل تساؤل. فالمزيد من العلم لا يقلل بالضرورة من حجم المخاطرة، بل يزيد من حدة الوعي بالمخاطرة، ويجعل المخاطر تبدو واضحة للعيان "بشكل جماعي" بوجه عام.

- يحدد الخوف الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من "الشمولية ضد المخاطر"، وهو الأمر الذي يبدو منطقيًا.

- يزداد انهيار الأعصاب العام بسبب "اقتصاد الخوف"، حيث ينبغي أن يشعر المواطن الشكاك والمعتاد على الريبة بالامتنان إذا تم مسحه ضوئيًّا، وتعريضه لإشعاع الفحص وتفتيشه واستجوابه بغرض توفير "الأمن الخاص به". هكذا يصبح الأمن مثل الماء والكهرباء أي سلعة استهلاكية مهمة تُنظم من قبل القطاعين العام والخاص.

- عندما أعيد قراءة كتابي "**مجتمع المخاطرة**" مرة أخرى، يتسلل إلي الشعور بالرجفة: فالعالم يبدو رغم كل المآسي عالمًا مثاليًّا؛ فهو لا يزال "خاليًا من الإرهاب". ورغم ذلك ها نحن نستقرئ كثيرًا من ملامح هيكل مجتمع المخاطرة مثل توصيفات العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن.

٣ ـ مجتمع المخاطر العالمي

كي نستخلص العناصر غير المعروفة والجديدة التي تُميّز بين تصنيف "مجتمع المخاطر العالمي" وتصنيف "مجتمع المخاطرة"، سوف يقدم هذا الكتاب مجموعة كاملة من الاستحداثات المنهجية والتصنيفات، كما سيتم معالجتها، ونذكر على سبيل المثال، التمييز بين المخاطرة والكارثة أو بين المخاطرة والحكم المتنوع ثقافيًّا على المخاطرة، الأمر الذي يكتسب أهمية متزايدة دومًا في عصر العولمة، كما سنناقش نمط "المنطقيات" المختلفة للمخاطر العالمية، التي تسمح بتحديد الظواهر الجديدة لإرهاب الانتحاريين العابر للقوميات (الذي يختلف عن الإرهاب الوطني بدافع الاستقلال أو الانفصال عن دولة ما مثلما هو الحال لدى الأيرلنديين أو الفلسطينيين)، كما تسمح بمقارنة هذه الظواهر بالمخاطر العالمية البيئية والاقتصادية. بعض هذه المستحدثات المنهجية ووجهات النظر التي أتيحت من خلالها هي ما أرغب في طرحه هنا أولا.

المخاطـــرة والكارثـــة

لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث **المعنى والأهمية**. فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة. أي أن المخاطر تتعلــق بإمكانيــة أن تطــرأ أحــداث وتطــورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية، لا توجد (حتى الآن). وبينما يكــون لكــل كارثة محددة مكانها وزمانها واجتماعها، لا يُعرف توقع الكارثة تحديدًا مكانيًّــا أو زمنيًّا أو اجتماعيًّا ملموسًا. أي أن تصنيف المخاطرة يعني الحقيقة الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينها وبين الإمكانية الحدسية البحتة مــن جانــب، وبــين حالــة الكارثة الطارئة من جانب آخر. وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعًا، أي عندما ينفجر مفاعل نووي، أو عندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائمًا أحداث **مستقبلية**، **ربما** تكون تنتظرنا **وتهددنا**. ولكــن نظــرًا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويتملك عقولنا ويوجه أفعالنا وســلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغيــّر العالم.

هناك سؤال محوري يطرحه هذا الكتاب ويحاول الإجابة عنه، من شــأنه أن يسلط الضوء القوي على التمييز بين المخاطرة المتوقعة والكارثة التي حدثت فعليًّا، ألا وهو: كيف يتم "تصنيع" حاضر الكوارث المستقبلية؟ أي مــن الطــرق تُكســب المخاطرة صفة "حقيقية"؟ أي: كيف تتحكم هذه المخاطرة في العقول والمؤســسات بوصفها توقعًا "ذا مصداقية"، لا سيما بما يتخطى حدود القوميات والأقاليم والأديان والأحزاب السياسية، بل الأغنياء والفقراء؟ وكيف يُحفز التنبؤ بالكارثة تحديدًا على اختراع ما هو سياسي مجددًا؟

إذا ما قدمنا الإجابة في صيغة معادلة سيكون مفادها كالتالي: إن المخــاطرة العالمية هي الإخراج السينمائي الواقعي للمخاطرة العالمية. هذا أحد الجوانب التــي

يتجاوز عندها مجتمع المخاطر العالمي فرضيات مجتمع المخاطرة من حيث الجوهر. و"الإخراج السينمائي" لا يعني هنا ما تتضمنه الكلمة في اللغة الدارجة من تزوير للحقيقة من خلال تضخيم مخاطر "غير حقيقية". كما أن التمييز بين المخاطرة بوصفها كارثة متوقعة والكارثة الفعلية يجبرنا أكثر على تناول دور الإخراج السينمائي؛ لأنه من خلال الاستحضار فقط، أو بالأحرى التصوير والإخراج للمخاطرة العالمية، يصبح مستقبل الكارثة حاضرًا، الأمر الذي يهدف في الغالب إلى منعها وتفاديها، من خلال التأثير على القرارات الحالية. عندئذ قد يكون التكهن بالمخاطرة "نبوءة تناقض ذاتها"، الأمر الذي يتضح بشكل مثالي في الجدل الدائر حول التغيّر المناخي، الذي ينبغي أن يعوق تغيّر المناخ ويحده[١].

كما يسمح التركيز على منظور "الإخراج" بتوضيح جانب من الصراع العالمي الإرهابي لا يناقش كثيرًا. دعوني أصيغ الأمر بشكل أكثر دقة: إنه ليس الفعل الإرهابي، بل ذلك التصوير العالمي للدول والتكهنات المحتملة الناتجة عن هذا التصوير هو ما يُدمر المؤسسات الغربية للحرية والديمقراطية. فالحد الملموس للحرية على كثير من المستويات – بدءًا من زيادة كاميرات المراقبة وصولا إلى الرقابة على حركة السفر الوافدة ليست مجرد تبعات لكوارث حقيقية مثل حادث عنف إرهابي. بل إن هذا يُعد نتاجًا لمثل هذه التجارب والتكهن العالمي بها، بما في ذلك محاولة منع مثل هذه الأحداث أن تطرأ في كل مكان في هذا العالم. حتى أن ابن لادن وشبكته لا يكتسبون المزيد من الأهمية إلا عندما تُطبّق سلسلة من اشتراطات أخرى من شأنها أن تُحدث صدى وتتمتع بحضور عالمي عام. وسواء كانت وسائل الإعلام التي تنشر صور الضحايا الذين ينزفون دمًا في جميع أنحاء العالم، أو كان الرئيس بوش الذي نادى بالحرب على الإرهاب، أو منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت حالة الدفاع في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر: فإن

(١) في علم الاجتماع يتم التعامل مع ما يُطلق عليه هنا "إخراج وتصوير" المخاطرة العالمية، تحت مسمى "البناء الاجتماعي" ، أو "التعريف الاجتماعي للمخاطرة". انظر الفصل الخامس.

ردود الأفعال من هذا النوع تجاه الحدث يستتبعها بالطبع قفزة لكل إرهـابي إلـى مستقبل مهني يضمن له الشهرة، أو بالأحرى حلم الترقي لكل إرهابي حيث يتحوّل من مجرم محلي مجهول إلى "العدد رقم واحد" وإلى "خطـر عـالمي" باختـصار يتحوّل إلى "نجم عالمي في الرعب".

ويندرج ضمن قصة نجاح الإرهاب كون الحكومة الأمريكيـة والحكومـات الأوروبية بل الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام لم يتمكنوا من إدراك أهمية هذا التصوير حتى الآن: وكيف يدعمون الحياة غير عامدين مـن خـلال تـصويرهم للتكهنات بالإرهاب على أنه خطر عالمي، وذلك أثناء صراعهم حول الصور التي بثوها داخل عقول البشر، على الأقل عندما يساهمون في ذلك، بل إنهـم يمنحـون الحياة مزيدًا من السلطـة بهذه الطريقـة. وفـي صـيغة "الحـرب علـى الإرهـاب" يتضح هـذا التواطؤ غير المرغوب فيه بشكل جلي: فقـد تحولـت هكذا بذور الإرهاب إلى حقول مذابح حقيقية، حيث يستطيع الإرهـاب أن يحـصد أكبر نجاحاته عددًا لا يحصى من القتلى، والإضرار الأخلاقي والسياسي بالولايات المتحدة الأمريكية[١].

(١) توجد هنا نقطة تماس تربط بين عولمة مخاطرة الإرهاب وبين نظرية التحديث الانعكاسـي، وهي تنطلق من نموذج "التهديد الذاتي". وبناء عليه يُعد المجتمع القوي هو نفسه الذي يـضع أسسه محل تساؤل من خلال العواقب الجانبية غير المتعمدة. وإذا انطلقنا مـن أن الإرهـاب عابر القوميات يجعل من قواعد الرقابة على الأمن الخاضعة للدول القومية محـل تـساؤل، لاسيما مثل الحرية والديمقراطية، فلا يمكن تجاهل نصيب التـصوير الـدراماتيكي لخطـر الإرهاب: أي أن التشكيك في مؤسسات الرقابة الخاصة بالدول القومية – وكذلك – التـأثير الجانبي غير المرغوب فيه للتصوير الدراماتيكي الإعلامي أو الـسياسي للإرهـاب بوصـفه خطرًا عالميًا، يملأ عقول البشر وتتلاعب به شبكات الإرهاب الناشطة بشكل عابر للقـارات بمهارة شديدة. هل هم إذا من يضخون رغبة الإعلام في السبق؟.

التمييز بين المخاطـــرة والإدراك الثقافي
للمخاطرة مبهم وغير واضح

هذا التمييز بين المخاطرة (بوصفها حدثًا مُتنبأ بحدوثه) والكارثة (بوصفها حدثًا فعليًّا) يستتبعه لحظة تالية: حيث إنه ليس واضحًا إذا كنا نعيش في عالم أكثر أمنًا "موضوعيًّا" من كل سوابقه – حيث يلزم التوقع المُصوّر للدمار والكوارث بالإجراء الوقائي. الأمر الذي ينطبق في المقام الأول على الدولة، الملزمة بالتمكّن والرعاية؛ لأن ضمان الأمن لمواطنيها من مهامها ذات الأولوية، لا سيما إذا كانت الجهات المسئولة (مثل العلم والجيش والقضاء) لا تملك الوسائل الكافية (على سبيل المثال نظرًا لمحدودية قدرتها على الاستجابة للمخاطر العالمية على مستوى الدولة القومية).

وهكذا يصبح "مفهوم عقلاني" غير مترو على الإطلاق للمخاطرة موضع ريبة، كما هو سائد في الحياة اليومية، وكذلك في صياغة نظم مثل العلوم الطبيعية والهندسية، وعلم النفس، وعلوم الاقتصاد والطب. حيث تعتبر المخاطرة وفقًا لهذا التفسير بوجه عام غير مطلوبة بوصفها ظاهرة موضوعية. وبناء عليه يتم التركيز على هذه المجالات في تحديد هوية المخاطرة الخاضعة إلى أقصى درجة للعمليات الإحصائية والحسابية، وفي وضع افتراضات السببية واختبارها، ونماذج تشخيص الأعراض المشتقة منها والخاصة ببعض المخاطر، وكذلك إدراك مجموعة من التنويعات النمطية لتفسير المخاطرة والرد عليها. وتُعد هذه البحوث "عقلانية" في كثير من التخصصات؛ لأنها مستقاة من الافتراضات القائلة بأن مناهج القياس العلمية ونماذج الحسابات هي الطريقة المناسبة للتعامل مع المخاطر بشكل وصفي، وتوضيحي وقائم على التكهن، ولكنه أيضًا سياسي.

يعتمد علم المخاطرة "التقني" هذا على الفصل الواضح بين المخاطرة والإدراك الذي يتم التركيز عليه ودعمه من خلال الفصل الموازي للخبراء عن العلمانيين. وبالطريقة نفسها يتم نقل "فردية" المخاطرة، أي "إدراك المخاطرة"، إلى استطلاع رأي. وفي أثناء ذلك يتم النظر إلى إدراك المخاطرة من جانبه وتحليله بشكل أقرب إلى كونه رد فعل فردي وإجابة عن المخاطر "الموضوعية" وفقًا لمختلف أنواع الحدس المهني للحكم الفردي والفهم الفردي. فمن الواضح في أي جانب يأتي احتمال الأحكام المسبقة والأخطاء – لا سيما لدى العلمانيين – وأين لا يكون هذا هو الحال – لا سيما لدى الخبراء. تزوّر "فرديةِ المخاطرة" وتهدر على جانب العلمانيين، الذين يعتبرون من ذوي "المعلومات الخاطئة وغير الكافية" مقارنة بطرق مراقبة الخبراء التي تتسم بكونها "دقيقة" و"علمية". وبناء عليه تعتمد عدم عقلانية إدراك المخاطرة في أقسام كثيرة من الشعب على عدم كفاية المعلومات في المقام الأول. فإذا نجحت محاولات جعل الجميع خبراء، لحُلّت صراعات المخاطرة من تلقاء نفسها، هذه هي الرؤية الرائدة مع استباق الأحداث. فكل التعقيدات، مثل مختلف أنواع عدم المعرفة، والتناقضات بين آراء الخبراء المختلفين والتخصصات المختلفة، وكذلك عدم إمكانية جعل ما هو غير متوقع متوقعًا – كل ذلك يتم إقصاؤه ليتحوّل إلى مشاكل مبالغ في تقديرها.

وتتعارض بوجه عام نظرية التصوير مع كل هذا، خاصة إذا نظرنا إلى المخاطر العالمية بعين الاعتبار: حيث يتناقض التكهن العالمي بالكارثة بدرجة كبيرة مع مناهج الحسابات والتقدير العلمية. فكلما قلت إمكانية تقدير الخطر، اكتسب الإدراك الثقافي المتنوع للمخاطرة ثقلا أكبر. الأمر الذي يترتب عليه: أن يصبح التمييز بين المخاطرة والإدراك الثقافي للمخاطرة غير واضح المعالم، حيث إن المخاطرة ذاتها يُنظر إليها بطريقة مختلفة "حقًّا" من منظور البلاد المختلفة والثقافات المختلفة، كما يتم تقييمها بشكل مغاير. وكلما ازداد العالم اقترابًا من بعضه بعضًا بل ضيقًا في خضم العولمة، ظهرت مناحي الإدراك الثقافية تلك

بوصفها حقائق ثابتة مستبعدة: صدام حضارات المخاطرة Clash of Risk (Cultures)، أو صدام "حقائق المخاطرة" ذات الحضارات المختلفة (أي: إدراكات المخاطرة)، هذا ما سيصبح مشكلة رئيسة أمام سياسة العالم في القرن الحادي والعشرين. (انظر الفصل الرابع).

وتتصادم في الرأي العام العالمي الإعلامي إدراكات المخاطرة ببعضها بعضًا لتصبح في الوقت ذاته تجربة صراع من الحياة اليومية. ففي هذا العالم المتشابك من خلال تكنولوجيا الاتصال، أصبح هناك لأول مرة حاضر واحد مشترك بين كافة البشر، كل الجماعات العرقية والدينية، كل الشعوب: فكل شعب أصبح جارًا بشكل مباشر لشعب آخر، كما أن أية اهتزازات تحدث في موضع ما في الكرة الأرضية تمتد بسرعة غير مسبوقة لتشمل كل شعوب الأرض. ولكن هذا الحاضر المشترك الواقعي لا يستند إلى ماض مشترك، ولا يضمن بأي حال من الأحوال مستقبلاً مشتركًا. وتحديدًا لأن العالم "متحد" دون قصد، ودون تصويت على ذلك، ودون موافقة منه، تظهر بوضوح التناقضات بين الثقافات وماضي الشعوب وأوضاعها ودياناتها، خاصة في الحكم على الأخطار العالمية والتعامل فيها (التغيّر المناخي – الإرهاب – الطاقة الذرية – الأسلحة النووية). وهكذا تزداد دائمًا صعوبة التمييز بوضوح والتزام بين الهيستريا وسياسة الخوف المستهدفة من جانب وبين الرهبة المناسبة والرعاية من جانب آخر(١).

---

(١) إن التمييز بين المخاطرة والكارثة، وكذلك الإمكانية المتناقصة للفصل بين المخاطرة وإدراك المخاطرة، يقف عائقا أمام الفارق الذي أشار إليه على سبيل المثال نيكلاس لومان Niklas Luhmann، لاسيما ذلك الفارق بين المخاطر ، التي هي عبارة عن نتاج لقرارات، والأخطار المنسحبة على عدد كبير من الأشخاص والجماعات، تصيبهم وتعذبهم المخاطر التي يتسبب فيها آخرون (ويمكنهم تفاديها) . وسوف أتناول هذا الفارق بالإشارة إلى مسائل عدم المساواة الكونية (الفصلين التاسع والعاشر). إذ إن "الأخطار من الدرجة الثانية" – لاسيما المتمثلة في ارتداد عدم اليقين في إطار التحديد المحول إلى الراديكالية – والتي أشار إليها فولفجانج (١٩٩٥) بالاختلاف عن لومان، تفقد في الواقع معالمها إذ لم يعد المدخل إليها تاريخيا. إلا أن توابع ذلك تتمثل في إخفاء مفهومي عن المخاطرة الذي يركز على الاختلاف بين المخاطرة

يمكن أن يعتبر الكثيرون تصوير المخاطرة بمثابة الأمر الملموس، ليس له علاقة بالمخاطرة من قريب أو بعيد. إلا أن ذلك يُعد خطأ فادحًا؛ لأن مثل هذا التصوير له جانب "وجودي"، أو جانب معاناة. كما أن المخاطرة الكونية تستحضر الموت والمعاناة، ليس فقط بوصفها قدرًا فرديًا، بل قدرًا جمعيًا كذلك، حتى وإن كان البعض يستشعر الألم من خلال معاناة الآخرين في كل هذا عبر العرض الإعلامي الواسع الانتشار.

هل يعني إخراج المخاطرة وتصويرها -إذن- أن المخاطر لا وجود لها على الإطلاق؟ بالطبع لا. فلا أحد ينكر أن الخوف من انفجار طائرة عابرة للقارات في هجوم إرهابي، أو من بناء مفاعل نووي، أو من جنوح ناقلة بترول من الفيضان المتوقع في لندن وطوكيو من جراء التغيّر المناخي ينطلق من معطيات موضوعية. إلا أن محللي المخاطرة يعرفون أن المخاطرة ليست حجمًا قابلا للقياس. ما الذي تعنيه - إذن- "واقعية" المخاطرة؟ تظهر واقعية المخاطرة في جدلية المخاطرة، فالمخاطر لا تتمتع بوجود معنوي مجرد قائم بذاته. فهي تصبح حقيقة في الأحكام المتناقضة لمجموعات فردية وشعوب. كما أن فكرة معيار معنوي واحد يمكن قياس المجازفة عليه، تغفل أن المخاطر لا تعد حتمية وخطيرة وفعلية أو تستحق الإهمال وغير فعلية إلا وفقًا لإدراك وتقييم ثقافي محدد.

تتربص المخاطر في كل مكان، وبعضها يحظى بالقبول وبعضها لا يحظى به. ألا تحظى المخاطر بالقبول لأنها أكثر خطورة من مخاطر أخرى؟ بالتأكيد لا.. حتى وإن كان السبب أن المخاطرة ذاتها تبدو لأحدهم مثل التنين، بينما يراها آخر بحجم دودة المطر. أي أن المخاطر الجديرة بالقبول هي المخاطر المقبولة. هذا الإطناب الظاهري يصل بنا إلى النقطة التالية: كلما بدت المخاطرة أكبر حجمًا وأكثر موضوعية، توقفت واقعيتها على تقييمها الثقافي. وبكلمات أخرى: إن موضوعية المخاطرة نتاج لإدراكها وتصويرها (حتى وإن كان من حيث الموضوع).

والكارثة، ومن ثم عدم إمكانية التفريق بين المخاطرة وإدراك المخاطرة بفرض استحضار ديناميكية تصوير مجتمع المخاطرة.

ولكي نؤكـّـد ما قيل ثانية: فإن هذا لا يعني عــدم وجــود مخــاطرة، وإن المخاطر ليست سوى أوهام، ونتاج ادعاء أهمية عام أو رغبة في الأحداث الجــسام من قبل وسائل الإعلام إلا أن هذا يعني: أنه أثناء التعامل مع المخاطر لا يــستطيع أحد أن يستند إلى حقيقة خارجية واحدة. وأن المخاطر التي نعتقد أننــا يمكــن أن نتعرف عليها وتبث الخوف داخلنا، ما هي إلا انعكاس لنا نحن أنفسنا، ولإدراكنــا الثقافي. وفي هذا التضاد بين اليقين الثقافي أو في إطار تضامن ناشئ على مستوى العالم تصبح المخاطر الكونية حقيقة.

طوبولوجيا المخاطر الكونيـة

في البداية أود (دون المطالبة بالكمال وانطلاقًا من أسباب برجماتية صـرفة للتغلب على التعقيد) أن أفرق بين ثلاث "منطقيات" للمخاطر الكونية بشكل منهجـي منظم، كما أود أن أوضح العلاقة بينها: الأزمات الإيكولوجية (البيئية)، والأزمـات المالية الكونية، والأخطار الإرهابية. وهناك بُعـد رابـع، يتمثـل فـي المخـاطر البيوغرافية وثيقة الصلة بديناميكية النزعة الفردية التي تتخذ مساحة واسعة داخـل مجتمع المخاطرة – إلا أنني أستبعد هذا البُعـد[1].

ويكمن الفارق الجوهري بين الأخطار البيئية والاقتصادية من جانب، وبـين التهديد الإرهابي من جانب آخر في أنه في الأخيـر تحـل النيـة والعمـد محـل

(١) كيف تتعامل نظرية مجتمع المخاطرة العالمية مع نظرية التحديث الانعكاسي (بيك / بونس) Beck / Bonz ٢٠٠١؛ بيك / لاو Beck/Lau ٢٠٠٤ ؟ إذا تحدثنا بوجه عام يمكننا أن نفنـد نظرية التحديث الانعكاسي في ثلاث نقاط – القضية الافتراضية لمجتمع المخاطرة ، والقضية الافتراضية للتفرد الإجباري والقضية الافتراضية العولمة متعددة الأبعاد، ومن ثم التحول إلى الكوزموبوليتية، حيث تعالج تلك المبرهنات الثلاثة كيان التبرير ذاته، وتفسر ذاتها، وتتقـوى على بعضها البعض: "مجتمـع المخـاطرة ، التفـرد – النزعـة الفرديـة" والتحـوّل إلـى الكوزموبوليتية كلها أشكال راديكالية لديناميكية التحديث التي تحولت إلى ذاتها أثناء مرحلـة التحـوّل إلى القرن الحادي والعشرين ، وفككت صيغة الحداثة البسيطة. وقد تبعـت صـيغة الحداثة منطق نظام وفعل وضع حدودا دقيقة بين تصنيفات البشر والأشياء والأفعال، وحـدد فروقا واضحة بين مجالات الفعل وأشكال الحياة، التي أتاحـت بـدورها تفويـضًا مؤسـسًا بالصلاحيات والاختصاصات والمسئوليات. منطق الوضوح هذا – ويمكن أن نطلق عليه على سبيل الاستعارة المكتسبة نظرية نيوتن للمجتمع والسياسة عن الحداثة الأولى – سيحل محلـه منطق تعددية المعنى – والذي يمكن أن نطلق عليه علاقة هامربيرج لعدم وضوح المجتمعات والسياسات. في هذا الكتاب نركز على تداخل "مجتمع المخاطرة" والتحول إلى الكوزموبوليتية، بينما تظهر نقاط ديناميكية التفرد عرضيا. فنحن نحتفظ بدراسة تاليـة لتـداخل (وتعـارض) "التفرد" الكوزموبوليتية.

المصادفة، حيث تتميز الأخطار البيئية والأخطار الاقتصادية بناء على التيارات المالية العالمية - ورغم كافة الاختلافات- من خلال قاسم مشترك: فيجب فهمها في جدلية الخير Goods والشر Bads ، بوصفها آثارًا جانبية تستلزمها الصدفة لقرارات في عملية التحديث. ولكن ذلك لا ينطبق في حالة الإرهاب الجديد: فهنا تُزال قواعد العقلانية الخاصة بحسابات المخاطرة السائدة حتى الآن؛ لأن القصد يحل محل الصدفة، وسوء النية يحل محل حسن النيّة.

وإذا رجعنا بالذاكرة إلى الوراء يتضح لنا: أن إمكانية تقدير المخاطر تنطلق من خلفية أخلاقية؛ لأنها تشترط أن هناك كارثة محتملة ستحدث مصادفة، ولن تنفذ من خلال تعمد يضمر شرًّا، الأمر الذي يتضح من خلال مثال بسيط للغاية، ولكنه له قوة رمزية هائلة، لا سيما تأمين رحلات الطيران قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. حيث إن ماكينة تذاكر الطيران الآلية التي كانت تستخدم للرحلات بين بوسطن ونيويورك وواشنطن كانت تسأل مستخدميها بصوت آلي: "هل حزمتم أمتعتكم بأنفسكم؟" أو "هل سلمكم أي أشخاص غرباء شيئًا لتحافظوا عليه؟"، وكانت الإجابة التي تفتح أمامهم الطريق تتمثل في وضع نقطة عند لمس الشاشة بأحد أصابع اليد. وتردنا "آلة الأمن" تلك إلى النقطة التالية: إن إستراتيجية الأمن التقنية الغربية تعتمد على نوع من الثقة الحضارية القديمة في إمكانية الرقابة والتحكم، التي تحل محل كل خطر إرهابي.

إلا أن ذلك يعني (على المدى الطويل) شقًا عميقًا بالنسبة للشرعية العامة للتقنيات الحديثة. فمن خلال تقنيات المستقبل: الجينات، وتكنولوجيا النانو، والإنسان الآلي، نفتح "صندوقًا جديدًا من صناديق باندورا".(*) وهذا السبب تحديدًا ما يجعل الأمر يكاد يكون كافيًا في المستقبل عندما يُصرح المسئولون عن البحث "حسن النية والتطورات التكنولوجية في الحياة العامة" بقيمة الاستفادة المجتمعية

(*) حسب الأسطورة كان هناك صندوق منعت باندورا من فتحه، ولكن حبها للفضول دفعها لفتح الصندوق، مما أدى بدوره لخروج الشياطين وانتشارهم في الأرض. (المترجمة).

و"المخاطرة" القليلة لنواياهم. كما أن تقييم المخاطرة لمثل هذه التطورات التكنولوجية والعلمية يجب أن يضم، في المستقبل، الصدفة إلى جانب التعمد، إلى جانب أخطار الآثار الجانبية – الأخطار الإرهابية، والاستخدامات الشريرة المحتملة بمعنى الكلمة، ويضع كل هذا في الحسبان.

لقد جعلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ احتمالية إصابة الغرب وهشاشته رغم كل التدابير الاقتصادية والعسكرية أمرًا يركز عليه الوعي العام. وهكذا يتضح في الوقت نفسه أننا مؤمنون –بطريقة أو بأخرى– ضد حوادث المصادفة. ولكننا لا نتمتع بأية حماية على الإطلاق في مواجهة الهجمات الإرهابية – الانتحارية.

وبناء عليه يقع علم اجتماع المخاطرة ومجتمع المخاطرة نفسه في الجدلية التالية: فهما من جانب يتعيّن عليهما التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه عند التسابق مع فعلة ما، كما أنهما ربما يفسحان الطريق من جانب آخر أمام هجمات إرهابية أخرى من خلال تعمد التنوير هذا. حيث تكمن مجازفة تحليل المخاطرة في أن يصبح التفكير في أخطار لم يكن التفكير فيها واردًا حتى ذلك الوقت ممكنًا أن يصبح بمثابة المساعدة غير المرغوب في ولادتها. إلا أن العالم الذي ينفصل فيه خيال الأخطار المتحضر بنية احترازية عن حيل حوادث المصادفة ويحرض على انتشار الكوارث عامدًا، لابد أن يهدد بتقويض أسس الحرية والديمقراطية.

التوقـع ذو المصداقية بالكارثة

يُغيّر مفهوم المجتمع في القرن الحادي والعشرين

نحن نعيش في مجتمع المخاطر العالمي ولكن ليس بمفهوم أن يتحـول كـل شيء إلى قرارات، تصبح تبعاتها لا يمكن التكهـن بها، أو بمفهـوم مجتمعـات – إدارة المخاطرة أو مجتمعات – خطاب المخاطرة. فمجتمع المخاطرة يعني تحديـدا حالة من توافق الظروف أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم فـي الآثـار الجانبيـة والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك: التي تخدم فيها المعرفة الجديدة بتحويل المخاطر غير القابلة للتقدير إلى مخاطر يمكن وضع حسابات لها مما ينتج عنه نوع من الأشياء الجديدة غير القابلة للتكهـن، الأمر الذي يضطرنا إلى التأمل بشأن المخاطر، كما يوضح هذا الكتاب ثانية(١). ومن خلال هذا التدبر بشأن عـدم اليقين يصبح عدم إمكان تحديد المخاطرة في الوقت الحاضر لأول مرة أمرًا رئيسيًّا بالنسبة لمجتمع كامل، يحتم علينا إعادة تشكيل تصورنا عن المجتمع وعن المفاهيم الخاصة بعلم الاجتماع.

في الوقت نفسه يُطلق مجتمع المخاطر العالمي "لحظة كوزموبوليتانيـة، لا قومية" (الفصل الثالث) –في مقارنة تاريخية مع الكوزموبوليتانية القديمة (سـتو Stoa)، ومع كوزموبوليتانية التنوير (كانت Kant) أو الجرائم ضد الإنسانية (هنا

---

(١) هذه هي الفكرة المفاتيحية التي يضمن فهمها النفاذ إلى نظرية مجتمـع المخـاطرة العالميـة ونظرية التحديث الانعكاسي. ولا تكمن خصوصية مجتمع المخاطرة العالمية في نـشأة عـدم الأمان الجديد والأخطار – بل إن الفكرة الرئيسة تتفتت حتى تخضع لرقابة قومية، ليس مـن خلال ما فات، ولكن عبر دراية أفضل. ويُعد استخلاص تنفيذ هذه الفكرة الرئيسة بشكل قاطع بشأن المشكلة التي تحتاج حلا. في الإنجليزية تحدث كل من أنطوني جيدنز وأنا عـن عـدم اليقين (عدم الأمان) الاصطناعي" ، وهو ما ترجمته إلى الألمانية لنفس المعنى. كما نـصادف في المراجع كثيرا ذلك المصطلح الاجتماعي الصائب على مستوى العالم "عدم الأمان البنائي".

أرندت Hanna Arendt ، كارل جاسبرس Karl Jaspers) فالمخاطر الكونية تواجهنا بالآخر الذي يبدو مستبعدا، وتقوض الحدود القومية وإزالتها، وتمزج الوطني مع الغريب. حيث يصبح أسلوب الخطاب البعيد، خطابا داخليا -ليس على سبيل نتيجة الهجرة، بل نتيجة المخاطر الكونية؛ فالحياة اليومية تصبح الكوزموبوليتية: حيث يتعيّن على البشر أن يمنحوا حياتهم مغزى بالتبادل مع آخرين ولا يقضوا وقتًا أطول في التواصل مع أقرانهم[١].

وكلا الاتجاهين – انعكاس عدم اليقين واللحظة اللاقومية- يشيران إلى تحوّل – هائل وشامل في المجتمع في القرن الحادي والعشرين (الفصل الحادي عشر):

– يتخلل الإخراج والتصوير، والتجارب والصراعات الخاصة بالمخاطرة العالمية، قواعد التعايش والسلوك في كافة المجالات، قوميا وعالميا، ويغيّرها.

– عند المخاطرة العالمية يمكن استقراء الصيغة الجديدة من التعامل مع الأسئلة المطروحة، والطريقة لكيفية اندماج المستقبل في الحاضر، وأي من الأشكال هي التي تتخذها المجتمعات من خلال كبت المخاطرة، وكيف تتحوّل المؤسسات القائمة، وكيف تتشكل نماذج المنظمات غير المعروفة حتى الآن.

– ها هي المخاطر الكبرى (غير المرغوب فيها) (مثل التغيّر المناخي) تتخذ موقع الصدارة من جانب، كما يُشكّل التكهن بالتهديدات الجديدة المنطلقة من الهجمات الإرهابية (المرغوبة)، منحى مفتوحًا دائمًا لم يُحسم.

– هناك تحول ثقافي عام يحدث: إذ ينشأ فهم آخر للطبيعة وعلاقتها بالمجتمع، وكذلك فهم أنفسنا نحو الآخرين، العقلانية والمجتمعية، والحرية، والديمقراطية والتشريع – نعم، بل والفردية.

---

(١) يُعد "مجتمع المخاطرة العالمية" بهذا دراسة تالية – إلى جانب "القوة والقوة المضادة" (٢٠٠٢) والدراسة التي شاركنا إدجار جرانده Edgar Grnde تأليفها بعنوان "التحول إلى الأوروبية" (بيك / جرانده ٢٠٠٤) بغرض استخلاص الديناميكية الحقيقية للاقومية الجديدة في تناقضاتها وتحليلها بشكل مثالي..

- مطلوب "أخلاقيات مسئولة على مستوى كوكب الأرض"، أخلاقيات جديدة موجهة بحسب المستقبل، تجد مؤيديها في الحركات الثقافية الجديدة (يوناس Jonas ١٩٨٤، ستريدوم Strydom ٢٠٠٢ ، أبـل Apel ١٩٨٧، لينكلاتر Linklater ٢٠٠١، ماسون Mason ٢٠٠٥). حيث تستند الجماعات المجتمعية والمؤسسات على مثل هذه الأخلاقيات – المختلطة في تنسيق أنشطتها وتتنافس من أجل تقديرات المخاطرة، وتخلق هويات جديدة وقوانين ومؤسسات دولية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. حتى الجيش تحوّل على الأقل إلى مدافع جزئيًّا عن أخلاق المسئولية بعد القومية، الأمر الذي يتضح من خلال تدخل القوات الألمانية في الخارج، في أفغانستان وأفريقيا ولبنان (انظر عاليه "تقويض أمن العالم" أو : "شولتس يذهب إلى الحرب".)

إن المعنى الشامل للمخاطرة العالمية له عواقبه الوخيمة؛ لأنه يضم مجموعة كاملة مرتبطة به من التصورات الجديدة والتخوفات والمخاوف والآمال ومعايير السلوك وصراعات العقائد. وهذه المخاوف لها آثار جانبية قاتلة: فالأشخاص أو الجماعات ممن يصبحون "أشخاص – مخاطرة" أو "جماعات– مخاطرة"، لا يعتبرون أشخاصًا وحقوقهم مهددة : فالمخاطرة تشطر وتستبعد وتصنف. وهكذا تتكون حدود جديدة للإدراك والاتصال، وفي الوقت ذاته، تتبلور جهود ومشاكل تُطرح لأول مرة رهن التأثير العام من أجل تقديم الحلول بما يتخطى الحدود. وانطلاقًا من هذه العواقب يُحرك إخراج وتصوير المخاطرة العالمية إنتاجًا اجتماعيًّا وبنية للواقع. هكذا تصبح المخاطرة سببًا ووسيطًا لإعادة التشكيل المجتمعية. الأمر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا – وهذا هو سبب أهمية ذلك لإعادة وضع مصطلحات أساسية اجتماعية – يرتبط بالأشكال الجديدة لتصنيف حياتنا اليومية وتفسيرها وتنظيمها، تلك الطريقة الجديدة في تصوير المجتمع بالنظر إلى الحاضر والمستقبل فضلا عن تنظيمه ومعايشته وتشكيله.

ماكس فيبر وجون مايناردكينيز

أو

الدور الرئيسي المكبوت لعدم المعرفة

تتضح تلك القفزة من مجتمع المخاطرة إلى مجتمع المخاطر العالمي إذا نظرنا إلى الوراء من خلال شاهدين: وهما ماكس فيبر Max Weber وجون ماينارد كينيز – ذلك العالم الكلاسيكي المعاصر لعلم الاجتماع ومن ثم علم الاقتصاد. إذ ينتصر لدى ماكس فيبر منطق الرقابة في التعامل الحديث مع المخاطرة، لاسيما بطريقة لا رجعة فيها حتى يصبح تفاؤل الحضارة وتشاؤم الحضارة وجهان لنفس الديناميكية: فمن خلال تطوّر مبادئ الحداثة الأساسية وتحولها إلى الراديكالية خاصة تحويل العقلانية العلمية والاقتصادية إلى الراديكالية: مما يهدد بوحدة عسكرية جائرة ومستبدة: من ناحية في إطار تطوّر البيروقراطية الحديثة، ومن جانب آخر يسبب موكب انتصار الرأسمالية الموجهة بحسب المكسب. أي أن الأمل والقلق يستوجبان بعضهما بالتبادل: ونظرا لأن عدم اليقين والآثار الجانبية غير المرئية وغير المرغوب فيها والمرتبطة بعقلانية المخاطرة يزداد استقبالها بتفاؤل دائما بسبب المزيد من التحول إلى العقلانية وتواصل التسويق لها؛ لذا لم ينطبق قلق فيبر –بالاختلاف مع كومت Comte ودوركهايم– على غياب النظام الاجتماعي والاندماج. فهو لم يكن يخشى من "فوضى عدم اليقين" (مثل كومت). بل إنه على عكس ذلك صاغ رأيه كالتالي: إن توليفة العلم والبيروقراطية والرأسمالية تحول الحداثة إلى نوع من "السجن". ولا ينشأ هذا التهديد بوصفه ظاهرة هامشية، بل بوصفه أحد التوابع المنطقية للتحول "الناجح" إلى عقلانية المخاطرة: عندما يسير كل شيء على ما يرام تزداد الأمور سوءًا.

وتنزع العقلانية الآلية عن السياسة سياساتها وتقلل من سقف حرية الأفراد. وفي الوقت ذاته يتضمن نموذج ماكس فيبر فكرة توضح سبب تحوّل المخاطرة إلى ظاهرة كونية – حتى إذا لم تصبح مجتمع مخاطرة عالمية، حيث إن عولمة المخاطرة لا ترتبط وفقا لرأي فيبر بالاستعمار والإمبريالية أي أنها لا تُمارَس وتنتشر بالنار والسيف. بل إنها فشلت في طريق الإجبار غير الجبري للتبرير الأفضل. إذ يعتمد موكب نصر التحول إلى العقلانية على الوعد بالفائدة الذي تقدمه المخاطرة، وكذلك هذا التطويق العقلاني من جانبها لكل ما يرتبط بها من توابع وعدم اليقين وأخطار، إنه ذلك التطبيق الذاتي للمخاطرة على المخاطرة بغرض كمال الرقابة الذاتية هو الذي يعولم "الكونية". ففكرة كل ما هو غير مرئي وغير مرغوب فيه، ولا يمكن تقديره، وغير متوقع، وغير أكيد، تلك التي تُطرح من خلال المخاطرة على الدوام، يمكن أن تصبح بمثابة نقطة مصدر إمكانات والأخطار غير القابلة للتكهن، التي تجعل الفكرة الرائدة لعقلانية الرقابة والتحكم محل تساؤل بشكل فاعل – إلا أن هذه الفكرة غير واردة في نموذج فيبر. وهي تشكل أساس نظريتي عن مجتمع المخاطر العالمي.

وقد بحثت العلوم التي تتناول حداثة المخاطرة، وما زالت تبحث دائما وأبدا ومجددا، عن إمكانات فرص جديدة من خلال عدم الاكتفاء بتحليل ما هو غير متوقع، بل بأن تتمكن من جعله متوقعا. ويتدخل الشيطان في اتخاذ القرار ذاته أقل ما يتدخل في توابع اتخاذ القرار. فهذه التوابع التي تنطوي على مخاطر تختفي وتتغلغل تحت عباءة عدم المعرفة وعدم القدرة على المعرفة، الأمر الذي نخدع نحن أنفسنا به طواعية – وهذه هي الفكرة الرئيسة. ونحن نطيل التجارب والخبرات المستقاة من الماضي لتمتد إلى المستقبل، ونتشبث لذلك في المستقبل الذي يبدو محسوبا في خدع الماضي.

تجبرنا حقيقة المخاطرة على رؤية ما هو غير متوقع أمام أعيننا، ولكن كيف يمكن أن نتوقع ما هو غير متوقع، وما هو غير قابل للتوقع؟ لا توجد عقيدة تقدم

مستهترة أو عقيدة تشاؤم متهاون تساعد على تجاوز هذا التناقض. وقد كان كل من فرانك نايت Frank Knight وجون كينيز John Keynes هما أوائل من تناولوا عدم يقين كافة المحاولات لتخطي عدم اليقين بعقلانية وذلك بشكل منظم، حيث يفرق نايت في أطروحته التي أتمها عام ١٩١٦في جامعة كورنيل ونشرها عام ١٩٢١ بعنوان المخاطرة، عدم اليقين والربح Risk, Uncertainty and Profit، بوضوح بين المخاطرة وعدم اليقين: "يجب أن نفهم عدم اليقين بشكل مغاير تماما عن مصطلح المخاطرة المألوف بالنسبة لنا، حيث لم يتم الفصل بينهما مطلقا حتى الآن (......) وكما سيتأكد لنا فإن عدم اليقين القابل للقياس، ومن ثم "المخاطرة" بالمفهوم الصارم لها (.....) يختلفان تماما عن عدم يقين غير ملموس من خلال القياس ، في أنه لا يمثل عدم يقين على الإطلاق في الواقع". (١٩٢١: ٢٠٥) .

فالفوضى لا تنتشر وتهجم مع المخاطرة –الأمر الذي ينطبق على سوء الطالع والخطر. بل إن عدم اليقين القابل للحسبان يصبح مصدرا لما هو إبداعي، وسبب إمكانية السماح بحدوث ما هو غير متوقع ويطلق عالم المخاطرة القابلة للتقدير والحسبان والقابلة للسيطرة لحظة المفاجأة (وربما مع الانتصار المتلاحق بحقها في القابلية للحسبان والتقدير).

عندما يحاول كينيز أن يفك طلاسم أسرار الاقتصاد، تدور أفكاره حول عدم القابلية لإلغاء عدم اليقين الذي ينطلق من حق النماذج الحسابية بقابليتها للتجاوز والتخطي. هنا ينشأ أولا ذلك الاختلاف بين أفلاطونية النموذج وبين الحقيقة. وافتراضيات النموذج لعلوم الاقتصاد ما هي إلا سقطات لا تتوافق بأي حال من الأحوال مع القرارات الفعلية وتوابعها وآثارها الجانبية في واقع الاقتصاد والمجتمع والسياسة. ويستخلص كينيز من ذلك الخاتمة التي تفيد بأن علوم الاقتصاد مضللة ويمكن أن تصب في كوارث إذا ما تم تطبيقها على عالم الحقائق. أما في العالم المثالي لعلوم الاقتصاد الحسابية كان التصور الذي يحظى بالقبول بوجه عام يقول بأن الأمر في حالة الاهتزازات والاضطرابات في المسار الاقتصادي يتعلق

بظواهر مؤسفة عابرة، ولا يتعلق بظواهر كامنة في نظــام اقتــصاد قــائم علــى المخاطرة . وبناء عليه يجب وفقا لهذا التصوّر تغييــر بعــض الــشروط العامــة المضللة فقط حتى تتمكن قوة المخاطرة الممتعة من أن تفجر طاقاتها. حيث يكمــن الرخاء الاقتصادي للجميع عند أعتاب المستقبل فحسب. فالمخاطرة وفقــا لمنطقــه تعني عدم اليقين وهي تظهرها، ليس فقط بالشكل السلبي بوصفها كــوارث (مثــل انهيار الاقتصاد العالمي وخلافه) بل أيضا بشكل إيجابي : تبقــى تجربــة "العــالم الفعلي" في الحياة اليومية خارج آفاق علم نموذج المخاطرة هذا.

ويتمرد كينيز على ذلك بقوله :

"عندما أستخدم مصطلح المعرفة "غير الأكيــدة" (.....) فأنــا لا أريــد أن أميــّز بين ما هو معروف بالنسبة لنا بوصفه أمرًا أكيدًا وذلك المحتمــل فحــسب. وفي هذا السياق لا تندرج لعبة المقامرة الروليت ضمن هذا (....) والسياق الــذي استخدم فيه هذا المصطلح هو نفس السياق الموجود في المقولة التــي مفادهــا أن توقع حرب أوروبية أو سعر النحاس ونسبة الفائدة خلال عشرين عاما من اليــوم كلها أمور غير يقينية وغير أكيدة.(...) حيث لا تتمتع مثل هــذه الأمــور بأســس علمية مطلقا ، كي تستند إليها أي احتمالية قابلة للحــسبان والتقــدير. أي أننــا لا نعرف ذلك بكل بساطة!" (١٩٣٧) .

وتكمن داخل وجهة النظر البسيطة هذه القائلة – إننا لا نعرف ذلــك بكــل بساطة، ربما لا يمكننا أن نعرف ذلك على الإطلاق–بعض الخطوات الجوهريــة، التي تقود الطريق من المخاطرة إلى مجتمع المخاطر العالمي (الفــصل الــسابع). ويمكن تفسير وجهة النظر هذه منفصلة عن تصوّر ماكس فيبر لغــلاف عبوديــة العقلانية: أن اليقين الذي لا يمكن التخلص منه نعم، والذي يمكن أن يتوسع وينتشر مع مطلب التحول إلى العقلانية، والذي يكمن في المخاطرة من البداية، يُحطم سجن المستقبل القابل للحسبان والتقدير ويحررنا –الأمر الذي يبدو متناقضا، فمن حيــث الناحية التنظيمية يجب أن نخطو خطوة أخرى، حيث يشترط نموذج مــاكس فيبــر

للعقلانية أن عدم يقين المخاطرة والتباس معناها يمكن أن "يتحول إلى العقلانية" في حالة الاستخدام الذاتي. الأمر الذي يعارضه كينيز بأسباب جيدة (حتى وإن لم يصغ هو نفسه الأمر كذلك). حيث يمكن لعقلانية الرقابة والتحكم للمخاطرة أن تُطبق على عدم يقين التوابع والآثار الجانبية والآثار الجانبية للآثار الجانبية. بل العكس هو الصحيح: إذ تعايش كافة جهود التحكم العقلانية توابع جديدة "غير عقلانية" ولا يمكن توقعها ولا يمكن تقديرها. الأمر الذي يثبته التاريخ الحالي واستطلاعات "الآثار الجانبية" – لاسيما بشأن كارثة المناخ، وكذلك بشأن عولمة الأزمات المالية (لي بوما / لي Li Puma/Lee ٢٠٠٤). إن الرقابة على رقابة الرقابة يمكن أن تصبح مصدرا للأخطار والآثار الجانبية للأخطار التي لا يمكن توقع نهايتها.

المخاطرة هي جسم انعكاسي؛ لأنها توازن الفوائد والأضرار، وتجعل المستقبل قابلاً للحسم في الوقت الحاضر، وفي الوقت نفسه يفتح هذا المبدأ المناهض لفيبر فيما يخص عدم قابلية عدم يقين المخاطرة للتحوّل للعقلانية، يفتح المجال أمام التباس معنى مجتمع المخاطر العالمي. و"الآثار الجانبية" التي لا نرغب في معرفتها عند لحظة اتخاذ القرار أو لا نستطيع معرفتها تتخذ سرا وبشكل واسع الانتشار خلف واجهة عدم المعرفة، التي تزيل الحدود بين الزمان والمكان، تتخذ شكل الأزمات البيئية.

ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين نرى المجتمع الحديث بعيون أخرى – ويندرج ميلاد "النظرة الكوزموبوليتانية " (بيك Beck ٢٠٠٤) تحت ما هو غير متوقع، والذي ينبثق عنه مجتمع مخاطرة عالمي غير محدد. ومن الآن وصاعدا لا يُعد أي شيء مما يحدث مجرد حدث فعلي. فكل الأخطار الجوهرية قد أصبحت أخطارًا عالمية، ووضع كل أمة وكل عرق وكل ديانة وكل طبقة وكل فرد هو أيضا نتيجة ومسبب لوضع الإنسانية. والأمر الحاسب في ذلك هو أنه : من الآن فصاعدا أصبح القلق بشأن الكل هو مهمة الجميع. فهذا ليس خيارا، بل شرط. ولم يرغب أحد في رؤية هذا أو يختره، إلا أنه نتج عن قرارات بوصفه توابعها

المجمعة غير المرئية وأصبح من شروط البشرية لا يمكن لأحد أن يفلت منه. فهذا هو ما استهل تحــوّل المجتمع والسياسة والتاريخ، ذلك التحــوّل الذي ظل حتــى الآن غير مفهوم، والذي عبرت عنه سابقا بمصطلح "مجتمع المخاطر العالمي" (بيك ١٩٨٦ ؛ ١٩٩٩) ذلك المصطلح الذي لم يتوسع ويتضح بشكل منظم إلا في هــذا الكتاب. وما نعرفه حتى الآن ليس سوى البداية. حيث يجب طــرح أســئلة أوليــة مجددا: في إقامة المخاطرة العالمية، أي إقامة عدم الأمن الأولــى المــصطنع مــا "المجتمع"؟ ما "السياسة"؟ وما "التاريخ"؟ إذا لم يعد بالإمكان التفكير في هذا بــشكل محدد قوميا ومرتبط بمناطق اختصاص.

٤ـ نحو البنية التبريرية
لهذا الكتاب وتقسيمه

لا أنوي (في هذا الكتاب) حصر كافة المخاطر الممكنة للمجتمـــع العـــالمي نمطيا وتحديد أماكنها، حيث تتجمع المخاطر القوميـــة (المتمثلـــة فـــي الحـــوادث الصناعية والحروب) والكوارث الطبيعية (الزلازل وموجات التسونامي) وتربطـــه مع المخاطر الجديدة (كوارث المناخ، والأزمات المالية العالمية، وحوادث إرهـــاب الانتحاريين)، لنتمكن بهذه الطريقة من إطلاق موجة من الإضرابات الجديدة نوعيا، والتي لا يمكن وضعها في الحسبان، أو توقعها. فلا يمكن وضع حـــدود لفانتازيـــا نهاية العالم – وأنا لا يدفعني طموحي كي أغطـــي ذلـــك بوصـــفي هيرونومـــوس بوش[*] علم الاجتماع. ولكـــن نواياي تكمن فيما يلي: التوسع في نظرية المخاطرة وعلم اجتماع المخاطرة السائدة حتى الآن من خلال ثلاث خطوات على الأقـــل:– أولا : من خلال منظور العولمة، ثانيا : الأمر المرتبط بسابقه – من خلال منظور التصوير والإخراج، وثالثا: من خلال منظـــور المقارنـــة مـــن ثـــلاث منطقيـــات للمخاطرة، لاسيما المخاطر العالمية الإيكولوجية والاقتصادية والإرهابية.

فمن يتناول مجتمع المخاطر العالمي تحت أي من هذه المنظورات، ســـوف يهاجمه طوفان من المشاكل التي غالبا لم تحدد بعد، ويكاد حلها بالأدوات النظريـــة المنهجية السائدة حتى الآن غير ممكن؛ لذا يتعين عليه كذلك أن يحرص ألا يغـــرق داخل هذا الطوفان. مرة أخرى: ما الجديد إذن، الذي يُمكـــن الحـــديث عنـــه بعـــد عشرين عاما من مجتمع المخاطرة في مجتمع المخاطر العـــالمي؟ وكيـــف يمكـــن

(*) هيرونوموس بوش (١٤٥٠ – ١٥١٦) رسام هولندي من القرنين الخامس عشر والـــسادس عشر، تصوّر أكثر أعماله الخطيئة والفشل الأخلاقي للإنسان. (المترجمة).

التعبير عنه في البناء التبريري لهذا الكتاب؟ هناك بعض أوجه النظر الجديدة – مثل التفرقة بين المخاطرة والكارثة، أو التمييز بين كوارث الآثار الجانبية الكوارث المقصودة (أي المخاطر العالمية الإيكولوجية والاقتصادية من جانب ومخاطر الإرهاب من جانب آخر) – تفرد لها نقاشات في كافة فصول الكتاب شأنها شأن المنظور الذي يشمل الكتاب بأكمله، والمتمثل في تصوير وإخراج المخاطر العالمية. بينما هناك لمحات ومداخلات سوف يرد ذكرها في الفصول المعنية بشكل مترو وواضح، إلا أننا نحب أن نشير إليها مسبقا فيما يلي :

– يبادر الفصل الثاني بتناول منظور إخراج المخاطرة وتصويرها عندما يتساءل عن العلاقات التعريفية بمفهوم علاقات الهيمنة، مما يمنح التصوير والإخراج التزاما جمعيا وشرعية. فمن الذي يقرر في عالم عدم الأمن المصطنع، في المعرفة وعدم المعرفة بشأن المخاطر أن يكوّن وحدة غير قابلة للحل، مما يُعد مخاطرة وما لا يُعد مخاطرة؟ من الذي يحدد تعويض الشعوب الجريحة – داخل الدول القومية وبينها؟ وفي أثناء ذلك يجب إدراك "العلاقات التعريفية" بالتوافق والتمييز عن "علاقات الإنتاج" (كارل ماركس). والجدير بالملاحظة أن خلفية الهيمنة تلك ظلت خافية داخل المجتمع الاستدلالي صاحب الرؤى العالمية، وذلك بسبب حق الرقابة العقلاني للمؤسسات الذي يُحطم الآن في خضم صراعات تعريف المخاطرة التي سُلطت عليها الأضواء إعلاميا وجماهيريا. وفي الوقت نفسه يؤدي هذا الفصل –خطوة وراء خطوة– بالقارئ إلى الفهم المغلوط بسبب سوء الفهم وعدم الدقة لنظريتي عن مجتمع المخاطرة (الفصل الثاني: العلاقات التعريفية بوصفها علاقات هيمنة : من الذي يقرر ماهية ما (لا) يشكل مخاطرة؟).

– من يبحث في أمر تصوير المخاطر وإخراجها يبدو أنه سيسقط في فخ النسبية، ولكن هذا أمر خادع. حيث يطرح الفصل الثالث السؤال حول الأفق المعياري لمجتمع المخاطر العالمي والإطار المعياري المنسحب على سوسوليوجيا مجتمع المخاطر العالمي. إذ تقول الفرضية: إن المخاطرة العالمية تطلق "لحظة

لاقومية، كوزموبوليتانية" تاريخية عالمية غير مرغوب فيها، والأمر هنا يتعلق بـ"كوزموبوليتانية سميكة" (أندرو دوبسون ٢٠٠٦) . كما أن المخاطر العالمية تطلق دفعات أخلاقية وسياسية من أجل توازن العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية بشكل عابر للحدود؛ لأن بهذه المخاطر يصبح التكهن بالموت الجماعي جزءًا من الحياة اليومية. فهي تشكل خلفية تشريعية للمؤسسات السياسية والحركات الاجتماعية التي تلح في المطالبة بتحويل العولمة إلى الإنسانية، الأمر الذي لا يستبعد بالطبع أن يُستخدم هذه اللحظة اللاقومية أيدولوجيًا بصفتها أداة (الفصل الثالث: اللحظة اللاقومية "مجتمع المخاطر العالمي أو التنوير القسري").

- وهكذا يطرح السؤال التالي نفسه، والذي سنجيب عنه في الفصل الرابع: كيف نفسر الانفجارية السياسية العالمية للمخاطر العالمية؟ هنا يمكننا اختيار إجابتين: أننا ليس لنا أية علاقة هنا بما ادعاه صاموبل هانتجتون من صدام حضارات دينية بعينها، بل بصدام حضارات المخاطرة: في الرأي العام العالمي تلتقي في ذلك الجدل والاختلاف حول المخاطر العالمية وعدم اليقين المنطلق منها والمنطوي على أخطار، تلتقي مختلف حالات اليقين الحضاري وأكثرها تقاطعا واعتراضا. فالبعض ينظر إلى إرهاب - القاعدة بعين دينية ويرى تأكيد اقتراب نهاية العالم، بينما لا تصعد المخاطر إلى المسرح العالمي بالنسبة للآخرين إلا عندما يسمح لها الله بذلك، وهكذا يتحول وعي المخاطر العالمية إلى وعي دنيوي، يضيف إلى الكوارث العالمية فاعلية. - أما الإجابة الثانية فهي تتوسع في الفرضية التي مفادها أن القوة السياسية العالمية للمخاطر الكونية تُعزى إلى تقاطع وتماس الحالة الطبيعية مع الحالة الاستثنائية (الفصل الرابع: صدام حضارات المخاطرة أو تقاطع الحالة الطبيعية مع الحالة الاستثنائية).

- كيف وبأي مغزى يكون إخراج المخاطر وتصويرها "حقيقيًا"؟ سوف نتناول هذا السؤال في الفصل الخامس. كما سنواجه في أثناء ذلك التنويعات المختلفة "للبنائية" و"الواقعية" ببعضها بعضا بغرض تحليل موقف "سواء هذا أو ذاك للواقعية البنائية"، وهنا سنقدم مفهومين مفاتيحيين فاعلين آخرين لإخراج المخاطر

عالميا: "الرأي العام العالمي (العلانية العالمية) و"السياسة الفرعية العالمية" (الفصل الخامس: علانية على مستوى العالم والسياسة الفرعية المعولمة أو إلى أي مدى تعد المخاطر المصورة حقيقية؟).

- في الفصل السادس سوف نميز بين مرحلتي تطور مجتمع المخاطرة: كما سنعرض في الوقت نفسه لكيفية تخبط تشاؤم التقدم الذي نما اليوم في الغرب على الأقل في اقتراحاته الخطية الخاصة - مما يؤدي إلى غياب عدم الوضوح المبدئي. والطبيعة المفاجئة للمخاطرة العالمية. (الفصل السادس: دولة الوقاية، أو: عن تقادم تشاؤم التقدم الخطي).

- يتناول الكتاب بأكمله السؤال حول ارتباط المخاطرة بعدم المعرفة، فهذا هو المحور الذي يدور حوله الفصل السابع، حيث نميز بين أشكال متنوعة من عدم المعرفة، حيث يعد مبدأ (عدم معرفة ما هو غير معروف) أحد أشكالها المتطرفة فقط، وعلى خلفية طوبولوجيا عدم المعرفة تلك سوف نستكشف منظورات مختلفة "للتحديث الانعكاسي" ونطرحها للنقاش. (الفصل السابع: معرفة أم جهالة؟ منظوران "لتحديث انعكاسي").

- في ترياق: قدمت عدم المسئولية المنظمة على سبيل المعيار الاختياري للتمييز بين الأخطار التي لا زال بالإمكان التحكم بها، وتلك التي لم يعد بالإمكان التحكم فيها، ولا سيما مبدأ التأمين الخاص، حيث ينبغي على من هم ليسوا علماء اجتماع، أي شركات التأمين ذات الانتقاء الخاص أن تميز من خلال معيار العقلانية الاقتصادية، ما إذا كان تطور تاريخي معين في تأثيراته للحظة تاريخية معينة يمكن أن يعتبر "قابلاً للحكم عقلانيا" أم لا. وقد ثار جدل شديد حول هذا المبدأ ووضع تحت الاختبار من خلال دراسات حالة، أثبتت، على سبيل المثال، أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - وفي مواجهة مبدأ التأمين - نشأ سوق تأمين جديد لمخاطر الإرهاب. إلى أي مدى يتعارض تأمين مخاطر الإرهاب (بوصفه مثالاً للمخاطر المعولمة الأخرى) مع مبدأ حماية التأمين الخاصة؟ ويمكن القول بأن

مجتمعات التأمين هي مجتمعات مخاطرة؟ وهي التي تصنع من المخاطرة صفقة تجارية؛ لذا سوف نبحث في هذا الفصل حدود إمكانية التأمين بعرض أمثلة (الفصل الثامن: مبدأ التأمين. نقد ونقد مضاد).

– حتى تصوير العنف وإخراجه – وهو ما يناقشه الفصل التاسع – وما يمكن أو ينبغي أن يُفهم على أنه تصوير انتقائي لمخاطرة العنف. وفي هذا السياق يتحدث مارتن شو Martin Shaw عن "حروب إدانة المخاطرة". وبناءً عليه يجب خوض الحروب بطريقة تجعلها لا تسبب الإزعاج "للسلام المحسوس" في البلد الذي يخوض الحرب. إلى هذا المدى تتطلب "الاستعانة بالقوات العسكرية" و"التدخلات السلمية" الفصل زمنيًا ومكانيًا للسلام المحسوس والحرب الفعلية من خلال نموذج تصوير وإكساب شرعية. هذا النوع من "حرب المخاطرة" يوضح وحدة علاقات التعريف وعلاقات السلطة في الإطار المعولم (الفصل التاسع: حرب محسومة، سلام محسوس: تصوير العنف وإخراجه).

– لقد أبرزت في تناولي لمجتمع المخاطر الحالة المتطرفة للمساواة أمام المخاطر الكونية: حيث تحدث ديناميكية مجتمع المخاطرة "فيما وراء" المستوى والطبقة؛ لأن الأخطار الكونية المعولمة تطول في النهاية الجميع بما في ذلك مسببيها أنفسهم، الأمر الذي يظل صحيحا وغير محدد الهوية؛ لذا سأحلل في الفصل العاشر بشكل منظم ديناميكية عدم مساواة المخاطر العالمية، التي تعد بالنسبة لها الرؤية القائلة بالهشاشة المحلية وتحليلها مركزية. وفي هذا السياق سوف أميز تفصيليا وتنظيميا بين القومية المنهجية واللاقومية (الكوزموبوليتانية) المنهجية، كما سأوضح أن "علم الاجتماع القومي" الذي يمزج بين المجتمع والمجتمع القومي هو علم أعمى ويدعم الحيل والتناقضات والإستراتيجيات والهياكل الاجتماعية الخاصة بتقسيمات عدم مساواة المخاطر العالمية التي تبقى غير مرئية ومن ثم تنشأ مع التوجه الداخلي للنظرة القومية. (الفصل العاشر: عدم مساواة عالمية، هشاشة محلية: لا يمكن فهم ديناميكية صراع المخاطر البيئية وبحثها إلا في إطار كوزموبوليتاني منهجي).

- سوف نلخص مجمل البنية التبريرية لهذا الكتاب في الفصل الحادي عشر تحت عنوان "نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي". وأنا أنصح كل من يقدر هذه النظرة المتفحصة ويهتم بنظريات المجتمع بأن يقدم قراءة هذا الفصل قبل الفصول الأخرى.

- أما الفصل الثاني عشر والأخير فهو يتغلغل داخل طيف الموضوعات التي تناولها الكتاب مرة أخرى مع التمييز بين "**المبادئ الأساسية**" و"**المؤسسات الأساسية**". حيث إن الرأي الذي اختبرناه هنا والذي يقود فكر الكتاب بأكمله مفاده كالتالي: لا يعاني المجتمع المعاصر من هزائمه، بل من انتصاراته. وبناء عليه تعتبر البطالة الجماعية بمثابة علامة النجاح، وليس الفشل، فمكاسب الإنتاجية هي التي تسمح ببلوغ أقصى درجة من الإنتاج بأقل نسبة من اليد العاملة البشرية، كما زادت التوقعات بطول العمر بسبب تقدم الطب، الأمر الذي استتبعه ما يلي: فشل نظم المعاشات، وثقب الأوزون بل والخطر النووي ما هما إلا "توابع ثانوية" للانتصارات العلمية التقنية. ماذا يحدث إذن عندما لا تضطر المؤسسات الساسية (التوظيف الكامل، ودولة الرفاهية وخلافه) للاختيار في إطار التحديث الراديكالي، بل تصبح مبادئ القيم والمبادئ الأساسية للحداثة أو للتعايش بين البشر محل خيار بوجه عام؟ (الفصل الثاني عشر: جدليات الحداثة: كيف تخرج أزمات الحداثة من رحم انتصاراتها؟).

الفصل الثاني :
العلاقات التعريفية بوصفها
علاقات هيمنة: من الذي يقرر ماهية
ما (لا) يشكل مخاطرة؟

- سأستعرض في هذا الفصل مرة أخرى مصطلح مجتمع المخاطرة الذي وضعته بشكل منهجي، حيث تشكل مجموعة من الاعتراضات والأسئلة النقدية نقطة الانطلاق، ومنها على سبيل المثال: (أولاً) أليست المخاطر أزلية ومن ثم غير مناسبة لتحديد ملامح حقبة معينة؟ (ثانيًا) سوف يتم رسم ملامح "حساب المخاطرة" على سبيل الرد على حالات عدم اليقين التي تمخضت عنها عملية التحديث، وعند تدقيق النظر نكتشف أنها تلك التي تمخضت عنها المؤسسات الأساسية (العلم، القانون، الاقتصاد .. . إلخ) التي تستخدم أساليبها الخاصة لتحول هذه الحسابات إلى حالات مادية ملموسة ليتضح (ثالثًا) أن مثل هذه الأشكال من المراقبة والسيطرة تقف مكتوفة الأيدي أمام المخاطر المعولمة، وهو ما يطلق عليه عدم المسئولية المنظمة، هكذا نصل في (رابعًا) إلى الجدل الرئيسي لهذا الفصل. إذ يشترط التصوير الواقعي للمخاطر الاعتراف المجتمعي بها: حيث يجب إدراك العلاقات التعريفية - بالتطابق مع "علاقات الإنتاج" لكارل ماركس - بوصفها علاقات هيمنة لتصوير المخاطرة التي تشتمل (خامسًا) على السلطة المُحـدَّدة قانونيًّا للخبراء ويتبعها (سادسًا) تعقب وتوضيح للصراع البيئي في المجتمع، وهكذا تغير (سابعًا) مخاطرة الإرهاب أسس السياسة الدولية. ويلي ذلك (ثامنًا) استفساري عن "القوة المضادة للخطر" وكذلك فرص نجاح حركات المجتمع المدني.

١. هل المخاطر أزلية؟

من يتحدث عن مجتمع المخاطر العالمي سوف يقابله على الفور سيل من الأسئلة والاعتراضات والحجج المضادة، سنذكر بعضها فيما يلي:

- أليست المخاطر قديمة قدم البشرية على الأقل؟- ألا تخضع كل الكائنات الحية لمخاطرة الموت في أي لحظة؟ ألم تكن كل المجتمعات في الماضي والحاضر وفي كل الحقب الزمنية "مجتمعات مخاطرة"؟

- بدلا من الحديث عن مجتمع المخاطر العالمي، هل يجب إبراز العكس والتأكيد على الحقيقة التي تفيد بأنه منذ بداية التصنيع تراجعت الأخطار والتهديدات. - مثل مشاكل المجاعات والأوبئة ...إلخ- حيث تراجعت على سبيل المثال وفيات الأطفال وأصبح العمر الافتراضي للإنسان أطول، وتحققت إنجازات الدول الغنية وتقدمت التكنولوجيا الطبية- ألا يعد كل ذلك بمثابة مؤشرات عن مدى تحقق مزيد من الأمن للوجود الإنساني؟

- من المؤكد صحة كون المخاطر الجديدة نشأت بدءًا من كارثة المناخ مرورًا بالأزمات المالية والحوادث الجسيمة في المنشآت الكيمائية وصولا إلى الإرهاب، ولا خلاف أن المخاطر لها قدرة تدمير هائلة عندما تتحول إلى كوارث حقيقية، وعلى الجانب الآخر نعرف، أيضًا، أن احتمالية وقوع كارثة ضئيل للغاية يصل إلى كسور النسب المئوية فلماذا إذًا كل هذا القلق؟ وإذا تأملنا الأمور بعقلانية ألا نجد المخاطر الجديدة أقل تهديدًا من تلك المخاطر التي اعتدناها بالفعل والمقبولة اجتماعيًا مثل العدد الهائل من ضحايا حوادث المرور؟

- أليس صحيحًا حقًا أننا نحن البشر عجزنا عن تحقيق الأمن المطلق؟

- ألا تقدم المخاطر التي تواجهنا اليوم خطرًا قائمًا لا يمكن تجنبه، والوجه الآخر لمميزات (السلع المتاحة والمتوفرة بلا أي قيود وحرية الحركة ...إلخ) التي يوفرها المجتمع الصناعي المتنوع بشكل لا يمكن مقارنته على مر العصور؟

- أليست المخاطرة قوة دفع أساسية (على حد قول جيدنز) لاكتشاف عوالم وأسواق جديدة؟ هل من الممكن إذًا تحقيق تقدم بلا مخاطر؟

- ألا تحقق وسائل الإعلام زخمًا متصاعدًا من نسب المشاهدة وأعداد المطبوعات من خلال التصوير الدراماتيكي للمخاطر؟

- ألا تقع المخاطر في النهاية في دائرة اختصاص التكنولوجيا والعلوم الطبيعية؟ فما علاقة علم الاجتماع بهذا المجال؟

٢ - *حساب المخاطرة، أمن قابل للحسبان في مواجهة مستقبل مفتوح*

إن السؤال عما إذا كانت الكوارث التقليدية التي مرت بها البشرية مثل الطاعون وكوارث الطبيعة والمجاعات تملك نفس القدرة التدميرية مثل التكنولوجيات الكبيرة الحديثة، لا يمثل محورًا رئيسيًّا في سياقنا الحالي، حيث يجب اعتبارها كوارث مهددة على أية حال. لكن الفارق الحاسم بين المخاطر التقليدية والحديثة يكمن على صعيد آخر تمامًا، ألا وهو أن المخاطر التي تتسبب فيها التكنولوجيات الكبرى والصناعية هي نتاج قرارات مقصودة، تلك القرارات التي تم اتخاذها في إطار منظمات خاصة وحكومية أو خاصة أو حكومية لتحقيق مصالح اقتصادية وانتهاز فرص مقابلة، التي تقوم بدورها على مبدأ الحساب القائم على أن الأخطار تعد بمثابة الجانب المظلم للتقدم الذي لا يمكن تجنبه، ولا تصبح هذه الأخطار المرتبطة بالتصنيع مشكلة سياسية بسبب حجمها، بل بسبب ملمحها الاجتماعي. فهي لا تصيبنا كقدر ومصير بل نحن من صنعها، أي أنها مُنتج من صنع الإنسان وفكره، ونشأت من العلاقة بين المعرفة التكنولوجية وحساب المنفعة الاقتصادية. وتختلف المخاطر من هذا النوع بشكل واضح عن تداعيات الحرب،

فهي تدخل العالم عن طريق سلمي، وتتضح في مراكز العقلانية والعلم والرخاء، وتقع تحت مظلة وحماية هؤلاء الذين تقع على عاتقهم مسئولية القانون والنظام.

ويتم في المقابل التساؤل عمن تقع عليه مسئولية المخاطر الصناعية الكبرى، أي السؤال عمن ينسب إليه المجتمع مسئولية الكارثة الواقعة (حيث يظهر نفس السؤال بالنسبة للأحداث التي من المستحيل تحديد المسئولية عنها طبقًا للقواعد السارية للعلم والقانون).[1]

لكن يبقى السؤال المطروح هو: ألا يجب أن يعد كلا القرنين الماضيين بمثابة حقبة زمنية لتزايد إمكانية الحساب والتقدير والوقاية عند التعامل مع حالات عدم اليقين والتدمير التي نجمت عن الصناعة؟ في الواقع لا يزال هناك طريق واعد لم يتم سبر أغواره حتى الآن إلا قليلا صوب تعقب التاريخ المؤسسي (السياسي) للمجتمع الصناعي المتطور بوصفه كيانًا مليئًا بالصراع لنظام قواعد بغرض التعامل مع المخاطر المُصنّعة (انظر إيفالد Ewald ١٩٩١، ١٩٩٣، وإيفرس/ نو فوتني ١٩٨٧Ewers/Novotny – ولاو Lau ١٩٨٩، وشفارتس /طومبسون ١٩٩٠Schwaez/Thompson ، وهيلدبراندت وآخرين .Hildebrandt et al ١٩٩٤، وييرلي Yearly ١٩٩٤، وبونس Bonß،١٩٩٥، ولاش وآخرين Lash et al،١٩٩٦، ووابن Wynne ١٩٩٦، وفان لون van Loon ٢٠٠٢، وسترايدوم Strydom٢٠٠٢، وفوس / باوكنشت /كيمب Voß/Wynne/Kemp٢٠٠٦).

لم يكن موكب نصر حساب المخاطرة ممكنًا لما كان يتمتع بهذه المميزات الأساسية، حيث تكمن الميزة الأولى في كون المخاطر تفتتح الفرص من أجل التوثيق الإحصائي للتداعيات التي كانت "فردية" في البداية أي منسوبة للفرد (مثل احتمالات وقوع حادثة)، وتتخلص المخاطرة بهذه الطريقة من حالة الفردية، حيث

---

(١) يحدث ذلك الأمر في حالة امتزاج تاريخي بين الطبيعة والمجتمع حيث تظهر الكوارث الطبيعية نفسها – التي يبدو أنها وقعت لأسباب غير إرادية مثل الفياضانات والهبوط في القشرة الأرضية إلخ – أنها من فعل البشر. (بيك ١٩٨٨، الفصل الثاني)

يتم اكتشاف المخاطر بوصفها أحداث نظام منهجي تحتاج إلى تنظيم سياسي، الأمر الذي لم يتحقق بشكل كاف حتى الآن في حالة الأمراض الناتجة عن البيئة مثل ضيق التنفس والربو وحتى السرطان، ويتشكل في المقابل مجال فعل سياسي، فلا تنسب مسئولية الحوادث أثناء العمل للشخص الذي تسببت في تدمير صحته بل إلى منظمة العمل وقلة الإجراءات الوقائية ...إلخ، ويسمح حساب المخاطرة في المقابل بنوع من الأخلاقيات التكنولوجية التي لم يعد عليها استخدام أوامر أخلاقية، فعلى سبيل المثال تحل نسب الوفيات عند درجات معينة من تلوث الهواء محل الأمر الفئوي، ويرمز حساب المخاطرة في هذه الحالة إلى الأخلاقيات الرياضية لعصر التكنولوجيا.

وهنا ميزة أخرى فضلا عن ذلك، ألا وهي أن أقساط التأمين متفق عليها ومضمونة بغض النظر عن العقوبة (باستثناء الحالات القصوى للإهمال الشديد والتلف عن عمد) ومن ثم يصبح الجدل القانوني الدائر حول السبب أمرًا غير ضروري؛ فتخف حدة الغضب الأخلاقي، وبدلا من ذلك يتسبب ارتفاع تكاليف التأمين على الشركات في النزوع إلى رغبة في الوقاية – أو لا كما يبدو الحال.

والأمر الحاسم في ذلك يتمثل في أنه من خلال حسابات المخاطرة يصبح النظام الصناعي قادرًا على التصرف فيما يخص مستقبله الذي لا يمكن التنبؤ به. ويكمن التجديد الجذري في توقع حالة عالمية ليست موجودة على الإطلاق، وجعلها قابلة للتقدير والحسبان، حيث تسمح المعجزة العادية جدًّا بحسبان وتقدير ما لا يمكن حسبانه بمساعدة إحصائيات الحوادث، ومن خلال تعميم معادلات الحل، وكذلك من خلال مبدأ التبادل المعمم القائم على "أن المال يعوض عيوب كل شيء" وبذلك يخلق نسقًا يدور حول تفاصيله جدل شديد خاص بقواعد الإسقاط والتعويض والوقاية المجتمعية أمنًا حاضرًا أمام مستقبل مفتوح وغير مؤكد. وتجد الحداثة التي تتحمل عدم الأمن لكل مجالات الوجود مبدأها المضاد في *"عقد اجتماعي"* مكون من عقود تأمينية عامة، وخاصة ضد *حالات عدم الأمن والدمار الناتجة بسبب الصناعة* والتي تنشط وتجدد *الثقة* في المؤسسات والحكومة.

فكيف نفسر إذن ذيوع صيت مصطلح المخاطرة؟ حيث يربط تصور المخاطرة ومجتمع المخاطرة ما كان يبدو مستبعدًا من قبل - وهو المجتمع والطبيعة - علم الاجتماع والعلم المادي، التركيب الجدلي للمخاطرة والتهديد النفسي. وفي السياق نفسه، صرحت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، مارجريت تاتشر، ذات مرة قائلة: "ليس هناك شيء اسمه مجتمع".، لكن معظم علماء الاجتماع يؤمنون بنوع من "التاتشرية المعكوسة" لا سيما: "ليس هناك إلا المجتمع. وتلك السوسيولوجيا التي لا ترى إلا المجتمع تغفل التحديات الإيكولوجية والتكنولوجية والمادية للحداثة الثانية (لاتور Latour٢٠٠٠)، وتنتهي نظرية مجتمع المخاطر العالمي مع هذا التصوير الذاتي والتواضع الذاتي. (شيلماير Schillmeyer٢٠٠٦) ولا تفضل أنطولوجيا المخاطرة شكلاً من المعرفة على الآخر، فهي تفرض الربط بين كل ادعاءات العقلانية المختلفة وغير المتسقة والحوار واتخاذ القرارات، وتفرض الحوار واتخاذ القرارات فيما يتعلق "بحالات عدم اليقين المتناقضة". (شفارتس/ تومبسون Schwarz/Thompson ١٩٩٠) .

٣- *المخاطرة والخطر:*

عدم المسئولية المنظم

تتم عرقلة أسس منطق المخاطرة المؤسس في الدولة القومية بالنظر إلى التحديات الحالية المتمثلة في تغيرات بالهندسة الوراثية والجينات البشرية وطوفان من المعلومات يصعب احتواؤه وانهيارات في النظام المالي والإرهاب والدمار الإيكولوجي. (بيك Beck١٩٨٨، ١٩٩٩)[١]، لأن المجتمعات الصناعية منذ النصف الثاني من القرن الماضي تواجه احتمالية جديدة من نوعها، ولم يسبق لها وجود في التاريخ للدمار الذاتي الذي تسبب فيه الإنسان لكل أشكال الحياة على هذه الأرض، فعندما يندلع حريق ما تأتي قوات الإطفاء، وعند وقوع حادث سير تدفع

(١) هذا لا يعني بالطبع أنه لا توجد مخاطر حتى الآن، التي من الممكن، وبل يجب تنظيمها على مستوى الدولة القومية (على سبيل المثال حوادث العمل وحوادث المرور).

شركة التأمين تعويضًا عن الخسائر، لكن هذا التداخل بين ما قبل وما بعد، والأمن حاليًا بسبب اتخاذ الاحتياطات لكل حادث قد يقع على أسوأ تقدير زال في عصر الذرة والكيمياء والجينات والإرهاب، فقد أبطلت المفاعلات الذرية في قمة كمالها مبدأ التأمين، ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي بل، أيضًا، بالمفهوم الاجتماعي والطبي والنفسي والثقافي والديني، *وتحول "مجتمع المخاطرة القائمة" إلى مجتمع بلا تأمين* تتقلص مظلته التأمينية بشكل متناقض مع حجم الخطر؛ لأنه لا يمكن لأي مؤسسة سواء كانت حقيقة أو افتراضية أن تستعد "لحادث قد يكون احتمال وقوعه هو الأكبر من نوعه" ومن ثم لا يمكن لأي نظام إنساني أن يضمن بقاء وضعه الاجتماعي والسياسي في مثل هذا الموقف.[١]

فالأخطار الكبرى تزيل الركائز الثلاث التي تحمل حساب المخاطرة، حيث ترتبط بها أولا أضرار مُعولمة لا يمكن حصرها ولا يمكن إصلاحها: ومن ثم تفشل فكرة التعويض (المالي)، وثانيًا فإن المتابعة الوقائية للحادث الأسوأ احتمالا تعد أمرًا مستبعدًا؛ لأن مراقبة الآثار المتوقعة أمر غير ممكن، وثالثًا فإن "الحادث" ليس محدد الزمان والمكان؛ فهو حدث له بداية ولكن ليس له نهاية أي "مهرجان مفتوح" ومتنوع لكل أشكال الدمار المتسللة والمتداخلة بلا أية قيود (مثل التغير المناخي). وهذا يعني أن المعايير الاعتيادية وعمليات القياس؛ وبالتالي أسس التقدير والحسبان للأخطار تعد غير قابلة للتطبيق. فالشيء الذي لا يمكن مقارنته تتم مقارنته الآن، وينقلب التقدير والحسبان إلى إخفاء فينشأ ما يسمى بعدم المسئولية المنظمة والتي تستند على "تغير القرون" (جونتر أندرس Günther Anders) . ويدور الحديث الآن عن التحديات في مطلع القرن الحادي والعشرين باستخدام مصطلحات ونظريات مستقاة من المجتمع الصناعي السابق في القرنين

---

(١) لذا فإن المناقشات حول ما يسمى "بطب الكوارث" لها شخصية نموذجية، والأمر الحاسم في ذلك هو مدى سريان مبدأ التعويض الذي يتحمل حوادث أو مدى تطبيق مبدأ الوقاية (الاحتراز) الذي يستبعد التعلم من الحوادث.(انظر إيفالد ٢٠٠٢، وفيما بعد الفصل السادس).

التاسع عشر والعشرين، وعليه يكون مصدر الأخطار التي نحن عرضة لها هو قرن آخر، على خلاف وعود الأمن التي تحاول ربطها، وفي ذلك يكمن تفسير كلا الأمرين: الانهيار الزمني لبيروقراطيات الأمن ذات التنظيم الفائق وإمكانية إعادة تحويل هذه "الصدمات الناشئة من الأخطار" إلى الحالة الطبيعية مرة أخرى.[١]

فهل هناك معيار معمول به للتمييز بين المخاطر والأخطار؟ فالاقتصاد نفسه يعاني عالق بالدقة الاقتصادية داخل مجال التخمين وذلك من خلال رفض التأمين التابع للاقتصاد الخاص[٢]، وإذا ابتعد منطق التأمين الخاص وبدت المخاطر الاقتصادية كبيرة للغاية أو لا يمكن تقديرها بالنسبة لشركات التأمين الكبرى، وإذا استبعدت تحت غطاء المظلة التأمينية وواقعها حالات الضرر المهمة حقا بشكل متزايد؛ فسوف يتم تجاوز الحد على مجال ممتد، ذلك الحد الذي يفصل بين المخاطر التي يمكن تقديرها والأخطار التي لا يمكن السيطرة عليها (انظر الفصل السادس).

يصطدم تطوران تاريخيان متضادان في أوروبا ببعضهما البعض، وهما مستوى أمن مرتفع قائم على كمال الأطر التقنية البيروقراطية والسيطرة والمراقبة. والتطور الثاني هو انتشار الأخطار الجديدة من نوعها التي لم يسبق لها وجود من قبل وتقع عبر شبكات القانون والتكنولوجيا والسياسة، ويبقى هذا التناقض غير التقني والسياسي الاجتماعي كامنًا مادامت نماذج التحكم والعقلانية الصناعية القديمة باقية. وسوف ينتشر هذا التناقض ويعم بشكل واضح بالمدى الذي ستصبح فيه الأحداث غير المحتملة ممكنة كما حدث في العقود الماضية.

أي أن المخاطر الكبرى تملك قوة انفجار مجتمعية إلى جانب قوتها العضوية، وستتعرض المؤسسات للابتزاز مع ظهور الأخطار المسئولة عنها، وتلك التي لا تقع تحت إطار مسئوليتها أيضًا، لا سيما ابتزاز بوعود أمن جديدة لن تقدر

---

(١) لن يتعلق االموضوع فيما يلي بأسئلة عن أخلاقيات جديدة للفعل المدني فحسب، بل بأن فئات ومعايير السلوك للمؤسسة ترجع إلى مؤسسات عالم آخر.

(٢) هذا المبدأ الخاص بالتأمين محل خلاف، انظر الفصل السادس.

على الوفاء بها أبدًا. وسوف تقع في مأزق ضرورة الاستمرار من ناحية، أي أن تجعل ما هو أكثر أمنًا أكثر أمنًا دومًا، ومن ناحية أخرى سوف يتم تجاوز سقف التوقعات بتلك الطريقة لدرجة تؤدي إلى أن الحوادث الواقعية، بل ظهورها المحتمل ستجعل الصور الظاهرية لادعاءات الأمن تنهار، وسيكون الوجه الآخر للاعتراف بالأخطار هو فشل وعجز المؤسسات التي تستاق تبريرها من عدم وجود الخطر والتهديد، وبذلك ستكون "الولادة الاجتماعية" لخطر بمثابة حدث غير محتمل ودراماتيكي ومأساوي وصادم للعالم بأكمله.

لكن من الممكن أن يتحول منطق عدم القدرة على السيطرة المؤسسية إلى النقيض بالتدريج وبتتابع الحوادث الواحدة تلو الأخرى. فما الذي تؤكده حالات الأمن الاحتمالية؛ وبالتالي التشخيص الكلي لعلوم الطبيعة بالنسبة للحكم على "الحوادث المتوقع حدوثها بشكل هو الأكبر من نوعه"؛ مما يجعل ظهور نظريات الخبراء كاملة، لكنها في الوقت نفسه تكلفنا الحياة نفسها؟ ما الذي يقدر عليه نظام قانوني ينظم ويراقب المخاطر الصغيرة التي من الممكن السيطرة عليها تقنيًّا في كل تفاصيلها لكنه يكتفي بتخمين المخاطر الكبرى مادامت تبتعد عن التقليل التقني وتشرعه بواسطة سلطتها وسيادتها؟ كيف يمكن الإبقاء على السيادة الديمقراطية السياسية التي من واجباتها مواجهة إدراك الأخطار المتنامي بلا أي قيود بادعاءات الأمن النشيطة، لكنها تتجه دائمًا ناحية الدفاع وتخاطر بالمصداقية الكلية مع كل حادثة أو إشارة لحادثة؟

4. العلاقات التعريفية بوصفها علاقات هيمنة: من الذي يقرر ما (لا) يشكل مخاطرة؟

في بلدية ألتنشتادت بولاية أوبربفالتس (بالاتينات العليا) التي تقع بالقرب من أحد مصانع الكريستال الرصاص، كانت هناك رواسب بحجم العملة المعدنية من الرصاص والزرنيخ، كما صبغت أبخرة المواد المطحونة أغصان الأشجار باللون البني، وكست لون النوافذ بالصدأ وحطمت قوالب الطوب. وقد عانى السكان من أمراض الحساسية الجلدية والقيء والصداع، لم يكن هناك شك في سبب كل ذلك: فقد كانت مدخنة المصنع تصدر غبارًا أبيض بكل وضوح. وتكشفت الأمور "كواقعة واضحة" أمام المحكمة لكن على نحو غير متوقع، حيث نفت المحكمة المسئولية عن مصنع الكريستال كما ادعى المدعون، وتمت تبرئة المصنع بسبب الأطر القانون السارية؛ فقد كان هناك ثلاثة مصانع زجاج أخرى قريبة من المكان كانت تنتج مثل هذه المواد القاتلة، وبالتالي كان مستحيلا إثبات التهمة على المصنع، حيث يشترط القانون إثبات الإدانة التصنيعية (وكان من الممكن أن يكون البديل هو وضع قانوني مختلف ينطلق من علاقة تبادلية محددة ومثبتة؛ لأن الإدانة التصنيعية بالنسبة للمصادر المتعددة للأخطار الصناعية تعد مفهومًا عتيقًا). ولم يعد مثل هذا الموقف في الوقت الراهن استثناء، فمع ازدياد الآثار الجانبية غير المرئية وغير المقصودة لم يعد ممكنا طبقًا للأطر القانونية السارية إلصاق الأضرار التي يعاني منها الكثيرون– وفي الحالة الفاصلة يعانى منها الجميع– بفاعل محدد وإلقاء المسئولية عليه، وبالتالي يكون التناقض المؤسسي الناتج عن التداخل بين التصنيع والقانون، التصنيع والعلم هو *أنه كلما ازداد عدد حالات التسمم قل تحديد مصدر السم* طبقًا للهيكل الاجتماعي، وفي هذه الحالة طبقًا للهيكل القانوني. بل أصبح من المعتاد في الحياة اليومية (هنا في السياق القومي) وجود الإصابة الواضحة

والمسئولية الواضحة التي تتحول من خلال الأطر القانونية السارية والعلاقات التعريفية الاجتماعية المنعكسة بداخلها إلى أثر جانبي غير واضح، حيث تتجمع العلاقات التعريفية القانونية والعلمية أي الموارد المتاحة للأطراف في صراعها على الاعتراف بالمخاطر والأخطار وما يرتبط بها من تكاليف في العبثية، فكلما كانت الحدود مثبته بل وليبرالية زاد عدد المداخن ومواسير الصرف ...إلخ التي تخرج منها المواد الضارة والسموم. وكلما قلت الاحتمالية الباقية لجعل فاعل محدد مسئولا عن كل هذا السخط الجمعي، أي كلما قل تحديد مصدر السم، وفي الوقت نفسه لا يستبعد أي شيء الأمر الآخر حيث يزداد مستوى الوباء والتسمم. فأهلا بكم في المسرح الساخر الواقعي لتعريف التهديد للدولة القومية.

يسفر ذلك عن تناقض جوهري لمجتمع المخاطر العالمي، كما يمكن أن نستخلص أن العالم يجد نفسه في مواجهة أخطار عملاقة ترجع جذورها إلى انتصارات المجتمع الحديث (مزيد من الصناعة والتكنولوجيات الجديدة) التي لا يمكن إثباتها بشكل معتدل، ولا يمكن إحالة مسؤوليتها أو تعويضها أو حتى إدراكها (بشكل وقائي) على الرغم من وعود الأمن الحكومية المؤسسية بمبادئ سارية في القانون والعلم والسياسة، فكيف ينجح إذن إخفاء هذا التناقض الشائع داخل الأنظمة والمنظمات الاجتماعية وفيما بينها وإبقاؤه كامنًا، حيث يتضح هذا التناقض مرة أخرى نتيجة كارثة حالية أمام الرأي العام (العالمي) في أجهزة التلفاز؟ ولأن الأمر يتعلق في حالة المخاطر بأحداث ممكنة قد تطرأ، لكنها لا يجب أبدًا أن تحدث بالضرورة، فإن ما يميزها هو درجة عالية من اللاواقعية، *فالمخاطر عبارة عن تركيبات اجتماعية وتعريفات قائمة على علاقات تعريفية مقابلة*، فهي موجودة في شكل معرفة (علمية وعلمية بديلة)، وبالتالي من الممكن تصوير "واقعها" بشكل درامي أو تقليله أو تحويله أو إنكاره ببساطة طبقًا للمعايير التي تحدد المعرفة والجهل، فهي منتجات صراعات تعريفية وحروب تعريفية في إطار علاقات التعريف أي (نتائج ناجحة لتصوير الأحداث زادت أو قلت)، ومن الممكن أن نلاحظ في مثل هذه العمليات تضارب تنوع التعريفات المتناقضة على أساس ادعاءات العقلانية المتنافسة للفاعلين المختلفين في الصراع على الاعتراف القومي

والدولي، والأمر الحاسم في ذلك هو مدى نجاح أو فشل بقاء أو انهيار التركيبات الاجتماعية والقانونية "للأثر الجانبي الكامن"، أي صنع مسئولية عن مدى نجاح خلق "تحديث مكثف" يواجه فيه الفاعلون تداعيات أفعالهم بشكل مباشر.

ويتضح ذلك الأمر في العلاقة الدولية بين "الدول التي تصدر المخاطرة" و"الدول المستقبلة لها". ففي العلاقة بين الدول (أو القارات) تسري الأخطار التي يتم تصديرها بالتوافق مع التركيبات التي تم تأسيسها بالفعل "كآثار جانبية كامنة" لكن في هذه الحالة لأسباب مختلفة وأكثر جوهرية، وفي حين أن الأطر والمعايير القانونية القائمة على مبدأ الإدانة الفردية داخل مجال الدولة القومية يعوق إلصاق المسؤولية؛ فإن غياب المعايير القانونية يؤدي بشكل نمطي إلى *سريان المخاطر* بما يتجاوز كل الحدود، أو بتعبير أدق تؤدي الحدود السارية للمعايير القانونية لعدم ملاحظة لا قيمة الأخطار وعدم واقعيتها، الأمر الذي يسري على أشكال الدمار الواقع على الآخرين. ولا تتيح طبيعة الآثار الجانبية أو حتى اختفاؤها الفرصة لتصدير غير مرئي وكامن للخطر (الأمر كما قلنا له علاقة بمجال سريان القانون في الدولة القومية) ومن البديهي أن تعبر هذه الأخطار الحدود بشكل غير مدرك، فهي لا تستخدم الماء والهواء كوسيط، بل يتم نقلها بالشاحنات أو السفن، حيث يتعلق الأمر "بهاربين من الأخطار"، و"لاجئين بسبب أخطار" من الصعب تحديدها وتعريفها، هؤلاء الذين يصدمون غالبًا بالضيافة في الدول المعنية لو لم تكن صدمتهم من الإدانة. ومن البديهي أن تشتعل الصراعات بين الدول بسبب ذلك. فعندما تقرر الصين على سبيل المثال، إنتاج جزء كبير من الطاقة المطلوبة من خلال فحم يحتوي على نسبة عالية من الكبريت (وفقا لمواصفات تكنولوجية هي الأسوأ على الإطلاق) فإن دول الجوار في آسيا والبيئة العالمية هم من ستطولهم تداعيات القرار. كما أظهر انتشار مرض جنون البقر في أوروبا كيف أوقعت إدارة الأزمة النظم السياسية في فوضى، خاصة في دولة منشأ الخطر (بريطانيا العظمى) وتصدير الخطر من خلال سلاسل التجارة والاستهلاك، صناعة اللحوم العابرة للقوميات، واستهلاك اللحوم عابر القوميات.

ونظرًا لكون المخاطر والتعريف الاجتماعي للمخاطر يمثلان الأمر نفسه، فإن المعرفة الجمعية وعدم المعرفة بشأن الإصابات الملموسة وإمكانات الإصابة والمستويات والأمراض وإمكانات التشخيص ...إلخ لا تعد جزءًا جوهريًّا من التقييم فحسب، بل من التعامل مع المخاطر أيضًا. ففي حالة الصراع لا يمكن إغفال إظهار العلاقات التعريفية *القومية* للمخاطرة لعوائق خاصة بالتحكم في حركة المخاطر العابرة للقوميات ذهابًا وإيابًا، ونظرًا لأن المعلومات يتم تنظيمها بشكل قومي (على أفضل الأحوال) تحت شروط السيادة الفردية لكل دولة فإن الدولة المستقبلة للأخطار تشعر أنها منعزلة ومفصولة عن المعلومات الضرورية، وبالإضافة لذلك تظهر بعد ذلك التناقضات بين العلاقات التعريفية القومية، فما يظهر في بلد ما بوصفه خطرًا وتهديدًا (طبقًا للعلاقات التعريفية السائدة هنا والإدراكات الثقافية) من الممكن أن يكون في بلد آخر أمرًا غير ضار، سواء قل أو كثر، أي أن هناك نوعين من عدم المسئولية المنظمة، حيث النوع الأول داخل الدول القومية، ويعتمد على عدم القدرة على إحالة المسئولية بشكل قانوني للتوابع الخطرة للقرارات، أما النوع الثاني فينشأ من تشرذم المجالات القانونية بين الدول القومية، وهذا الأمر يوضح سبب تزامن تقدم وتطور دمار البيئة مع اتساع نطاق قانون حماية البيئة.

ومن المهم من الوجهة النظرية الاجتماعية إدراك مفهوم العلاقات التعريفية بشكل بنائي: *فما كان يعد بالنسبة لكارل ماركس "علاقات إنتاج" في المجتمع الرأسمالي أصبح يعد "علاقات تعريفية" في مجتمع المخاطرة*. وفي الحالتين يتعلق الأمر بعلاقات هيمنة (بيك Beck ١٩٨٨جولد بلات Goldblatt ١٩٩٣)، وتعد القواعد والنظم والمؤسسات والقدرات التي تفرض تحديد الهوية والاعتراف بالمخاطر في سياقات محددة (على سبيل المثال داخل الدول القومية، وكذلك في العلاقات فيما بينها) جزءًا من العلاقات التعريفية، حيث إنها تشكل مصفوفة السلطة القانونية والإبستمولوجية والثقافية التي يتم تنظيم سياسة المخاطرة بداخلها (انظر الفصلين التاسع والعاشر)، ومن الممكن في المقابل أيضًا توضيح علاقات سلطة تفسير المخاطرة في أربع نقاط:

١- من الذي يقرر خطورة أو عدم خطورة المنتجات والأخطار والمخاطر؟ ومن الذي تقع على عاتقه المسئولية في ذلك؟ ومن هؤلاء الذين ينتجون المخاطر ويستفيدون منها؟ أو من هؤلاء الذين يتعرضون لهذه التهديدات في حياتهم وظروف معيشتهم سواء حاليًا أو فيما بعد؟ وما الدور الذي تلعبه الآراء العامة المختلفة ومطلقوها في هذا الصدد؟ ومن الذي سيجيب عن هذه الأسئلة داخل المجالات القومية وبينها بشكل مُعولم؟

٢- ما نوع المعرفة أو عدم المعرفة بالأسباب والأبعاد والفاعلين المرتبط بذلك؟ من الذي يحدد المعايير السببية (أو المعايير المتعلقة بذلك) التي تقرر متى سيتم الاعتراف بعلاقة السبب والتأثير، ومن يملك حق المطالبة بأي نوع من المعلومات والحصول عليه ومن أي شخص؟

٣- ما الذي يعد بمثابة إثبات في عالم تذوب بداخله المعرفة وعدم المعرفة بالمخاطر بشكل لا يمكن حله وكل المعارف تعد محلاً للشك والاحتمال؟

٤- من الذي يقرر تعويض المتضررين داخل دولة أو أكثر من دولة قومية؟ وكيف سيتم تنفيذ المطالبة "بالوقاية"؟ وما الحجم الذي يشارك فيه هؤلاء الأكثر تضررًا من "الآثار الجانبية الكامنة" في تفعيل الإجراءات المناسبة؟

إذا وضعنا هذه النقاط الأربع نصب أعيننا؛ فسوف يتضح لنا أن مجتمعات المخاطرة مسجونة داخل مخزون من السلوكيات الذي لايتضمن عولمة أزمات البيئة فحسب، بل يفتقر تمامًا إلى كيفية التعامل مع الحالة الخاصة لعدم الأمن المُصنعة بشكل، وذلك بسبب المنطق التاريخي لنظمها القانونية القومية والدولية، وكذلك منطق المعايير العلمية؛ وبالتالي فإن تلك المجتمعات تواجه تناقضًا مؤسسيًّا تتنصل بمقتضاه الأخطار والكوارث من كل النظريات التي تم تأسيسها وترسيخها بالفعل والمعايير السببية وتوزيع أعباء الإثبات وإحالة المسئولية بشكل متزايد في اللحظة التاريخية نفسها عندما تصبح أكثر خطورة وحضورًا في وسائل الإعلام، ومن ثم أكثر وجودًا

في الحياة اليومية وذلك طالما بقيت هذه العلاقات التعريفية لا يتم كشفها وتغييرها بشكل سياسي – بمساعدة نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي –(الأمر الذي يشبه مهمة لبطل مغوار) فإن العالم سيجد نفسه باحثًا عن الأمن المفقود، لكن بلا جدوى.

ما أوجه الشبه والاختلاف بين "العلاقات التعريفية" و"علاقات الإنتاج"؟

في بادئ الأمر تكمن أوجه التشابه، كما أوضحنا بالفعل، في أن الأمر يتعلق في الحالتين بأشكال هيمنة بمفهوم ماكس فيبر الذي بمقتضاه تستهل المعايير المؤسسية لجماعات محددة فرصة السلطة هنا وهناك، وتفرض تفسيراتها ومصالحها ضد إرادة جماعات أخرى، فما أساس تلك الفرصة للسلطة في كل حالة؟ ففي حالة علاقات الإنتاج يتضح بشكل تاريخي أن صاحب العمل يستخرج قوته وسلطته من امتلاكه لوسائل الإنتاج أمام العمال بأجر الذين يفتقرون لوسائل الإنتاج وامتلاك وسائل الإنتاج، الأمر الذي يمكن صاحب العمل من اتخاذ قرار من يعمل ومن لا يعمل، وما الذي يتم إنتاجه ...إلخ، وينطبق الأمر ذاته على "العلاقات التعريفية" أيضًا، حيث تقوم تلك العلاقات على امتلاكها لوسائل التعريف، وهي القواعد العلمية والقانونية. وهنا يوجد أيضًا ما يسمى "بأصحاب وسائل التعريف" وهم العلماء والقضاة، ومواطنون "لا يملكون وسائل التعريف" الذين يخضعون لسلطة تعريف وقرار الخبراء والقضاة طبقًا لنموذج إذعان العامة، فهؤلاء القضاة والخبراء هم الذين يتخذون، بالنيابة عن الجميع، القرارات بشأن أي تعريفات المخاطرة المتباينة فيما بينهم وما يسفر عنها من المطالبة بالتعويض أو السجن، ويحددون أيًا منها يتم إقرارها وأيها لا تحظى بإقرار.

ويتم ذلك وفقًا لتدرج معرفي واضح يفرض تفوق الخبراء على العامة، ويفرض إمكانية التمييز بين المعرفة وعدم المعرفة، لذلك يحتكر الخبراء تحديد المعرفة في حالات الشك. وسيتم تنظيم النقاط التي عرضناها آنفًا فيما يتعلق بماهية من يقرر ما الذي يعد بمثابة دليل، وما لا يعد كذلك في الاختلاط بين المعرفة وعدم المعرفة؟– وفقًا لهذا النموذج المتدرج. ومن ثم تحدثت أستاذة الدراسات العلمية

والتكنولوجية الأمريكية شيلا جازانوف Sheils Jasanoff عن "تكنولوجيات الصلف والغطرسة" حيث قالت:

"لا تزال المجالات غير المعروفة وغير المتخصصة وغير المحددة للتطور العلمي والتكنولوجي غير مأخوذة في الاعتبار على الإطلاق (...) حيث يتم استبعادها وتهرب من التحليل المنضبط" (جازانوف ٢٠٠٣، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ استشهاد مقتبس من فيلنج ٢٠٠٦ ص ٣٣٣، ٣٣٤).

وهناك تشابه آخر يكمن في أنهما يظهران في مرحلتين وفي "حالتين كليتين" مختلفتين تمامًا، فهما يعدان في الحالة الأولى بمثابة أمر بديهي ليس مثارًا للتساؤل. أما في الحالة الثانية فتفقد القواعد المؤسسة للسيادة بديهيتها، وتصبح بلا سحر، بل تصبح مُسيّسة. وتعد آليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى غير معروفة، لكن درجات الحرارة المرتفعة والرياح العاتية للصراعات العلنية تلعب في ذلك دورًا جوهريًا، حيث يتعلق الأمر بصراعات طبقية وصراعات تعريف المخاطرة التي تتبدد هنا وهناك في المواجهة العلنية ببدائل "البديهية" لقواعد السيادة، ويتم اكتشافها كبدائل خاضعة للقرار وقابلة للتغير.

ما أوجه الاختلاف بين "علاقات الإنتاج" و"العلاقات التعريفية"؟ استعان عالم الاجتماع يورجن هابرماس Jürgen habermas بالفارق المتوازي بين "العمل" و"التداخل" لتحديد ملامح إجابة لهذا السؤال، تتمثل في أن علاقات الإنتاج تترسخ في مجالات ولغات التقاليد والرأي العام والعلم والقانون والسياسة، حيث يدور الأمر حول "منطق الصراع" لمجتمع العمل في علاقات الإنتاج، أما العلاقات التعريفية فتتعلق "بمنطق الصراع" في مجتمع الحوار. ويتشابه هابرماس مع آخرين كثيرين ممن يقدمون الحوار على مجتمع الحوار مع إغفال كون الحوارات العلنية والعلمية تستند على علاقات سلطة تعريف خاصة فيما يتعلق بتداخلها.

ويتضح البحث عن علاقة تحديد واضحة بين علاقات الإنتاج والعلاقات التعريفية بمفهوم نموذج ماركس عن البناء الأساسي (المادي) الذي يحدد البناء القومي الأيدولوجي، وتعد الفرصة المقابلة أكثر منطقية، والتي تفرض عدم وجود علاقة تحديد، وربما ليس هناك قرابة أو صلة بين علاقات الإنتاج والعلاقات التعريفية مطلقًا، وما يوجد هو مجرد تداخل تاريخي بين علاقات الإنتاج والعلاقات التعريفية في سياق الحداثة الأولى الصناعية للدول القومية[1]، وبمعنى آخر وأكثر تحديدًا *فمن الممكن تحقيق ما يعرف باسم "الرأسمالية الخضراء" كما يتم الحديث عنها حاليًا في بريطانيا على وجه الخصوص*، أي "إصلاح" العلاقات التعريفية بالإبقاء على علاقات الإنتاج، ومن الممكن التحقق من تلك الفرصة فحسب إذا ناضلت النخبة السياسية لمجموعة دول الثمانية وأعلنت الحرب على التغير المناخي كما تطالب الحكومة البريطانية بما في ذلك المعارضة.

ومن الواضح أن موضوع "الاحتباس الحراري" قد سيطر على وعي البريطانيين؛ فطبقًا لأحد استطلاعات الرأي التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦، رأى البريطانيون أن تأثير الغازات الدفيئة أكثر خطورة على مستقبل كوكب الأرض من الإرهاب والحروب. وقد عبر وزير المالية ورئيس الوزراء المرتقب جوردن براون مع رئيس الوزراء الحالي توني بلير في اتفاق نادر عن أن الرأسمالية "المتقدمة" في أوروبا وفي مستقبل العالم لا يمكن أن تلتزم لفترة أطول بازدواجية النمو والعمالة الكاملة، فعلى الرأسمالية المتقدمة أن تهتم بالبيئة "كمبدأ جديد ثالث ورابط لسياسة العالم". (صحيفة الجارديان ٣١ أكتوبر، ٢٠٠٦ ص ١، انظر أيضًا ص ١٢٥ وما يليها)

---

(١) وضع ماركس نصب عينيه هذا التداخل المتناقض والمتبادل للديناميكيتين مع مصطلح "العمالة الإنتاجية" (التي لم يتم التفكير بها إلا في إطار التفاؤل بالتقدم).

٥. دور التكنولوجيا والعلوم الطبيعية في مجتمع المخاطر العالمي

تمنح العلاقات التعريفية الحاكمة العلوم الطبيعية والتكنولوجية وضعًا احتكاريًّا، حيث تقرر تلك العلوم دون مشاركة علنية ما المحتمل وما غير محتمل بالنسبة لحالات عدم الأمن والأخطار المهددة (أي أنها الاتجاه الرئيسي وليس التقاء المعارضين والبدلاء من العلماء).

ويدور النقاش بشكل علني حول وضع أخلاقيات بحثية جديدة، وتم تشكيل مجالس استشارية قومية كثيرة لتجنب تداعيات غير محسوبة وغير إنسانية للمشروعات التكنولوجية الكبيرة. ومن يحصر نفسه في ذلك النطاق فإنه يغفل المدى الذي تتورط فيه علوم التكنولوجيا في إنتاج المخاطر، وقد يتشابه تجديد أخلاقي للعلوم حتى لو لم تتشابك مع بعضها البعض في خضم وجهات النظر المتعددة بالنظر إلى بديهية التطور التكنولوجي وتداخله مع المصالح الاقتصادية مع من يستخدم فرامل دراجة لإيقاف صاروخ عابر القارات (وعلى كل فإن منطق البحث، وكذلك وحدة الجناة والقضاة الذين هم مُحكِمو علم التكنولوجيا في التكنوقراطية الخاصة بالخطر يغفلون البحث عن أخلاقيات البحث).

وتعد المعرفة التمهيدية أمرًا مهمًا، فليس هناك خبير في مجال الخطر حتى الخبراء أنفسهم، حيث تشتمل التنبؤات بالمخاطر على علاقة لا يقينية مزدوجة، فالأولى تشترط موافقة ثقافية، لكنها لا تستطيع أن تخلقها، وليس هناك جسر سياسي بين الرفض والقبول للأضرار المحتملة: فالمخاطر القابلة للقبول مخاطر مقبولة. ثانيًا من الممكن أن تحول معرفة جديدة الحالة الاعتيادية إلى خطر بين عشية وضحاها، وتعد الطاقة النووية وثقب الأوزون نماذج واضحة على ذلك، أي أن تقدم العلم يخالف ادعاءاته الأساسية بالأمن، إنها نجاحات العالم التي ترسخ الشك في مقولات المخاطرة.

لكن العكس صحيح: فالخطر الشديد يمرر احتكارًا معناه للمتسببين فيه، على وجه الخصوص حيث يتحدث الجميع أثناء الصدمة من الكارثة عن بيكريل وثقب الأوزون وفيروس أنفلونزا الطيور وتلوث الهواء...إلخ، وكأنهم يعرفون ما المقصود بذلك، وعليهم أن يفعلوا ذلك لكي يشقوا طريقهم في الحياة اليومية، وينبغي كشف هذا التناقض، حيث تمارس العلوم التكنولوجية تعارضًا ذاتيًّا بشكل لاإرادي في التعامل مع تشخيصاتها للخطر من ناحية، وتدير الاحتكار من أيام القيصرية باستمرار من ناحية أخرى للرد على السؤال الاجتماعي عن الكفاءة السياسية الأولى طبقًا لمعاييرها الجوهرية، وهذا السؤال هو: ما مدى أمان ما هو آمن بقدر كاف؟ وتعتمد السلطة التي توكلها العلاقات التعريفية للعلوم التكنولوجية على قرار سلطة حكم بسيط الذي يوكل لهم بشكل ملزم – قانونيًّا وسياسيًّا – بواسطة معاييرهم للقرار ما تتطلبه "حالة التقنية الصناعية". فإذا تساءلنا مثلا عن نوع الأعباء التي يجب تقبلها من خلال الإشعاع الصناعي، وأين تكمن، أيضًا، الحدود التي تفصل الحالة الاعتيادية عن الحالة الخطرة، فإن القانون الألماني الخاص بالطاقة الذرية على سبيل المثال يقدم الإجابة العامة، ألا وهي: يجب على الوقاية الضرورية أن تقابل "حالة التقنية الصناعية" (مادة ٧-٢ رقم ٣ قانون الطاقة الذرية)، ومن يرد أن يعرف بالضبط ما يتوقع من المواطنين التعامل معه كنصيب دائم من التسمم الطبيعي فعليه أن يسترشد "بقانون منشآت الاحتراق الكبرى" على أن يقرأ بإمعان (بالمعنى الأدق للكلمة) التفاصيل المهمة في "الإرشادات التكنولوجية للحفاظ على نقاء الهواء" إلخ.

حتى الأدوات الكلاسيكية للتحكم السياسي والنظام القانوني ونظم الإدارة جوفاء في أساسها ومخادعة بمفهوم "حالة التقنية الصناعية" الغريب، وتزيل بهذه الطريقة اختصاصاتها الخاصة وترفع من شأن المعرفة الخبيرة العلمية التكنولوجية وتجلسه على عرش مدنية الأخطار.

علاوة على ذلك تتم عرقلة احتكار رجال العلم والتكنولوجيا في تشخيص الخطر والتهديد عن طريق "أزمة واقع" العلوم الطبيعية والتكنولوجية في التعامل مع الأخطار التي تمخضت عنها، الأمر الذي لم يتضح منذ تشر نوبل فحسب، بل أصبح معروفًا للقاعدة العريضة من الرأي العام، فهناك عوالم بين الأمن والأمن المحتمل، وتملك العلوم التكنولوجية دائمًا حالات أمن محتملة وتظل مقولاتها حقيقية إذا انفجر غدًا مفاعلان أو ثلاثة من المفاعلات الذرية .

كان هناك في وقت ما علم تجريبي محدد الزمان والمكان، حيث كان العلم مكانه المعمل فحسب، لكن مضى هذا العصر فلقد تحولت الأرض كلها إلى معمل تجارب، وتوضح حرية حركة النباتات المعدلة جينيًّا مدى صعوبة تحديد مكان التجربة والتداعيات الممكنة والأخطار وصعوبة السيطرة عليها.

كتب الأب الروحي لصناعة المفاعلات في ألمانيا فولف هيفيليه Wolf Häfele عام ١٩٧٤ بشكل نقدي ذاتي ما يلي:

"إنه بالتحديد هذا التداخل بين النظرية والتجربة أو المحاولة والخطأ الذي أصبح مستحيلا بالنسبة لتكنولوجيا المفاعلات [...] ويضع مهندسو المفاعلات هذه الأزمة في الحسبان، حيث يقسمون مشكلة الأمن التكنولوجي إلى مشكلات فرعية. لكن من الممكن أن يؤدي تقسيم المشكلة إلى الاقتراب من الأمن الأخير [...] وتفتح "المخاطرة القائمة" الباب لمملكة الفرضيات [...] وأصبح من المستحيل التبادل بين النظرية والتجربة الذي يؤدي للحقيقة بالمعنى التقليدي [...] وأعتقد أن عدم الحسم الأخير ذلك القابع في نيتنا يفسر بشكل جزئي الحساسية الخاصة للمناقشات العلنية عن أمن المنشآت النووية" (هيفيليه ١٩٧٤ص ٢٤٧).

ما يبدو هنا ليس أقل من تناقض بين المنطق التجريبي والخطر الذري، فكما أن علماء الاجتماع لا يستطيعون إجبار المجتمع على الدخول في أنبوبة التجربة، فإن علماء التكنولوجيا لا يستطيعون تفجير مفاعلاتهم في وجه الناس لكي يختبروا أمنها،

وهذا يعني عودة بسيطة لمنطق البحث الذي تم الموافقة عليه في الأصل، ولم يعد علينا التعامل مع النتيجة وهي المعمل أولا ثم التطبيق، فبدلا من ذلك يأتي الفحص بعد التنفيذ أي التصنيع *قبل* البحث، ولن ينتهي المأزق الذي تحطم فيه الأخطار الكبيرة منطق العلم، فالعلم يحلق دون أن يدري فوق حد الأخطار والتهديدات.

٦. *الصراع الإيكولوجي في المجتمع*

لأن مصطلح مجتمع المخاطرة لا يعبر عن تحدٍ تكنولوجي فحسب فهناك تساؤل مطروح عن نوع الديناميكية السياسية والتركيب الاجتماعي والصراعات التي ستنتج من تحويل تهديدات النظام المُعولمة والتي لا يمكن السيطرة عليها إلى شكل شرعي وطبيعي، وبصياغة صريحة فإن الإجابة أنه من الممكن استبعاد أزمة، لكن لم يعد في الإمكان استبعاد الأخطار المُعولمة، فالجوع متدرج حيث لم يتضور الجميع جوعًا في الحرب العالمية الثانية، لكن الاحتباس الحراري مؤمن بالمساواة والديمقراطية (على الرغم من أن تداعيات هذه الكارثة تختلف من إقليم لآخر) فتلوث مياه الشرب بمركب النترات لن يتوقف عند صنبور المدير العام[١].

فكل معاناة وألم وعنف يتسبب فيه أناس لأناس آخرين لا يتم التعرف عليهم حتى الآن إلا في فئة "الآخر" وهم العمال اليهود والسود واللاجئين والمختلفين فكريًا والنساء ...إلخ، حيث تمكن هؤلاء الذين يبدو أنهم لم يتأثروا من الانسحاب خلفهم. إنها "نهاية الآخر"، نهاية كل محاولاتنا المعدلة للابتعاد التي يمكن التعرف عليها عن طريق الأخطار المُعولمة، والتي يكمن بداخلها قوتها الكوزموبوليتانية الفريدة، وتقود تلك القوة إلى قوة التهديدات التي تزيل كل نطاقات الحماية والاختلافات الاجتماعية داخل وبين الدول القومية وتنتج نطاقات جديدة.

---

(١) لم تنته صراعات المجتمع الصناعي التقليدي لدرجة حدوث تداخلات بين البنية الاجتماعية وديناميكية الصراع الصناعية والخاصة بمجتمع المخاطرة، والتي تم استبعادها هنا.

وكما يقال بتعبير لطيف: قد يحدث أن "يجلس الجميع في القارب نفسه أثناء العاصفة العاتية للخطر، لكن هنا أيضًا قباطنة ومسافرين ومهندسين وربان وغارقين، أي أن هناك دولا بعينها ومجالات وشركات ستستفيد من إنتاج المخاطرة، في حين ستظهر الأضرار الصحية لدى آخرين الذين سيتعرض وجودهم الاقتصادي للخطر في الوقت نفسه، وستتحول المدينة الصناعية إلى نوع من بطولة "كأس العالم" داخل مجتمع المخاطر العالمي في الجبهة الأمامية للمستقبل (الفصل السابع، الفصل الثامن)، وسيتزامن دمار الطبيعة مع دمار الأسواق، ولن يكون ما تملكه أو تقدر عليه هو الفيصل في الوضع الاجتماعي أو المستقبل، بل أين تعيش؟ وعلى ماذا تعيش؟ وإلى أي مدى يسمح لآخرين بتلويث ممتلكاتك وقدراتك (بوصفك بيئة) على إسقاط المسئولية المسبقة؟.

أدى تأثير الغازات الدفيئة، على سبيل المثال، إلى ارتفاع درجات حرارة الهواء وازدياد منسوب سطح البحر عن طريق ذوبان الجليد في جميع أنحاء العالم، وسيؤدي عصر الحرارة المرتفعة إلى إغراق مناطق ساحلية بأكملها وتصحر الأراضي الزراعية وتحول الأقاليم المناخية بشكل لا يمكن تقديره ويزيد من سرعة موت الأنواع بشكل درامي، *وأكثر فقراء العالم هم أكثر المتضررين من ذلك* وسيصبحون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، لكن هؤلاء الذين حرموا من أساس وجودهم، سيهربون من مكان المعاناة، حيث نزح هاربون من المشاكل الإيكولوجية ولاجئون بسبب المناخ إلى الشمال الغني، وقد تتسبب أزمات العالم الثالث والرابع في تصعيد الأمور إلى درجة الحرب.

لو تجنبت البلاد التي تدخل مرحلة الصناعة أخطاء الدول الصناعية الكبرى قدر الإمكان قد تكون أمور كثيرة أكثر بساطة، لكن التوسع اللامحدود للمجتمع الصناعي لا يزال الطريق الملكي للتغلب على مشاكل عدة لا تتمثل في الفقر وحده، بحيث تخفي المعاناة السائدة توابع الدمار التي تبدو مجردة.

إن تهديدات الطبيعة ليست تهديدات طبيعية فحسب؛ فوجودها يشكل خطرًا على الممتلكات ورأس المال والوظائف وقوة اتحاد العمال، وتزيل من قطاعات كاملة وبلاد وأقاليم الأساس الاقتصادي، وتدمر بنية الدول القومية وأسواق العالم، أي أن هناك "آثارًا جانبية" على الطبيعة و" آثارًا جانبية للآثار الجانبية" داخل المؤسسات الأساسية للحداثة الأولى.

وقد يكون من الممكن الحديث عن البيئة على مستوى المؤسسة الفردية؛ لأن الحديث عنها على مستوى اقتصادي كلي سيكون ضربًا من الخيال، كما لو أننا نمارس حقًّا "لعبة الروليت الروسية المميتة".

إن الأخطار مجردة جدًّا، وأشكالها المادية الملموسة إقليمية للغاية لا يمكن استرجاعها، وما يتم إنكاره يتجمع في أقاليم محددة في "مناطق الخاسرين" الذين يتعين عليهم دفع فاتورة الدمار و"عدم القدرة على إسقاط المسؤولية" المنظمة من ركيزة وجودهم الاقتصادي، ويتعلق الأمر في هذا "الانتزاع الإيكولوجي للملكية" بتجديد تاريخي لعدم قيمة رأس المال والانجاز في علاقات الملكية الثابتة، وأحيانا في خاصية غير متغيرة للبضائع والسلع، وستقع كل أفرع الاقتصاد على مستوى العالم تحت طائلة هذا الأمر من زراعة ومجالات السلع الاستهلاكية وصناعة السياحة وصناعة السمك، وكذلك أجزاء من القطاع الخدمي ...إلخ التي ليس لها علاقة مطلقًا - أو بشكل قليل - مع إنتاج الأخطار.

عندما ينقسم اقتصاد العالم إلى رابحين من المخاطرة وخاسرين منها، فإن هذه الازدواجية القطبية تؤثر أو تلقي بظلالها على البيئة الوظيفية، حيث تنشأ - أولا- تناقضات ذات طبيعة محلية في القطاعات والشركات بين جماعات التوظيف؛ وبالتالي داخل منظمات اتحاد العمال المعنية وبينها، وثانيًا: ستصبح هذه التناقضات الناتجة من جانب ثالث والمشتقة من التناقضات بين أقسام رأس المال التي جعلت "مصير العمال" يصبح "قدرًا محتومًا" في بعد آخر جوهري.

ثالثًا: من الممكن أن يحدث تحالف محدد المجالات بين الأعداء القدامى التقليديين مع الوعي المتصاعد بالصراعات وهم أصحاب رأس المال والعمال، ومن الممكن أن يصب هذا في مواجهة هذه الكتلة المكونة من النقابة العمالية وأصحاب العمل مع أقسام أخرى ممتزجة متجاوزة كل التناقضات الطبقية التي تتراجع تحت ضغط التسييس الإيكولوجي(١).

ما الشكل الذي قد تتخذه حركة عمالية إيكولوجية؟ سيتم إنتاج التهديد وتعريفه على مستوى المُنتَج بعيدًا عن تأثير مجالس العمل وجماعات العمال بشكل كامل وداخل سلطة الإدارة، لكن عليهم أن يدفعوا ثمن ذلك في أسوأ الحالات بخسارة وظائفهم.

وعلاوة على ذلك، سيضرب تعريف المخاطرة الكامن قلب فخرهم بالإنجاز وإحساسهم بالنفعية، ولن يفهم العمل والعمال بعد ذلك كمصدر للثروة، بل عليه أن يكون، أيضًا، محرك التهديد والدمار، ولن يستنزف العمل مجتمع العمال فحسب كما قالت هانا آرندت بشكل ساخر، بل أيضًا سيستنزف الشيء الذي يعطي للحياة قيمته وصلابته، بل سيهدد أيضًا هذا المعنى الباقي.

ومن الممكن أن نلخص ذلك الأمر بشكل أكثر صراحة كالتالي: إن ما تتخلص منه صناعات التلوث هو "البيئة، التي تعد أساس الوجود الاقتصادي لمجالات الخاسرين المعنيين وللأقاليم، والنتيجة أن الصراعات الإيكولوجية واسعة

---

(١) بعد تشيرنوبل ظهر في صناعة الذرة في ألمانيا الغربية أن هناك إشارات لتكوين مثل هذا التكتل، حيث تعاونت مجالس العمل مع ممثلي العمال في المفاعلات الذرية للدفاع عن سياسة الطاقة آنذاك في ألمانيا الغربية ضد أي محاولة لتغيير المسار (شومان ١٩٨٧ص ٨ وما يليها)، وتوصل هارتفيج هاينه وروديجر ماوتس في البحث المقابل بشكل مؤقت للقبول السائد إلى أن :" مع اتجاه تحول العمل الإنتاجي إلى الحرفية والمهنية في مجال صناعة الكيمياء الكبرى فقد يشكل عمال الكيمياء قدرة مستقبلية متنامية للمنتجين الصناعيين أصحاب الوعي الإيكولوجي القادرين على إدراك الشروط الإيكولوجية وتوابع عملهم بشكل نقدي، والذين يشكلون قوة دعم لتدخلات سياسية ذات دافع إيكولوجي في مجال الصناعة. (هاينتسه – ماوتس ١٩٨٧ص ١٨٧) .

النطاق التي تؤثر على دول قومية مختلفة ومتعددة ستؤدي إلى "تحولات جيوسياسية" ستضع الهيكل القومي والدولي للتكتلات الاقتصادية والعسكرية أمام أعباء جديدة تمامًا، لكنها ستتيح، أيضًا، فرصة جديدة؛ وبالتالي فإن السياسة الحالية الخاصة بمجتمع المخاطرة يجب أن تُفهم بشكل لا قومي لأن التصوير الاجتماعي وآلية المخاطر تتجاوز الدولة القومية (انظر الفصلين السابع والثامن)، ومن ثم فإن التركيبات السياسية التي تبدو صلبة والعسكرية والاقتصادية ستصبح متحركة، وسيجيز ذلك أو يتيح إمكانية ظهور سياسة داخلية عالمية جديدة.

٧. تغيير مخاطرة الإرهاب لأسس السياسة الدولية

وصل إرهاب الانتحار إلى هذا المستوى اللاقومي، لكن في شكل جديد متحول، حيث استغل هذا الإرهاب الفارق بين الخطر (المحتمل) والكارثة (الحالية). حيث يظل توقع الكارثة - وهذا هو جوهر مخاطرة الإرهاب - أمرًا محتملا زاد أو قل بدون الدليل الدافع للكارثة المنتجة بشكل مقصود وتصويرها في وسائل الإعلام؛ لذلك حذرت، على سبيل المثال، لجنة من الخبراء الرئيس بوش من وقوع هجمات إرهابية في الولايات المتحدة قبل تنفيذها بعدة أشهر قليلة وأوضحت عواقبها، لكن تم النظر لهذا التحذير على أنه "أمر فرضي للغاية" وغير جدير بالتصديق بالمرة، ولم يؤخذ في الاعتبار. إلا أنه بعد كارثة العنف المُعولم والمدرك بوسائل الإعلام وحالة الوهن والضعف، أصبح الخوف من وقوع هجمات إرهابية أخرى أمرًا حاضرًا في كل مكان فجأة، فالكارثة نفسها محددة زمانًا ومكانًا ومجتمعيًّا. ولها بداية محددة ونهاية واضحة، لكن هذا الأمر *لا* ينطبق على *مخاطرة الإرهاب* وعلى التصوير وتوقع الكارثة.

وظهرت عولمة خطر الإرهاب في البداية بوصفها عولمة *توقع* هجمات إرهابية ممكنة في أي مكان في العالم وفي أي وقت، ذلك التوقع الذي يحمل تداعيات خطرة على القانون والجيش والحرية وحياة الناس اليومية واستقرار النظام

السياسي في كل مكان في العالم؛ لأنها تجتث كل ضمانات الأمن التي تعهدت بها المؤسسات الأساسية للدولة القومية.

بعد أن انهار النظام ثنائي القطب انتقلنا من عالم الأعداء إلى عالم الأخطار والمخاطر، فلم يعد النمط الفكري الموجه من قبل الدولة لتبرير الأمن طبقًا لدول تهدد دول باليًا، لكن أخطار مجتمع المخاطر العالمي التي يتم تصويرها وإدراكها بقوة.ترجع إلى نمط فكري أمني آخر ما بعد حكومي ينقصه نظام وقواعد اجتماعية وسياسية لتحليله. (كالدور Kaldor ٢٠٠٧ ، كرستوفر داسيه وآخرون Daase u.a. ٢٠٠٢) فلا يمكن إحالة الكوارث الإرهابية المقصودة لجانٍ محدد الزمان والمكان أو لأي قدرة عسكرية تقليدية واضحة، فالمخاطرة ليست مباشرة وأكيدة بل غير مباشرة ومحتملة، وبإيجاز يغيب عن الهجمات الإرهابية أمر بديهي بالنسبة للأعداء التقليديين يتمثل في القدرة على الحساب العسكري، فمرتكب العمليات الانتحارية لا يخاطر لأن فعله قاتل ومميت، فالفزع لا يخيفه، وموته يجعله لا يقهر، بل يتصاعد الحسم فالانتحار وسيلة للقتل الجماعي؛ وبالتالي تصوير وعولمة توقعه تعطي من لا قوة له سلطة، حتى ولو للحظة أمام أكبر قوة عسكرية في التاريخ. وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية الواضحة فإن الجاني يستطيع إنتاج توازن للرعب بشكل قصير المدى في سياق مجتمع المخاطر العالمي، حيث يستطيع إحياء توقع الكارثة وطرحها على الدوام، أي أنه من خلال فعله يتحول التوقع غير المجد بشكل أقل أو أكثر والدفاع إلى مبدأ إعادة تنظيم المجتمع، حتى الترسانة الخيالية لكوارث التداعيات المحتملة تصبح ممكنة من خلال توقع الدمار المستهدف الذي يلعب لعبته الشيطانية مع فانتازيا أخطار مجتمع المخاطر العالمي.

وبالتالي فإن حكم عدم المعرفة هو الذي يميز أجندة الأمن للدولة القومية للحداثة الأولى عن أجندة الأمن الخاصة بما بعد حدود الدولة الواحدة للحداثة الثانية، بل هناك ما هو أسوأ، ألا وهو حكم عدم المعرفة المدرك، وخاصة عدم المدرك أي حكم "المجهول غير المعروف" (الفصل الثامن) أي انهيار الأمن

الأنطولوجي، ويضيع هذا عندما يتحول حجم حساب الأمن التقليدي، على الأقل، وهو عبارة عن فاعل ونية ومقدرة إلى المجهول، وتصبح العوامل الثلاثة غير معروفة في شبكات الإرهاب التي من الصعب تحديدها، والتي تعد في نفس الوقت "منظمات غير حكومية" حاكمة فهي تعمل بوصفها منظمات غير حكومية للمجتمع المدني بشكل غير محدد الإقليم وغير مركزي، وهي محددة المكان من ناحية لكنها عابرة للقوميات من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي ترفع فيه منظمة السلام الأخضر النقاب عن مخاطر البيئة على سبيل المثال، وتكشف منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها الدول، فإن منظمات الإرهاب غير الحكومية تستهدف احتكار الحكم للدول. فهي تضرب فجأة ما لا يمكن لأحد أن يتوقعه حتى الآن وتعبر عن قدرتها التدميرية بأن تحول مجالات حياة المجتمع المدني إلى نطاقات موت محتملة. فإرهابها إذن يتم بشكل عشوائي وبلا هدف وبشكل لا يمكن تقديره، فليس هناك حرب والتهديد غير متكافئ بالمعنى الأدق للكلمة؛ لأن الضحايا سواء أكانوا بالزي العسكري أو مدنيين عزل، ليس لديهم إمكانية الدفاع المضاد، ومن ثم فإن الشجاعة غير مجدية تمامًا مثل الجبن فسلاحهم الأهم هو بث الخوف، والإرهابيون لا يرغبون تحقيق النصر بل يريدون خلق الخوف وبث الرعب، كما أنهم ينتزعون قيمة قواعد ونظام الجيش والحرب عن طريق نشرهم حالة معادية للمجتمع والإنسان للخوف عبر الحدود وخارجها. وهم يسعون لتحويل الرموز السلمية للمجتمع المدني إلى آلات الجحيم، وحتى الآن يجب فهم مجتمع المخاطر العالمي الإرهابي بوصفه تركيبة تهديد مناهضة للدولة التي تتحول فيه الحالة الاستثنائية إلى أمر طبيعي معتاد، الأمر الذي يؤدي في الوقت نفس إلى انتزاع سلطة الدول وتفويضها في نفس الوقت (لأن وسائلها الحرفية عاجزة وغير صالحة)؛ لأن صوت المطالبة بالأمن المفقود يطغى على كل شيء ومبرر في النهاية على حساب الحرية والمساواة والديمقراطية.

تعارض كوارث الآثار الجانبية غير المقصودة (التغير المناخي على سبيل المثال) ضمانات الأمن الحكومية، وربما تجعل ضماناتها خطرًا على الأمن العام وتزيل سلطة الدول وشرعيتها. ويسري هذا الأمر بشكل آخر على مخاطرة إرهاب الكوارث المقصودة. ومن الممكن أن تكون حالة الضعف دليلا على ذلك، تلك الحالة التي وضعتها أمريكا ورئيسها بوش على قمة حركتها للنشر المُعولم للحرية وحقوق الإنسان من ناحية، وتنتزع سريان هذه الحقوق لمكافحة مخاطرة الإرهاب التي لا يمكن تقديرها عسكريًا بشكل وقائي من ناحية أخرى. ويحاول البعض إثارة انطباع أن الحكومة الأمريكية تتصرف مثل جماعة من الجلادين المستعدين للقوة بشكل مرضي. إلا أن هذا التصرف أغفل الوهن اللامحدود بمعنى الكلمة لأكبر قوة عسكرية في العالم فيما يتعلق بالهجمات، وأظهر ما يعرف باسم "الحرب على الإرهاب" ضعف أقوى الأقوياء أمام أعين الجميع، حيث بدت القوة التدميرية للجيش بلا أي تأثير، وأجبر مجتمع المخاطر العالمي الدولة القومية على الاعتراف بأنها لم تتمكن من الحفاظ على الحقوق الدستورية التي وضعتها بنفسها في ضمان الأمن لمواطنيها الذي يعد أسمى حق قانوني لهم، وتكمن الإجابة الوحيدة على الإرهاب المُعولم، بل على الأزمات المالية المُعولمة وتحول المناخ والجريمة المنظمة، في التعاون العابر للقوميات؛ لذلك على الدول التي اُنتزعت منها سيادتها في الواقع الخروج من شرنقتها المتمثلة في وهم سيادتها واستقلالها لتحقيق قيمة سياسية مضافة للسيادة الجديدة المتحالفة للتعامل مع المشاكل القومية والمُعولمة أيضًا .

تجبر المخاطر المُعولمة على وجود سياسة جديدة للايقين، فهي تحتاج للتمييز بين عدم *القدرة على التحكم النظري وعدم القدرة على التحكم الفعلي*، ولن تتحرر السياسة القومية والدولية (وربما الشركات الاقتصادية عابرة القوميات) من ضرورة الفعل من خلال واقع عدم القدرة على التحكم النظري، بل ستوكل لها في الحوار العلني على مستوى العالم عن المخاطرة أدوات التعذيب لضروريات التبرير والسلوك. فهم مجبرون على اتخاذ فعل مضاد، ويشترط هذا التوقع لفعل

مضاد فرضية ضد الواقع لإمكانية التحكم حتى لو فشلت كل نماذج الإجابة المتاحة، وبالنظر للمخاطر المعترف بها فإن عدم فعل أي شيء أمر مستبعد *سياسيًا* بغض النظر عن ما إذا كان الفعل سيقلل المخاطرة أو سيزيدها أو لن يؤثر في شيء كما يبدو عليه الوضع بالنسبة لمخاطرة الإرهاب بمدى كبير. ويجب اختراق عدم تحديد هوية المخاطرة، ويجب أن تتخذ المخاطر المُعولمة ملامح محددة، فوجه بن بلادن هو وجه مخاطرة الإرهاب، أما لا يقين وتحديد المخاطر المُعولمة المعروفة باسم "قدر وحظ" في النظرية السياسية التقليدية التي لا يجب أن يتم التلاعب بها سياسيًّا فسوف تترجم إلى "تحكم وقوة"، والتي يجب اختراع آليات ومؤسسات سياسية لها، ومن ثم ينشأ في نفس الوقت تدرج قيمي محدد لأشكال السلوك السياسي، حيث سيتم الإعلاء من شأن شكل السياسة النشطة الوقائية، وفي المقابل سيتم التقليل من شأن سياسة استعادت نشاطها بعد الخمول.

٨. *الانعكاس السياسي: قوة الخطر المضادة وفرص الحركات الاجتماعية*

من المؤكد أن الصراع المتعلق بالمخاطر ليس أول الصراعات التي يجب أن تتغلب عليها المجتمعات الحديثة؛ لكنه واحد من أكثر هذه الصراعات أهمية، فالصراعات الطبقية أو الثورات تغير أوضاع السلطة، وتحدث تبادلاً داخل طبقة النخبة، لكنها تلتزم بأهداف التقدم التكنولوجي الاقتصادي، وتحارب من أجل حقوق المواطن المعترف بها في كل مكان. كما يثير الوجه المزدوج "لتقدم تدمير الذات" على العكس من ذلك صراعات من شأنها تدمير أساس العقلانية المجتمعية المتمثل في العلم والجيش والشرطة والقانون والديموقراطية. وبذلك ومع تأثير الوقت يضطر المجتمع إلى أن يعتمد أسسه دون أسس، ويكون عرضة لزعزعة الاستقرار المؤسسي المتمثل في أن كل القرارات من الممكن أن تضيع في تيار الصراعات

الدستورية السياسية؛ بدءًا من تحديد السرعة والإجراءات المتعلقة بأماكن انتظار السيارات للمجموعات، مرورًا بتفاصيل تصنيع المنتجات الصناعية، وصولاً إلى القضايا الأساسية المتعلقة بأمان رفاهية الدولة والأمن العسكري والرعاية الطبية وتوفير مصادر الطاقة، وكذلك حقوق المساواة والحرية.

وعلى الرغم من تفعيل وظائف المؤسسات الأساسية التي لا يبدو عليها التغيير تنشأ مراكز سلطة شبه حكومية في إطار الأخطار المتعلقة بالتنفيذ التي تقيس الرأي العام متمثلة في معامل الأبحاث ومصانع الهندسة الوراثية والمطبوعات والمحاكم والمنظمات غير الحكومية ووحدات الجيش .. إلخ. بمعنى آخر: من منطلق الاعتراضات المنسحبة على أمن الدولة تميل النظم إلى الفعل وتتعلق بالفاعل، ويحصل بذلك مخلصو هذا العالم الشجعان، وكذلك الحركات الاجتماعية، على فرصتهم. كما تنشأ عن التداخل الكبير في تعريف الأخطار مراكز ووسائط "لتصوير المخاطرة" ذات تأثير قوي تتعارض مع تدرجات سياسية ووظيفية. (ينطبق هذا على مخاطر الإرهاب والمخاطر البيئية التكنولوجية لكن بطريقة مختلفة تمامًا، وسيقتصر الحديث فيما يلي على النوع الأخير).

يمكن لنا من ناحية أن نحشد كل قوى الإقناع من أجل حجج عدم الوجود المؤسسية لمخاطر تدمير الذات، كما أنه لا بد لنا ألا نحرم القوى العظمى المؤسسية من بصيص الأمل، ونستطيع أن نضع غياب التحركات الاجتماعية ومحدودية إمكانات تأثيرها السياسي في الحسبان، بل يلاحظ منهج الواقعية نفسه أن: كل هذا يمكن إعاقته عن طريق قوة الخطر المضادة، فهي ثابتة ومستمرة وغير متعلقة بالتحليلات التي تنكرها، وأيضًا كائنة هناك حيث المتظاهرون الذين أضنتهم طويلاً. وتزداد احتمالية الحوادث غير المحتملة مع مرور الوقت وزيادة عدد مظاهر التكنولوجيا الضخمة المنتشرة؛ فكل "حدث" يوقظ ذكريات عن غيره من الأحداث، في كل مكان في العالم.

وقد تمت مقارنة أشكال مختلفة من الثورات مع بعضها: ثورات قلب نظام الحكم والصراعات الطبقية والمعارضة المدنية وغيرها، ووجدنا أن العامل المشترك بينها جميعًا أنها تولي فاعلاً ما السلطة أو تخلعه منها، أما الثورة بوصفها عملية انشقاقية وحالة مستمرة خفية، تنقلب فيها الأوضاع ضد بعضها البعض وضد مصالحها الشخصية، ويتضح ذلك لدى الكيانات السياسية الثابتة وأوضاع الملكية والسلطة –هذه الإمكانية لم يتم التفكر فيها بعمق حتى الآن ناهيك عن دراستها.

هذا النمط من التفكير يعتبر بمثابة *القوة الاجتماعية للخطر المصور* (حتى لو كان لكونه أزمة بيئية يفضل أشخاصًا فاعلين مختلفين تمامًا عما هو في حالة العنف الإرهابي). وباعتباره خطرًا ناجمًا عن الآثار الجانبية فهو يعد ناتجًا لفعل لا يتطلب تولية سلطة أو إثبات. إلا أنه لمرة واحدة في العالم قامت كل المؤسسات التي أُنتجت وشُرعت بدءًا من الاقتصاد مرورًا بالعلم، من القانون وحتى السياسة بتهديد الوعي العام الخاص به.

وكافة الأسئلة هي: من أين تأتي القوة المضادة؟ إن الأمر لا يعد بكثير من النجاح إذا ما تم نشر تنويه عن المفقودين بعد "الفاعل الثوري" في إعلانات كبيرة أو صغيرة في الصحف النائية. بالطبع ستسفر مناشدة العقل بكل السبل المتاحة عن نتيجة طيبة، ولذلك لن تسبب أي ضرر وبرؤية قريبة من الواقع، وطبقًا للخبرة، فإن هذا يرجع إلى أن هذه الطريقة لا تخلف الكثير من الآثار. ونستطيع من هنا أن ننشئ فريقًا آخر لحل مشاكل العالم، ومن هنا يجب علينا حتمًا أن نأمل في إدراك وجهة نظر الأحزاب السياسية.

إذا افترضنا أن كل هذا لن يكون كافيًا لتحفيز الفعل السياسي المضاد؛ فسيبقى إدراك الانعكاسية السياسية لكل سبل الخطر المتاحة التي يمكن تنشيطها(١). إن

(١) بوجه عام تخضع التفرقة المجتمعية النظرية بين الحداثة البسيطة والمنعكسة لهذه الرؤية، عندما نتحدث عن الأمر بدون تفصيل نجد أنه بينما تتم الحداثة البسيطة في إطار الفئات الصناعية المجتمعية ومبادئ المنظمات، فإن الأمر يتعلق في الحالة الثانية بمرحلة من التحول المجتمعي

التجربة العالمية المتمثلة في الطاقة النووية (الكيمياء الخطرة، والهندسة الوراثية، وتقنيات "الواقع الافتراضي" وغيرها) تولت هي نفسها في أثناء ذلك دور الناقد ربما، أيضًا، بشكل أكثر إقناعًا وتأثيرًا، وكأنها استطاعت القيام بدور التحركات السياسية المضادة في وقت ما. وسيصبح ذلك واضحًا في الإعلانات المعارضة التي لا حصر لها في جميع أنحاء العالم وتحتل أفضل أوقات الفقرات الإخبارية، وكذلك الصفحات الأولى للصحف. وليس هذا المظهر الوحيد فحسب، ولكن يتضح أيضًا في أن العالم كله -من جزر الهاليجن(*) وحتى مساكن المراعي- أصبح في عشية وضحاها يفهم لغة معارضي الطاقة النووية ويتحدثها. لقد تعلم البشر تحت وطأة الحاجة هذا الدرس السريع في تلك الأمور مثل معارضة أسلوب إدارة الأخطار في مجتمع المخاطرة ومنها: عشوائية وضع الحدود، وأي من طرق التحليل والحساب، أو عدم إمكانية تخيل العواقب بعيدة المدى، وكذلك إمكانية جعل بياناتها الإحصائية غير معروفة. وقد تعلم البشر من ذلك بشكل أوضح وأقرب مما كان سيعلمهم إياه أو يثقل عليهم به أمهر أشكال النقد في هذا الوقت.

إن أكثر معارضي الطاقة النووية (والهندسة الوراثية ... إلخ) مثابرةً وإقناعًا وتأثيرًا ليسوا هم المتظاهرون أمام الحواجز، ولا الذين يعلنون معارضتهم على

الشامل الذي تقوم فيه هذه الحداثة بفعل الديناميكية الخاصة بها بتغيير الشكل الصناعي المجتمعي: الفئة، الطبقة، الوظيفة، أدوار الأجناس، النشاط، بنية المجالات، وكذلك شروط وأشكال مسارات التقدم الفني الاقتصادي "التلقائي"، كل هذه الأشياء هي موضع تساؤل. إن عالم المجتمع الصناعي التقليدي أصبح كذلك نوعًا من التقاليد التي ستهزم وتفقد بريقها، كما حدث في القرن التاسع عشر وهزمت الحداثة الصناعية المجتمع الإقطاعي التقليدي وأفقدته قوته. فبلا وعي، وعلى العكس من الخطط المرسومة، قضت الحداثة على الحداثة. ومن جراء ذلك يتم إعادة تكوين البنية الاجتماعية والتغيرات السلطوية وتنشأ إتجاهات جديدة للصراع وإمكانات وضرورات لتآلفات جديدة، كما تكتسب التحركات الاجتماعية والرأي العام والأخلاقيات والشجاعة المدنية للأفراد وشبكات السياسات المختلفة فرصها التاريخية في ممارسة تأثيرها. (بيك/جيدنس/لاش ١٩٩٦؛ بيك/بونس ٢٠٠١؛ بيك/لاو ٢٠٠٤).

(*) مجموعة من الجزر تقع على بحر "الفاتين" في ساحل بحر الشمال في ولاية شليسفيج هولشتاين. (المترجمة).

الرأي العام (مع مراعاة أن هذا الدور من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن التنازل عنه)، وعلى هذا فإن مناهض صناعة الخطر الأكثر تأثيرًا هو صناعة الخطر ذاتها.

بمعنى أن سلطة حركات المجتمع المدني لا تتمثل فقط في ذاتها، ولكن، أيضًا، في أنها تعتبر ناتجًا لجودة واتساع نطاق المعارضة التي قامت بها مؤسسات مجتمع المخاطرة المنتجة للأخطار والمديرة لها، هذه المعارضة أصبحت علنية وصادمة بفعل الأنشطة المغرضة للحركات الاجتماعية. وبناءً على هذا فإنه ليس هناك تعامل فردي لدرء الأخطار فحسب، ولكن هناك، أيضًا، اتجاهات مضادة لكشف هذا، على الرغم من أنها أكثر ضعفًا بمراحل، وفي حاجة دائمة إلى الشجاعة المدنية للفرد، وإلى انتباه الحركات الاجتماعية.

إلا أن هذه السلطة المضادة غير الاختيارية لفضح الأخطار تعتمد على شروط مجتمعية متعلقة بها لم يتم الوفاء بها حتى الآن سوى في القليل من البلدان، ألا وهي: الديموقراطية البرلمانية والتحرر (النسبي) للصحافة والإنتاج المتقدم للثروات التي يتراجع فيها خطر السرطان أو الإيدز لدى أغلبية الشعوب، ولكن ليس بفعل الجوع.

بالنظر إلى الحدود الفاصلة للنظم الجزئية من الداخل والخارج هناك في هذا النطاق علامات قوة لم تحظ بالملاحظة تقريبًا حتى الآن. حيث تعتبر *الفردية* أكثر ظاهرة مجتمعية إثارة للدهشة والمفاجئة وأقلها فهمًا وإدراكًا في العقد الأخير –ليس فقط في ألمانيا– وهي النهضة غير المتوقعة "للذاتية الشديدة" داخل وخارج المؤسسات، ولن نكون مبالغين حينما نقول: *لقد أخذت شبكات وحركات المجتمع المدني بزمام المبادرة.* وكانت هي الجهة التي وضعت قضية تعريض العالم للخطر في جدول الأعمال منذ سبعينيات القرن الماضي على الرغم من مقاومة الأحزاب المعترف بها. إن الموضوعات التي انتشرت الآن على كل الألسنة لم تُستقِ من بعد نظر الحكام أو من مناقشات البرلمان، وليس من قلاع السلطة في الاقتصاد والعلم والدولة بالتأكيد، لكنها نشأت من كونها ضد المعارضة المكثفة لهذا التجاهل

المؤسسي للمجموعات الكبيرة والصغيرة الفاعلة، الداعية للأخلاق والساعية سعيًا حثيثًا إلى الطريق الصحيح والمشحونة بالشك والمتنازعة التي أصبحت موضوعًا للنزاع السياسي العالمي. *لقد حققت الرقابة الديموقراطية نصرًا موضوعيًّا غير متوقع على الإطلاق.*

يعني التوسع البيئي للديموقراطية: العدد الكبير للأصوات وللسلطات، وتأكيد استقلالية السياسة والقانون والرأي العام والأحداث اليومية في مقابل الأمان الخطِر والزائف لأي مجتمع "يكون موضع بحث وتعديل".

يتضمن الاقتراح مبدأين متعلقين ببعضهما بعضًا ولازمين لبعضهما: أولاً تنفيذ مبدأ فصل السلطات، وثانيًا: تكوين الرأي العام. لا شيء سوى المناقشة العلنية القوية المؤهلة المسلحة بالحجج العلمية يمكنه أن يفصل الغث عن الثمين ويستعيد سلطة الحكم الخاص من مؤسسات التوجيه الفني المتمثلة في السياسة والقانون.

الأمر الذي يعني: أنه في كل النزاعات والهيئات المتصلة بالمجتمع يجب دومًا الربط بين أصوات المعارضة والخبراء المعارضين والتنوع الشامل، وأخيرًا وليس آخرًا البدائل التي يجب تطويرها بشكل منظم، كما أنه يجب على الرأي العام -بالنظر إلى نوع من "علم العمومية" باعتباره موضعًا ثانيًا "للمراجعة التفصيلية" لنتائج المعامل العلمية- أن يكون له دور في جحيم تضارب الآراء. كما أنه من المفترض أن تخضع لمسئوليته الخاصة كل اتجاهات التنمية الكبيرة وأخطار المدنية العلمية التي ظلت مستبعدة تاريخيًّا من العلم العادي، وأن يتولى دورًا يشبه "بيت اللوردات العام"، وأن يطبق مبدأ "كيف نريد أن نحيا؟" على الخطط والنتائج والأخطار العلمية.

وهذا يقتضي أن يلتفت البحث إلى تساؤلات الرأي العام ويتجه إليها، ولا يكتفي فقط بمضاعفة أنواع المشكلات المختلفة عن طريق الصناعة فيما يمكن أن يطلق عليه سوء تصرف اقتصادي. وربما كان من الممكن عن طريق هاتين الخطوتين -ألا وهما فتح العلم من الداخل والتخلص من قصور التخصص في اختبار الممارسة العام- زيادة فعالية وسائل التوجيه والتحكم من جهة السياسة والقانون (التي فرغت من مضمونها إلى حد بعيد).

إن إصابة الحياة اليومية بالعمى الحضاري في مدنية الأخطار لن يمكن التخلص منه؛ ولكن الحضارة "ترى" في الرموز الإعلامية ما يلي: فتحت صور ضحايا كارثة تسونامي في الأخبار اليومية أعين الناس (كما يحلو أن يقال)، وعلى هذا فإن التوعية العامة بالأخطار وإيقاظ الانتباه في محيط الحياة الخاص بمثابة عيون حضارية ربما يمكن أن يستعيد من خلالها "المواطن الأعمى" استقلالية قراره.

في النهاية أود أن أطرح السؤال التالي: ماذا كان سيحدث لو أن الإشعاع النووي يثير الشعور بالحكة؟ الواقعيون أو الذين يطلق عليهم أيضًا مسمى: "الناقدون الساخرون" سيجيبون عن هذا السؤال: سوف يتم اختراع أي شيء، دهان مثلاً يمكن من "القضاء" على هذا الإحساس بالحكة، ومن الممكن، أيضًا، عمل صفقة مفيدة واعدة في المستقبل، ومن المؤكد أن هناك توضيحات ستظهر سريعًا وستسعد بالتأثير العام الكبير، منها: تبعًا لذلك فإن الشعور بالحكة لا يعني شيئًا على الإطلاق، إلا أنه من الممكن أن يكون متعلقًا بظواهر أخرى أكثر من ارتباطه بظاهرة الإشعاع النووي، وهو على كل حال غير ضار، ربما غير محبب، لكن من الثابت أنه غير ضار. وما يمكن أن نقبله أن هذا النوع من التصريحات السريعة الزوال ليس لديها فرصة كبيرة للدوام طويلاً –خاصة عندما نجد أن كل الناس يذهبون ويجيئون وهم يحكون جلودهم فيبدو عليها الاحمرار، وتكون هناك مقابلات مع عارضات الأزياء يتم فيها التقاط الصور مثلما يمكن أن يحدث في اجتماعات إدارة الهيئات المنكرة للأمر عندما يأخذ كل المشاركين بها في حك جلودهم. وبذلك نجد أن التعامل مع الأخطار الكبيرة الحديثة يقف أمام موقف متغير تمامًا ألا وهو: من المفروض أنه معروف حضاريًّا ما الأمر المختلف عليه ويتم التفاوض بشأنه[١].

كما أن مستقبل الديموقراطية يشارك في تقرير هذا الأمر: هل نحن مرتبطون في جميع تفاصيل حياتنا –بدءًا من الحياة اليومية وحتى التغيرات

---

(١) للتصوير اللغوي: أن ندع الإشعاع النووي يثير الشعور بالحكة –فهذا من المهام الرئيسة للتربية السياسية في مجتمع المخاطرة. (انظر كلاوسن ١٩٨٩).

العالمية- بخبراء أو خبراء معارضين؟ أو هل نستعيد القدرة على اتخاذ القرار الخاص عن طريق إمكانية إدراك المخاطر التي أنتجتها الحضارة؟ وهل يظل البديل: سيادة التكنولوجيا السلطوية أو النقدية؟ أم أن هناك طريقًا آخر لمجابهة نزع الأهلية والملكية في الحياة اليومية في عصر المخاطرة؟

يتحدث علماء الاجتماع ويبحثون كثيرًا في أمر عدم الأمن، لكنهم يعنون بذلك غالبًا عدم الأمن الاجتماعي، ويغضون الطرف بذلك عن الانحدار الشديد للأمان الوجودي الذي تواجهه العوالم الحية اليوم، خاصةً في الأركان التي يسودها السلم في العالم: فالمحاور الثلاثة للأمان -الدولة والعلم والاقتصاد فشلت في توفير عنصر الأمان- تدمر "المواطن الواثق بنفسه" وتعتبره الإرث الذي كفله لها القانون. لكن كيف يتسنى للأفراد أن يقوموا بما لا تقدر عليه الدول والعلوم والشركات؟ على الأقل يجب على علم الاجتماع أن يفضح كذبة الحياة المتمثلة في الحداثة الثانية، ويتساءل: ماذا تعني الحياة في مجتمع المخاطر العالمي وكيف تكون ممكنة؟

الفصل الثالث

اللحظة اللاقومية (الكوزموبوليتانية) لمجتمع المخاطر العالمي

أو

التنوير القسري

في هذا الفصل سوف ألقي الضوء على الأفق المعياري لمجتمع المخاطر العالمي، ومن ثم الإطار المعياري المنسحب على نظرية مجتمع المخاطر العالمي.[١] هذه المعيارية يجب ألا تعالج من منطلق فلسفي أخلاقي، بل يجب أن تنبع من ديناميكية النشأة الواقعية لمجتمع المخاطر العالمي وازدواجية قيمه.

من يهتم بالمخاطرة العالمية من هذا المنظور عليه أن يعي شيئًا من المفارقات الكوميدية المفتعلة. إن الرواية الكبيرة (شأنها شأن الرواية الصغيرة) لتاريخ تعلم المخاطرة وآثارها الاجتماعية السياسية تخفي الكثير من المفارقات الكوميدية. والأمر يتعلق بالكوميديا المفتعلة والاستخفاف المتفائل اللذين تحاول بهما المؤسسات الرئيسية للمجتمع الحديث – العلم والدولة والاقتصاد والجيش– التنبؤ بما لا يمكن التنبؤ به. لقد أتاحت لنا أحداث النصف الثاني من القرن العشرين الاقتراب من فهم ما كان يعنيه سقراط بمقولته الغامضة "أنا أعرف أنني لا أعرف شيئًا"، فالمجتمع العلمي التكنولوجي – الذي طالما تميز بالكمال – أطلعنا بطريقة ساخرة على الجانب المظلم للأمر: نحن لا نعرف ما لا نعرفه، ومن هنا بالضبط تنشأ الأخطار التي تهدد البشرية. إن أوضح مثال على هذا هو الجدل الذي دار

---

(١) يختصر ماكس فيبر هذين البعدين لمعنى المعيارية في مصطلح "ارتباط القيمة". وفيما يلي نقدم تمهيدًا للعنصر الكوزموبوليتي لمجتمع المخاطرة العالمية باعتباره ارتباط قيمة حضاريًا وعلمًا اجتماعيًا.

حول مادة التبريد FCKW [*](بوشن وآخرون .Böschen et al ٢٠٠٤)، ففي عام ١٩٧٤ أي بعد اكتشاف هذه المادة بحوالي خمسة وأربعين عامًا خرج الكيميائيان (رولاند) Rowland و(مولينا) Molina بفرضيتهم القائلة بأن مُركبات هذه المادة قد دمرت طبقة الأوزون في غلاف الاستراتوسفير؛ لذلك أصبحت الأرض معرضة لموجات أقوى من الأشعة فوق البنفسجية. وهكذا فإن التسلسل المأساوي الذي لا يمكن التنبؤ به للآثار الجانبية سيزيد بهذه الطريقة من خطر إصابة البشر بالسرطان بشكل خطير، إلا أنه عند اختراع هذه المواد لم يكن أحد يعرف أو حتى يتوقع أن هذه "المواد المعجزة" ستتسبب في هذا النوع من العواقب الكارثية.

من يعتقد في الجهل بالأمر (مثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) يساهم في زيادة خطر كارثة مناخية. وبشكل أعم يمكن أن نقول: كلما أنكر مجتمع المخاطر العالمي الأمر بحسم أكبر أصبح واقعًا. إن تجاهل المخاطرات المتعولمة يقوي من عولمة المخاطرة. (تعتبر أنفلونزا الطيور مثالاً واضحًا آخر: عدم وضع إمكانية انتشارها عالميًّا في الاعتبار ساهم في سرعة انتشار مخاطرة العدوى عالميًّا).

لقد أنشأت أكبر قوة عسكرية في التاريخ نظام وقاية تكلف مليارات الدولارات لتحمي نفسها من هجوم الصواريخ. ألا يحق لنا أن نعتبر ذلك من قبيل السخرية اللاذعة عندما تتم زعزعة إحساس الولايات المتحدة الأمريكية بالأمان والثقة بالنفس من جراء هجوم غير محتمل تمامًا طبقًا لمنطق المخاطرة -نعني بهذا استخدام طائرة ركاب يقودها مهاجم انتحاري كصاروخ- لأن هذا الهجوم قام بتدمير رموز القوة العظمى الأمريكية؟ إن سخرية المخاطرة تكمن هنا في أن العقلانية – وهذا يعني: الخبرة السابقة- تقود إلى تقييم المخاطرة تبعًا لمعايير غير ملائمة تمامًا، وإلى اعتبار المخاطرات قابلة للحساب والسيطرة، بينما الكوارث تحدث دائمًا في مواقف ليس لدينا عنها أدنى فكرة؛ وبالتالي لن يمكننا توقعها.

(*) اختصار لمادة كيميائية تتكون من الفلور والكلور ومواد الماء الكربونية، وهي مادة غير قابلة للاشتعال ليس لها لون أو رائحة وغير سامة. (المترجمة).

يمكنني هنا أن أستمر في إحصاء مواطن السخرية اللاذعة في المخاطرة إلى ما لا نهاية تقريبًا؛ كما تجدر الإشارة إلى القيود التي تفرضها الحكومة على حقوق وحرية الأفراد التي تزداد قوة بحجة حماية المجتمع من الإرهاب، ويعاني المجتمع بسببها من الخسائر دونما يتم القضاء على تهديد الإرهاب. إن الكوميديا السوداء تكمن هنا في أنه من المخاطرات العامة ينمو الشك في وعود الحكومة بحماية المواطنين، وكذلك يبدأ نقد عجز السلطات العلمية والأخرى الخاصة بالدولة، نقدًا يقضي على إمكانية استغلال هذا العجز الأساسي كمبرر لدولة متسلطة.

ربما أصبح الآن واضحًا كيف سأقوم في هذا الفصل ببحث الأفق المعياري لمجتمع المخاطر العالمي. المخاطرة تعني ازدواج القيم. في عصر الحداثة أصبحت إعاقة المخاطرات ضرورة للفرد وللحكومة، ففي بداية القرن الحادي والعشرين حدثت مواجهة بين كل أنماط الفعل والمخاطرات العالمية، لكن في مواجهة تصور التعرض إلى سلطات لا يمكن سبر أغوارها أود أن أسأل سؤالاً: أين تكمن حيلة التاريخ التي تنتمي كذلك إلى مجتمع المخاطر العالمي ولها دور في تحقيقه؟ اختصارًا للحديث نقول: هل يقوم مجتمع المخاطر العالمي *بوظيفة تنويرية*، وفي أي شكل تتضح هذه الوظيفة؟ هل تقوم ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي بتحرير "عناصر كوزموبوليتانية" –بخلاف نمط استقراء مؤشرات نهاية العالم المئوية التي تتم مناقشتها هنا من منظور علم الاجتماع؟ وكيف يمكن فهمها وتبريرها؟ إن خبرة التعرض لمخاطرات عالمية تمثل صدمة للبشرية، فلا أحد أمكنه التنبؤ بهذا التطور، لكن نيتشه تنبأ بمثل هذا في معرض حديثه عن "عصر المقارنة" الذي يمكن أن يشهد تعايش مختلف الحضارات والشعوب والأديان مع بعضها البعض ووجود علاقات فيما بينها. لم يكن من الضروري أن يصرح بذلك، لكنه كان على وعي بالكوميديا التاريخية التي لا تسبب لإنسان العصر الحديث قوة تدمير الذات الفيزيائية فحسب، ولكن الأخلاقية أيضًا، وتجعله يتغلب على الدولة القومية والنظام العالمي، وأن يترك جنة وجحيم الحداثة معًا.

إذا نظرنا إلى المخاطرة على أنها دائمة الحضور في كل الأوقات فسيبقى أمامنا ثلاثة احتمالات لرد الفعل متاحة: *الإنكار، أو اللامبالاة، أو التغيير*. الاحتمال الأول: المميز للحضارة الحديثة، والثاني: يظهر في عدمية ما بعد الحداثة، والثالث: يمثل "عنصر الكوزموبوليتانية" لمجتمع المخاطر العالمي. يمكن الرجوع إلى (حنا أرندت Hanna Arendt) لفهم ما يعنيه هذا. إن عنصر الخطر الضروري -يتمثل فيه ازدواج القيم الأساس للمخاطرات العالمية- يفتح بدون قصد (وكثيرًا ما يكون بغير ملاحظة أو استغلال) الباب أمام سوء أو حسن الحظ لبداية جديدة محتملة (وهو ما لا يعتبر سببًا للعاطفية الخاطئة). كيف يمكن ويجب أن يحيا المرء في ظل مخاطرات عالمية؟ كيف يمكن أن يعيش المرء حياته في حين أن المسلمات القديمة قد دُمِّرت أو ثبت كذبها؟ تحاول إجابة (أرندت) أن تستشف الكوميديا في المخاطر: إن توقع ما لا يمكن توقعه يؤدي إلى أن ما هو بديهي لن يصبح بديهيًا فيما بعد، والصدمة التي تنشأ عن الخطر تتطلب بداية جديدة. وعندما نجد البداية الجديدة سيسفر ذلك عن إمكانات تعامل جديدة، فمثلاً سيستطيع البشر تخطي الحدود لعقد الصلات بين بعضهم البعض، فالنشاط المشترك للغرباء يعني الحرية والحرية تكمن في هذه القدرة على خلق بداية جديدة. كتبت (حنا أرندت) تقول مؤكدةً في هذا الصدد: "تعتمد السياسة على حقيقة تعدد وتنوع البشر"، كما أنها تحمل على عاتقها مهمة تنظيم وترتيب تواصل الحضارات المتباينة التي تقابل بعضها البعض على اعتبار أنها متفقة. على العكس من التفسير المنتشر والمعتاد بأن الإنسان *كائن اجتماعي سياسي* (*zoon politikon*) كما يرى أرسطو الذي يرى أن النزعة السياسية متأصلة في النفس البشرية ذاتها، فإن (أرندت) تؤكد أن السياسة لا تنشأ *داخل* الإنسان، ولكن *بين* البشر أو بصورة أدق: بين البشر الذين ينتمون إلى عوالم مختلفة ويخلقون عن طريق أفعالهم مجال فعل مشترك فيما بينهم. وفيما يتعلق بخبرة الكوارث التي اكتسبها البشر في القرن العشرين فإن (أرندت) تؤكد، وكأنها تجيب عن هذه النقطة بالذات: "يبدو أن الإنسان يتمتع بموهبة تحقيق المعجزات بطريقة غامضة ومثيرة للعجب إلى أقصى درجة". وهذا يعني: أنه قادر على

الفعل، وعلى القيام بالمبادرات، وعلى إيجاد بداية جديدة. "إن معجزة الحرية تكمن في هذه القدرة على البدايات الجديدة التي تكمن بدورها في هذه الحقيقة، وهي أن كل إنسان وُلد وجاء إلى هذا العالم الذي كان موجودًا قبله، وسيستمر من بعده، يعتبر بداية جديدة في حد ذاته". (أرندت Arendt ١٩٩٣: ٣٤).

وقد رأت (أرندت) أن الفكرة الجمهورية لبداية الحرية لم تتحقق إلا في لحظات تاريخية قليلة: في مدينة أثينا الكبيرة وعند الأجداد المؤسسين لأمريكا، وكذلك في أعقاب محرقة (الهولوكوست).

سأحاول أن أخطو خطوة إلى الأمام فأضع عنصر الكوزموبوليتانية في مجتمع المخاطر العالمي في دائرة الضوء، ونجد أن علم الاجتماع –طفل الحداثة الأولى– بطريقة متناقضة لم يقسم الثقة الذاتية في القدرة على البداية الجديدة التي تتيح تجديد المؤسسات الرئيسة كافة في المجتمع القومي الحديث (بيك ١٩٩٣)، وهي ثقة متشككة وملغاة في نطاق توقع المخاطرات الكارثية. وعلى العكس من ذلك فقد اختلط بأصول فكر علم الاجتماع الأوروبي شعور مؤكد بالحنين لا ينقطع، وربما أمكن التغلب على هذا الحنين عن طريق نظرية مجتمع المخاطر العالمي. وأنا أرمي بذلك إلى إيجاد نظرية ناقدة جديدة غير مشوبة بشعور الحنين ومنطلقة من وجهة نظر المستقبل المهدد بالخطر، ويمكنها كذلك فهم ماضي عصر الحداثة بشكل جديد (الفصل الحادي عشر). وهذه النظرية لا تتسم "بالمثالية، اليوطوبيا" ولا "بالتشاؤم" تمامًا، ولكن مفاهيم "الكوميديا" و"تعدد الاتجاهات" هي التي تلائمها. وبدلاً من طريقة (إما هذا أو ذاك) فأنا أبحث عن طريقة جديدة بمبدأ (كل من هذا وذاك): طريقة تستوعب معالجة موقفين متناقضين –تدمير الذات والقدرة على البداية الجديدة – بوضعهما في نفس المكانة وبنفس المقدار، وهو ما أريد إيضاحه في خطوتين: (١) بالتفرقة بين الأخطار القديمة والمخاطر الجديدة، وكذلك (٢) "بعنصر الكوزموبوليتانية" أو حيلة التاريخ: إلى أي مدى تمثل المخاطرات العالمية في تاريخ العالم المعاصر والمقبل قوة غير قابلة للسيطرة، وكذلك تفتح للدول وللمنظمات غير الحكومية في الوقت نفسه فرص فعل جديدة؟

١. أخطار قديمة – مخاطر جديدة: ما الجديد في مجتمع المخاطر العالمي؟

لقد تحول المجتمع الحديث إلى مجتمع مخاطرة؛ لأنه دائمًا ما يثير النقاشات بقوة أكثر حول المخاطر التي تنشأ منه بالذات والهدف من ذلك محاولة التغلب عليها وإعاقتها، لكن هذا الادعاء قد يقابل باعتراض يتمثل في أن الوضع الراهن ما هو إلا نتاج للهستيريا ولسياسة الخوف التي تؤججها وتزكيها وسائل الإعلام باستمرار. ألا يجب أن يتعلق الأمر هنا فقط بمخاطرات الرفاهية؟ – يمكن بالتالي أن يكون هذا مبررًا لوصول مراقب خارجي للمجتمع الأوروبي إلى الخاتمة، في المخاطرات التي نثور بسببها. إن هذه الجهة من العالم التي ننتمي إليها تبدو أكثر أمانًا من بعض المناطق التي مزقتها الحرب في إفريقيا والشرق الأوسط أو أفغانستان أو العراق. ألا تتميز المجتمعات الحديثة بأنها تمكنت – إلى حد بعيد – من السيطرة على المواقف محتملة الحدوث أو غير المؤكدة مثل الحوادث والعنف والمرض؟ في عام ٢٠٠٥ عندما حدثت كارثة تسونامي ذكرنا دمار (نيو أورليانز) عن طريق إعصار (كاترينا) وتصحر مناطق أخرى في أمريكا الجنوبية وباكستان مرة أخرى بمدى ضيق الحدود التي وضعت لمثل هذه المطالبة بالسيطرة على ثورة الطبيعة، لكن حتى أخطار الطبيعة أصبحت تحدث بشكل غير متوقع أكثر من أي وقتٍ مضى، فحتى لو كان التدخل البشري لن يستطيع أن يعوق حدوث الزلازل واندلاع البراكين، فعلى الأقل يمكن التنبؤ بها قبل حدوثها، فنحن نتنبأ بها حتى نقوم باتخاذ إجراءات وقائية أساسية.

لماذا يجب أن تظل "إدارة" المخاطر الناجمة عن عصر الحداثة الثانية غير ممكنة؟

عن إدارة عدم الأمن المصطنع

في الواقع يعتمد الأمر في مجتمع المخاطر العالمي بشكل كبير على التنبؤ بالكوارث التي نتسبب فيها بأنفسنا وإعاقتها، وأيضًا، يعتمد بعض الشيء على التعامل مع عدم الأمن المصنع. مثل هذه الضرورات تخلق بالطبع أسواقًا كبيرة ومتنامية للتكنولوجيا والخبراء المعارضين والمنتجات: إن مجتمع المخاطر العالمي عبارة عن *صفقة كبيرة!* كما أن الدراسات المعتادة التي تُجرى على الشكوك -ليس هناك فارق إطلاقًا إن كانت في الاقتصاد أو في القطاع المالي أو في علوم الاجتماع- تتبع "منحنى جاوس" بشكل أساسي. هذا المنحنى تم تصميمه بالضبط على شكل جرس، وتنحدر نهايته إلى أسفل بشكل كبير، نسوق هنا على سبيل المثال تقسيم طبقة المثقفين: معظم البشر يوجدون في مكانٍ ما في المنتصف بالقرب من النقطة التي يصل فيها المنحنى إلى أعلى قيمة، والقليلون فقط هم الذين يوجدون بالقرب من النقاط المتطرفة، منذ أن استخدمه عالم الرياضيات (كارل فريدرش جاوس Carl Friedrich Gauß) بنجاح في القرن التاسع عشر بغرض رصد الانحرافات في القياسات الفلكية دخل منحنى الأجراس أو نموذج جاوس إلى ثقافتنا العلمية وإلى الاقتصاد، وكذلك إلى الصورة الذاتية للمجتمع الحديث. هذا المنحنى ليس مجرد رصد تقني ولكنه يحدد فكرنا، الذي يوجد في المعدلات الطبيعية، إلا أن المشكلة في ذلك تكمن في أن قياس الخطر بواسطة منحنى الجرس قد تعوق ملاحظة حدوث قفزات فجائية أو انقطاعات مع عدم الالتفات إلى أهميتها، وفي مجتمع المخاطر العالمي سيؤول استخدام مثل هذه الطرق في الرصد إلى الانشغال بالحشائش فقط وتجاهل الأشجار (الضخمة) أي الانشغال بصغائر الأمور وتجاهل ما هو أهم. في الحقيقة لا يمكن التقليل من أهمية الانحرافات الكبيرة التي تعتبر "مؤشرًا منحرفًا" وتحدث من وقت لآخر ولا يمكن التنبؤ بها، حتى ولو كانت نادرة الحدوث، ويرجع هذا إلى أن عواقبها المجتمعة وخيمة.

تركز الأدوات التقليدية لإدارة المخاطرة على المسارات العادية وتعتبر المعدلات المتطرفة أشياء جانبية، ويقود هذا النهج في مجتمع المخاطر العالمي إلى الخطأ؛ لأن اللجوء إلى النظرة المتعددة الأبعاد يعتبر ضرورة: يجب *أن يتوجه الانتباه الرئيس إلى الاستثناءات التي تثبت القاعدة ولو ظاهريًا فقط.*

هناك نمطان فجائيان مضادان لبعضهما بعضًا يلائمان هاتين الرؤيتين: من ناحية *رؤية خطية ذات بعد واحد* أو سهلة وسطحية، ومن الناحية الأخرى *رؤية غير خطية متعددة الأبعاد* أو عشوائية ومنعكسة (تالب Taleb ٢٠٠٥، ٢٠٠٦؛ فوس/باوكنيشت/كامب Voß/Bauknecht/Kamp ٢٠٠٦). بينما يخضع الوزن والارتفاع أو استهلاك السعرات الحرارية للمصادفة "البسيطة" فإن الثروة تخضع للمصادفة "العشوائية". ويمكن كذلك اعتبار الدخل والفوائد التي يحققها سوق المال وأعداد الموتى في الحروب أو ضحايا الهجمات الإرهابية من قبيل "العشوائية"، فعلى وجه التقريب، كل المتغيرات *التي يصنعها الإنسان* تعتبر "عشوائية" (التحديث المنعكس غير الخطي). بالإضافة إلى ذلك دائمًا ما تكتشف علوم الطبيعة المزيد من الأمثلة على الشكوك "العشوائية" مثل قوة الزلازل والأعاصير وتسونامي.

الشيء نفسه يتلاءم مع عالم الرأسمالية العالمية الذي يسود فيه شعار "الرابح يأخذ كل شيء كاملاً". هذا وتكفي نظرة واحدة على ماكينة البحث (جوجل) التي تضم قدرًا كبيرًا من المعلومات على الإنترنت أو على شركة مايكروسوفت التي تحتكر منتجاتها من برامج الكمبيوتر السوق أو على توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحصل فيها نسبة ١٪ من الشعب على ما يقارب تسعين ضعف ما تحصل عليه نسبة الـ ٢٠٪ من الطبقات الدنيا أو إلى تكديس رؤوس الأموال الذي يتركز فيه نصف حجم رأس مال السوق الإجمالي في أقل من مائة مجتمع.

"نحن نعيش في عالم تدفعه بشكل أساسي قفزات فجائية وأدوات تم تصميمها للتطورات الفجائية، وبالتالي فهي تستهدف المشكلة الخطأ. كان من الممكن أن تُركَب تقريبًا كما في نماذج *(جاسن) Gasen* محاولة لجعلها *أجسامًا ثابتة*، ومن ثم

يمكن تسمية ذلك "تقاربًا جيدًا". حتى عندما لا تنتج القوانين المتدرجة وصفات دقيقة فإنها تصبح طريقًا بديلاً لتأمل العالم ولمنهجية تظهر فيها انحرافات كبيرة وأحداث متوترة للغاية في مركز التحليل وليس العكس. وليس هناك طريقة أكثر استقرارًا لاتخاذ القرار في عالم يسوده الشك". (ماندلبروت/تالب Mandelbrot/Taleb ٢٠٠٦: ٦).

ستظل كل طريقة لوضع نماذج للشك داخل نطاق تأثير التقاليد المتعلقة بتحليل المخاطرة وإدارتها التي ترجع أصولها إلى بحث الأمان التقليدي، واشتقت من السعي إلى إيجاد طريقة مجتمعية مقبولة وضرورية "للتغلب" على الشك. ومن منظور علم الاجتماع أصبح من الضروري في الوقت الحالي إحداث تغيير في الثوابت الفكرية: لا بد أن يتم توجيه الاهتمام الأساسي إلى الشروط العالمية المجتمعية لتكوين المخاطرة، وبالتبعية لا يتم توجيهه إلى معالجة العواقب.

ما الذي يميز المخاطر العالمية؟

تُفرق نظرية مجتمع المخاطر العالمي بين المخاطر الحديثة والقديمة وتفترض: أن أنماط المخاطرة الحديثة التي تقوم بتفعيل التنبؤ العالمي بالكوارث العالمية تزعزع أسس المجتمعات الحديثة. هذه المخاطر العالمية تتميز بثلاث سمات:

١. عدم التمركز: إن أسبابها وآثارها لا تقتصر على مكان أو نطاق جغرافي، فهي من حيث المبدأ صالحة لكل مكان وزمان.

٢. عدم قابليته للحساب والتقدير: من حيث المبدأ فإن نتائجها لا يمكن حسابها فالأمر يتعلق بشكل أساسي بمخاطر "افتراضية" ترتكز على عدم معرفة ناتجة عن العلوم وعلى اختلاف معياري في الرأي.

٣. عدم قابليتها للتعويض: إن نطاق الأمان في الحداثة الأولى لم يقم باستبعاد الخسائر (حتى الكبيرة منها) لكنه اعتبر هذه الخسائر ممكنة التعويض، وأن عواقبها الضارة يمكن معالجتها (عن طريق الأموال وغيرها). لكن عندما حدثت تغيرات المناخ بشكل لا يمكن معالجته، وعندما أتاح علم الجينات الوراثية لدى الإنسان تدخلات في الوجود البشري لا يمكن معالجتها، وكذلك عندما امتلكت الجماعات الإرهابية بالفعل أسلحة دمار شامل فإن هذه الحلول أصبحت متأخرة جدًا. وبالنظر إلى هذه النوعية الجديدة "لتهديد البشرية" -كما قال فرانشيوس إيفالد François Ewald (٢٠٠٢)- يفقد منطق التعويض مفعوله ويحل محله مبدأ *الحماية عن طريق الوقاية*. وإلى جانب هذا نبذل الجهد من أجل التنبؤ بالمخاطرات التي لم يثبت وجودها بعد ومنعها.

يتم عدم تمركز المخاطرات التي لا يمكن حسابها التي ترتبط بعضها ببعض على ثلاثة مستويات:

أ. *مكاني*: المخاطرات الجديدة (مثل تغيرات المناخ) تتخطى حدود الدولة القومية وحتى حدود القارات.

ب. *زماني*: إن المخاطرات الحديثة لديها فترة حضانة طويلة (على سبيل المثال النفايات النووية) لدرجة أن عواقبها المستقبلية لا يمكن تحديدها بشكل موثوق فيه ولا يمكن الحد منها. بالإضافة إلى ذلك تغير المعرفة وعدم المعرفة حتى أن السؤال عن المصابين سيظل مفتوحًا من الناحية الزمنية خاصة ومثيرًا للجدل كذلك.

ج. *اجتماعي*: حيث إن المخاطر الحديثة تنشأ عن مسارات معقدة مكونة من سلاسل طويلة من النتائج؛ فقد أصبح التعرف على مسبباتها وعواقبها بدقة كافية غير ممكن (على سبيل المثال الأزمات المالية).

إن عدم إمكانية حساب المخاطرة يرجع سببه إلى الأهمية القصوى لعدم القدرة على المعرفة، إلا أنه في الوقت نفسه لا بد من تجديد وتعميق وتوسيع مطالبة الدولة بالمعرفة والسيطرة والأمان، ومن هنا تنشأ المفارقة الكوميدية، فكيف تتم السيطرة على شيء لا نعرف بالضبط هل هو موجود أم لا؟ لكن لماذا يجب على العلم أو فرع منه أن ينشغل بشيء لا يعرف عنه شيئًا البتة؟ هناك إجابة شافية عن هذا السؤال من منظور علم الاجتماع ألا وهي: نظرًا لأن عنصر الأمان له في المجتمع الحديث الأولوية التي لا يلغيها الجهل بها إلى حد ما بل على العكس من ذلك يفعلها ويجعلها سائدة (كما علمتنا مخاطرة الإرهاب على وجه الخصوص). وتزداد في حالة عدم الأمن المصنع حاجة المجتمع بشكل أكبر إلى الأمان والتحكم. خاصةً هذا الخلط بين المعرفة وعدم المعرفة بالمخاطر العالمية يدفع بالنظم المعترف بها ذات "الأوضاع التعريفية" القومية أو الدولية إلى الرقص (انظر

الفصل الثاني). إن هذا يبدو مثيرًا للسخرية، لكن هؤلاء بالضبط هم المجهولون غير المعروفين الذين يفجرون صراعات واسعة النطاق على تعريف وتركيب القواعد السياسية والمسئوليات – بهدف منع حدوث الأسوأ.

يعد آخر وأوقع مثال في الوقت الحاضر على ذلك هو حرب العراق الثانية التي شُنَّت –على الأقل– لمنع شيء ما لا نعرفه وهذا يعني هنا: صحة ومدى وصول أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والذرية إلى أيدي إرهابيين.

وكما توضح هذه الحالة فإن مجتمع المخاطر العالمي يواجه المهمة المؤلمة –لا يمكن أن نستمر هنا في الحديث عن الكوميديا– الكامنة في وجوب اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة والموت، بالحرب والسلم على أساس عدم المعرفة المضمونة بشكلٍ أو بآخر. وتكمن المعضلة بشكل خاص في حقيقة أن الاختيار المعتمد على عدم وجود أخطار في أي منطقة يرتكز كذلك على عدم المعرفة ويرتبط بنفس المقدار بنسبة عالية من المخاطرة، حيث إن الإرهابيين استطاعوا فعلاً الحصول على أسلحة دمار شامل لا لسبب إلا لأننا اعتقدنا أننا لا نستطيع أن نعرف، وبالتالي لا نفعل شيئًا، وهنا نجد أن المفارقة الساخرة لعدم إمكانية التعويض تصل إلى قمتها وبطريقة مؤسفة.

عندما يتم التنبؤ بالكوارث وبقوتها التدميرية التي تهدد الجميع ينهار حساب المخاطرة الذي يعتمد على الخبرة والعقلانية، وفي هذه اللحظة لا بد أن نضع في الاعتبار كل السيناريوهات الممكنة وغير المحتملة بشكل أو بآخر؛ من أجل المعرفة التي نستقيها من الخبرة والعلوم يجب أن تتدخل قوة التصور والشك والخيال والفزع.

كتب فرانشويس إيفالد يقول: "[...] يتطلب مبدأ الحماية استعمالاً فعالاً للشك بالمعنى الذي أقره ديكارت في *تأملاته*. قبل كل فعل لا بد ألا أكتفي بسؤال نفسي فقط: ما الذي يجب عليّ أن أعرفه؟ وما الذي يجب عليّ التغلب عليه؟ لكن أيضًا

ما الذي لا أعرفه؟ وما الذي أخشاه أو أخمنه؟ ومن باب الحرص يجب عليّ أن أصور لنفسي أسوأ الاحتمالات. كل هذا ما هو إلا نتيجة لأن هناك شيطانًا ذا إرادة شريرة ومخادعًا إلى أبعد الحدود استطاع أن يتسلل إلى كيان يبدو عليه البراءة". (إيفالد Ewald ٢٠٠٢: ٢٨٥).

يستطيع السياسيون - على وجه الخصوص - نظرًا للمهمة الموكلة إليهم أن يتقوا الأخطار، وهم مضطرون نوعًا ما إلى الإعلان عن الحفاظ على توفير مستوى الأمان على الرغم من أن مثل هذا الضمان غير ممكن، لكنهم يفعلونه على الرغم من ذلك لأن التكلفة *السياسية* لتجاهل هذه الأمور أعلى بكثير من تكلفة رد فعل مبالغ فيه. وعلى هذا فلن يكون من السهل في المستقبل منع لعبة السلطة الشيطانية بهستيريا عدم المعرفة في سياق وعود الدولة بالأمان، وبعد كوارث وسائل الإعلام المتلهفة. وأنا لا أجرؤ مطلقًا على التفكير في محاولات مدروسة جيدًا لاستغلال هذا الموقف.

من الوصيّ إلى المتهم

تعد المخاطر العالمية تعبيرًا عن شكل حديث للعلاقات العالمية المتبادلة التي لا توضع في الاعتبار بالشكل الملائم، لا من جهة السياسة القومية، ولا من جهة الأشكال المعتادة للتعاون الدولي. كل الخبرات العملية السابقة والمعاصرة في التعامل مع الشك يمكنها أن تطالب بنفس الحق، لكنها لذلك لا توفر أيضًا حلاً للمشكلات المترتبة. ليس هذا فحسب: فالمؤسسات الأساسية للحداثة كالعلم والاقتصاد والسياسة عليها أن تكفل العقلانية والأمان، وأن تواجه المواقف التي لا تتوقف فيها أجهزتها بعد ذلك، ولا تبقى فيها مبادئ الحداثة الأصلية سارية بشكل تلقائي، وكنتيجة لذلك سيتم النظر إلى هذه المؤسسات بشكل مختلف تمامًا، فلن تعتبر بعد هذا وصية، ولكن متهمة، ولن تعتبر بعد هذا *وسيلة لإدارة* للمخاطرة، بل *مصدرًا* للمخاطرة.

التحول المأساوي إلى الفردية

ونتيجة لذلك يُلاحظ في الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمي أن هناك نزعة جديدة إلى الفردية، حيث يتعين على الفرد أن يتخذ قراراته الخاصة بنفسه في مواجهة عدم يقين المجتمع الدولي. وقد نتج عن هذا الشكل الجديد من النزعة الفردية فشل الخبراء في إدارة المخاطرة. فلا العلم ولا السياسة السائدة ولا وسائل الإعلام ولا الاقتصاد ولا نظام القانون أو حتى الجيش نفسه يمكنهم أن يحددوا المخاطرة بصورة عقلانية أو أن يتحكموا فيها؛ وبالتالي أصبح الفرد مجبرًا على أن يفقد الثقة في الوعود العقلانية لتلك المؤسسات، وكنتيجة لذلك ارتد الإنسان إلى نفسه: *اقتلاع جذور دون غرسها* – هذه هي الصيغة المأساوية الساخرة لذلك البعد للفردية في مجتمع المخاطر العالمي. وهكذا يتم، على سبيل المثال، إلقاء مسئولية

اتخاذ قرار بشأن المواد الغذائية المعدلة وراثيًا ونتائجه بعيدة المدى التي لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن إدراكها على ما يعرف "بالمستهلكين المسئولين". إن المطالبة بالمسئولية هي النقد الذي تُجمل به تلك المؤسسات فشلها. إلا أن الفرد – وهذا جزء من السخرية المأساوية لعملية النزعة الفردية – الذي لم تكن تهديدات المدنية غير الملموسة واضحة له وارتد إلى نفسه، غير قادر على التنصل من سلطة تعريف الأنظمة الخبيرة التي لا يستطيع أن يثق في حكمها. وبالرغم من ذلك يجب عليه أن يثق فيها. فالحفاظ على سلامة الفرد في مجتمع المخاطر العالمي يعد حقًا أمرًا مأساويًا.

يمكن أن أوجز ما سبق فيما يلي: إن المخاطر العالمية هي الباعث الرئيسي للتحول المتفجر الذي أصبحت ملامح مجتمع القرن الحادي والعشرين واضحة من خلاله. فنظرية مجتمع المخاطر العالمي تتناول الوجود المتزايد لانعدام اليقين المنتشر عالميًا. فالمؤسسات الأساسية، أي ممثلي الحداثة، التي تتمثل مهمتها في تقييم عدم اليقين الناشئ والتحكم فيه، تم تقويضها عن طريق الوعي المتزايد بعدم الفعالية الذاتية، وبالنتائج الانعكاسية لإجراءاتها. الأمر الذي لا يحدث بلا تخطيط، بل يحدث بصورة منظمة. لقد أدت راديكالية الحداثة إلى تلك المفارقة من المخاطر: حيث إن العلوم والدولة والجيش أصبحوا جزءًا من المشكلة التي ينبغي عليهم التغلب عليها. وهذا هو ما يعنيه مصطلح "الحداثة الانعكاسية": فنحن لا نعيش في عالم ما بعد الحداثة، بل نعيش في عالم أكثر حداثة. وليست الأزمة، بل إن انتصار الحداثة هدم المؤسسات الأساسية للحداثة في أعقاب الآثار الجانبية غير المقصودة وغير المعروفة.

يعد مصطلح مجتمع المخاطر العالمي مصطلحًا لحقبة زمنية. وهو يختص بالتنظيم المجتمعي الفريد من نوعه للحداثة، التي مرت بتجاربها الأولى في الستينيات، وبصفة خاصة في السبعينيات من القرن الماضي، وتواصل انطلاقها حاليًا، ومن المحتمل أن تكتمل في الثلاثين أو الخمسين سنة القادمة. وهو مصطلح

نظري مجتمعي يتضح معناه فقط في إطار نظرية الحداثة الانعكاسية بوصفها نظرية التحول الذاتي للمجتمع الحديث. ابتداء من مقدمة كتابي الأول "مجتمع المخاطرة" وحتى أحدث إصداراتي، كان شاغلي الشاغل هو إيجاد تشخيص يسمح بإلقاء نظرة على المستقبل الذي بدأ يتبلور، وتصور رتوش العصر في بداية القرن الحادي والعشرين. الأمر الذي لا يمكن أن ينجح دون الابتعاد عن الأفق المعيارية "للقومية المنهجية" واستبدال إطار معياري مكتسب من ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي بها .

٢-"اللحظة اللاقومية" في مجتمع المخاطر العالمي

أو

حيلة التاريخ

لقد وصفت التناقض والمفارقة المأساوية المريرة التي حظت بأهمية تاريخية عالمية مع ظهور المخاطر الكونية. لكن كيف يمكن التعبير عن الوظيفة التنويرية المزعومة للمخاطر الكونية (انظر الفصل الثاني)؟ أي الأدلة التجريبية هي التي تؤيد هذه الفكرة، وأيها يعارضها؟ هل من قبيل المفارقة البحتة أن تنبعث بارقة الأمل الأخيرة من المعاناة الجماعية الناتجة عن عدم الثقة؟ هل يتخطى الأمر مرحلة فكر التمني البحت؟

سوف أحاول دحض تلك الشكوك المشروعة بمساعدة ستة مصطلحات تشكل "اللحظة اللاقومية" في مجتمع المخاطر العالمي: ألا وهى: التنوير القسري، والاتصال عبر كل الحدود والمنافذ، والقوة السياسية للتنفيس، والكوزموبوليتانية الجبرية، والمخاطر باعتبارها تحذيرًا نظرًا لفشل الحكومات، ووإمكانية إيجاد أشكال حكومية بديلة في عالم متعولم[١].

---

(١) أنا أستخدم مصطلح الكوزموبوليتية أو اللاقومية فيما يلى بمفهومين، مرة بمفهوم محدود، ومرة بمفهوم أوسع، في المفهوم الأوسع أتحدث عن "اللحظة اللاقومية" في مجتمع المخاطرة العالمي وبالمفهوم المحدود أتحدث عن " الكوزموبوليتية الجبرية". وعلى عكس الكتب السابقة يوجد تجديد في هذا التوسع في السؤال عن الأفق المعيارية المؤثرة واللحظة في مجتمع المخاطرة العالمي.

ماذا تعنى "اللحظة اللاقومية"؟

أين تكمن "اللاقومية" أو "الكوزموبوليتانية" في "اللحظة اللاقومية"؟ هل يعد هذا مصطلحًا معياريًّا؟ أم وصفيًّا؟ لقد أوضحت آنفًا أن الجميع يعيشون في جيرة مباشرة مع الآخرين، وذلك عن طريق إدراك ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي، أي أنهم يعيشون في عالم لا يمكن استبعاد الآخرين منه، سواء أرادوا هذا واعترفوا به أم لا. وبالتالي تكمن الكوزموبوليتانية بداية في هذا الإجبار على احتواء الآخر ثقافيًّا. الأمر الذي يسرى على الجميع في كل أنحاء العالم.

وبناء عليه يمكن أن نقول: إن هذا المصطلح الاجتماعي للكوزموبوليتانية (بيك Beck ٢٠٠٤، بيك/جراند Beck/Grand ٢٠٠٤) يرتبط بشكل خاص بالتعامل المجتمعي مع الغيرية الثقافية – على العكس من الاحتواء الهرمي (مثلما هو موجود في التفكير والسلوك العنصري في الماضي والحاضر) وعلى العكس من العالمية التي تدّعي إذابة الفروق، أو على العكس من القومية التي توحد الاختلافات وتميز بينها في الوقت نفسه– ومواز للاختلافات القومية: أو على العكس أيضًا من التعددية الثقافية التي تُفهم وتُمارس على أنها أحادية ثقافية جمعية (غالبًا في إطار قومي). إن الكوزموبوليتانية تختلف عن تلك الأشكال، كما ذكرت في أن احتواء الآخرين يصبح حقيقة واقعة و / أو مبدأ.

بالطبع تتسع الفجوة بين الكوزموبوليتانية بوصفها واقعًا وبوصفها مبدأ. بالمعنى المعياري (مبدأ) تعني الكوزموبوليتانية الاعتراف بالغيرية الثقافية، سواء داخليًّا أو خارجيًّا. ولا يتم ترتيب الفروق هرميًّا كما لا يمكن إذابتها، بل يتم قبولها وتقييمها بصورة إيجابية. ومما لا شك فيه أن جميع أجزاء العالم كانت في بداية

القرن الحادي والعشرين بعيدة تمامًا عن موقف يتم فيه قبول تلك الشروط. كيف يمكن إذن توحيد أشخاص ألوانهم مختلفة، ودياناتهم مختلفة، وجنسياتهم مختلفة وأماكنهم مختلفة وماضيهم مختلف ومستقبلهم مختلف، إذا لم يكن عن طريق الاعتراف؟ إن إجابة نظرية مجتمع المخاطر العالمي تقول: الاعتراف بحقيقة الخطر يتضمن بلا شك الاعتراف بغيرية الآخرين. عن طريق الخبرات الصادمة الموحدة جبريًّا والناشئة عن المخاطر العالمية، التي تهدد وجود الجميع.

وعليه لا بد من أن نميز بوضوح بين عالم يتم فيه إنكار تعددية الآخرين وتجاهلها أو شجبها، دون محوها من العالم، وبين عالم يتم فيه الاعتراف بتلك التعددية ويتقاسم فيه الجميع توحيد الاختلاف. إن "اللحظة اللاقومية" في مجتمع المخاطر العالمي تعني في البداية أولا: الطبيعة الإنسانية المتمثلة في عدم القدرة نهائيًّا على استبعاد الآخرين ثقافيًّا. فالجميع يعيشون في مجال خطر عالمي مشترك – بلا مخرج. ومن الممكن أن تكون ردود الفعل على هذا الأمر متباينة للغاية ومن ضمنها، أيضًا، إعادة التأميم، ومعاداة الأجانب، وما إلى ذلك. ويشتمل أحد ردود الأفعال على الاعتراف بالآخرين بوصفهم مساوين ومختلفين، وهذا ما يسمى اللاقومية المعيارية.

إن مجتمع المخاطر العالمي يتطلب النظر إلى تعددية العالم التي تجاهلتها النظرة القومية. فالمخاطر العالمية تفتح مجالا سياسيًّا وأخلاقيًّا يمكن أن تنبثق منه ثقافة مدنية عابرة للحدود والمتناقضات لتحمل المسؤولية. كما أن الخبرة الصادمة لإمكانية إصابة الجميع والمسئولية الناشئة عنها تجاه الآخرين، حتى من أجل البقاء على قيد الحياة، هما وجهان للمخاطر العالمية المتوقعة.

يمكن أن نصيغ مقولتين متناقضتين تمامًا: المخاطر العالمية تنشر الرعب السلبي. أو: المخاطر العالمية تفرز مجالات تصرف جديدة. ليس هناك جملة من الاثنتين صحيحة أو خاطئة. فالجملتان صحيحتان والجملتان يمكن أن تكونا

خاطئتين في ظروف ما. وهذا هو ما قصدته عندما تحدثت عن تناقض اللحظة الكونية في مجتمع المخاطر العالمي.

انطلاقًا من هذا المنظور يتضح أن هناك مصطلحين لوصف اللحظة اللاقومية: مصطلحًا وصفيًا ومصطلحًا معياريًا. في البداية يتعلق الأمر بفهم حقيقة التعددية التي لا يمكن استبعادها وفرضتها ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي – لا يهم إذا تم تجاهل هذه الحقيقة وشجبها أو تم تقبلها وتحويلها إلى سياسة عالمية فعالة. في الوقت نفسه يجب توضيح الأسس والمبادئ لمعرفة أي أشكال التفكير والسلوك الكوزموبوليتاني يمكن أن تصبح ممكنة وواقعية.

التنوير القسري: الخطر المعالج إعلاميًّا يمكن أن يمنح المحتاجين والمهمشين والأقليات صوتا.

تعني كلمة بوليس *Polis* اليونانية: ميدانًا عامًا كان يشهد فقط الاتصال بين الحاضرين، وكان في الوقت نفسه مخصصًا للنخبة ويستبعد النساء والعبيد والمحتاجين. كما أن الخطر المتعولم إعلاميًّا يمكن أن يمنح صوتًا عالميًّا للفقراء والمهمشين والأقليات. فقد كان إعصار كاترينا حدثًا طبيعيًّا مروعًا، إلا أنه طور – في الوقت نفسه بدون تعمد أو نية مسبقة- دورًا تنويريًّا باعتباره حدثًا إعلاميًّا عالميًّا. وحقق بذلك خلال أيام قليلة ما لم تستطع حركة اجتماعية ولا حزب سياسي ولا تحليل اجتماعي مهما كانت قوته وعظمته أن يصل إليه: فأمريكا والعالم تم مواجهتهما بالصوت والصور بأمريكا الأخرى المضطهدة، بالوجه العنصري للفقر للقوى العالمية الوحيدة الباقية. إن التلفاز الأمريكي لا يفضل بث صور للفقراء، لكن الفقراء كانوا موجودين في كل مكان أثناء تغطية إعصار كاترينا إعلاميًّا. والعالم بأسره شاهد وسمع كيف دمر الفيضان الأحياء السكنية الخاصة بالسود في نيوأورليانز بسبب ضعفهم الاجتماعي. فقد كان الإعصار حدثًا طبيعيًّا، وكان يبدو من المخطط المفاهيمي للخطر محتملاً حدوثه، هذا المخطط لا يُرجِع الكارثة إلى الطبيعة، بل إلى القرارات الإنسانية. في الواقع يعود مدى حدث مثل تسونامي في عام ٢٠٠٥ إلى الفروق الاجتماعية والتطورات السابقة. وهكذا ساهم القصور في النظم المعلوماتية وفي أنظمة الإنذار المبكر في الحدوث المفاجئ للفيضانات. مما أدى بعد ذلك إلى أن كثيرًا من الناس لقوا حتفهم لأنهم فروا في الاتجاه الخاطئ. كما أن قطع أشجار الجزر والشواطئ والقصور في اختيار الأماكن وفي بناء الفنادق وبيوت للفقراء أدى إلى زيادة فرصة التعرض للخطر بفعل الفيضانات. هل

كان من الممكن ملاحظة التغير المناخي في أمواج البحر المرتفعة، التي تزداد عن طريقها قوة "الموجات العملاقة"، وبالتالي العجز عن حماية السكان مرة أخرى حضاريًا؟ إن الأحداث الطبيعية الخالصة تعتبر من هذا المنظور "مخاطر"، لأن الطبيعة والمجتمع يتداخلان معًا في مجتمع المخاطر العالمي[١].

نتيجة لذلك بثت الصور التلفزيونية لكارثة تسونامي القانون الأول لمجتمع المخاطرة العالمي في كل منزل، وينص القانون على: المخاطر الناتجة عن الكوارث تتعقب الفقراء. إن المخاطر العالمية لها وجهان: احتمالية وقوع كوارث والهشاشة الاجتماعية نتيجة للكوارث (انظر الفصل العاشر). هناك أسباب جيدة للتنبؤ بأن تغير المناخ سوف يسبب التصحر بصفة خاصة في الأماكن الفقيرة من العالم التي تتداخل فيها مشاكل النمو السكاني الكبير والفقر وتلوث المياه والهواء وعدم المساواة بين الطبقات والأجناس ومرض الإيدز وحكومات مستبدة فاسدة.

إلا أن جزءًا من التناقض الوجداني للخطر يتمثل أيضًا في أنه مع عولمة مشاعر الشفقة – الأمر الذي يمكن استقراؤه من الاستعداد غير المسبوق للتبرع- تم تصنيف ضحايا تسونامي حسب جنسياتهم، وأصبحوا محورًا للأحاديث السياسية إلى جانب الإشفاق العالمي. كما أن الكوارث الأخرى الكثيرة، التي لم يتطرق الحديث إليها في الغرب أو ورد ذكرها بشكل مقتضب، تعد شاهدًا على الانتقائية الأنانية التي يتعامل بها الغرب مع تهديدات مجتمع المخاطر العالمي.

تُرى أي اللحظات أو المبادئ العامة تلعب دورًا في هذا؟ وأي النماذج النظرية يمكن أن ترتبط بهذا؟ لقد ذكرت مبدأ من قبل، ألا وهو: هناك أمر حتمي يقدم للجميع "بغض النظر عن الطبقة والدرجة الاجتماعية"، وبالتالي للمحتاجين والمهمشين بصفة خاصة "حق التصويت" على الأقل في أوقات معينة، ليس

---

(١) إن "الكوارث التى لم تعد طبيعية فقط والمرتبطة بالقرارات" يمكن إدراجها على قوانين المخاطر العالمية باعتبارها نمطا آخر من المخاطر له منطق سياسي واجتماعي خاص ، ولم ينجح فى ذلك الكتاب لأسباب برجماتية تتعلق بضخامة المادة.

بالضرورة في الانتخابات المحلية، لكن في وسائل الإعلام القومية والعالمية. ليس بالضرورة أن يكون هذا مثاليًا. فوسائل الإعلام لا تتبع مبادئ التنوير، بل تتبع مبادئ عقلية السوق واستثمار رأس المال. كما يجب أن تكون هناك أسباب وجيهة للشك في أن صوت من ليس لهم حق التصويت أمر ذو ثقل سياسي ودلالي ويساهم في إصدار الأحكام واتخاذ القرارات. كما أن مصائر الأفراد الشخصية والمجهولة يتم تناولها بقسوة في تقارير وصور تلفزيونية بوصفها قصص معاناة عن طريق وصف الخطر والكوارث التي تعرضوا لها (هذا كان ممكنًا سابقًا عن طريق المظاهرات فقط) وهكذا يتم تحويلها إلىٰ حدث سياسي ينادي بتحمل المسئولية وإعادة التفكير وتغيير السلوك.

كما أن مبدأ *الاحتواء غير المحدود - سواء فيما يخص المجموعات أو الموضوعات* - يذكرنا بتحليلات الرأي العام كما تناوله كل من هنا أرنت Hannah Arendt ويورجن هابرماس Jürgen Habermas وأخيرًا روجر سيلفرستون Roger Silverstone (٢٠٠٦). من المثير للاهتمام أن تلك اللحظة الكوزموبوليتانية تمتد داخل الهرم الاجتماعي إلى أعلى وإلى أسفل؛ لتشمل من ليس لهم حق التصويت والممتنعين عن التصويت وتطالبهم بتبرير موقفهم. ونتيجة لذلك تم تسليط نظر المجتمع على جوانب القوة المخفية ومحاريب القرارات المغلقة في كل الموضوعات، وذلك من خلال مفهوم "الخطر الوشيك".

لقد تشكل رأي المخاطرة العام واللاقومي بشكل مغاير تمامًا عن "الرأي العام" الذي سلط عليه يورجن هابرماس الضوء، حيث إن المجال العام لهابرماس يشترط التساوي في فرص المشاركة والتزام الجميع بمبادئ الخطاب العقلاني. كما يقوم رأي الخطر العام على عدم الطواعية، وهو محدد عاطفيًا ووجوديًا. فالفزع هو الذي كسر هنا درع المجهولية واللامبالاة - حتى لو تحولت صورة الفزع عند معظم الناس إلى فزع حقيقي. ولا يتطرق الحديث هنا إلى العقيدة ولا العقلانية. فقد انكشف المسئولون المحتملون الذين يقبعون خلف "قيود النظام" أمام أعين العالم

الإعلامية، وتمت مواجهتهم بالأصوات المعارضة بلا رحمة ولا احترام لوضعهم الاجتماعي. كما أن صور الرعب لا تفرز عقولا باردة بل تنتج تعاطفًا عابرًا للحدود. الأمر الذي يندرج تحت طياته إنذار كاذب، وإساءة تفسير ولعنات. فالوضع في الرأي العام للمخاطرة يغلي كما لو كان على فوهة بركان. والآراء العامة للأخطار تكون غير خالصة، وهي تزيف وتنتقي وتقلب صعودًا وهبوطًا. وتسمح بما هو أكثر، وفي الوقت نفسه أقل من مجتمع هابرماس. وتشبه بدرجة أكبر صورة "مديابوليس" التي وصفها روجر سيلفرستون Roger Silverstone (٢٠٠٦) بدقة وإحساس – وكذلك تشبه الصورة التي رسمها جون ديوي John Dewey (١٩٢٧) في كتابه "الجمهور ومشاكله" The Public and its Problems. في هذا الكتاب ركز ديوي على النظرية، فليست *الأحداث* هي التي كانت في مركز السياسة بل عواقبها. وبالرغم من أنه لم يفكر في الاحتباس الحراري العالمي ولا في جنون البقر أو الهجمات الإرهابية، إلا أن نظريته يمكن تطبيقها بشكل مثالي على مجتمع المخاطر العالمي. حيث إن الخطاب العام العالمي لا ينشأ عن توافق الآراء في اتخاذ القرارات، بل ينشأ عن الاختلاف حول عواقب تلك القرارات. إن أزمات المخاطرة الحديثة تتكون في إطار هذا الجدل حول العواقب. حتى لو اعتقد بعض الناس أنه يجب القيام برد فعل مبالغ فيه تجاه المخاطرة – فإن صراعات المخاطر تتمتع حقًا بوظيفة تنويرية. فتزعزع استقرار النظام القائم ويمكن أن تُعتبر خطوة حيوية مهمة نحو بناء مؤسسات جديدة. إن المخاطرة الكونية لديها القدرة على إرباك آليات عدم المسئولية المنظمة وفتحها أمام الفعل السياسي.

التواصل القسري عبر الخنادق

الأنانية، الاستقلال، بناء الذات، العزلة الذاتية، عدم إمكانية الترجمة – تلك هي المصطلحات المفاتحية التي تميز المجتمع الحديث في النظرية الاجتماعية وفي الخطاب العام والسياسي. ويمكن إدراك المنطق التواصلي للمخاطرة الكونية طبقًا للمبدأ المعاكس بالضبط. فالمخاطرة العالمية وسيلة الاتصال الإجبارية غير المقصودة وغير المرغوب فيها في عالم المتناقضات التي لا يمكن التوفيق بينها، عالم يبحث فيه كل شخص عن مصلحته. وهكذا تجبر المخاطرة المُدركة جماهيريًّا على الاتصال بين أشخاص لا يرغبون في فعل شيء مشترك. وتقع على عاتقهم التزامات وتكاليف، يرفضونها، وعادة ما يقف القانون إلى جانبهم. وبأسلوب آخر: إن المخاطرة الكبرى ضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الثقافات واللغات والأديان والأنظمة وكذلك الأجندة السياسية القومية والدولية، فالمخاطرة تعكس أولوياتهم وتنتج سياقًا للتعامل بين المعسكرات والأحزاب والأمم المتصارعة التي لا تعرف شيئًا عن بعضها وترفض بعضها، بشكل متبادل أو يحارب بعضها بعضًا.

فتوقع الآثار الجانبية للكوارث، على سبيل المثال، يؤدى إلى أن الشركات الكبرى تتعرض لمواجهة شديدة من قبل المعارضة لقرارتها: فلا يمكن بناء مفاعل نووي، بدون أن يحتج السكان عليه، ولا يتم افتتاح بئر بترول، دون أن تختبره المنظمات غير الحكومية، ولا يتم الاحتفال بدواء جديد، دون أن ترصد المخاطر المعروفة وغير المعروفة المرتبطة به. بأسلوب آخر: إن المخاطر الكونية تمهد لديموقراطية غير اختيارية.

كما أنها تمهد، أيضًا، لتحالفات غير متوقعة، فالصناعة الأمريكية ترغب بشدة في المزيد من حماية المناخ وتحالفت مع جماعات بيئية ضد حكومة الرئيس بوش، التي كانت ترفض دائمًا اتفاقات دولية بخصوص التقليل من ملوثات المناخ (مثل بروتوكول كيوتو). إن رؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية يدركون جيدًا أنه لا غنى عن وجود سياسة مناخية فعالة ويريدون المشاركة في تحديد اتجاهها. وهذا التحول الإيكولوجي نتاج لتعاون مكثف بين الجماعات البيئية ولوبي الصناعة منذ عام ١٩٩٩. وكان هذا التعاون يدور بالطبع حول اعتماد السباق العالمي بخصوص الصفقات الضخمة للتكنولوجيا صديقة البيئة في الطريق نحو الرأسمالية الخضراء مبكرًا.

التنفيس السياسي

صرخ مراسل تلفزيون تركي في أثينا في الميكروفون قائلا: "من كان يتصور أن تصبح الدموع لغتنا المشتركة في يوم ما؟" كانت هذه الكلمات هي تعليقه على الحدث غير المفهوم بأن زلزالين كبيرين متعاقبين وقعا في نهاية القرن العشرين أعادا المياه إلى مجاريها بين عدوين تقليديين ظلا متناحرين لأكثر من مائة وثمانين عامًا. السلام في باندا أتشيه، المساعدات المتبادلة في نيوأورليانز، فتح الحدود في كشمير: تعكس الكوارث التي وقعت عام ٢٠٠٥ على مستوى العالم كيف أن الأحداث العالمية لديها القدرة على التنفيس السياسي (على الأقل للحظة تاريخية). إلا أن هذا التنفيس لا يعد طريقًا أحادي الاتجاه يؤدي إلى مزيد من الحرية والديموقراطية والسلام. حيث إن القوة التاريخية للمخاطر الكونية في الأساس غامضة. وخدعة التاريخ لا يجب بالضرورة أن تكون خدعة العقل، فمن الممكن، أيضًا، أن تصبح خدعة لاعقلانية أو لا معقولة – وهي عادة تكون كل هذا في الوقت نفسه (على سبيل المثال "الحرب ضد الإرهاب").

الكوزموبوليتانية القسرية

ربما يمكن تفسير المخاطر الكونية وتوقعها بصورة عقلانية والتحكم فيها عن طريق السلوك الملائم. فالقدرة على عزل خيوط المخاطرة المفردة التي تعد شرطًا لفهم الخطر، تتناقض مع ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي العابرة للأنظمة وللقوميات والتخصصات. إن تاريخ المخاطرة يشبه تاريخ منافسة سباق الأرنب والقنفذ (أم إنها كانت سلحفاة؟). فالخطر الذي كان هنا له وجه محدد، أصبح الآن في الناحية الأخرى، وأصبح له وجه مغاير تمامًا في الثقافات والديانات أو الأنظمة العلمية المختلفة. إنه في حالة "السيولة" (باومان Baumann)، وهذا يعني التغيير الدائم، أي تراكم مخاطر مؤقتة مختلفة وتنوعها – مخاطر إيكولوجية، طبية حيوية، مجتمعية، مادية، رمزية ومعلوماتية – تخلق التناقض الوجداني وعدم القابلية للحسبان في مجتمع المخاطر العالمي.

وهذا معنى "الكوزموبوليتانية الجبرية": تُفعِل المخاطر العالمية وتربط متخطية الحدود بين جهات فاعلة لم تكن ترغب في القيام بشيء مشترك؛ لذلك أقترح أن يتم التمييز بوضوح بين الأفكار الفلسفية والمعيارية للكوزموبوليتانية من ناحية الكوزموبوليتانية الواقعية "غير الخالصة" من ناحية أخرى. والشيء المهم هنا أن الكوزموبوليتية لا يمكن أن تصبح واقعًا بطريقة استدلالية من خلال تنفيذ المبادئ الفلسفية، لكن هذا يمكن أن يحدث عن طريق الباب الخلفي للمخاطر الكونية: بشكل غير ملحوظ، ودون قصد وتحت القوة الجبرية. كما أن الانتقادات تلازم الكوزموبوليتانية عبر التاريخ لكونها مخصصة للصفوة، ومثالية، وإمبريالية، ورأسمالية. واليوم أصبحت جزءًا من الحياة اليومية بصورة غير متوقعة. إن

الكوزموبوليتانية بهذا المعنى المحدود(١) لا تعني – مثلما كانت بالنسبة لإيمانول كانت Immanuel Kant – قيمة أو مهمة لتنظيم العالم. فالكوزموبوليتانية في مجتمع المخاطر العالمي تفتح أعيننا على نقاط الضعف التي لا يمكن التحكم فيها، على شيء يضرنا أو يصيبنا بسوء، لكنها في نفس الوقت تحفزنا على أن نحاول القيام ببداية جديدة تتخطى كل الحدود. كما أن إدراك أننا مجبرون على الكوزموبوليتانية في إطار ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي يسلب الكوزموبوليتانية "غير الخالصة" كثيرًا من جاذبيتها الأخلاقية. وعندما تكون اللحظة اللاقومية في مجتمع المخاطر العالمي ثنائية وفي نفس الوقت: متغيرة ولا يمكن تجنبها، فإنها لا تكون على ما يبدو موضوع مناسب للانعكاسات الاجتماعية والسياسية. لكن هذا قد يكون خطأ كبيرًا.

يعد ميلاد الوعي العالمي بالمخاطر صدمة للبشرية: حيث إنه يدمج الخبرة الناشئة عن صدمة أنثروبولوجية وعن قدر كوزموبوليتاني عام بتوقع إمكانية حدوث انهيار وإعادة بناء. هذا لا يعني بالضرورة: أن المنقذ ينمو، أيضًا، مع الخطر؛ لأن الناس عندما تقف أمام خيار "الحرية أو الأمن"، يظهر أن الأغلبية العظمى منهم يفضلون الأمن، حتى إذا كان هذا يعني تقليص الحريات أو قمع الحريات. ففي أعقاب تجربة خطر الإرهاب ظهر استعداد متنام في مراكز الديموقراطية لمخالفة القيم الرئيسة للإنسانية والحداثة، على سبيل المثال، مخالفة مبادئ "غير مسموح بالتعذيب" أو "غير مسموح باستخدام الأسلحة النووية"، وهذا يعني عولمة واقع التعذيب وتهديد "دول الإرهاب" بضربة نووية وقائية.

---

(١) بالمعنى الأشمل نقصد بها مثلما ذكرت "اللحظة اللاقومية" في مجتمع المخاطرة العالمي.

عودة مسئولية الدولة

أو

لماذا تخفق الدولة الليبرالية الجديدة

من المسئول فعلا عن إيقاف التغير المناخي؟ لفترة طويلة بدا هذا الأمر بمثابة التحدي، الذي يجب على الجميع مواجهته، الجميع بوصفهم أفرادًا. وبهذه الطريقة تحولت مواجهة التغير المناخي إلى نمط الحياة الأخضر، أي صديق البيئة (الدراجة بدلا من السيارة، التنزه في البلاد بدلا من السفر إلى الخارج في الإجازة). لكن يجب توخي الحذر، فالتغير المناخي مشكلة أكبر بكثير من أن يعالجها الأفراد مجتمعين تحت شعار "الحافلة بدلا من السيارة" (جوناثان فريدلاند Jonathan Freedland). هنا تقع المسئولية على عاتق الحكومات. لكن الحكومات نفسها عاجزة نسبيًا، حيث "تسودها النزعة الفردية".

لقد أصبح الأمر في غضون ذلك بمثابة الحكمة الهزلية بأن تقول إن ثاني أكسيد الكربون لا يعرف حدودًا، وإن كل محاولة محكوم عليها بالفشل إذا لم تنفذ الأمر بطريقة تتخطى القومية، أي محليًا وعالميًا في الوقت نفسه. ولأن الأمر سيستغرق مزيدًا من الوقت حتى تهيئ البشرية نفسها لهذا الغرض، فإننا في حاجة إلى حل مؤقت متوسط المدى. حتى المشككين الأوروبيين أنفسهم يجب أن يعترفوا بأن الاتحاد الأوروبي يمثل الجانب المثالي لسياسة مواجهة تغير المناخ. فميزانية الاتحاد الأوروبي التي تقدر بعشرات المليارات تحفز على الابتكار ابتداء من الطاقة البديلة ووصولا إلى التكنولوجيا الموفرة للطاقة.

وعلى المستوى نفسه، المستوى اللاقومي، هناك اتفاقات تعاون على سبيل المثال مع الصين يستفيد منها الجانبان، مثل الاتفاق على تكنولوجيا وأماكن وأسواق خالية من ثاني أكسيد الكربون. إن عرض المخاطر العالمية يوفر إمكانية إنشاء

أسواق إجبارية تُستهلك فيها منتجات تفيد الإنسانية، أي تنتج فيها تلك المنتجات وتشترى. فالأوروبيون، كما نقول، يستطيعون أن يصمموا ثلاجة صديقة للبيئة وذات كفاءة عالية، والصينيون يستطيعون أن ينتجوا تلك الثلاجة بسعر رخيص وينقلوها عبر شبكاتهم العالمية وإستراتيجيتها ويبيعوها في جميع أنحاء العالم لمصلحة الجميع، وفي النهاية يكون تغير المناخ هو الخاسر الوحيد. وهكذا فإن تشكيل تحالف من هذا النوع بين الدول والاقتصاد من شأنه أن يضفي الشرعية من جديد على الدولة والاقتصاد.

عند تلك النقطة يمكن أن يخطر ببال كل فرد فكرة مفادها كالتالي: إن الحكومات لا يمكن أن تفعل هذا؛ لأنها لم تعد تتحكم في القرارات الاقتصادية. ويمكن أن نثق بالطبع في القوى الساحرة للسوق. لكن حتى إذا تحقق نجاح عظيم، فإن الأمور كلها ستسير ببطء شديد. والوقت يداهمنا. فالحكومات لا تحدد الموعد النهائي – كما يقولون في الإنجليزية – بل إن الطبيعة تفعل ذلك.

صحيح: ليس هناك رجعة في الاقتصاد الحكومي المخطط، لكن لا تقل خطورة التصور التالي: تمثل سيادة السوق خطرًا مميتًا، وإذن الآن في مواجهة الانهيار المناخي والتكاليف الناتجة عنه التي لا يمكن تصورها.

وبناء عليه تعني المخاطر الكونية إشارة إنذار؛ نظرًا لفشل الدول القومية في العالم المتعولم. وهناك تواز مدهش بين كارثة مفاعل تشيرنوبل عام ١٩٨٦ وبين الأزمة المالية التي حدثت في آسيا عام ١٩٩١ من ناحية، و بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وعواقب إعصار كاترينا عام ٢٠٠٥ بالنسبة للصورة الذاتية الأمريكية والجدل المثار حديثًا حول تغير المناخ من ناحية أخرى. في كل تلك الحالات نشأ أو ينشأ نقاش عالمي حول مدى إمكانية اعتبار ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي نقيضًا تاريخيًا للتصور الليبرالي الجديد في الدول الصغرى. وهكذا تم على سبيل المثال التطرق إلى السؤال عن الدور المناسب للحكومة بصورة أكثر انفتاحًا نتيجة للصدمة التي تسبب فيها كشف النقاب عن وجه العالم

الثالث الخفي للولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من الموقف المشكك للكثير من الأمريكيين تجاه الدولة.

وبهذه الطريقة وجد التناقض القديم بين اليسار واليمين أشكالاً تعبيرية جديدة. فمن ناحية تم التأكيد على أن واجب الحكومة الأمريكية يتمثل في تقليل التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد، ومن ناحية أخرى رُفضت وجهة نظر الدولة باعتبارها مخطئة ومضللة. هناك استثناء جدير بالاهتمام: الأمن العسكري. فبينما ننتظر من الأفراد أن ينفقوا بأنفسهم على أمنهم الاجتماعي وأن يتخذوا احتياطاتهم في حالة الكوارث، حدثت مبالغة في الاهتمام بالأمن الخارجي وضرورة توسع الأجهزة العسكرية. هل هذا ميثاق اجتماعي؟ أم أنه مصلحة عامة؟ إن التوسع العسكري خيار وليس إلزامًا بأي حال من الأحوال. وقد برهن مدير الحملة الانتخابية للرئيس بوش على ذلك: إن رد الفعل المناسب على إعصار كاترينا يمكن اعتباره في أحسن الأحوال "إنفاقًا هائلاً على الخدمات الاجتماعية"، مما يجعل من "إنفاق الأموال والبرامج التي تقدمها مؤسسات مثل جيش الخلاص" أمرًا ضروريًّا. أما باراك أوباما الذي يتقدم بخطى واعدة لترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة عن الحزب الديموقراطي وهو أفروأمريكي فعلق على ذلك قائلا: "إن العجز كان بسبب عمى الألوان. وأكمل كلامه قائلا إن كل المسئولين هنا يبدو أنهم ينطلقون من أن كل مواطن أمريكي قادر على أن ينقل أسرته إلى السيارة ويملأ وعاء البنزين مقابل مائة دولار، وأن يضع بضعة صناديق مياه معدنية في حقيبة السيارة، وأن يقيم في فندق، ومن ثم في مكان آمن باستخدام بطاقته الائتمانية". هذا الشك تجاه الدولة التي تشجع فردية مواطنيها وخاصة الضعفاء- بالنظر إلى المخاطر العالمية – يصعب إدراكه من المنظور الأوروبي.

لكن هناك أصواتًا أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأصوات ليست مقتنعة فقط بالعواقب الوخيمة لتغير المناخ الذي أحدثه الإنسان، لكن يبدو أنها اكتشفت "اللحظة اللاقومية" للمعالجة العالمية للكوارث الإيكولوجية (البيئية) ذلك "العملاق" السياسي الكامن في الخطر العالمي.

"إن أحد أسباب فشل الرئيس بوش في محاولته ليصبح قائد الغرب يتمثل في عدم قدرته على أن يفكر ويتصرف بشكل يحافظ على البيئة، وهذا الشغل الشاغل لكل حلفاء أمريكا. أنا أشك في أنه سيعيد صياغة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال آخر سنتين في فترة رئاسته، لكن مشاكل تغير المناخ وتوفير الطاقة ستشهد من حيث أهميتها طفرة سريعة، بحيث يصبح من المستحيل أن يتخيل أن خليفته – أيًا من كان – لن يدرك تلك المشاكل ويجعلها محورًا لسياسته. وعندما يحدث هذا سيكون من المستحيل ألا نتخيل أن الحياة والتفكير والتصرف بصورة تحافظ على البيئة – بدلا من مقاومة تلوث البيئة– الأسس الجديدة للحلف الأطلسي". (توماس ال. فريدمان Thomas L. Friedman ٧: ٢٠٠٦)

تتشكل داخل الأساس الجديد للغرب أو للعالم فرصة كوزموبوليتانية لمجتمع المخاطر العالمي، تتمثل في إعادة صياغة المخاطر الكونية في أفكار واقعية لعالم مهدد بالخطر، أفكار تسمح بإحياء وشرعنة الدولة والسياسة من جديد.

البدائل التاريخية للفعل اللاقومي

أو

لعبة المكاسب الإيجابية لسياسة الخطر الكونية

هناك خاصية أخرى من خصائص المخاطر الكونية تتمثل في أنها تتطلب سلوكًا سياسيًّا يتخطى الحدود، حيث تكمن المفارقة في أن ذلك ليس بسبب توافق عالمي مستحيل في القيم (هذا التوافق في العالم المنقسم يحدث بشكل استثنائي على مائدة عشاء الأسرة)، لكن لأن الإيمان بالدين الأرضي للخطر يجبر الجميع على سلوك مشترك. وهذا يشترط بالطبع عملية تبشير كبرى، بحيث يؤمن الجميع بهذه الفكرة فعلاً. وهذا ما فشلت فيه الديانات السماوية. وإذا نجح الأمر، سيرجع الفضل في ظهور هذا الدين الأرضي إلى الأخطار التي تهدد البشرية.

إذا أردنا صياغة تلك المكونات الكوزموبوليتانية بشكل واقعي ونظري - سياسي، فسيكون مفادها كالتالي: يكمن تعليل دنيوية عقيدة المخاطرة العالمية وعلمانيتها في أن دين المخاطرة يسمح بتضخيم المصالح الشخصية القومية عن طريق خلق ترابط عبر كل الحدود. وعند صياغة الترابط يُشترط الالتزام الذاتي وإشراك الآخر بصورة متبادلة وتعزيزهما. وينشأ ترابط يجبر الدول - والمؤسسات الاقتصادية أيضًا - على مراعاة مصالح الآخرين، إذا أرادت ألا تضر بذواتها، وأن تزيد من مكاسبها. وهكذا تنشأ لعبة المكاسب الإيجابية، لأن الجميع يتعين عليه أن يساهم في الوقت نفسه في زيادة فوائد الآخرين.

إن بلاغة مجتمع المخاطر العالمي - الإشارة إلى "حالة الطوارئ الكوكبية"، و"اقتصاد التغير المناخي" ("يمثل التغير المناخي الفشل الأكبر في السوق على مر العصور، أكثر من الحربين العالميتين والاكتئاب مجتمعين)، "السياسة الخارجية

لتغير المناخ" (منع الحروب على الموارد، وخصوصًا في المناطق غير المستقرة سياسيًّا من العالم)، و"أخطار انتشار الأسلحة النووية" وما إلى ذلك – كل هذا يحدد العلاقات الدولية والتحالفات والمجتمعات بطريقة مختلفة نوعيًّا، عما كان يعتبر ممكنًا في أفق الفهم القومي للسياسة. ومع سقوط سور برلين نشأت دول ليس لها أعداء وتبحث عن أعداء جدد. فكان البعض يخشى أو يأمل أن يحل الإرهاب محل الشيوعية بوصفه عدوًا لكي يوحد الغرب. لكن هذا الاحتمال بطل مؤخرًا بالفشل الذريع في حرب العراق. وفي الوقت نفسه ظهر بديل تاريخي له. حيث تشكل تحديات الأزمة الإيكولوجية المسببة لكل الأخطار الأساس السلمي الذي يمكن أن يوحد الغرب في المستقبل. ولأنه ليس هناك تهديد على نمط الحياة الغربي ومستوى الحياة أكثر من تداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي وقلة مصادر الطاقة والمياه والحروب الممكن نشوبها بسبب كل هذا، الأمر الذي عبر عنه باقتضاب وزير خارجية ألمانيا السيد فالتر شتاينماير بقوله: "سيحدد أمن الطاقة جدول أعمال الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين بصورة قاطعة". هنا يظهر النموذج الأحدث للسياسة الداخلية العالمية الكوزموبوليتانية الذي من المفترض أن يحل محل نموذج السياسة الخارجية القومية: عابر للقوميات، متعدد الأطراف، مختصر، اقتصادي، سلمي في جميع الأوجه، ينادى بالترابط في جميع الاتجاهات، يبحث عن السعادة، ليس له أعداء بأي مكان – فقط اتجاه معاد، لا بد من القضاء عليه. في هذا العالم البلاغي تظل "المصالح القومية" مختفية مثل السيقان المثيرة تحت الستارة الثقيلة المنسوج عليها كلمات جديدة مثل: "حماية المناخ"، و"الكوزموبوليتانية"، و"حقوق الإنسان" و"الإنسانية".

الأمر الذي يقوم على مقدمتين: الأولى أن مجتمع المخاطر العالمي يشجع على منطق مفاتيحي تاريخي جديد، فليس هناك أمة واحدة يمكن بمفردها أن تتغلب على تلك المشاكل. والثانية أن إيجاد بديل سياسي واقعي أمر ممكن في عصر العولمة، وذلك البديل يواجه خسارة سلطة سياسة الدولة بالنظر إلى رأس المال المتعولم. إلا أن الشرط اللازم لذلك هو ألا تُفسر العولمة باعتبارها قدرًا اقتصاديًّا، لكن باعتبارها لعبة إستراتيجية للسيطرة على العالم (بيك ٢٠٠٢).

أصبح إيجاد سياسة داخلية عالمية كونية جديدة تلعب دورًا فعالا هنا وهناك للفصل بين القومية والدولية، بمثابة لعبة نفوذ نتائجها مفتوحة لم تحسم بعد. إنها لعبة يتم فيها التفاوض حول الحدود والفروق الرئيسة – ليس فقط الفروق بين المجال القومي والمجال الدولي، وكذلك بين الاقتصاد العالمي والدولة، بين الحركات المجتمعية المدنية العابرة للقوميات والمنظمات العابرة للقوميات والحكومات القومية والمجتمعات. لا يمكن للاعب واحد أو خصم واحد أن يفوز بمفرده، فكل شيء مرتبط بالتكتلات والتحالفات. وهذا هو الأسلوب والطريقة التي تحدد بها لعبة النفوذ المنتشرة بالسياسة الداخلية العالمية متناقضاتها الداخلية. فالبديل الأول السائد الآن يمنح الأولوية لرأس المال المتعولم. وهدف إستراتيجية رأس المال ببساطة هو خلط رأس المال بالدولة لخلق مصادر شرعية جديدة على هيئة دولة ليبرالية جديدة، تنص عقيدتها على: أن توجد قوة ثورية تعيد كتابة أسس نظام السلطة العالمي من جديد، وتلك القوة هي رأس المال، بينما العوامل الأخرى – مثل الدولة القومية والحركات المجتمعية المدنية – تبقى أسيرة لخيارات السلطة والتصرف المحدودة للنظام القومي والعالمي. إن تحالف رأس المال مع الدولة القومية المحدودة لا يجعله فقط في وضع لا يمكنه من مواجهة تحديات مجتمع المخاطر العالمي، بل يصبح أيضًا من الصعب تصديقه في مجال خبرات المخاطر الكونية.

إن إستراتيجيات الفعل التي أوجدتها المخاطرة الكونية، تقلب النظام الذي أحدثه التحالف الليبرالي الجديد بين رأس المال والدولة: فالمخاطر الكونية تدعم دولاً وحركات مجتمعية مدنية؛ لأنها تقدم مصادر شرعية جديدة وخيارات للتصرف لهذه المجموعة؛ ومن ناحية أخرى تستنزف رأس المال المتعولم؛ لأن عواقب القرارات الاستثمارية تخلق مخاطر كونية، فهي تزعزع استقرار الأسواق وتُفعّل سلطة المستهلك، ذلك العملاق الكامن. وعلى العكس فإن هدف أي مجتمع مدني متعولم وعناصره هو إيجاد رابطة بين المجتمع المدني والدولة، وهذا يعني خلق ما أطلقت عليه شكلاً لاقوميًا للحكم. فأشكال التحالفات التي تقوم عليها الدولة الليبرالية الجديدة تستغل الدولة (ونظرية الدولة) لكي تضفي المثالية والشرعية على مصالح رأس

المال في جميع أنحاء العالم. وعلى العكس تهدف فكرة دولة لاقومية في شكل مجتمع مدني إلى تصميم وتنفيذ تنوع قادر على المقاومة ونظام عابر للقوميات. كما أن الأجندة الليبرالية الجديدة محاطة بميل إلى التنظيم الذاتي والشرعية الذاتية. بينما نجد أن أجندة المجتمع المدني محاطة بهالة من حقوق الإنسان، العدالة العالمية والكفاح من أجل قصة عظيمة جديدة عن العولمة الديمقراطية الراديكالية.

هذه ليست أمنية، بل تعبير عن سياسة واقعية لاقومية. في عصر الأزمات والمخاطر العالمية أصبحت سياسة "الأصفاد الذهبية" – وخلق شبكة ضخمة من الارتباطات المتبادلة العابرة للقوميات– لا غنى عنها، من أجل استعادة الاستقلال القومي تجاه الاقتصاد العالمي المتنقل. فمبادئ السياسة الواقعية المتأصلة قوميا – طبقًا لهذه المبادئ من الضروري أن تُتبع المصالح القومية بالوسائل القومية – لابد وأن يتم استبدال مبادئ سياسة واقعية كوزموبوليتانية بها: فكلما كانت الأسس السياسية والأنشطة السياسية أكثر لاقومية، أصبح دعمها للمصالح القومية أكثر نجاحًا، وأصبح ثقل الأساس القومي في عصر العولمة أكبر. ومن المهم طبعا ملاحظة الآثار الجانبية غير المتوقعة وغير المقصودة لتلك الرؤية الكوزموبوليتانية: حيث إن الدعوة إلى العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان تم استغلالها لإضفاء الشرعية على غزو البلاد الأخرى. كيف يمكن أن نكون مؤيدين لشرعية لاقومية، إذا كانت تؤدى إلى أزمات وحروب ونقض دموي للفكرة نفسها؟ من الذي سيكبح جماح الآثار الجانبية للمذهب الأخلاقي الكوزموبوليتاني، الذي يتحدث عن السلام، بينما يسمح بالحرب؟ ماذا يعني "السلام"، إذا كان يعمم إمكانية الحرب؟ من الضروري أن نفرق بوضوح بين اللاقومية الحقيقية والمزيفة، بالرغم من صعوبة الوصول إلى هذا الوضوح، لأن الشرعية الكبيرة التي تحظى بها الكوزموبوليتانية تغري باستغلالها في أغراض إمبريالية قومية – وحرب العراق أحدث مثال على ذلك[1].

---

(١) إن التناقض الأيديولوجى الذى يميز فكرة الكوزموبوليتية من البداية هو السبب الذى دفعنى لأحذر من إساءة استغلالها فى الفصل الأخير من كتابى "القوة والقوة المضادة فى عصر العولمة" بأسلوب نقدى ساخر" خطبة جنائزية قصيرة فى مهد عصر اللاقومية" .



الفصل الرابع

صراع حضارات المخاطرة

أو

تداخل الحالتين العادية والاستثنائية

بعد أن تعرفنا في الفصل السابق على الأفق المعياري لمجتمع المخاطر العالمي سنركز في هذا الفصل على الإخراج والتصوير الرمزي والمادي للحقيقة وسأتناول الموضوع في أربع خطوات:

١- المخاطرة لا تعني الكارثة بل توقع الكارثة، ولقد حددت هذا في تمهيدي للاهتمام بإخراج وتصوير المخاطرة. فهل يعني هذا أن الكارثة الشيء الجديد في حد ذاته؟ كلا لابد تكميليًّا أن نطرح السؤال حول إخراج الكارثة وعرضها: كيف تتحول كوارث محلية إلى كوارث عالمية كونية؟ أو لنكن أكثر دقة: كيف لنا أن نفسر "الشفرة الرمزية" للحادي عشر من سبتمبر أو كارثة تسونامي وغيرها؟

٢- كلما اتضح انسحاب المخاطر الكونية من دائرة المناهج العلمية المتبعة في حسابها وتقديرها استعصت المخاطر العالمية على المناهج العلمية التي يؤخذ بها في عملية حساب تلك المخاطر وتقديرها. ويأتي هذا بالنتيجة التالية: تصطدم عند تقييم المخاطر الكونية المسلمات المتناقضة للثقافات الدينية والعلمانية والسياسية بعضها بعضًا: Clash of risk cultures صدام ثقافات المخاطرة.

٣- كيف تفسر النظريات السياسية قدرة الصراع وانقلاب المخاطر العالمية؟
أطروحة: إن ما تتمتع به المخاطر العالمية من قدرة في مجال السياسة العالمية إنما تنشأ بكافة متناقضاتها من خلال التداخل بين كل من الحالة العادية والحالة الاستثنائية.

٤- ختامًا نتساءل عن نتائج لشرعية سلطة الدول، ولا بد وأن نميز بين تنامي السلطة وتنامي عدم كفاءتها: تنتج المخاطر الكونية "دولا فاشلة" استبدادية حتى في الغرب "failed states"

١ـ الحدث الكوزموبوليتاني

أو

"الشفرة الرمزية" لـ ٩/١١

لا يتمثل وجود المخاطر في حقيقة وجودها، ولكن في حقيقة صيرورتها. إذ تنتج حقيقة الصيرورة، أي توقع الكارثة الذي يتشارك فيه العالم على أية حال، عن طريق واقع خبرة ومعرفة الكارثة، تلك الخبرة العالمية المؤداة. كيف؟ لم توضح صورة، إلا فيما ندر، لحظة تحول العالم وميلاد صدمة لخطر كوني بهذا القدر: تنهار واحدة من أعظم ما شيده الإنسان من بنية خلال ١٤ ثانية لتتحول إلى سحابة هائلة من تراب يموج ويدور، ويصبح هناك عامود دخان أبيض عملاق بحجم مئات الطوابق يرتفع إلى السماء. نقلت نهاية مركز التجارة العالمي للأمريكيين تصورًا ما يكون عليه الأمر، أن تستيقظ فجأة في غربة مجتمع المخاطر العالمي. ففي هذا اليوم وخيم العواقب حادت طائرتان عن نطاق استخدامهما المتعارف عليه اجتماعيًّا لتتحولا إلى أسلحة: هي في جزء منها أسلحة دمار شامل، وفي جزء آخر أسلحة تدمير رمزي.

يحوي "إخراج العرض" -أي التصنيع المحدد لإمكانية حقيقية لخطر إرهاب عالمي – ويشمل كذلك وحدة التدمير هذه، أي من تدمير واقعي ورمزي وتكنيكي ومعه إعادة بناء.

لقد اتجهت القوة التدميرية هذه إلى البرجين التوأمين، إلى مثال بما تعنيه الكلمة حرفيًّا من مبنى مادي، وفي الوقت ذاته إلى مثال اجتماعي محمل بكثير من الرمزية. فقد اتجهت إلى مركز التجارة العالمي. لقد دمرت كرة اللهب التي تكونت من جراء

هذا كل شيء في هذا المكان بما فيه الآلاف من الأرواح البشرية. ولقد قامت بهذا هنا أمام شاشات التلفاز في كل مكان في العالم، وهكذا قتل هذا الفعل مسلمات ثقافية راسخة. لقد فتنت الصور التي تناقلتها محطات التليفزيون للسقوط المفاجئ للبرجين التوأمين, لكاتدرائية الرأسمالية الكونية وتحولهما إلى سحابة من الغبار المشاهدين بسبب قبحها الصادم: تم إعدام يقين بالحصانة وعدم المساس بأعظم القوى العسكرية في العالم. وقد تم ذلك علنًا وعلى الهواء مباشرة؛ فتحولت المنطقة بفعل الثوران إلى حفرة سوداء ابتلعت كلاً من الحياة والكرامة والرحمة والأمن العسكري.

أتت هذه الانفجارات المادية والرمزية في آن واحد بتأثيرات منفصلة عنها مكانيًّا وزمانيًّا، ألا وهي توقع الإرهاب، فقد خلقت اليقين المؤكد: بأن شيئًا من هذا القبيل ممكن، وإن كان يخالف كل الاحتمالات. بمعنى أنه يمكن أن يتكرر هذا الأمر في كل مكان وفي كل لحظة؛ نظرًا لتطابق كل من وسيلة وهدف الإخراج أي التوقع، وبما أن وسيلة وهدف الإخراج تتمثلان في التوقع، عندئذ تنمحي الحدود ما بين القلق المشروع والهيستيريا. وهكذا يكون مستقبل هجمات مستقبلية محتملة في الحاضر، وينشر بناءً على التجربة الصادمة مقولة: "محال مرة أخرى".

وبالنظر إلى ما لا يمكن تصوره أو المحال، فقد أعلن رئيس الولايات المتحدة بوش أن الإرهابيين هم "ورثة كل الأيديولوجيات القاتلة والإجرامية التي شهدها القرن العشرين: من خلال تضحيتهم بحياة بشرية لخدمة رؤيتهم الراديكالية، ومن خلال تخليهم عن أية قيمة ما عدا الرغبة في السلطة فإنما يتبعون طريق الفاشية والنازية والشمولية". إلا أن بوش مخطئ في قوله هذا، فـــ "مقاتلو" القاعدة ليسوا نازيين ولا هم بشيوعيين سوفييت. فالقاعدة لا تحكم دولة، ولا ترسل جيشًا نظاميًّا إلى القتال. فقد وهب مقاتلوها أنفسهم لإستراتيجيات حرب العصابات وألزموا أنفسهم بها. هذا النوع من الإرهاب المذهل شديد الرمزية الذي تمادى حتى وصل إلى درجة من العنف المروع لم يكن العالم قد شهدها من قبل. كانت النتيجة قتلاً جماعيًّا، ولكنها ليست أهم الأهداف؛ لأن "ذروة" هذا الإرهاب تتمثل في قتل

الثقة الذاتية للحداثة من خلال التوقع العالمي ذي التعبئة الرمزية والبناء التفكيكي في آن واحد للهجمات الإرهابية، ولقد حقق في هذا نجاحًا ملحوظًا. ويدرك الإرهابيون تمامًا معنى الخطر وعدم الأمان المدني وأهميتهما، والخطر والهشاشة للوعي الجمعي وتأثيرهما الرمزي. وقد تحولت القاعدة في الوقت ذاته بفعل الأعمال المسلحة التي يقوم بها الأمريكيون وحلفاؤهم إلى القاعدية: أي تحولت منظمة متآمرة صغيرة نسبيًا إلى حركة سياسية عالمية الانتشار لها آلاف من التابعين الذين يتحرقون شوقًا لتبنى هذه المناهج والأساليب. فلنسمي هذا "القاعدة الفيروسية" التي يحملها مؤيدون متحمسون بشدة من الجيل القادم يقومون بتنزيل أدواتهم الإرهابية من معسكر التدريب الافتراضي للإنترنت.

ما الذي يشكل إذن الشفرة الرمزية "١١/٩" والبلدان والأماكن التي ترمز أسماؤها إلى هجمات إرهابية مماثلة مثل تونس وبالي وإسطنبول ومدريد وبيسلان ولندن، أو الشفرة الرمزية لتسونامي وإعصار كاترينا وإنفلونزا الطيور، وهذا فقط لانتقاء أحدث الكوارث وأشهرها؟ لماذا وفي أي إطار ومن خلال أي مفهوم يمكن بل يجب فهم وتفسير "becoming real" صيرورة مخاطرة الإرهاب (إلى آخره) بوصفها "حدثًا كوزموسياسيًا" (ميشائيل شيلماير Michael schillmeyer)؟ وما النواحي التي يمكن تمييزها؟

الصيرورة الإعلامية للكارثة: كيف يمكن كسر اللامبالاة وتخطي المسافات؟
لا يكفي لتحقيق هذا ذكر أعداد الموتى فقط لا غير. لا بد وأن يضاف إلى ذلك الموت الجماعي في الزمن الحقيقي وفقًا للمعيار الكوني مشاركة فعالة وحضور الإنسانية كافة. إنها خبرة الصدمة المروعة تلك وخرق المحرمات وهذا الرعب الواقعي داخل حجرة معيشة كل منا، بمقدوره هدم أسوار اللامبالاة القومية وتخطي أكثر المسافات الجغرافية بعدًا. فالإنسانية هي شاهد عيان في لندن ونيويورك وفي بيسلان ومدريد. كما تستبعد كارثة تسونامي أو صور تسونامي (لم يعد بالإمكان التمييز بينهما) عدم المشاركة واللامبالاة.

"هكذا تأتي إلينا أشرطة هواة الأفلام التي تصور موجة الرعب، موجة ابتلعت صفوف كراسي البحر على الشاطئ وحوض السباحة بمن فيه، وكذلك المطعم. تصلنا صور متحركة لرجل يمد ذراعيه وسط الأمواج العارمة بل الطوفان، محاولا الوصول لأحد الغرقى، ولكن بلا طائل، صور لنعوش، صور لأطفال، صور لجبال من الجثث. هكذا نقف نحن أمام هذا السيل من الصور التي التقطت بكاميرات مرتعشة، تتحرك في خوف. وهكذا نجد أنفسنا واقفين وسط الأمواج العارمة. للفزع بالنسبة لنا [..] وجه واحد، وله وجوه كثيرة وكلها على شاكلة وجهنا نحن" (ديرشبيحل ٢٠٠٥/١ ص٩٨ Der Spigel).

- **شعور الألم في جميع أرجاء كوكب الأرض:** إنها قصص على هذه الشاكلة، تلك التي تدمي القلب الجمعي للعالم: "عندما انحسرت الموجة الأولى إلى المحيط، ركض السكان إلى القطار وخلفوا أطفالهم وراءهم، ثم ضربت موجة ثانية وثالثة القطار وغمرته، وألقت بالعربات وسط البيوت والأشجار المحيطة. وتعتقد فرق الإنقاذ أن عددًا قليلا فقط تمكن من النجاة من بين ألف وخمسمائة إنسان داخل القطار. وكان من بين القتلى خمسة من الأطفال وضعهم أبوهم في القطار ظنًا منه أنهم هكذا بمأمن".

يعلم الجميع: **أن وجه المأساة يمكن أن يكون وجهي أنا**؛ فالشعور بألم يمتد في كوكب الأرض بأكمله أمر يتملك بدوره الجميع. فكلمة "قدر جمعي" تلك الكلمة التي تقادمت وعفا عليها الزمن اكتسبت نكهة إضافية من الواقع، أي بصفتها خبرة كوزموبوليتانية صادمة ومروعة زلزلت مجتمع المخاطر العالمي شديد الفردية ووحدته.

لم تتحرك الصفائح التكتونية تجاه بعضها بعضًا فقط، بل كذلك القارات الاجتماعية: آسيا وأوروبا والولايات المتحدة تداخلت فيما بينها في أسواق العمل وجيتوهات الفقراء، وعلى وجه الخصوص السياحة الجماعية. فهي أي تلك السياحة (واحدة من الحكماء التي وإن كانت لا تحظى إلا بالقدر الضيئل من الاحترام إلا

أنها مؤثرة للغاية. وقد تقلص حجم العالم من خلالها في العشرين عامًا الماضية) تجعل من خلال ثنائي تقوم هي وتكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة بأدائه من الكارثة لمن يعيشون بمنأى عنها يصل إلى آلاف الكيلومترات شأنا شخصيًا. يتيح التليفزيون والأخبار التي تتناقل عبر البريد الإلكتروني وهواتف الأقمار الصناعية للبشر التواصل مع أحبائهم، كما أتاحت الصور المروعة ولقطات الفيديو من خلال ضغطة واحدة فقط على فأرة الكمبيوتر.

شعار **من أجلنا – نحن:** لا تتكون المخاطر العالمية الكونية من خلال أية كوارث في المطلق، بل من خلال كوارث متوقعة لنا، **من أجلنا نحن**. ويشترط شعار من أجلنا نحن مآسى قومية كثيرة حتى يصبح واقعيًا ومتعديًا للحدود، فعلى سبيل المثال عيون ألمانية، ووفيات من بين الألمان، ومفقودون من الألمان والقومية الألمانية التي تهوى الإجازات. لقد أشار وزراء خارجية أوروبيون عند الحديث عن كارثة تسونامي إلى "المأساة القومية"، ولم يشيروا بذلك إلى سري لانكا أو الهند أو تايلاند. كانوا يتحدثون عن ألمانيا أو السويد أو الدنمارك وغيرها. وهذا فقط لأن الأمر المعني هنا حدث قومي يمس السياسة الداخلية صار من الممكن أن يصبح حدثًا كوزموبوليتانيا، ولأن الموتى والمفقودين كان يتم حصرهم أيضًا أو حتى على أساس قومي فقط أصبح شعار "من أجلنا" الخاص بتسونامي شاملا: قوميًّا كان أو دوليًّا.

– **خبرة الصدمة ذات الطبيعة الإنثروبولوجية بهشاشة أسس العالم المتحضر:** لا يتحول الموت الجماعي للبشر وحده إلى حدث لا فكاك منه، يُنقل على الهواء مباشرة، بل كذلك موت مسلمات وقيم ومعايير ثقافية راسخة للتعايش المدني المتحضر. لقد حطم الحادي عشر من سبتمبر اليقين القائل بازدياد أمن المواطنين حسب مقدار التفوق العسكري. وتخفق المؤسسات الرقابية من حيث القدرة على التنبؤ بهذا النوع من الكوارث وليست المؤسسة العسكرية فقط بل العلم كذلك: فيظل التنبؤ بوقوع زلزال أرضي -رغم المجهودات الهائلة والأجهزة التي

تصل أثمانها إلى المليارات- غير مؤكد مثله مثل موت الشخص نفسه: العنصر الوحيد المؤكد أنه واقع في وقت ما لا محالة.

"الأحداث الكوزموبوليتانية" هي خبرات انعكاسية وضربات قدر لها العديد من الصفات. فهي تحظى بتغطية إعلامية فائقة وهي شديدة الانتقاء، وشديدة التزعزع، وعلى درجة عالية من الرمزية، وكذلك محلية -كونية وقومية – دولية ومادية – تواصلية، ومتعدية لكافة الحدود والحواجز الاجتماعية وتمزج الأخيرة تلك. كما أنها تطيح بالنظام العالمي الحاكم لعقول الناس. وهذه الخبرات والمعارف الانعكاسية وضربات القدر بكل ما لها من الصفات لا يمكن تخيلها حتى تحدث. كما يجب علينا أن ننشئ رمزيًا (وبالتالي نعيد بناء) كلاً من حقيقة وصحة تلك الخبرات الانعكاسية وضربات القدر والتعاطف السياسي العالمي مجتمعة مع صيرورة الكارثة التي تتكشف. إلا أن لكل العوامل المشتركة الجديدة والصراعات الجديدة مصدرًا واحدًا: خبرة المخاطر الكونية.

٢ـ الإيمان بالله أو بالمخاطرة العالمية

صدام حضارات المخاطرة

Clash of risk culture

لقد قدمت في الفصل الثالث مفهوم "الجانب الكوزموبوليتاني" لمجتمع المخاطر العالمي وأوضحته، وفي ذلك الإيضاح احتلت سلطة الخطر المعتقد فيه منطقة المركز، على الجانب الآخر من توافق الآراء حول القيم والاعتراف المتبادل في مواجهة حالة الطوارئ الكوكبية المتمثلة في فرص التواصل والتعاون عبر الحدود. وفي صياغة أخرى: تخلق "الواقعية" العنيفة للخطر من خلال تغطيته الإعلامية "مشترك" ما بعد المعيارية يتخطى الحدود كافة. وسأبرز في هذه الفقرة الحركة المعاكسة أي أن صراعات المخاطرة تتخذ بناءً على الارتباط المتفجر بين كل من الشك والتهديد طابع الحروب المقدسة الراديكالية والحروب الدينية الأرضية، ويمكن بقدر من الاستسهال أن نفرغ من هذا التناقض من خلال الملاحظة النمطية أن الأمر هنا يتعلق بـــ "وجهي العملة الواحدة" الشهيرين، ولكن هذا شديد التبسيط.

إلا أن عواقب المخاطر الكونية المعاكسة لبعضها بعضا يمكن تفسيرها، أي تلك العواقب، بسهولة نسبيًا: فلا وجود للأخطار في حد ذاتها، كما أنه لا وجود للكوارث في حد ذاتها فخبرة "حقيقة" الكارثة لا يجب أن تؤدي إلى توحيد الجميع قسريًا على الإطلاق.

بما أن "حقيقة الخطر العنيفة" تظل بطبيعة الحال خطرًا مُصنعًا ومُفسرًا – حدثًا يحظى بتغطية إعلامية فائقة وشديد الانتقاء وشديد التزعزع وعلى درجة

عالية من الرمزية ومحلي – كوني وسياسي عالمي – فبإمكانها أن تفرق وتستقطب جذريًّا. وتحديدًا لأن هذه الخبرة تتكسر إلى المتناقضات الثقافية والدينية والقومية والإثنية والاقتصادية في العالم.

أما متى وإلى أي مدى توحد "خبرة الحقيقة" هذه أو تفرق؛ فيعتمد على نوع الإخراج والتصوير السائد. هكذا تلازم أخطار كارثة المناخ والعواقب المتوقعة (خلافًا لخطر الإرهاب) تجريدية من الصعوبة بمكان أن يتم تخطيها. فالأمر هنا يتعلق بمخاطرة عالمية (كونية) ترتكز على نماذج وحسابات علمية، كما يصعب إثبات أو نفي تلك المخاطرة من خلال خبرة الحياة اليومية. وحتى إذا تحتم أن تكون القاعدة أن يتجول سكان نيويورك مرتدين المايوه البكيني في فترة أعياد الميلاد، وأن يُفسد شتاء البحر المتوسط أرباح التزحلق في بافاريا فلا يصدر عن أبحاث المناخ إلا التفسير ذاته دائمًا وأبدًا، ذلك التفسير الذي لا يلبي رغبة الإنسان الأزلية في تفسير مبني على أساس علاقة المسبب والتأثير يقول الخبراء: إن حالات فردية لطقس متطرف لا تمثل دليلا على التغير المناخي، بل إنه على أكثر تقدير مؤشر ليس إلا. وعندما تبدأ بالتحديد الخبرة بالطقس بفتح أعين الناس على ما يتهددنا من كارثة مناخية لا يسع باحثو المناخ إلا الكبت والتقليل من كارثة المناخ من خلال تناول الأمر بموضوعية علوم الرياضيات. إن السياق العلمي الصحيح الذي يظهر زيادة كل من العواصف والفيضانات والجفاف بدون توضيح أن أحداث الطقس المنفردة تعود في أسبابها إلى تغير المناخ يفصل التفسير مبدئيًّا عن خبرة الحياة اليومية. أما الاعتقاد بمخاطرة الإرهاب فيتم التشديد عليه جمعيًّا كحدث إعلامي وغرسه – هيهات أن تجد هذا في تناول موضوع التغير المناخي. هناك إذًا عدم تناسب صارخ بين التدمير المادي الذي لا رجعة فيه للتحول المناخي ويغير ظروف الحياة وشروطها على هذا الكوكب وبين سوء الإخراج والتصوير في وسائل الإعلام. وبينما تنتج "حقيقة" مخاطرة الإرهاب عن تبشير ذاتي في وسائل الإعلام وحضور دائم للصور الفاحشة عن العنف (دون أن يكون لما لا

رجعة مادية فيه يد في الموضوع) فإن "حقيقة" كارثة المناخ إنما نتيجة "إخراج وتصوير من أعلى إلى أسفل، التي تدين بالفضل لقوة ومهارة تحالف يجمع بين العلماء والسياسيين والحركات الاجتماعية (كما تمثلت أخيرًا في فيلم نائب الرئيس السابق آل جور، هذا الفيلم الذي يصور عواقب التغير المناخي). لا تُنتج الكوارث في أماكن حدوثها وعولمتها في وسائل الإعلام "لا القدرة على خبرة، ولا "حقيقة" هذه المخاطرة الكونية، بل قبل كل شيء التبشير الناجح بين الناس لدفعهم إلى تبني وجهة نظر أحد الخبراء، وإن كانت وجهة النظر هذه تتسم بدورها بعدم اليقين. ذلك لأن من "تجول برأسه" كارثة المناخ فقط يرى في تغيرات في الطبيعة بعينها مثل فيضانات الأنهار التي تتراكم عبر القرون وذوبان الأنهار الجليدية ودرجات الحرارة الصيفية في فصل الشتاء الأوروبي تجسيدًا لمخاطرة المناخ العالمية هذه. أما بالنسبة لتلك القطاعات من سكان العالم التي لا تتبنى هذا المعتقد أو لا تسمح لها ظروفها بهذا، فإن كارثة المناخ هذه لا شيء, وسخافة، وهستيريا أو إستراتيجية جديدة تتبناها الإمبريالية الغربية. وكما في كل ديانة كذلك الأمر بالنسبة لمخاطرة المناخ الكونية، فهناك الزنادقة والملحدون والمتصوفون وغير المؤمنين والجهلة أو العلمانيون الراديكاليون أيضًا والذين لا يرغبون في أن يكون لهم شأن بهذا النوع من الاعتقاد: أنا أنقذ العالم!

تنشأ آخر الأمر في غمار الهرج والتداخل الثقافي داخل مجتمع المخاطر العالمي علاقة تنافس- لم تكن بالكاد لتلاحظ قبل ذلك – بين الاعتقاد العلماني في مخاطر العالم والإيمان الديني بالله. وتعتلي المخاطرة خشبة مسرح العالم بعد أن يودعها الله. عندما يعلن نيتشه عن موت الإله فإن النتيجة الساخرة المترتبة على ذلك يكون مفادها أنه على البشر من الآن فصاعدًا أن يجدوا بأنفسهم تفسيرًا وتبريرًا لما يتهددهم من كوارث. فمن يؤمن بإله شخصي بإمكانه أن يجتهد من خلال الصلوات وأعمال البر والخير كي يكتسب الرضا، وأن يحوز على العفو والغفران، وهكذا يساهم بشكل إيجابي من خلال هذا الدرب في خلاصه الشخصي،

وكذلك خلاص كل من العائلات والجماعة. ومن منطلق الإيمان بالله لا تعدو المخاطرة مجرد مخاطرة، حيث تُعزى إلى تجلي الله (أو الشيطان) ولا تصدر (فقط) عن أفعال البشر؛ وبالتالي تكون هناك علاقة وثيقة بين العلمانية والمخاطرة. فالأخطار تشترط مسبقًا قرارات بشرية، وهي نتائج تشبه رأس يانوس(*) منها الإيجابي ومنها السلبي لأفعال وتدخلات بشرية وليس لقوى متسامية غير دنيوية. ولكن هذا لا يستبعد بحال حقيقة أن التقاليد والأعراف الدينية قد تناولت مختلف الأخطار وقدرتها وحكمت عليها كما حذرت منها أو اتفقت وتصالحت معها.

على عكس المجتمع الصناعي القومي للحداثة الأولى الذي صاغته المجادلات والنزاعات الاجتماعية- الاقتصادية بين العمل ورأس المال على عكس وضعية صراع الشرق والغرب التي تميزت بعداء النظم السياسية، فإن خطوط الصراع داخل مجتمع المخاطر العالمي ذات طبيعة ثقافية. وبالقدر الذي تتملص به المخاطرة الكونية من الخضوع للتقديرات وفقًا للمناهج العلمية ولتتكشف وتظهر بوصفها موضوعًا لعدم المعرفة، بهذا القدر ينال الإدراك الثقافي بمعنى اعتقاد ما بعد الديني وشبه الديني في حقيقة المخاطرة العالمية أهمية وقيمة مركزية.

على أن بؤرة الاهتمام داخل صراعات القيم وصراعات العالم الثقافية لا تحتلها كما يعتقد هانتنجتون "حضارات" تقليدية على أسس دينية، بل "ديانات" مضادة لبعضها بعضًا تعتنق اعتقادًا بالمخاطرة أو الإلحاد بالمخاطرة والإيمان بالله. نحن هنا أمام صدام حضارات المخاطرة Clash of risk cultures ولديانات المخاطرة، وهكذا يختلف الاعتقاد بالمخاطرة السائد بين غالبية الأوروبيين وما سلف من حكومات الولايات المتحدة حتى الآن بشكل كبير. فيعتقد الأوروبيون أن الأمور العقائدية بالمخاطرة من قبيل التغير المناخي، وكذلك ما تمثله الحركات

(*) أحد آلهة الرومان برأسين أحدهما ينظر إلى الأمام والآخر إلى الوراء، كما يرمز إلى البدايات، ولذلك يبدأ التقويم بشهر مشتق من اسمه. (المترجمة).

المالية العالمية من تهديدات لبلاد منفردة أكثر أهمية من خطر الإرهاب. بينما يرى الكثير من الأمريكيين أن الأوروبيين يعانون من هستيريا البيئة و"طعام فرانكنشتاين "Frankenstein-Food"(*) فإن كثيرًا من الأمريكيين في عيون الأوروبيين ما هم إلا أناس تطاردهم هستيريا الإرهاب وتعذبهم.

يعد عكس مفاهيم العلمانية والتدين أمرًا جديرًا بالملاحظة أيضًا. إذ يبدو أن هناك ثقافات دينية مصاغة "علمانية – المخاطرة". من يؤمن بالله يكون ملحدًا بالمخاطرة. وبناء عليه تصطدم مسلمات متناقضة لفهم علماني وديني للعالم ببعضها بعضًا داخل صراع المخاطرة. والأمر لا يتعلق بمن يحق له حمل تاج اليأس داخل مسابقة القبح العالمية بين المخاطر العالمية المحددة، الإرهاب أم التغير المناخي. أما بالنسبة للنظرة الدينية فإن إرهاب القاعدة لا يمثل – إلى حد كبير – مخاطرة على الإطلاق. فهو علامة تنذر بحلول نهاية العالم كما بشر بها. والحديث عن "مجتمع المخاطر العالمي" يتضاءل في أفق الأصولية الدينية ليصبح ظاهرة أوروبية. ففيها تعبر علمنة نهاية العالم عن نفسها التي تصل على أية حال وفقًا لمقياس العالم إلى سن اليأس فيما بعد العلمانية. بتعبير آخر: لا وجود لظاهرة "مخاطرة عالم" في عيون الأصوليين تلك المخاطرة التي ينفعل إزاءها الأوروبيون. هذا الجوهر "الديني" الذي يشيطن صراعات الاعتقاد في المخاطرة ففيها تصطدم– في مفارقة في التعامل مع الشكوك – مسلمات غير قابلة للتوافق حتى غير قابلة للقياس مع بضعها بعضًا، ويتعلق الأمر فيها حرفيًا بوجود أو عدم وجود المخاطرة والوجود الإنساني والمكانة أمام الله .

(*) مجازا للطعام القاتل نسبة إلى رواية فرانكنشتاين للكاتبة مارى شيلى، والتي تدور حول محاولة عالم خلق إنسان لينجح آخر الأمر في خلق وحش قاتل. (المترجمة)

يشكل صدام ثقافات المخاطرة ملمحًا رئيسًا للحداثة الثانية[١]:

- الأمر يتعلق بمسألة حياة أو موت، ليست حياة أو موت أفراد وقوميات منفردة، بل كل واحد منا من حيث الاحتمال.

- القرارات التي تحتل مركز النجاة المادي والمعنوي للإنسانية لا بد وأن تُتخذ في أفق من عدم المعرفة، سواء كان هذا الأفق متفقًا عليه أو مختلفًا حوله، كما أن هذه القرارات، أو بالأحرى الخيارات، لا تخضع للمساءلة الاجتماعية.

- يتداعى في مجالات عديدة المنطق التجريبي من اختبار وخطأ. فمن غير الممكن السماح بكمية محدودة من الأغذية المعدلة وراثيًا وقدر ضئيل من الطاقة النووية واستنساخ لأغراض علاجية في نطاق محدود.

إزاء الاختلافات الثقافية في إدراك المخاطرة يطرح السؤال نفسه: ما قدر التسامح الذي نستطيع أن نسمح به "لأنفسنا" في مواجهة جهل الآخرين؟ أو: كيف يمكن لإجراءات ومعايير ملزمة أن تلقى قبولا إذا انطلقنا من تباينات ثقافية في إدراك وعدم معرفة تبعات القرارات التي يتغير بمقتضاها الطابع الأنثروبولوجي للوجود الإنساني؟ ويتصارع هنا مبدآن أساسيان متناقضان لتقدير وتقييم المخاطرة: الـ Laissez – faire دعهم يعملون – إن الشيء آمن مادام لم يثبت خطره – والوقاية – لا شيء آمن ما لم يثبت عدم خطورته.

وأخيرًا وليس آخرًا تمثل تلك المجادلات المستمرة والمتواصلة حول الأغذية المعدلة وراثيًا مثالا متفجرًا لانصهار كل من إلحاد – المخاطرة، وتدين – المخاطرة ومصالح السوق العالمية وذوبانهما في بعضهما من ناحية ولصدامهما ومن ناحية أخرى، ولنشأة أية خيارات إستراتيجية لسلطة وسلطة مضادة من خلال هذا. يرى اختلاف حكومة الولايات المتحدة والشركات عابرة القوميات في وعي

---

(١) انظر بهذا الصدد الفصل التاسع وتفسير حروب المخاطرة أو إخراج وتصوير القوة المنظمة داخل مجتمع المخاطرة العالمية.

الأوروبيين بالمخاطرة إما هستيريا أو موقفًا دفاعيًا أو الاثنين معًا. لقد وضعت أمريكا بوصفها ملحدًا أصوليًّا بالمخاطرة فيما يتعلق بأمور المواد الغذائية المعدلة وراثيًّا مخطط رئيس لفرض الأخيرة تلك على العالم. رفعت الولايات المتحدة الأمريكية أمر حظر استيراد مثل هذه المواد الغذائية، والذي أصدرته أوروبا عام ٢٠٠٤ إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) حتى تقتحم أسواقًا جديدة مربحة.

ولقد طالع ثلاثة قضاة من محكمة منظمة التجارة العالمية المعروفة بجهاز تسوية المنازعات في فبراير من عام ٢٠٠٦ بعد مداولات سرية استمرت لأعوام عديدة الرأي العام، وأعلنوا أن أوروبا قد فرضت بحكم الأمر الواقع حظرًا على استيراد السلع الغذائية المعدلة وراثيًّا في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، وانتهكت بهذا قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد أوضحت المحكمة كذلك أن بلدان ألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ولوكسمبرج والنمسا لا تتمتع بالأسس القانونية لفرض حظر استيراد من جانب واحد. "أوروبا مدانة!" هكذا هللت صحافة الولايات المتحدة.

ولكن في حقيقة الأمر فقد اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية عددًا من الأعداء الجدد. إذ تعتقد أوروبا أكثر في مبدأ الوقاية: فلا شيء آمن ومضمون مادام لم يثبت أنه غير خطير.

وقد تنامى رفض المواد الغذائية المعدلة وراثيًّا منذ رفع حالة النزاع إلى منظمة التجارة العالمية. ورفضت أوروبا، دولها الأعضاء ومستهلكوها مجتمعين تلك الترتيبات، ويبدو من خلال هذا أن الظنون تأكدت بأن منظمة التجارة العالمية قد فقدت التواصل مع البشر، ومن ثم القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة في مجالات مثل البيئة والصحة أو الاستهلاك.

تدعي اللجنة الأوروبية التي حاولت إدخال نباتات معدلة وراثيًّا إلى أوروبا قسرًا ضد رغبة الدول الأعضاء أن قرارات منظمة التجارة العالمية "غير ذات أهمية"، حيث إن قوانين الاتحاد الأوروبي قد تغيرت في الوقت الحاضر. وتعلن

فيما بين ذلك دول منفردة لا ترغب في أن يملي عليها الاتحاد الأوروبي ولا منظمة التجارة العالمية ما يتوجب عليها أن تأكله أو تزرعه اعتزامها معارضة ومقاومة كافة المحاولات التي تسعى إلى فرض قبولها لأغذية معدلة وراثيًا.

هكذا أعلنت المجر أن بقاءها خالية من النباتات المعدلة وراثيًا يدخل ضمن نطاق مصالحها الاقتصادية. وقد أبدت كل من اليونان والنمسا معارضتها التامة لهذه النباتات، ووصفت إيطاليا ترتيبات منظمة التجارة العالمية بـأنها "غير متوازنة"، وناشد رئيس وزراء بولندا أن تظل البلاد خالية من النباتات المعدلة وراثيًا. أما مقاومة المجالس النيابية المحلية فأتت أكثر ضراوة، فقد أعلنت أكثر من ٣٥٠٠ هيئة تمثيلية في ١٧٠ إقليمًا بأوروبا مناطقها خالية من النباتات المعدلة وراثيًا.

لا تستطيع منظمة التجارة العالمية ولا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة الأمريكية فعل الكثير إزاء هذا التحالف من الرافضين. إذا ما رغبت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض منتجاتها المعدلة وراثيًا على أوروبا، كما حاولت في التسعينيات؛ فسيأتي هذا بنتائج عكسية. وتستطيع الصناعة التكنولوجية الحيوية في أوروبا أن تحاول الآن إجبار الاتحاد الأوروبي على تنفيذ حكم منظمة التجارة العالمية حتى تقوم هذه الدول الست التي فرضت حظر الاستيراد برفع قوانينها ضد النباتات المعدلة وراثيًا، ولكنها ستلقى مقاومة أكثر ضراوة وتشددًا وحسمًا.

لا تحتاج واشنطن والشركات الأمريكية في حقيقة الأمر أن يساورها القلق بشأن ما يتم التكهن به من رد فعل أوروبا المتوقع. فلم تختف أوروبا بالتأكيد من خارطة النباتات والمنتجات المعدلة وراثيًا في العالم. فالشركات ومحال السوبر ماركت تعلم بوجود طلب ضعيف أو عدم وجود طلب على الإطلاق على النباتات المعدلة وراثيًا. ويتردد فلاحو أوروبا المدعومون في دفع الرأي العام إلى مزيد من الاغتراب بزراعة مثل هذه النباتات.

لذلك يتضح لنا الآن إذا عدنا بالنظر إلى الوراء أن السبب الحقيقي الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع أوروبا للمثول أمام محكمة منظمة التجارة العالمية تمثل آنذاك في التيسير على شركاتها في محاولاتها إزالة حواجز التجارة في الصين والهند وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، أي في أقاليم العالم تلك التي يذهب إليها النصيب الأكبر من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تصل إلى هناك ملايين الأطنان من المعونة الغذائية من جانب الولايات المتحدة؛ لأن الشركات الأمريكية العاملة في مجال المنتجات المعدلة وراثيًّا تحاول أن تكسب لها موضع قدم بأي ثمن من خلال شراء شركات البذور والإيقاع برؤساء ورؤساء وزراء في حبائلها.

يذهب الآن أكثر من ثلثي صادرات الولايات المتحدة من الذرة إلى آسيا وأفريقيا بعد أن كانت من نصيب أوروبا في السابق، ولقد علق أحد العاملين في الشركة الأمريكية مونسانتو Monsanto على قرار منظمة التجارة العالمية قائلا: "لدينا انطباع بأن البلدان من خارج الاتحاد الأوروبي تولي أهمية لامتلاك أطر توجيهية قائمة على أسس علمية".

توجه شركات المنتجات المعدلة وراثيًّا تركيزها على الدول النامية مثلها مثل صناعة الدخان، ولكن الصناعة هناك، أيضًا، تلقى مقاومة النقابات وجمعيات المزارعين القوية. لقد استسلمت البرازيل، أما بوليفيا فيمكن أن تصبح قريبًا أول بلدان أمريكا اللاتينية التي ترفض المنتجات المعدلة وراثيًّا بشكل تام وقاطع. إذ تعارض بعض الولايات الهندية مبدئيًّا مثل هذه الأغذية، وقد نُظِمت مظاهرات أكبر في كل من الفلبين وكوريا وإندونيسيا وبلاد أخرى.

تدعي الولايات المتحدة الأمريكية أنها - بمساعدة منظمة التجارة العالمية - قد أحرزت نصرًا كبيرًا للتجارة الحرة، وقطعت شوطًا في سبيل "جعل النباتات المعدلة وراثيًّا مقبولة في العالم أجمع". جائز. لكن ما زال الطريق طويلا ليتحقق

النصر في المعركة، وفي غضون ذلك، سينبذ كل من يعارض هذه النباتات بصفته عدوًا للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالمناسبة فإن هذا يوضح أن النظرة القومية لديناميكيات صراعات المخاطرة قد تم تجاوزها، وباتت هناك ضرورة ملحة لنظرة كوزموبوليتانية لاقومية لفهم الديناميكية العالمية لصراعات المخاطرة بشكل عام، وعلى المستوى القومي والمحلي بشكل خاص؛ ولكننا ما زلنا نقف عند نقطة البداية. هكذا أصبح على سبيل المثال فك شفرة خارطة الجينوم البشري في صيف عام ٢٠٠٠ أحد أهم اللبنات الأساسية لمجتمع المخاطر العالمي. كما أن تهيئة الإمكانات المرتبطة بذلك وتعميقها – ناهيك عن الأشكال الثقافية والاجتماعية والسياسية الضرورية والمطلوبة – ستستغرق عقودًا عدة. فنحن نفتح من خلال تطور علوم تكنولوجيا المستقبل – الهندسة الوراثية وتكنولوجيا النانو والإنسان الآلي – صندوق باندورا[١]. ويقوض كل من التعديل الوراثي وتكنولوجيا الاتصالات والذكاء الاصطناعي التي يتم مزجها معًا الآن احتكار السلطة من قِبل الدولة تفتح الأبواب على مصراعيها لفردنة الحرب ما لم تتخذ في القريب العاجل إجراءات حاسمة ومؤثرة على صعيد العالم لغلق هذه الأبواب.

---

(١) شخصية من الأساطير الإغريقية قد أعطيت صندوقا به شرور وآلام، والتي انطلقت إلى العالم عندما فتحت باندورا هذا الصندوق ولكنها أعادت فتحه مرة أخرى لينطلق الأمل إلى العالم.

٣ـ مجتمع المخاطرة مجتمع ثوري (كامن) حيث تتقاطع فيه كل من الحالة العادية والاستثنائية

كيف نفسر احتمالات الصراع والانقلاب للمخاطر العالمية، أو بالأحرى، الكونية على صعيد السياسة العالمية، هذه الاحتمالات التي لم يعرها علم اجتماع المخاطرة القدر الكافي من الاهتمام، فلم يرها أو يفهمها بشكل كاف هذا إن كان قد فعل من الأساس؟ هذه إجابة واحدة: يُنظر من خلال التعامل مع المخاطر الكارثية لحاضر الوضع الاستثنائي المستقبلي على هذا الكوكب، ذلك الوضع الذي لم يعد قابلا لحصره أو تحميل مسئوليته قوميًّا. إذ لم ينطبق الوضع الاستثنائي داخل قومية ما، ولكنه أصبح ذا طبيعة "كوزموسياسية"، ويثير بذلك صراعات ومشتركات وفرص فعل جديدة لمجموعات متباينة جدًّا من الفاعلين. لا بد هنا من التمييز بين نوعين مختلفين وبديلين لكل منهما أهمية رئيسة لنظرية مجتمع المخاطر العالمي. **أولهما:** توقع الكوارث من الآثار الجانبية في ارتباطها بنجاحات الأنواع الجديدة من تكنولوجيا المستقبل، ولكن كذلك في ارتباطها بالتغير المناخي وغيره.

وثانيهما: توقع الكوارث المقصودة والمتمثلة في إرهاب العمليات الانتحارية الذي يمارس بشكل يتعدى القوميات. نحن نستهدف بالفعل العمل على تطوير نظرية مجتمع المخاطرة بالنظر إلى هذا التمييز الأساسي بين توقع الكوارث غير المقصودة والمقصودة.

- إن كوارث التبعات والآثار الجانبية (مثل كوارث المناخ وغيرها) مشروطة بشكل **ثنائي القيمة والتكافؤ** وهذا يعني مزيجًا مما هو جيد "goods" وما

هوسيئ "bads"، فتتمخض عن مزيج خاص من النفع والأضرار والانتهاكات المحتملة بشكل أو بآخر، فائدة لشخص وأضرار لغيره هذا في ذلك التوقيت وذلك في هذا التوقيت، في هذا أو في ذاك المكان. ويسقط هذا التداخل والتضاد في الآمال والمخاوف المتفاوتة اجتماعيًا من حيث توزيعها ويختفي في حال توقع الكوارث المقصودة: ولا يقابل الاحتمال الضئيل لهجمات إرهابية أية ترضية أو تعويض بفائدة ترجى. ففي داخل مجتمع المخاطر العالمي – الآثار الجانبية ما زالت آفاق المستقبل المظلمة (لكوارث المناخ ولحادثة المفاعل النووي وللسموم داخل المواد الغذائية أو للأزمة الاقتصادية العالمية) تُجمل وتحلي بوعود بجنة على الأرض (على الأقل لبعض). أما مجتمع المخاطر العالمي الإرهابي فيمثل محاولة محددة تهدف إلى خلق الجحيم على الأرض. ويصل الأمر إلى دعم متبادل بين مخاطر وآثار جانبية وكوارث مقصودة فيمتزج كل من الإرهاب وكارثة المناخ والحروب معًا.

– يتعلق الأمر فيما يخص – كوارث – الآثار الجانبية بتوقع لحالة استثنائية مهملة تضع السلطة الاقتصادية والعلمية وسلطة الدولة موضع تساؤل وتدعم سلب سلطة الدولة وتخويل الحركات الاجتماعية سلطة ما. وبناء عليه من المحتمل أن يصل الأمر إلى انهيار سلطة الدولة والسلطة العلمية والفنية والشرعية. أما في مجتمع المخاطر العالمي الإرهابي فتتحطم محاور المفاهيم والمعرفة التي مدنت حتى الآن احتمالات الكوارث للتحديث الراديكالي. إن مفهوم الكوارث المقصودة يستهزئ بالتمييزات الكلاسيكية للحداثة الأولى وينطبق هذا، على وجه الخصوص على التمييز بين الحالة العادية والاستثنائية وبين الحرب والسلام، وبين العسكري والمدني، وبين العدو والمجرم والقومي والدولي، ونحن وهؤلاء. وربما يتمثل الملمح البارز لمجتمع مخاطرة الإرهاب في التالي: تحل محل التحديد الواضح للوضع الاستثنائي **إزالة حدود** ذلك الوضع أي في الجانب الاجتماعي والمكاني والزماني.

تتم إزالة حدود الوضع الاستثنائي **اجتماعيًّا** لأن القرار في ذلك لم يعد بيد الفاعلين الحكوميين فقط، بل بيد سلطة المنظمات غير الحكومية الفاعلة عالميا والعاملة بشكل غير معلن، والتي لا يمكن تحديدها وإدراكها على مستوى الدول القومية، ويصعب التعامل في هذا الشأن من خلال الأدوات الراسخة للعسكرية القومية وللأمن وللقانون. وفي هذا الإطار من "عدم الإدراك" (قياسًا على الردود المؤسسية) يتعلق الأمر، بادئ ذي بدء، بوضع استثنائي مفروض على أن عدم توافق ردود الدول المفردة هي التي تصدق على عجز الدول بما فيها الدولة العظمى في العالم في الوضع الاستثنائي. وهذا لا يستبعد بطبيعة الحال أن يتم استخدام ذلك الوضع لنهج سياسة إيجابية حيال الوضع ذاته، حيث يتيح للحكومات فرض استبداد وتسلط الدولة.

تتم إزالة حدود الوضع الاستثنائي **مكانيًّا**؛ لأنه يشمل كافة القوميات والقارات، ويدركها كما يعيد صهر وصياغة نظامية وتراتبية العلاقات الدولية.

وتظهر إزالة الحدود **زمانيًّا** آخر الأمر من خلال عدم القدرة على التنبؤ بنهاية لما يسمى "الحرب ضد الإرهاب"، حيث لا فاعل يمكن تسميته وتحديده للإرهاب، وتجري معه مفاوضات سلام ولأن السطوة الكونية لشبكات الإرهاب تكمن في هذا المجهول المنظم. يتعلق الأمر، وكأنه يخص "مجتمعات الهشاشة ونزع الأمان التي تشترك مع خصومها مجتمعات التأمين في بعض النقاط: فهم يستفيدون من انتشار الوعي بالأخطار بالرغم من وقوع القليل من الكوارث نسبيًّا، وهم على دراية بـــ"حرفة عدم الآمان. ومن يسلك سلوكًا عشوائيًّا وبربريًّا جدًّا على نحو أعمى يمكنه أن ينجح في بث الرعب والخوف في شعوب بأكملها (قارات). فشبكات الإرهاب تعلم جيدًا كيف تستنفر الصيحات المطالبة بمزيد من الأمن وترتفع بها إلى حد تصعيد مطالب الأمان حتى ينجحوا من خلال هذه الطريقة فيما لا يمكن أن تحققه أفعالهم : خنق الحرية والديمقراطية.

يمكن لأي منا بادئ الأمر أن يعتقد أن كارل شميت Carl Schmitt قد سبقنا في التفكير في الاحتمالات السياسية للوضع الاستثنائي المتأثر بالأخطار الكونية (انظر إدجار جراند Edgar Grande٢٠٠٤). ويربط شميت بالمناسبة من خلال نظرية السيادة الخاصة به الوضع الاستثنائي حصريًا بالدولة القومية. ولا يمكن لشميت التفكير بوضع استثنائي متعد القوميات أو حتى كوزموبوليتاني يستبعد على النقيض التام التمييز بين العدو والصديق. "تظهر الحالة الاستثنائية وتوضح جوهر سلطة الدولة بشكل جلي. هنا ينعزل القرار عن معيار القانون حتى (لنصيغها في شيء من المفارقة) تثبت السلطة أنها لكي تقر القانون والعدل ليست في حاجة لأن تكون على حق". ووفقًا لرأي شميت فإنه في الوضع الاستثنائي "في حال الأزمات القصوى والتهديدات التي يواجهها وجود الدولة" تتضح بالأحرى قوة الدولة في الدفاع عن الوضع العادي مقابل الوضع الاستثنائي (شميت١٩٣٤: ١٢،٢٠) وبما أن مخاطرة الإرهاب المقصودة المتعولمة تهدد بالقضاء على مبدأ الدولة (ضمان أمن مواطنيها)، فإن الأمر هنا لم يعد يتعلق بما يدعي شميت أنه قلب سلطة الدولة "من يحكم هو من يقرر بشأن الوضع الاستثنائي (المصدر ذاته: ١١) خلافًا لما يتصوره كارل شميت فإن إضعاف سلطة الدولة إنما ينشأ بالضبط من خلال تقوية مخاطر الإرهاب ذلك الخطر الذي تشارك فيه بعض الدول بنصيب غير قليل عندما تُعلَن مجموعات إرهابية بعينها "عدو العالم رقم واحد".

ويرصد جيورجيو أجامبن Giorgio Agamben كيف يتم "في كافة الديمقراطيات الغربية بشكل متزايد استبدال الإعلان عن الوضع الاستثنائي بتوسع لا مثيل له في نظم وأنساق الأمن كتكنيك طبيعي في الحكم" (٢٠٠٤: ٢٢). ولكن هذه الأطروحة تبالغ في نقد سيادة الدولة وتغفل التلازم الجامع بين تحجيم حدود سلطة الدولة وإزالتها على المستوى القومي والعابر للقوميات إجمالا ما فوق لعبة السلطة المركبة التي يمارسها فاعلون عالميون وتظل إستراتيجيتها ومساراتها ونتائجها ومفارقاتها وتناقضاتها من منظور يركز على الدولة مختفية (بيك ٢٠٠٢)

٤ـ تفرز الأخطار الكونية
"حكومات فاشلة" "failed states"
استبدادية في الغرب أيضًا

من الواضح أن الإطار المرجعي القومي الذي يمثل بديهية – وما أسميه أنا "قومية منهجية" – يعوق علم الاجتماع عن تحليل ديناميكيات وصراعات وازدواجية ومفارقات مجتمع المخاطر العالمي. وينطبق هذا أيضًا – جزئيًّا على الأقل – على أهم مدخلين نظريين وأهم اتجاهين بحثيين إمبريقيين ينشغلان بالمخاطرة، وهما اتجاه ماري دوجلاس Mary Douglas من ناحية، ومن ناحية أخرى اتجاه ميشيل فوكو Michel Foucault. ولقد توصل الاتجاهان إلى نتائج مهمة وتفصيلية دون شك من حيث فهم تعريفات المخاطرة وسياسات المخاطرة، وهي أعمال لا سبيل لأحد للاستغناء عنها. حيث يتمثل إنجازها وما تمتلكه من قوة إقناع في فهمها للمخاطرة بوصفها صراعًا حول التعريف الجديد للسلطة العلمية وسلطة الدولة.

إلا أن الخطأ الأساسي يتمثل في انها رأت بشكل أو بآخر – أو حتى بشكل حصري – في المخاطرة حليفًا للأقوياء، ولم تر فيها الحليف الذي لا يمكن الاعتماد عليه أو حتى الخصم المحتمل، ولم ترها قوة تناصب سلطة الدولة القومية أو رأس المال العالمي العداء. ويعد عدم القدرة نتاجًا للفرضيات النظرية لتلك المداخل. إذ يعرف كل من فوكو ودوجلاس المشكلة في صورة تدفع إلى النظر إلى الصراع حول المخاطرة، دائمًا، من منظور إعادة إنتاج بنية قوية اجتماعية وبنية دولة وهكذا يقعون بوضوح في شرك الدولة البوليسية غير الفعالة، وفي شرك صورة ذاتية خاطئة لهذه الدولة.

ينطلق الجميع بحثا عن الأمان المفقود. ولكن الدولة القومية التي تحاول أن تتعامل بمفردها تماما مع الأخطار العالمية تشبه أحد السكارى الذي يحاول في ليلة مظلمة البحث عن حافظة نقوده على شعاع يلقيه أحد أعمدة الإنارة في الشارع. وردًا على سؤال: هل حقًا فقدت حافظة نقودك هنا؟ يجيب قائلا: لا ولكنني أستطيع على الأقل أن أبحث عنها من خلال ضوء عمود الإنارة.

بتعبير آخر: تفرز الأخطار العالمية أو الكونية "دولا فاشلة fialed states حتى في الغرب. فبناء الدولة الذي ينشأ في ضوء شروط مجتمع المخاطر العالمي يمكن أن نصفه من خلال مفاهيم، مثل عدم الفاعلية وسلطوية ما بعد الديمقراطية، ولذلك لا بد من التمييز بين السلطة وعدم الفاعلية. والنتيجة النهائية يمكن أن تتمثل بلا شك في المنظور المقبض الذي بمقتضاه ستتكون نظم دول استبدادية وغير فعالة تمامًا (كذلك في إطار الديمقراطيات الغربية). وتتمثل المفارقة المريرة هنا تتمثل في التالي: شك مُصطنع (معرفة) وعدم أمان (دولة الرفاهية) والتشكيك (عنف) كل يقوض، ويؤكد قوة الدولة على الجانب الآخر من الشرعية الديمقراطية. وإزاء الشروط غير المحتملة لمجتمع المخاطر العالمي تنزلق نظرية فوكو النقدية الأقدم إلى خطر الإيجابية والتقادم مثل قطاعات عريضة من علم الاجتماع ركزت اهتمامها بدورها على العلاقات ما بين الطبقات في مجتمع الرفاهية. فهي تهون من شأن وتقوض المنطق الكوزموسياسى التواصلي ومفارقة الأخطار الكونية.

ينبغي على علم اجتماع كوزموبوليتاني أن يركز أنظاره على تحديات الأخطار الكونية، وأن يلقي عنه رداء التصوف السياسي. فالمجتمع ومؤسساته غير قادرين على تحليل الأخطار بشكل موفق، حيث إنهم أسرى مفهوم الحداثة الأولى، حداثة الدولة القومية. ولا بد للمجتمع أن يتخذ موقفًا مما يلي: كيف يتسنى لعلم اجتماع أن يفهم مجتمع المخاطرة غير الغربي إذا كان علم الاجتماع هذا قد ظل حتى الآن يرى أن موضوعه – الحداثة الغربية بطبيعة الحال موضع فريد تاريخيًّا، وكذلك صالح عالميًّا؟ كيف يمكن فهم وتوضيح العلاقات الداخلية بين المخاطرة والأعراق وبين المخاطرة وصورة العدو والمخاطرة والاستبعاد؟

يشتعل السؤال التالي في كل مكان: كيف نعيش في أزمنة الأخطار غير القابلة للسيطرة عليها؟ كيف يمكن أن نحيا حياة إذا كان الهجوم الإرهابي القادم قد بدأ يطاردنا في رؤوسنا؟ إلى أي مدى علينا أن نقلق؟ أين تقع الحدود بين الوقاية الذكية وخوف وهستيريا مكبوتتين؟ ومن الذي يعرف هذا؟ هل يجيز العلماء الذين كثيرا ما تتناقض نتائجهم مع بعضهم بعضًا ويغيرون آراءهم جذريًا الإقرار بأن الأقراص التي يمكن لنا أن نبتلعها اليوم "في أمان" يمكن أن تصبح في غضون عامين "مخاطرة أو خطرا سرطانيا"؟ هل يمكن لنا أن نصدق الساسة ووسائل الإعلام عندما يعلن الأوائل أنه لا وجود للمخاطرة بينما تحول الأخرى المخاطرة إلى دراما حتى تزيد من طبعاتها ونسب مشاهدتها؟

أنا بدوري أعلم أنني لا أعلم، أيضًا، كيف أجيب عن هذه التساؤلات. إن الاطلاع على مفارقة المخاطرة وإدراكها يوصي بمواجهة حضور المخاطرة في كل مكان في الحياة اليومية بسخرية مرتابة. ويجوز أن تكون الريبة والسخرية، على أقل تقدير، مضادات اكتئاب هوميوباثية وعملية وصالحة للحياة اليومية ضد الذعر الموجود في كل مكان وإخراج مجتمع المخاطر العالمي وتصويره.



الفصل الخامس

علانية على مستوى العالم والسياسة الفرعية المُعولمة

أو

إلى أي مدى تعد كارثة المناخ حقيقية؟

لكي نستخلص نتيجة بينية – وهي النتيجة التي تم الوصول إليها بعد إمعان النظر والتفكير – فإن مجتمع المخاطرة مجتمع مخاطرة عالمي؛ لأن مبدأه الأساسي هو أخطار متوقعة من صنع الإنسان لا يمكن وضع حدود لها من حيث المكان أو الزمان أو حتى من الناحية الاجتماعية، وبهذه الطريقة ستزول الشروط المرجعية والمؤسسات الأساسية للحداثة الصناعية الأولى، والتناقض الطبقي والدولة القومية ذات السيادة، وكذلك تصور تقدم خطي تقني اقتصادي.

يدور هذا الفصل حول البعد الأساسي لديناميكية مجتمع مخاطرة عالمي والأزمات الإيكولوجية، خاصة مشكلة تغير المناخ وتداعياتها المتعددة، لكن هذا البعد يعد جزءًا من أجزاء أخرى. وفي الوقت نفسه لن نتحدث هنا إلا بقدر يسير عن "الطبيعة" و"تدمير الطبيعة" كما أننا لن نتحدث عن "الإيكولوجيا" و"تدمير البيئة" بل سنتحدث عن مجتمع المخاطر العالمي. ويتبع هذا الاختيار الاصطلاحي مقاصد منهجية، لأنني أريد في هذا الفصل اقتراح صيغة بشأن التحليل الاجتماعي للإشكاليات البيئية، ولا تسمح هذه النظرية بإدراك تلك الأسئلة على أنها مشكلات في محيط المجتمع ومشكلات البيئة، بل بوضعها داخل المجتمع باعتبارها مشكلات عالم داخلي.

وسوف أستعيض عن المصطلحات الأساسية التي تبدو بدهية وهي: "الطبيعة"، "الإيكولوجيا"، و"البيئة" التي تؤكد الفارق بينها وبين المفهوم الاجتماعي بمصطلحات تتجاوز التعارض بين المجتمع والطبيعة وتُلقي الضوء على عدم الأمن الذي صنعه الإنسان بيده ألا وهي مصطلحات: المخاطرة، الكارثة، الآثار الجانبية، وقابلية التأمين، والنزعة الفردية والعولمة.

كثيرًا ما يتردد على أسماعنا أن مفهوم "مجتمع المخاطر العالمي" يشجع نوعًا من مذهب جديد عن انهيار العالم ويعرقل الفعل السياسي. لكن العكس هو الصحيح فمجتمع المخاطر العالمي هو مجتمع انعكاسي[١] بمفهوم ثلاثي يتمثل فيما يلي:

أولاً: سيصبح المجتمع نفسه موضوعًا محوريًّا حيث تؤسس الأخطار المُعولمة جماعات مُعولمة وبالتأكيد ستتشكل ملامح علانية (افتراضية) على مستوي العالم.

ثانيًا: ستطلق العولمة المدركة للتهديدات الذاتية المدنية سراح حركة يمكن تشكيلها سياسيًّا لإعادة الحيوية والنشاط للسياسة القومية وتشكيل وإعداد مؤسسات متعاونة دوليًّا، فعلى سبيل المثال اكتشف رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وخليفته المحتمل جوردن براون "العملاق السياسي" الهاجع داخل كارثة المناخ والذي أيقظاها وأعلنا نهاية عام ٢٠٠٦، نموذج "بريطانيا العظمى صديقة البيئة" و"نموذج الرأسمالية صديقة البيئة" وربما يرجع ذلك إلى خلفية التقرير المعروف باسم "تقرير شتيرن" عام ٢٠٠٦ الذي حذر بشدة من التداعيات الاقتصادية الخطيرة للتغير المناخي الذي لايمكن إعادته لسابق عهده. (انظر أسفل)

---

(١) حول " التحديث الانعكاسي" قارن الآراء المختلفة لبيك ولاش وجدينز في كتاب بيك عام ١٩٩٦وكذلك النتائج البحثية لمجال البحث الخاص في ميونخ الذي لايزال العمل جاريًا حتى الآن عن التحديث الانعكاسي والذي تم تلخيصه في كتاب بيك/ بونس (٢٠٠١) وكتاب بيك/لاو (٢٠٠٤).

ثالثًا: ستفقد السياسة معالمها الواضحة، وسيسفر ذلك عن ظهور تركيبات سياسة فرعية مُعولمة ومباشرة تقترب من المنسقين وائتلافات سياسة حكومية قومية وتطوقها، ومن الممكن أن تؤدي إلى تحالفات عالمية ذات قناعات مقصورة على بعضها بعضًا. وبكلمات أخرى من الممكن أن نقول إنه من الممكن أن تصبح ملامح "مجتمع لاقومي" أكثر وضوحًا في الأزمة المُدركة لمجتمع المخاطر العالمي.

١ـ عناصر نظرية مجتمع المخاطر العالمي الإيكولوجي

لامحدودية مفاهيم "الطبيعة" و"الإيكولوجيا"

حظي مفهوم "الإيكولوجيا" بتاريخ ناجح مؤثر، فاليوم تقع مسئولية حالة الطبيعة على عاتق الوزراء والمدراء، ومن الممكن أن يتسبب وجود "الآثار الجانبية" للمنتجات وعمليات الإنتاج التي تشكل خطرًا على الحياة البشرية وأسسها الطبيعية في إبادة أسواق والثقة السياسية بل تدمير رأس المال الاقتصادي والإيمان بالفكر الرشيد المتفوق للخبراء أيضًا. ويخفي هذا النجاح (المعادي للدولة في هذا الصدد بلا شك) أن مفهوم "الإيكولوجيا" يعد بمثابة مفهوم غير محدد تمامًا حيث يجيب كل شخص عن السؤال حول مضمون هذا المفهوم بشكل متباين.(١)

كتب الشاعر الألماني جوتفريد بين Gottfried Benn مايلي: " لقد أدركت مرة أخرى السخف الكبير للطبيعة، حتى لو لم يذب الثلج فإنه لا يقدم أي موضوعات لغوية أو عاطفية حيث تستطيع أن تتأمل رتابته الأكيدة دون أن تغادر منزلك فالطبيعة خاوية وقاحلة، ولا يرى ما بداخلها سوى قبائل الفلستينين القدامى، هؤلاء المساكين الذين عليهم التجول والترحال، فالغابات على سبيل المثال تفتقر إلى وجود موضوعات وكل شيء أدنى من ارتفاع ألف وخمسمائة متر يعد شيئًا تقليديًا منذ أن تمكنت من رؤية جبل بيتسا بالو في دور السينما مقابل مارك ألماني

---

(١) حول هذا الموضوع انظر إلى العرض التاريخي النظري والفكري للمفاهيم الأساسية المختلفة للطبيعة وكذلك انظر لمفهوم "طبيعة بعد نهاية الطبيعة" في كتاب جيرنوت بوميه (١٩٩١)، حول صور الطبيعة المختلفة على المستوى الكوني والثقافي الفرعي في الوقت نفسه للمنتمين للحركات البيئة ومدير الصناعة إلخ من منظور نظرية الحضارة انظر كتاب شفارتس/تومبسون (١٩٩٠) وكذلك كتاب هيتسلر(١٩٩١) وفان دين ديليه(١٩٩٢) وجيل (٢٠٠٣) حول صور الطبيعة في المجتمع الحديث بوجه عام.

واحد (...) اهرب من الطبيعة فهي تربك الأفكار وتفسد أسلوبك بشكل اعتيادي، الطبيعة كلمة مؤنثة، بالطبع، لا تسعى إلا وراء مني الرجل والتزاوج منه وإجهاده، الطبيعة، هل هي طبيعية حقًا؟ فهي تبدأ شيئًا ثم تجعله يسقط مثل بدايات كثيرة ومقاطعات كثيرة أيضًا، تحولات وإخفاقات وتخلٍ وتناقضات وومضات، وموت بلا معنى ومحاولات وتجارب وألعاب ومظاهر. يا له من نموذج كلاسيكي لما هو غير طبيعي، علاوة على ذلك فهي صعبة للغاية، تصعد بك إلى عنان السماء وتهبط بك إلى القاع، حالات الصعود التي تعادل بعضها بعضًا، والنظر عن بعد والذي زال مرة أخرى ونقاط التأمل التي لم تكن معروفة من قبل والتي أصبحت في طي النسيان مرة أخرى. هي باختصار هراء". (بين Benn عام ١٩٨٦ ص ٧١ – ٧٢– ٧٣)

إن استخدام كلمة "طبيعة" يستدعي في بادئ الأمر ضرورة تفسير السؤال عن ماهية النموذج الحضاري للطبيعة الذي يتم افتراضه، هل هي الطبيعة في حالتها الحالية، أي الطبيعة التي استعبدتها الصناعة؟ أم الحياة الريفية في فترة الخمسينيات (كما تظهر اليوم في الخلفية أو كما عايشها آنذاك من كانوا يعيشون في الريف)، أم أنها العزلة الجبلية قبل أن يظهر كتاب التجوال في الجبال المنعزلة؟ أم هي طبيعة العلم الطبيعي؟، أم الطبيعة المنشودة (بمعنى الهدوء وجدول المياه القابع في سلسلة الجبال والسلام الداخلي) كما تظهر في كاتالوجات السياحة عن الأسواق الضخمة للعزلة العالمية؟ أم هي صورة الطبيعة "الجامدة" للمدراء القابلة للتعويض بلا شك بعد غزو الصناعة للطبيعة أم صورة الأفراد الحساسين المهتمين بالطبيعة الذين تتسبب أصغر التغييرات بالنسبة لهم في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها؟

حتى الطبيعة على وجه الخصوص لم تعد طبيعة، بل تعد اليوم أكثر من أي وقت مضى مجرد مصطلح، معيار، ذكرى، ويوتوبيا، وخطة بديلة. فسوف يتم إعادة اكتشاف الطبيعة في وقت ما وتدليلها في الوقت الذي لن تعد موجودة به، فقد تفاعلت الحركة البيئية مع حالة عولمة امتزاج مليء بالتناقض بين الطبيعة

والمجتمع الذي يحل محل المفهومين في علاقة ذات ارتباطات وانتهاكات متبادلة ليس لدينا أي تصور عنها حتى ولو مجرد صيغة أو مفهوم، وفي السجال الإيكولوجي وضعت وتضع المحاولات سوء فهم طبيعي لاستخدام حالة الطبيعة كمعيار ضد تدميرها. لأن الطبيعة التي تستند عليها لم تعد موجودة (بيك ١٩٨٦-١٩٨٨ أوكسليه ١٩٨٨) فما هو موجود وما يحدث سياسيًا عبارة عن أشكال متعددة للتحول إلى جماعية تدميرات البيئة ومفاهيم ثقافية للطبيعة وفهم متناقض لها ولتقاليدها القومية الحضارية التي تحدد الصراعات البيئية على مستوى العالم تحت سطح خلافات الخبراء والنظريات التقنية والأخطار.(١)

وإذا لم تتمكن الطبيعة "في حد ذاتها" من تفسير أسباب الأزمة البيئية ونقد النظام الصناعي فمن يستطيع إذن؟ وهناك العديد من الإجابات المحتملة عن هذا السؤال ولكن أكثر الإجابات شيوعًا هي علم الطبيعة، فالنظريات التقنية التي تشير إلى محتوى السموم في الهواء والماء والمواد الغذائية ونماذج باحثي المناخ وصيغ التغذية الراجعة المتخلية عن طريق الاتصال والتحكم لعلم النظام الإيكولوجي المقررة لقابلية تحمل الأعباء والدمار لكن يختفي داخل هذا الاتجاه ثلاثة عوائق على الأقل وهي: أولاً: يؤدي ذلك الأمر مباشرة إلى ما يعرف باسم الحكم البيئي القادر على البقاء عن طريق اكتشاف قوة الطبيعة والحياة الذي يختلف عن التكنوقراطية في إمكاناته الهائلة أي إدارة مُعولمة يتوجها ضمير حسن للغاية. ثانيًا:

---

(١) وبذلك ينتهي فصل طويل من تاريخ علم الاجتماع الذي تمكن فيه علم الاجتماع – متشابكًا في إطار انقسام العمل التأسيسي مع العلوم الطبيعية– من التجرد من "الطبيعة" ومن البيئة الموضحة سابقًا. ولقد طابق إغفال الطبيعة هذا بلاشك علاقة محددة بها، ولقد تطرق الفيلسوف الفرنسي أوجست كونت لذلك الأمر بشكل واضح تمامًا، فهو يريد إحلال علاقة احتلال الطبيعة في المجتمع الصناعي المدني الناشئ محل علاقة احتلال الشعوب لبعضها بعضًا لكي يخفف بهذه الطريقة من حدة الصراعات الاجتماعية الداخلية ، ويعد ذلك دافعًا لم يفقد شيئًا من أهميته حتى اليوم، ويشترط التجرد من الطبيعة إذن سيادة وهيمنة عليها، وبذلك تم الدفع قدمًا "بعملية اندماج" الطبيعة التي وصفها كارل ماركس باسم عملية العمل والإنتاج، وإذا كنا نتحدث اليوم عن "المواطنة الإيكولوجية" أي ضرورة نقل الحقوق الأساسية إلى الحيوانات والنباتات... إلخ فسوف نتحدث عن ظهور للعلاقة بين الخضوع والتجريد في منحاها المضاد بشدة.

سيتم استبعاد معاني الإدراكات الثقافية، وكذلك الصراعات والحوارات بين الحضارية. ثالثًا: تشتمل النماذج الخاصة بعلم الطبيعة نفسها على أسئلة إيكولوجية ونماذج حضارية ضمنيًا للطبيعة (مثل علم الأنظمة الذي يختلف بشكل واضح عن فهم طبيعة حماية الطبيعة السابق).

يعد التفكير المرتبط بعلم الطبيعة شرطًا لإدراك العالم بصفة عامة على أنه عرضة للخطر على المستوى الإيكولوجي، فالإدراك البيئي هو النقيض الصحيح لموقف (بدهي) بل رؤية عالمية علمية على أعلى مستوى تحدد النماذج المجردة لباحثي المناخ بداخلها الفعل اليومي على سبيل المثال. ويطرح هنا على نطاق واسع السؤال عن نوعية العرض والتقديم ضروريًا وممكنًا لتجاوز التجريدية ولإيضاح التحول المناخي وتوابعه المأساوية.

لكن كل حيل الخبراء وفنونهم لم تتمكن من الإجابة قط عن السؤال التالي: كيف نريد أن نعيش؟ وما الأشياء التي يكون الإنسان مستعدًا لتقبلها وأيها لا يقبلها؟ وهذا الأمر لا يمكن اشتقاقه من أي تشخيص للأخطار التقنية والإيكولوجية بل يجب أن يكون هذا الموضوع محلا لنقاش مُعولم بين الحضارات. وهذا ما تهدف إليه رؤية ثانية لعلم الحضارة التي مفادها أن حجم وضرورة الكارثة البيئية يتأرجح مع الإدراك والتقييم داخل الحضارة الواحدة وبين الحضارات. ومن الممكن السؤال عن كنه هذه الحقيقة التي تسري في أوروبا وتعد غشًا وخداعًا في الولايات المتحدة مع عالم الأخلاق الفرنسي مونتانيه Montaigne. ومن هذا المنظور تعد الأخطار لا شيء في حد ذاتها بعيدًا عن إدراكنا بل إنها لا تُعرف إلا مع تحولها للوعي العام للسياسة، وهي نتائج للتصويرات الاجتماعية التي يتم تعريفها وإخفاؤها وتحويلها لطابع درامي مع المادة العلمية بشكل استراتيجي لدى الرأي العام. وليست صدفة بالتأكيد أن يتم تقديم هذا الموقف بالفعل عام ١٩٨٢ من قبل اثنين من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الأنجلوساكسونية، وهما: ماري دوجلاس Mary Douglas وأرون فيلدافسكي Aaron Wildavsky في كتابهما المخاطرة والحضارة

حيث طور المؤلفان في هذا الكتاب (على سبيل الإهانة المدركة للوعي البيئي الناشئ) مفهوم عدم وجود فارق جوهري بين أخطار الزمن السابق والمدنية الراقية ما عدا الفارق في نوع الإدراك الثقافي، وكيفية تنظيم ذلك على مستوى المجتمع العالمي. إلا أن هذه الرؤية تبقى غير مرضية بكل وضوح لأنها تلقي أولاً الضوء على أخطاء علم اجتماع يعزي كل شيء إلى أصل مجتمعي ويغفل سمة كل شيء المميزة للامادية (تصوير اجتماعي) ومادية المخاطرة (تغير فسيولوجي ودمار). ثانيًا: لم يتوافر لدى أناس العصر الحجري بشكل معروف إمكانية الإبادة الذاتية الذرية والبيئية وأخطار تهدد بأشباح متربصة، ولم يظهروا الديناميكية السياسية نفسها مثل المخاطر التي صنعها الإنسان بنفسه والخاصة بتغير المناخ[1]. ولقد استخلص تقرير شتيرن نتيجة أساسية مهمة، وهي: *افعل الآن وإلا سيضيع العالم الذي نعرفه إلى الأبد* حيث تشير هذه العبارة إلى التداعيات المأساوية لتغير المناخ بطريقة ملموسة للغاية ودرامية، وذلك على النحو التالي: *Risk and culture*

إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض درجة واحدة مئوية (مقارنة بدرجة حرارة الأرض قبل عصر الصناعة) حيث ارتفعت بالفعل عام ٢٠٠٠ بنحو٠,٨ درجة) فسوف تذوب كتل ثلجية صغيرة (على سبيل المثال في جبال الأنديز) مما سيعرض التزود بالمياه لخمسين مليون شخص للخطر، وسيموت سنويًا ثلاثمائة ألف مليون إنسان بسبب الملاريا والإسهال .... إلخ وستنقرض عشرة أنواع من الحيوانات.

أما إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض درجتين مئويتين فعلينا أن نضع في الحسبان وفاة ستة ملايين شخص في إفريقيا وحدها بسبب الملاريا وسيرتفع منسوب سطح البحر حوالي ثمانية أمتار.

---

(١) وبخلاف ذلك فإنه من الصعب أيضًا إحداث تناغم بين ادعاء نظرية الحضارة بالشمولية المتجاوزة للزمن وغير الخاضعة للسياق مع اهتمامها بالدقة السياقية والنسبية والتركيب الحضاري، فمن أي سياق حضارة تنشأ منها هذه الشمولية غير المترددة تقريبًا؟ من الصعب الإجابة عن ذلك دون الإشارة إلى الاستعلاء الأوروبي.

وإذا ارتفعت درجة حرارة الأرض ثلاث درجات مئوية فسوف ينقرض ٤٠٪ من أنواع الحيوانات وسيهدد جفاف شديد جنوب أوروبا.

وإذا ارتفعت درجة حرارة الأرض أربع درجات مئوية، فسوف تنهار الزراعة أولاً في أستراليا وإفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم.

وفي النهاية إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض خمس درجات مئوية فسوف تبتلع مياه البحرمدن لندن ونيويورك وطوكيو وسوف تختفي الكتل الثلجية عن قمم جبال الهمالايا، وسوف تحدث حركات هجرة وهروب واسعة النطاق.

في أي الأوقات والأزمنة سيحدث ذلك الأمر؟ منذ عام ١٩٨٠ فحسب ارتفعت درجة حرارة الأرض من ٠,٢ إلى ٠,٨ درجات، وتخمن بعض الدراسات أن درجة الحرارة سوف ترتفع من ٥ إلى ٦ درجات إذا زادت الانبعاثات كما هو الحال الآن، وإذا زادت سرعة تأثير الحرارة من خلال انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون من التربة.

ولا شك أن الأمر يتعلق في هذا التقرير الذي أصدره عالم الاقتصاد الأسبق بالبنك الدولي نيكولاس شتيرن بتصوير ماهر للغاية. ولكي نتجاوز تجريدية تحول المناخ وما هو مبهم فسوف تزداد حدة توقع الكوارث بشكل موضوعي وجغرافي بواسطة مؤشرات تستند كل منها على مراكز عصبية حضارية (مثل الملاريا، نقص المياه، زراعة فانية، أنواع حيوانات منقرضة، وأخيرًا وليس آخرًا فناء لندن ونيويورك وطوكيو). وبالتأكيد ليس هذا هو كل شيء حيث تركز الرسالة على أن التحول المناخي مسئول عن العجز الأكبر للسوق بشكل عام، وذلك أكثر من النفقات الاقتصادية للحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية في فترة العشرينيات من القرن الماضي **مجتمعة**، ومن الممكن تجنب هذه الكارثة الاقتصادية الخطيرة من خلال زيادة الإنفاق، لكن هذا الإنفاق ضئيل بالمقارنة. حيث يتم استثمار هذه الأموال بشكل ذكي لأنها تؤدي إلى تجنب حدوث كارثة اقتصادية خطيرة.

هل يدور الموضوع هنا حول عرض للواقع أم عن عمل من ضرب "الخيال" أم عن واقعية أو بنائية؟ لا تزال كارثة المناخ غير واقعية فهي مخاطرة، حقيقة مُهددة، مستقبل حاضر، حدس وتوقع مزدان بكل إشارات وعلامات عدم الأمن الذي يهدف إلى تغيير السلوك الحالي، وخاصة سلوك الحكومات والمسئولين وفي النهاية سلوك كل الناس على مستوى العالم. إذن ما المقصود بالحقيقة إذا كنا سنتحدث عن حقيقة الكارثة المُهددة لنا؟

الجدل حول الواقعية والبنائية

هنا تتركز نظرية مجتمع المخاطر العالمي، ومن الممكن الحصول على إجابتين عن السؤال حول ما يبرره مفهوم مجتمع المخاطر العالمي، إجابة واقعية وأخرى بنائية (حول تفسير ونقد هذه الإجابات قارن كتاب زيرزينسكي Szersznky عام ١٩٩٦ وكتاب واين Wynne عام ١٩٩٦) فمن الناحية الواقعية تعد تداعيات وأخطار الإنتاج الصناعي المتطور مُعولمة، وتستند هذه التداعيات والأخطار على نتائج علم الطبيعة، ومن هذه الوجهة يتداخل تطور القوى المنتجة مع تطور القوى المدمرة داخل بعضها بعضًا فينتجان معًا ديناميكية صراع من نوع جديد لمجتمع المخاطر العالمي في ظلال آثار جانبية كامنة. ويظهر ذلك في بداية القرن الحادي والعشرين في الاحتباس الحراري الذي يوضح على نحو مثالي نمطي أن الإضرار بالبيئة لا يعرف حدود، وذلك إلى جانب كارثة مفاعل تشرنوبل عام ١٩٨٦. إن المنظور الواقعي يرى مجتمع المخاطر العالمي على أنه تجمع مُعولم قسرًا بسبب الأخطار التي صنعها الإنسان، ويزيد هذا الوضع الجديد من أهمية التعاون الدولي والمؤسسات، وبالتالي فإن الأخطار المُعولمة تطابق إذن نماذج الإدراك المُعولمة بشكل واقعي ومنتديات الرأي العام والشفافية والسلوك، وأخيرًا إذا دفعت الموضوعية التابعة الفعل بشكل كاف فإنها تطابق أيضًا المنشغلين بالأمر عبر القوميات والمؤسسات.

تظهر قوة الواقعية في نموذج مسار تاريخي واضح تحرك المجتمع الصناعي وفقًا له في مرحلتين مختلفتين للتطور، ففي المرحلة الأولى هيمنت الأمور الطبقية أو الاجتماعية وفي المرحلة الثانية الأمور الإيكولوجية. ومن الممكن قبول تبسيط أجوف عن طريق إحلال المشكلة الإيكولوجية محل المشكلة

الطبقية، ومن الواضح تداخل أزمات البيئة مع أزمات سوق العمل والاقتصاد، ومن الممكن أن تزداد حدتها بشكل تبادلي. ويكتسب مثل هذا النموذج المرحلي قوة إقناع إذا ما جاءت عولمة المشكلة البيئية عقب مشكلة الفقر والطبقات داخل الفترة القومية للرأسمالية الصناعية. وتظهر هذه الواقعية الموصومة غالبًا بالبدائية إشارة قوة مهمة أو حتى تظهرها لتنفيذ سياسة تواجه التداعيات الخطيرة للاحتباس الحراري، لكن هذه النظرة السطحية لهذه الأسباب الواقعية لمجتمع المخاطر العالمي تظهر عدم قدرته على البقاء أولاً. تغفل وتنحي النظرة الواقعية غير الانعكاسية جانبًا أن الأمر لا يتعلق عند الحديث عن "الواقعية" بشيء آخر سوى وعي جمعي مترسب متهشم عن طريق وسائل الإعلام. ومن البدهي كما أظهر أستاذ الدراسات العلمية الإنجليزي برايان واين أن المعرفة العلانية بالمخاطر ليست معرفة خبيرة بشكل دائم بل معرفة العامة غير المتخصصين التي لا تزال تفتقر للاعتراف المجتمعي.[1] كما لا يتم تأمين صور ورموز الإيكولوجيا بوصفها معرفة "مستنبطة من ذاتها" بشكل علمي، إنها مدركة ثقافيًّا ومركبة ووسطية. فهي جزء من نسيج المعرفة الاجتماعي بكل متناقضاته وصراعاته، وكما أشرنا يجب توضيح التداعيات الكارثية لتغير المناخ أي يجب تصويرها وتقديمها بشكل مؤثر للغاية حتى يتم ممارسة ضغط لاتخاذ فعل ما، وتكتسب الواقعية قوة توضيحها من خلال استبعاد كل الأفكار والرؤى التي تفسر تفوق التفسير لرؤى بنائية. لكن كيف على سبيل المثال سيتم صنع بدهية مستعارة للأخطار الواقعية؟ من هم الفاعلون والمؤسسات والاستراتيجيات والموارد التي تعد حاسمة في تصنيعها؟ من الممكن طرح مثل هذه الأسئلة بشكل له مغزى في اتجاه بنائي فحسب.

---

(١) ادعى أناس عاديون جدًا كانوا يعيشون بالقرب من منشأة سيلافيلد لتدوير المواد النووية المستهلكة في فترة السبعينيات من القرن الماضي ظهور حالات إصابة متكررة بمرض اللوكيميا بين الأطفال. (...) ولقد استغلت بعض التقارير التلفزيونية هذه المسألة وتم في النهاية إذاعة فيلم وثائقي عام ١٩٨٣، لكن أطلق أخيرًا عن معدل التكرار المرتفع للإصابة بأمراض السرطان حول سيلافيلد أنه أمر معتاد، هذا الأمر اكتشفته لجنة بلاك واين عام ١٩٩٦، ص ٤٩".

فمن الوجهة البنائية الاجتماعية لا يعد مجتمع المخاطر العالمي نتاج العولمة المُشخّصة بشكل علمي طبيعي للمشكلات بل نتاج ائتلافات نقاشية عابرة للقوميات (هاير Hajer) التي تضع تعرض البيئة للخطر المُعولم على جدول الأعمال العلني، ولقد تشكلت هذه الائتلافات في فترة السبعينيات والثمانينيات فحسب، وأصبحت قوية لكنها بدأت في التسعينيات خاصة منذ قمة الأرض في ريودي جانيرو في تحديد طبيعة الموضوعات الخاصة بالمشكلات المُعولمة للأرض، وشهدت فترة ازدهار جديدة في بداية القرن الواحد والعشرين مع الاتجاه ناحية حماية البيئة الذي تبنته حكومة حزب العمال الجديد في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وربما الولايات المتحدة، لذلك أصبح تحويل حركة البيئة إلى مؤسسة وتأسيس شبكات ومنشغلين عبر القوميات، شرطًا وأمرًا لا يمكن الاستغناء عنه (مثل الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة IUN، الصندوق العالمي للحياة البرية WWF، منظمة السلام الأخضر جرينبيس، وكذلك إنشاء وزارات للبيئة وقوانين قومية ودولية واتفاقات وازدهار صناعات البيئة وكذلك "العلم الكبير" للإدارة المُعولمة لمشكلات العالم)، وليس ذلك فحسب بل يجب أن تعمل بشكل ناجح، وعليها أن تتفوق مجددًا على الائتلافات المضادة القوية.

ولذلك يقف تشخيص مجتمع المخاطر العالمي حتى اليوم أمام ثلاثة أنواع من الآراء المضادة وهي: أولاً: سيتم التأكيد على أن معرفة العامة والخبراء بشأن المخاطر المُعولمة ليست واضحة بشكل كبير كما أنها لا تشير إلى أحداث مستقبلية أي تستخدم أقوالا لا يمكن إثبات صحتها أو دحضها، وفي المقابل يشير بعض النقاد مرة أخرى إلى التباين بين حالة المعرفة الحقيقية والتفاعل العلني للأخطار والأزمات.

ثانيًا: ينتقد المنشغلون بالموضوع وحكومات العالم الثالث على وجه الخصوص التعريف المُعولم لمشكلات البيئة على أنه نوع من الإمبريالية الجديدة الإيكولوجية للدول الغربية، التي كما يقال تؤمّن لنفسها بهذه الطريقة تفوقًا معرفيًا وتطوريًا أمام الدول الفقيرة، وفي الوقت نفسه تخفي دورها بوصفها متسببًا رئيسيًا في الأخطار المدنية المُعولمة.

لذلك فمن المهم لوضع صيغة عن ديناميكية عدم تساوي مجتمع المخاطر العالمي أن نفرق بين تعريض الذات للخطر وتعريض الآخر للخطر (بيك – هولتسر Beck-Holzer ٢٠٠٥ وفيما بعد في الفصلين التاسع والعاشر) وتعد الأزمات البيئية في أوروبا في بادئ الأمر بمثابة تحول متسلل في شكل تعريض ذاتي كامن للخطر من خلال عواقب وتداعيات التحديث الصناعي. أما بالنسبة للعالم الثالث فليس الأمر جديدًا في أن التحديث في ما يعرف باسم العالم الأول يعوق تطور العالم الثالث في سياق نسق عالمي منهجي مُنتِج بل يعيد إنتاج حالات عدم التساوي (فاليرشتاين، فرانك Wallerstein, Frank ١٩٦٩) لكن تختزل هذه النظريات تلك السياقات في شكل اقتصادي. ولا تتعرض بعض الأقاليم لذلك الأمر بشكل غير متساو من خلال تداعيات تحديث فاشل فحسب بل من خلال "الآثار الجانبية" لتحديث ناجح أيضًا، كما تؤكد نظرية مجتمع المخاطر العالمي.

ثالثًا وأخيرًا: يوجه النقد إلى عولمة المشكلات البيئية بأنها تفسد حماية الطبيعة وتحولها إلى الضد أي إلى نوع من إدارة عالم مُعولمة، وفي الوقت نفسه وبهذه الطريقة قد تنشأ أنواع احتكارية جديدة للمعرفة أو حتى نماذج مناخ عالمية ذات تقنيات عالية (مثل نموذج دوران الكرة الأرضية التابع للجنة الدولية للتغيرات المناخيةIPCC وكذلك الأشكال السياسية المرتبطة بداخلها ومطالبات التفسير والتحكم (خاصة علوم الطبيعة والكمبيوتر).

فضلاً عن ذلك من الممكن التعرف على أن المقصود من مجتمع المخاطر العالمي ليس التغلب على تناقضات التقييم والإدراك ذات الطبيعة العرقية، بل على العكس تمامًا، حيث يبدو أنها سيصاحبها بزوغ تناقضات جديدة مثلاً في الخلاف حول درجة خطورة الأخطار، و"المتسببين فيها" وضرورة اتخاذ الإجراءات التي ستسفر من جانبها عن ظهور فائزين وخاسرين قوميين (انظر الفصلين التاسع والعاشر).

وربما يتناقض اتجاها الواقعية- الجوهرية والبنائية بشدة في المنطلقات والمناهج والمعتقدات الأساسية، ولكنهما يتواءمان مع بعضهما بعضًا من حيث

التشخيص في نقطة واحدة مهمة. حيث يبرر الاتجاهان الحوار عن مجتمع المخاطر العالمي. إلا أن هذه الإشارة لا يجب بأي حال من الأحوال أن تقلل من شأن الفروق بينهما. ومن الجدير بالملاحظة على وجه الخصوص أن الواقعية تركز اهتمامها على "مجتمع- **المخاطرة العالمية**" في حين تخص البنائية **مجتمع** – المخاطرة العالمي (وبالتالي فإن كلمة مجتمع في هذه العلاقة بين المضاف والمضاف إليه لا تعد مفهومًا اصطلاحيًّا محددًا) فمن الوجهة البنائية قد يكون على المنشغلين عبر كل القوميات تفعيل سياستهم الاستدلالية لكي تصبح عولمة موضوعات البيئة حاسمة بالنسبة للإدراك الاجتماعي والمطالبة باتخاذ أفعال. في المقابل تقوم هذه العولمة من الناحية الواقعية على أساس السلطة الذاتية الخاضعة للتأرجح للأخطار الموضوعية فحسب. وإذا كانت لدينا الإرادة فسوف نستطيع القول بأن الواقعية تعتبر الإشكالية البيئية مغلقة في حين تؤكد البنائية على الانفتاح الأساسي. فبالنسبة للأولى تأتي الأخطار (سيناريوهات انهيار العالم) لمجتمع المخاطر العالمي في بؤرة الاهتمام أما بالنسبة للأخيرة فهناك فرص أي سياقات يستطيع المهتمون العمل بداخلها، وبالنسبة للأولى يجب أن تؤسس الأخطار المُعولمة مؤسسات قومية واتفاقات أولاً، وبالنسبة للأخيرة يشترط حوار عن أخطار البيئة المُعولمة وجود ائتلافات حوارية فاعلة بنجاح وعابرة للقوميات أي أن الواقعية ترى شيئًا تغفله البنائية، وهو عدم القدرة على إصلاح الأضرار والدمار الذي يتقدم بنسبة عكسية إلى موضوع علني، وصدق شعار: مَن ينكر تغير المناخ يعمل على زيادة وتيرته.

لكنَّ هناك سؤالا آخر إضافيًّا يطرح نفسه، ألا وهو: هل تستبعد طرق الواقعية والبنائية لمجتمع المخاطر العالمي بعضها بعضًا في كل المجالات؟ الأمر الذي ينطبق بشكل كبير على كيفية وضع أشكال بدائية على الجانبين فلا يوجد مجرد اعتقاد بالطبيعة الواقعية والحقيقة فحسب بل اعتقاد في بنائية بحتة ومطلقة بشكل بنائي أيضًا. وطالما أننا نظل عالقين في هذا المستوى فلن يمكن الاعتراف بمضمون تفسيري لواقعية انعكاسية، وبالتالي بدورها المحتمل في استراتيجيات

السلطة، وتكشف هذه الواقعية المنعكسة الإدراكية عن مصادر تحول تراكيب الحقيقة إلى واقع فحسب، حيث تبحث كيفية صناعة البدهيات وقطع الأسئلة وغلق بدائل التفسير في " صناديق سوداء".

جدول: مواقف نظرية وإبستمولوجية(١)

الإبستيمولوجيا	النظرية	المُنظرون
واقعية متشددة (مباشرة أو كلاسيكية)	إيكولوجيا الإنسان علم اجتماع البيئة تحديث إيكولوجي	كيتون، دانلاب، هوبر، يانيكه، شبارجارتن، مول
واقعية غير متشددة (انعكاسية)	نظرية اجتماعية خضراء (صديقة للبيئة)	ديكنز، بيرنس، ديتس
بنائية غير متشددة (واقعية بنائية)	تحديث انعكاسي نظرية الشبكة العاملة ANT	أولريش بيك، جيدنز، إيدر، لاتور
بنائية متشددة (مباشرة أو كلاسيكية)	نظرية الاختيار العقلاني نظرية الحضارة نظرية الأنظمة ذات البناء الذاتي أسلوب الحوكمة (ممارسة السلطات)	إيسر، دوجلاس، لومان، إيفالد، روزيه، إريكسون

(١) من كتاب بيت ستريدوم Piet Strydom: مخاطرة، بيئة ومجتمع، Risk, Environment and Society ص ٤٧.

من الممكن مواجهة "بنائية كلاسيكية مباشرة" أو طرحها جانبًا أمام "واقعية انعكاسية" إذا تشككنا في التعارضات البسيطة، حيث تغفل البنائية الكلاسيكية المباشرة الأشكال المتعددة لواقعية بنائية، وتظل عالقة لذلك في سوء فهم ذاتي واقعي إذا صح التعبير لبنائيتها الخالصة. كما أنها تغفل تقديم وتصوير حقيقة قادرة على البقاء يجب أن تقود السلوك والعقل، ويجب أن تسحب شخصيتها البنائية للوراء لأنها عبارة عن تراكيب من الحقيقة وليست مركبة بوصفها حقيقة. علاوة على ذلك تقلل البنائية الكلاسيكية المباشرة من قدر المادية أو الإجبار الذاتي الطبيعي والمشخص من قبل علم الطبيعة للأخطار المُعولمة التي لا تلي مادية الإجبارات الاقتصادية. ومن الممكن أن تهون التحليلات البنائية التي لا ترى الفارق بين الدمار بوصفه حدثًا، والحديث عن هذا الحدث من شأن الأخطار من الناحية المعرفية.

وفي المقابل تحل *المعرفة الخبيرة والمعرفة الخبيرة المضادة* محل مضمون معنى أساسي في الحوار عن "الطبيعة" و"دمار الطبيعة" في "بنائية واقعية" (على حد قول كل من براين واين ومارتين هاير) ولقد حول الأخير هذا البعد المعرفي لشكل متطرف سياسيًّا وتحليليًّا في الحوار الدائر مع المجال اللغوي الأنجلوساكسوني خاصة ذلك المتعلق بنظرية الحضارة والحوار، وبذلك يتجه - بشكل متناقض واضح- المحتوى الأساسي الطبيعي للحوار عن "دمار الطبيعة" من ناحية نظرية المؤسسات المتعلقة بالسلوك والمنشغلين بها. وفي خضم كل ذلك تأتي "الائتلافات الحوارية" التي تتجاوز الحدود الطبقية المعطاة وحدود الدولة القومية والنظم، فهي تمارس نوعًا من الهندسة المعمارية الإقليمية الحوارية حيث تخلق وتشكل وتغير التركيبات المعرفية ونماذج الحكي والتابوهات، فتتحول الحقيقة إلى مشروع سلوك ومنتج سلوكي، حيث يصبح من المهم وجود معنى ازدواجي غير واضح حتى الآن في مفهوم "صناعة" الحقيقة. ومن الممكن أن يقصد بذلك معنى معرفي في الأساس من ناحية أي يهدف إلى تركيب المعرفة فحسب، ومن ناحية أخرى يدخل ضمن نطاق هذا المفهوم السلوك (أي القرار، العمل، الإنتاج) أي التغير المنتج المادي

وتشكيل الحقائق. ومن الصعب فصل هذين الجانبين في المعنى عن بعضهما بعضًا غالبًا لكنهما يشيران إلى أنماط مختلفة من إظهار الحقيقة وتشكيل العالم، ولم يعد الأمر متعلقًا بعد الآن بكيفية تشكيل الحقائق داخل مجتمع المخاطر العالمي فحسب (على سبيل المثال من خلال أخبار الأخطار في وسائل الإعلام)، بل بكيفية إنتاج هذا التركيب نفسه واسترجاعه للواقع من خلال سياسة استدلالية وائتلافات في سياقات مؤسسية للقرار والسلوك والعمل.

وبناء عليه يمكن التمييز بين "تراكيب الحقيقة" وفق امتلاكها "حقيقة" بشكل أكثر أو أقل، فكلما كانت لدى المؤسسات وداخلها (الأمر معروف من خلال تحويل الممارسات المجتمعية إلى مؤسسات) كانت أكثر قوة وأقرب لاتخاذ قرار وفعل وأصبحت أكثر "حقيقة" وواقعية أو تبدو كذلك. فقد تحولت الماهوية التي تم تمحيصها وحلها بمنهجية علم اجتماع المعرفة إلى نوع من المؤسسية الإستراتيجية المُوجِهة للسلطة والسلوك. وفي ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي الذي يحل كل شيء في صيغة قرارات تنشأ الحقيقة في حد ذاتها من تراكيب فعل وأنماط عمل وقرار خالصة تتحقق بداخلها نماذج إدراكية ويعاد تشكيلها.

البنائية المؤسسية

من الممكن وضع تحديد واضح لنظرية مجتمع المخاطر العالمي أمام هذه الخلفية، فهي تقسم أفول الازدواجية بين المجتمع والطبيعة الأمر الذي أتمه برونو لاتور Bruno Latour (١٩٩٥، عام ٢٠٠١) ودونا هاراواي Donna Haraway (١٩٩١) وباربرا آدم Barbara Adam (٢٠٠٥) بجرأة فكرية[1] . لكن كيف سنتعامل إذن مع الطبيعة بعد نهايتها؟ وسيتم الإجابة عن هذا السؤال في نظرية مجتمع المخاطر العالمي بمفهوم *بنائية مؤسسية* حيث تنتج " الطبيعة" و"دمار الطبيعة" في الطبيعة المُستغلّة صناعيًا بشكل مؤسسي، ويتم تعريفها في الصراع بين العامة وأهل الخبرة ويصاحبها "هي نفسها" ومضمونها الجوهري، سلطة سلوكية مؤسسية وسلطة تكوين. فالإنتاج والتعريف أفقان لتصنيع مادي ورمزي لدمار البيئة اللذين يشيران - إذا أردنا ذلك - إلى ائتلافات حوارية داخل سياقات الفعل المُعولمة المختلفة بشدة وبينها، وينبغي بحث واستقصاء كيفية وماهية الموارد والاستراتيجيات الاستدلالية والصناعية التي يتم وفقًا لها تصنيع وإزاحة وتطبيع وتضامن هذه الاختلافات "الطبيعية" للطبيعة ودمارها وإعادتها للحالة الطبيعية في الهيكل المؤسسي الداخلي الفردي وفي اختلافات المنشغلين بالمعرفة.

وتترجم نظرية مجتمع المخاطر العالمي السؤال عن أشكال دمار الطبيعة إلى السؤال حول كيفية تعامل المجتمع الحديث مع حالات عدم الأمن التي صنعها بنفسه، ويكمن جوهر هذه الصيغة في التمييز بين مخاطر نتجت وفقًا للقرار يمكن

---

(١) يعد عمل لاتور Latour"لم نكن معاصرين أبدًا" Wir sind nie modern gewesen (١٩٩٥) واحدًا من أبرز وأكثر الكتابات تحديًا في مجال علم الاجتماع التقني منذ أعوام. وربما يكــون كتابه برلمان الأشياء Das Parlament der Dinge (٢٠٠٢) أكثر أهمية حيث أحدث ثورة في مجال الإيكولوجيا السياسية.

التحكم بها أساسًا، والأخطار التي تسري تحت ادعاء المجتمع الصناعي بالتحكم والسيطرة أو إزالتها وذلك على الأقل في شكلين (انظر الفصل الثاني) .

أولاً: من الممكن أن تفشل المؤسسات والمعايير المتطورة والمتكاملة مع المجتمع الصناعي في حساب المخاطرة ومبدأ التأمين، ومفهوم الحادثة والحماية من الكوارث والمتابعة الاحترازية. (إيفالد Ewald– ١٩٩١– بونس Bons ١٩٩٥) وهل هناك مؤشر عملي لذلك؟ ذلك هو الوضع. فالصناعات محل النقاش والتكنولوجيات ليست سوى هذه المؤشرات التي لا يتم تأمينها بشكل خاص كما أنها غير كاملة (انظر الفصل الثامن لاحقًا) الأمر الذي ينطبق على الطاقة النووية والهندسة الوراثية (بما في ذلك المجال البحثي فيهما) وأيضًا على مجالات أخرى لإنتاج مواد كيميائية عالية المخاطر. وما يعد بالنسبة لسائق السيارة أمرًا بدهيًا وهو استخدام المركبة مع عمل تأمين لها سيتم إبطاله بشكل واضح بالنسبة لأفرع صناعية كاملة وتكنولوجيات مستقبلية التي تظهر فيها الأخطار وكثير من المشاكل.

ثانيًا: تعد النماذج الخاصة بقرارات صناعية اجتماعية وعولمة آثارها الجانبية الكاملة جزءًا من حقبتين مختلفتين ففي أثناء ما يتم تنظيم القرارات المتعلقة بالديناميكية العلمية التقنية الاقتصادية على مستوى الدولة القومية وشركاتها ومؤسساتها الفردية تحولنا التداعيات الخطرة جميعًا إلى أفراد ضمن مجتمع مخاطرة عالمي. إذ لم يعد ضمان أمن المواطنين وصحتهم مهمة من الممكن إنجازها على مستوى الدولة القومية بعد الآن في إطار اتجاه صناعي متعدد الأخطار.

تلك هي "اللحظة اللاقومية" (انظر الفصل الثالث) للأزمة الإيكولوجية فمع ظهور الحوار الإيكولوجي أصبح من الممكن إدراك نهاية "السياسة الخارجية" ونهاية "الشئون الداخلية" لبلد ما ونهاية الدولة القومية. وفي الوقت نفسه من الممكن التعرف على استراتيجية مركزية لتصنيع الاختلاف وعدم الاختلاف حيث تعجز القواعد الثابتة لإسقاط المسئولية – السبب والذنب – أي تطبيقها الدعوب في الإدارة والتحكم والسلطة القضائية يسبب العكس، فالأخطار تنمو مع تحويلها إلى طابع

مجهول، وبصيغة أخرى فإن الطرق التقليدية للقرار والتحكم والإنتاج (في القانون والعلم والإدارة والصناعة والسياسة) تؤدي إلى دمار البيئة المادي وتطبيعها الرمزي، فكلاهما يكمل بعضه بعضًا ويزيد من حدته، ولنقل ذلك بشكل ملموس في أن عدم خرق القواعد بل إن القاعدة تحول موت الأنواع الحية والأنهار والبحار إلى أمر عادي وطبيعي.

ويشتمل مصطلح "عدم القدرة على تحمل المسئولية المنظمة" على هذه الدائرة بين التطبيع الرمزي والتعريض للخطر والدمار الدائم المادي حيث تنظم الإدارة والسياسة وإدارة الصناعة والبحث، المعايير عما هو عقلاني وآمن بنتيجة كون ثقب الأوزون يتزايد ومرض الحساسية يتحول إلى مرض شائع .... إلخ

إلى جانب الطفرة المادية (وبغض النظر عن تلك) من المحتمل أن تنشأ من خلال الفعل الحواري الاستراتيجى طفرة سياسية للأخطار التي يتم تطبيعها في دائرة شرعية الإدارة والسياسة والقانون والتحكم وتنمو إلى أفق مُعولم لا يمكن التحكم به، ولكي نصوغ ذلك مع وضد ماكس ڤيبر فإن البيروقراطية الغائية الرشيدة تحول العقوبة إلى براءة وتهدد بذلك كأثر جانبي غير مقصود أسس ادعاء التحكم والعقلانية. إن الفرضية الأساسية في نظرية مجتمع المخاطر العالمي تكمن في أن تحول الآثار الجانبية غير المرئية للإنتاج الصناعي إلى مجموعة من الأزمات الإيكولوجية المُعولمة ليست مشكلة عالمنا المحيط، ليست "مشكلة بيئية" كما يطلق عليها بل إنها أزمة مؤسسية عميقة للمرحلة الأولى للدولة القومية من الحداثة الصناعية نفسها، وطالما تتم رؤية هذه التطورات في أفق مصطلح المجتمع الصناعي فإنها ستظل آثارًا جانبية سلبية للعقل الذي يبدو أنه قادر على تحمل المسئولية وقابل للتقدير الحسابي (مخاطر متبقية) وتبقى غير معروفة في تأثيراتها الآكلة للنظم والنازعة لشرعية أسس العقلانية، وتبرز في مفهوم وأفق مجتمع المخاطر العالمي في أهميتها السياسية والثقافية الأساسية، وتجذب الانتباه إلى ضرورة تحديد جديد وذاتي وانعكاسي للنموذج الغربي للحداثة.

وفي مرحلة خطاب مجتمع المخاطر العالمي يلوح إدراك كون الأخطار المنبعثة من التطور الصناعي والتقني من هذه التدابير الصناعية غير قابلة للحسبان والتحكم، ويظهر ذلك بوضوح وجلاء في مشكلة تغير المناخ، حيث يعد الجهل أو الإدراك الانتقائي المتشدد جزءًا منها على الرغم من عدم الأمن لإغفال العلاقة بين منحنى درجة الحرارة المتزايد بشكل خطير وانبعاثات الغازات الدفيئة المتزايدة، كما أن عدم امتلاك المؤسسات الحاكمة بالدولة القومية لإجابة يعد ابتذالاً، الأمر الذي يدفع إلى إدراك ذاتي لأسس النموذج الاقتصادي والخاص بالدولة القومية للحداثة الأولى ومراجعة المؤسسات السارية (استبعاد النتائج في الاقتصاد والقانون والعلم .... إلخ) وأسسها الرشيدة البالية تاريخيًّا، وينشأ هنا تحدٍ مُعولم حقيقي يمكن أن تنتج عنه مجموعة جديدة من الصراعات على مستوى العالم، الأمر الذي يصل إلى حروب، ومن الممكن أن يسفر عن نشأة مؤسسات فوق قومية للتعاون وتنظيم الصراع والتوصل لاتفاق.

وقد تغير الموقف كذلك بالنسبة للاقتصاد بشكل جذري، حيث مر هناك في يوم ما زمن فردوس أصحاب الشركات لعصر الرأسمالية المبكرة حينما كانت الصناعة تستطيع الإنتاج دون اتخاذ إجراءات تحكم خاصة، وأعقب ذلك عصر التنظيمات الحكومية التي وجب فيها على الأنشطة الصناعية أن تكون مرضية لحق العمل وقواعد الأمن واتفاقيات التعريفة ...إلخ. ومن الممكن أن تؤخذ كل هذه الإجراءات والمعايير في الحسبان في مجتمع المخاطرة دون أن تضمن الأمن لكن يمكن أن توضع الإدارة المتفقة مع المعايير فجأة على مقصلة المحيط العلني العالمي لتتعرض لانتقاد شديد باعتبارها "فوضى بيئية" فسوف يتضح عدم الأمن المُصنّع في قلب الفعل والتحكم الاقتصادي الرشيد، وستكون ردود الأفعال الطبيعية للصناعة والسياسة عرقلة المطالبات بتغييرات مؤثرة وستحكم على العاصفة الاحتجاجية المندلعة باللاعقلانية والهستيرية على الرغم من كل محاولات التهدئة الرسمية، وبذلك ستبدأ سلسلة من الأخطاء ستظهر في الشعور الفخور والمعدل المرتفع في

بحر من اللاعقلانية، وتقع في فخ صراعات مخاطرة حادة جدًا. (قارن لاو Lau١٩٨٩- نيلكن Nelkin ١٩٩٢- هيلدبراندت Hildebrandt ١٩٩٤- هولتسر/ سورنسن Holzer/Sorensen ٢٠٠٣- فوس/ باوكنشت Voß/Kemp ٢٠٠٦).

ستتحول إجراءات الشركات في مجتمع المخاطر العالمي إلى منحى سياسي، بمعنى أن الاستثمارات باهظة التكاليف ستتطلب إجماعًا مستديمًا، إلا أن هذا الإجماع لن يصبح مضمونًا من قِبل الطرق القديمة للتحديث البسيط بل إنه سيشكل خطرًا عليها، وما تم وأده حتى الآن في شكل ضروريات شديدة خلف أبواب مغلقة مثل التخلص من القمامة بل طرق الإنتاج وتصميمات المُنتج قد يتعرض الآن لنيران النقد العلني.

وسيصبح تسييس شروط ومؤسسات كانت تعد حتى الآن بدهية هي أهم نتيجة لذلك. فمن سيكون عليه إثبات عدم الأمن المُصنّع تحت شروط؟ وماذا ينبغي أن يرى كإثبات منطقي معقول ومن سيكون عليه تقرير التعويضات، حيث لم يعد النظام القضائي قادرًا على تأسيس السلام الاجتماعي لأنه يعمم ويحول تهديدات الحياة وفي الوقت نفسه تهديدات السياسة إلى شكل شرعي.

٢ـ إشارات، شروط نشأة سياسة فرعية مُعولمة وأشكال تعبيرها

مفهوم السياسة الفرعية المُعولمة

من يتحدث عن مجتمع *المخاطر العالمي* عليه أيضًا أن يتحدث عن كيفية تأثير التهديدات المُعولمة في السلوك، ولذلك فمن الممكن التمييز بين ساحتين أو جانبين منشغلين بتلك المسألة، وهما عولمة *من أعلى* (على سبيل المثال من خلال المعاهدات الدولية والمؤسسات)، والثانية عولمة *من أسفل* (من خلال منشغلين جدد عابرين للقوميات وخارج النسق السياسي البرلماني الذين يشككون في المنظمات الرسمية ومجموعات المصالح) وتؤيد عدة حقائق مهمة فكرة وجود كلا الجانبين وعملهما. وبذلك تم إبرام وعقد أغلبية الاتفاقيات الدولية عن البيئة في فترة زمنية قصيرة جدًا أي خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

يذكر أستاذ القانون الأمريكي ريتشارد فولك Richard Falk سلسلة من الساحات التي يتم فيها دفع العولمة من أعلى وتحريكها، وهي كالتالي:

"رد الفعل تجاه تهديدات احتياجات البترول الاستراتيجية في الشرق الأوسط والمساعي في توسيع قواعد اتفاقية الجات والتنفيذ الإجباري للاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية وفرض السيطرة على حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال وتيارات النازحين (...) وقد تحل التأثيرات القانونية للعولمة من أعلى بشكل تابع عن طريق القانون المتجاوز للقومية الواحدة محل نوع من قانون مُعولم لكنه لن يتسق مع قانون الإنسانية في معظم الجوانب". (فولك Falk ١٩٩٤- ص ١٣٧)[1]

---

(١) عن الشروط المرجعية لعمل حكم دولي انظر إلى كتاب تسورن عام ١٩٩٥من ص ٤٩ إلـى ص ٥٦، فوس،/باوكنشت،/ كيمب ٢٠٠٦.

ويتم دومًا الشكوى من أن سياسة البيئة المُعولمة سوف تكون في أحسن التقديرات بمثابة القطرة الوهمية على حجر ساخن. لكن في الوقت نفسه يُطرح سؤال عما إذا كانت ستعاصر تحولاً إيكولوجيًا في الأعوام القادمة. هل ستتحول سياسة المناخ إلى "السياسة العظمى" لأن التنظيمات المقيدة على مستوى الدولة القومية في تحالف حول المناخ العالمي ستكتشف فرض اتخاذ استراتيجية جديدة للداخل والخارج كما ستكتشف بشكل غير متوقع حياة التشريع عينها، ولقد اتضح بالفعل في السنوات العشر الماضية من خلال حركات المقاطعة المدهشة وبين الحضارية والمُعولمة أن اللاوعي الخاص بسياسة رسمية بالنظر إلى العراقيل الصناعية هو اللاوعي بالتقسيم المؤسسي الكلاسيكي الأمر الذي أسفر عن ظهور منشغلين على مسرح أحداث العولمة من أسفل، وهي منظمات غير حكومية مثل منظمة روبين وودز Robin Woods – منظمة السلام الأخضر Greenpeace ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أرض الإنسان terre des hommes ، هنا تظهر أولى ملامح "مواطنة مُعولمة" (ريتشارد فولك وبارت فان شتينيرجن) أو كما نقول ظهور توليفة جديدة من سياسة فرعية. وفي هذه التوليفة الجديدة من الممكن التمييز بين الحكومة والدولة القومية وهذه نتيجة رئيسة، وتتبلور هذه التوليفة في الملامح الأولى في شكل تحالفات جديدة بين الجماعات المدنية والحكومات القومية التي تطيح بكل شيء وترى أن الوقت قد حان لطرح كل شيء آخر جانبًا (المعارضة – الأخطاء الخاصة والاخفاقات) تحت شعار " انقذوا العالم"، وبالتالي يعمق مفهوم السياسة الفرعية المُعولمة اللحظة اللاقومية لمجتمع المخاطر العالمي (الفصل الثالث) وينبغي الآن وضع تصور في كيفية أن يصبح ذلك ممكنًا.

اجتاحت سياسة تنظيمية رشيدة ذات هدف محدد كل مكان مع انتصار الحداثة الصناعية، ويقوم الفهم الذاتي لهذه الحقبة على المنطق القائل بأن كل شيء تحت السيطرة ويعتبر عدم القدرة على التحكم المُنتجة ذاتيًا شيئًا من الممكن التحكم فيه، لكن تنفيذ هذا الشكل التنظيمي والتحكمي يؤثرعلى نقيضه وهو عودة عدم

اليقين وعدم الأمن، حيث تنشأ مشكلات مناخ عالمية "كأخطار لنظام ثان" (بونس Bonß)، لذلك ينفتح المجتمع قسرًا بسبب الآثار الجانبية لمخاطر مُعولمة إلى نمط سياسي (غير رسمي)، حيث تقف كل مجالات السلوك الفعلي حتى في الاقتصاد والعلم والحياة الخاصة والأسرة، وكذلك في السياسة على أعتاب نقطة تحول مهمة فعلى كل تلك المجالات أن يتم تبريرها مجددًا، ويتم التفاوض عليها وتقديرها وكيف من الممكن صياغة ذلك بشكل مفهوم.

لذلك لا يتلاءم مفهوم" الأزمة" شأنه شأن مفهوم "الخلل الوظيفي" ، أو " التحلل" لأن هناك بالتأكيد انتصارات لتحديث صناعي غير مقيد تطرح ذلك محلاً للنقاش ويُقصد بذلك "تحديث انعكاسي" نظريًا تطبيق ذاتي، أما عمليًا وتطبيقيًا "نقل ذاتي" ومن الوجهة السياسية فيقصد به انهيار تشريعي وفراغ سلطوي، ويتضح ذلك كله في مثال توماس هوبيس Thomas Hobbes الذي يقف بوضوح مدافعًا عن قيام دولة قوية ذات سيادة لكنه يذكر حق المواطنين في مقاومة فردية. فإذا قامت الدولة بصنع ظروف مهددة للحياة تدافع عنها فيكون للمواطنين كامل الحق- طبقًا لرأي هوبيس- الاعتراض على ذلك.

ومن الناحية السياسية الاجتماعية يتعلق الأمر في الأزمة الإيكولوجية بنوع من الانتهاك المنهجي للحقوق الأساسية، حيث إنه ليس من الممكن التقليل من شأن تأثير مُزعزع اجتماعيًا طويل المدى، لأنه يتم إنتاج الأخطار صناعيًا، وتحويلها للخارج اقتصاديًا وللفردية قانونيًا، واختفاء صيغة الشرعية بشكل علمي طبيعي وعدم التعرض للأذى بشكل سياسي، وسيبرز أن من خلال ذلك ستنهار سلطة ومصداقية المؤسسات فحسب إذا تم اختبار النسق، كما تفعل مثلا منظمة السلام الأخضر وبشكل آخر تمامًا منظمة القاعدة والمتمثل في تحويل المجتمع العالمي إلى سياسية فرعية.

ويقصد بمصطلح "السياسة الفرعية" فصل السياسة عن الحكومة كما أنه يشير بذلك إلى أن السياسة المؤثرة خارج المؤسسات الممثلة للدولة القومية ممكنة، وهذا الأمر ينطبق على اتحادات الشركات عابرة القوميات، وكذلك على مدراء عدم

التحديد المُعولم في المنظمات الدولية والحركات المدنية أو - بإشارات أولية مناقضة- شبكات الإرهاب الخارقة لاحتكار الدولة للسلطة أي أن مصطلح "السياسة الفرعية" يلفت الانتباه إلى علامات لظهور منظمة ذاتية مُعولمة لسياسة غير حكومية تهدف بشكل تابع لتحريك كل المجالات الاجتماعية، ويقصد "بالسياسة الفرعية" سياسة مباشرة، أي تدخل فردي وأحيانًا مشاركة فردية في بعض القرارات السياسية مرورًا بالمؤسسات المكونة للإدارة التمثيلية (أحزاب سياسية، مجالس برلمانية) لكن غالبًا دون تأمين قانوني أو في خرق مستهدف لنفس الحق وبتعبير آخر فإن "السياسة الفرعية" يقصد بها تشكيل المجتمع وتغييره من أسفل بغض النظر عن الأهداف السياسية التي يحققها هذا التدخل. وتقع من خلال ذلك الدولة والاقتصاد والعلم والقانون والجيش والوظيفة والحياة اليومية والحياة الخاصة والمؤسسات الرئيسة للحداثة الأولى في تيارات الحوارات السياسية العالمية. وبشكل مشوق لا يؤدي هذا التمييز بين السياسة الرسمية وغير الرسمية - كما يُعتقد غالبًا- إلى حالة عدم التسييس بشكل تلقائي أو نهائي بل سيصبح في الإمكان الآن تكوين تحالفات جديدة عابرة للحدود لتنفيذ أهداف مدنية اجتماعية شرعية للغاية التي تفتح لبعض الحكومات في السياسة الداخلية أمام المعارضة والاقتصاد ووسائل الإعلام والناخبين فرصًا جديدةً للسلوك الفعلي، لذلك قد يحتل تضافر السياسة الداخلية والخارجية في "علم الحوكمة اللاقومي" المستقبلي مساحة كبيرة خاصة توسيع نطاق تحركات العمل الحكومي الداخلي من خلال الارتباط بالموضوعات الخارجية المُعولمة (سياسة المناخ)، لكن مثل هذه التحالفات لن تنصاع للأفق التقليدي للتناقضات السياسية الحزبية، وبالتالي من الممكن أن يظهر حقل سياسة فرعية للمجتمع العالمي في شكل *ائتلافات فردية للتناقضات* (الأحزاب السياسية، القوميات، الأقاليم، الأديان، الحكومات، الشركات الكبرى، وحركات المجتمع المدني) (انظر الفصل الثالث) ومن المهم بطريقة أو بأخرى تحرر السياسة الفرعية السياسة الرسمية عن طريق تغييرها لقواعد العمل السياسي وحدوده حتى تجعل المجال السياسي العالمي أكثر انفتاحًا ومتاحًا لأهداف وموضوعات وتحالفات

جديدة. وسوف يتم إيضاح ذلك فيما يلي على المثال التطبيقي لمقاطعة جماعية مقدمة بشكل رمزي، وثانيًا على سياسة فرعية للتحول المناخي، وثالثا وأخيرًا على نموذج متناقض لسياسة فرعية للإرهاب.

سياسة فرعية من أسفل - مقاطعة جماعية مصورة بشكل رمزي

ممارسات عملية لسياسة فرعية مُعولمة

أجبرت منظمة السلام الأخضر - البطل الحديث للأعمال الحسنة - في صيف ١٩٩٥ شركة شل بنجاح باهر على عدم إغراق منصة نفط بحرية متهالكة في المحيط الأطلنطي بل التخلص منها على اليابسة، بعد ذلك حاولت هذه المنظمة الكبيرة لاتخاذ المبادرات متعددة الجنسيات منع عودة الانضمام للتجارب الذرية الفرنسية عن طريق فضحها للرئيس الفرنسي جاك شيراك بسبب الانتهاك المقصود للاتفاقيات الدولية. وتساءل الكثيرون عما إذا كان ذلك يعد بمثابة نهاية لقواعد تأسيسية محددة للسياسة الخارجية عندما تمارس منظمة غير سيادية مثل منظمة السلام الأخضر سياسة داخلية عالمية خاصة دون اعتبار السيادة الإقليمية والأطر الدبلوماسية. وربما تأتي غدًا طائفة المون وبعد غد منظمة خاصة ثالثة تريد مباركة الشمولية بهذه الطريقة.

وتغفل مثل هذه الملاحظات الساخرة أنه ليست منظمة السلام الأخضر هي التي أجبرت شركة النفط متعددة الجنسيات على الخضوع بل المقاطعة الجماعية التي مارسها المواطنون وقد برزت عن طريق الشكوى عبر التلفاز على مستوى العالم. ليست منظمة السلام الأخضر نفسها هي التي هزت النسق السياسي لكنها أظهرت الفراغ السلطوي والتشريعي الناشئ للنظام السياسي، وهذا النموذج الائتلافي للسياسة الفرعية أو المباشرة المُعولمة يظهر بشكل عام نشأة تحالفات بين قوى ليست قادرة على الإطلاق من عمل مثل هذا التحالف، ولذلك انضم المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول بوصفه مواطنًا ورئيسًا للحكومة الألمانية في الوقت نفسه للاحتجاج ودعم

ما فعلته منظمة السلام الأخضر ضد رئيس الوزارء البريطاني السابق ميجور، وفجأة تم اكتشاف اللحظات السياسية وإدراجها في الفعل اليومي على سبيل المثال في مجال التزود بالوقود، فقد تحالف سائقو السيارات ضد صناعة النفط (على المرء أن يستمتع بسماع ذلك الخبر فحسب) وفي النهاية اتحدت سلطة الدولة مع المنطق غير الرسمي ومنظميه، واستخدمت الدولة بهذه الطريقة سلطتها لتحويل انتهاك مستهدف للقواعد وخارج إطار البرلمان إلى عمل مشروع بينما حاول أبطال سياسة مباشرة في الخروج من الإطار الضيق للإجراءات القانونية الحكومية غير المباشرة والقواعد في شكل عدالة ذاتية إيكولوجية وفي النهاية حدث بالتحالف ضد شل تغيير في المشهد بين سياسة الحداثة الأولى والثانية، وجلست حكومات الدول القومية على مقعد المتفرج في أثناء ما يتحكم منشغلون غير سياديين للحداثة الثانية في مجريات الأحداث.

ونشأ تحالف مُعولم بين الحكومات وناشطي منظمة السلام الأخضر ومجموعات الاحتجاج الأكثر اختلافًا بشكل تلقائي في حالة الحراك العالمي لمناهضة التجارب الذرية ضد قرار الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في استئناف إجراء التجارب الذرية. وقد انعكس سوء التقدير الفرنسي للموقف في حدثين هما: أولاً: تزامن قرار موروروا مع الذكرى الخمسين لإلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكي. ثانيًا: تمت إدانة هذا القرار بشدة في اجتماع منتدى أسيانASEAN (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) الذي شارك فيه أيضًا كل من الولايات المتحدة وروسيا. وأشار كل ذلك إلى تحالف فوري لسياسة مباشرة تجاوز كل التناقضات القومية والاقتصادية والدينية والإيدولوجية السياسية، وبذلك نشأ ائتلاف مُعولم للسلطات المتناحرة رمزيًّا واقتصاديًّا. وتكمن ميزة خاصة لمثل هذه السياسة للحداثة الثانية في أن "العولمة" لا تستثني أي شخص وأي شيء على المستوى الاجتماعي فحسب بل على المستوى الأخلاقي والعملي والإيدولوجي أيضًا، فالأمر يتعلق في النهاية *بسياسة دون أعداء أو قوى معارضة*، ويتعلق بشكل من "سياسة بلا أعداء".

ولا يتمثل الجديد سياسيًا في أن داود انتصر على جالوت بل في أن داود *وجالوت* عملا معًا على المستوى المُعولم وتحالفا ذات مرة ضد شركة كبيرة عالمية ومرة أخرى ضد حكومة قومية وسياستها بشكل ناجح، لكن الجديد هو التحالف بين قوى برلمانية وغير برلمانية ومواطنين وحكومات حول كوكب الأرض من أجل مشروع له هدف أكثر سموًا وهو إنقاذ العالم (والبيئة). كما ظهر أمر آخر، وهو أن العالم بعد التقليدي أصبحت الفردية تهيمن عليه بوضوح، ولديه بشكل متناقض نتيجة تحديات الأخطار المُعولمة مصدر لأخلاق جديدة مُعولمة ونشاط جديد وأشكال جديدة (ومنتديات) للاحتجاج بل أشكال هيستيرية جديدة أيضًا. ومن الممكن أن يحل مشروع البشرية الخاص بإنقاذ العالم (البيئة) محل الوعي الطبقي والإيمان بالتقدم والانهيار، حيث تؤسس الأخطار المُعولمة جماعات مخاطرة مُعولمة بشكل عشوائي على الأقل وللحظة التاريخية.

والجديد، أيضًا، أن السياسة والأخلاق تحتلان أولوية مقابل العقلانية الخبيرة، أما السؤال عما إذا كنا نستطيع ممارسة سياسة بيئية مع هذا التسييس لكل موضوع فهو أمر مغاير تمامًا. وربما تكمن هنا حدود تسييس فرعي مُعولم، وبالعكس لا يجب رؤية الاتجاه نحو سياسة فرعية على أنه اتجاه غير رشيد لأنه يشير إلى كل خصائص حداثة جمهورية على العكس من الديمقراطية الحزبية البرلمانية التمثيلية للدولة القومية، حيث يقع فعل اتحادات عالمية وحكومات قومية تحت ضغط المحيط العلني العالمي؛ لذا فإن المشاركة الفردية الجمعية في علاقات فعل مُعولمة تُعد أمرًا جديرًا بالملاحظة ومُهمًا، حيث اكتشف المواطن أن فعل الشراء يعد بمثابة ورقة تصويت يستطيع أن يطبقه بشكل سياسي دائم، ففي المقاطعة يرتبط ويتحالف المجتمع الاستهلاكي النشط مع ديمقراطية مباشرة، وذلك على مستوى العالم كله.

وبهذه الطريقة يشكل مجتمع المواطن العالمي علاقة مسئولية مُعولمة يستطيع أن يشارك فيها ممثلون فرادى وليس فقط ممثلون منظمون في بعض

القرارات السياسية بشكل مباشر، وبالتالي يتضح سبب مناقشة المطالبة "بمواطنة تكنولوجية" في الولايات المتحدة حيث يتعلق الأمر باستعادة كسب حقوق أساسية ديمقراطية في مقابل "سيادة لا أحد" للتطورات التكنولوجية . وطبقًا لرأى أندرو تسيمرمان Andrew Zimmerman (١٩٥٥- ص ٨٨) تنهار السيادة الاجتماعية من خلال سيادة تكنولوجية، بينما كانت الرفاهية و"حرية" المواطنين في الحداثة الأولى أهم من رفاهية حرية النظم التقنية، وتحاول الصياغة البديلة لأستاذ العلوم السياسية فيليب فرانكنفيلد Philip Frankenfeld تبرير طلب المشاركة التكنولوجية فيما يلي:

"يمكن تحقيق حالة "المواطنة التكنولوجية" على صعيد قومي، أو إقليمي أو محلي أو مُعولم أو أصعدة بينية، ولذلك من الممكن أن يصبح المرء مُواطنًا تكنولوجيًّا للمجال (...) الإيكولوجي لتشرنوبل و"المجال المفتوح" لإنتاج واستخدام المواد المتفجرة البلاستيكية – التي تملك مجالات مُعولمة- لنطاق خاص (خال من المواد الذرية) في شبكة تلك النطاقات غير المتجاورة أو المجال الذي تغطيه معاهدة حظر الانتشار النووي (...) إلا أن المرء قد يصبح مواطنًا تكنولوجيًّا لكل من مجالات التأثير تلك، إذا تم دفع سكانها إلى خلق مجموعة من المؤسسات، وخلق شرنقة حماية واستخدام أو شرنقة من الحقوق والمسئوليات التي تؤمن نموذج الفاعل بالنظر إلى تأثيرات التكنولوجيات بهدف محدد مبالغ فيه". (فرانكفيلد Frankenfeld ١٩٩٢- ص ٤٦٣- ٤٦٤، استشهاد في كتاب تسيمرمان Zimmerman ١٩٩٥ص ٨٩، انظر أيضًا لفان شيتنبرجن van Steenbergen ١٩٩٤، هيلد – أرشبوجي Archibuggi/Held ١٩٩٥)

حدد فرانكفيلد أهداف المواطنة المبالغ في تحديد إطارها كالتالي: ١) الحكم الذاتي، ٢) الكرامة، ٣) تضامن- مقابل اغتراب – أفراد الثروة المشتركة، ويشتمل ذلك على حقوق المعرفة أو المعلومة، حقوق المشاركة، ضمانات حق اتفاق مُطلّع، و٤) حقوق تحديد مجموعة المخاطر الجماعية والفردية (فرانكفيلد ١٩٩٥ ص ٤٦٢، ص ٤٦٥).

لكن أي من تلك الأهداف هي أماكن وآلات ووسائل هذه السياسة المباشرة "لمواطنة تكنولوجية مُعولمة"؟ فالمكان السياسي لمجتمع المخاطر العالمي ليس الشارع بل التلفاز وشبكة الإنترنت، بإيجاز هي وسائل الإعلام القديمة والحديثة، وموضوعها السياسي ليس العمالة ومنظمتها وليست النقابة حيث يتولى *التصوير الذي تقوم به وسائل الإعلام للرموز الثقافية* بوظيفتها، ومن الممكن أن يخفف عبء الضمير الجمعي السيئ للفاعلين في المجتمع الصناعي والمستهلكين ومن الممكن، أيضًا، توضيح هذه الفرضية من ثلاثة جوانب:

أولاً: يتم التعريف بالدمار والاحتجاج رمزيًا في ذلك الحضور الطاغي المجرد للأخطار. ثانيًا: كل فرد هو عدو لنفسه في الفعل ضد الدمار الإيكولوجي. ثالثًا : تشهد الأزمة الإيكولوجية وعيًا ثقافيًّا خيريًّا. فمن يكتب ذلك على راياته سوف يترقى إلى طبقة النبلاء الإيكولوجية وسيجازى بثقة غير محدودة، ويحظى بميزة كون معلوماته هو، فحسب ستتمتع بالمصداقية وليست معلومات المنشغلين بالمجال الصناعي.

هنا يكمن تحديد رئيس للسياسة المباشرة: فالإنسان طفل ضائع وسط "غابات الرموز" (حسب تعبير بودلير Baudelaire)، ويمكن أن نصوغ ذلك بكلمات أخرى وهي أن الإنسان يعتمد على السياسة الرمزية للإعلام، الأمر الذي يسري بسبب تجريد الدمار وشموله مما يحافظ على بقاء مجتمع المخاطر العالمي. تحظى هنا الرموز الخبيرة والمُبسطة التي تستخدم في تهدئة الإشعاعات العصبية الثقافية وتحذيرها بأهمية سياسية كبيرة. ويجب تصنيع هذه الرموز أو تشكيلها مثل الحديد، أي وسط نيران مندلعة لإثارة الصراع أمام أعين الجمهور المشدودة والمنزعجة، وهي قابعة أمام شاشات التلفاز. والسؤال المهم: من الذي يخترع الرموز التي تكشف النقاب عن الشخصية التركيبية للمشاكل من ناحية، وتجعلها قادرة على الفعل من ناحية أخرى وكيف؟ وقد ينجح الأمر الأخير بشكل أكبر كلما كان الرمز

المقدم أكثر بساطة ومنطقية وقلت التكاليف المسببة للأعمال الاحتجاجية العلنية للفرد وكان أكثر سهولة على الفرد أن يتمكن هكذا من تهدئة ضميره الخاص. وبالتالي من الممكن إخفاء الأخطاء المعلوماتية كما حدث مع منظمة السلام الأخضر في حملتها ضد شركة شل.

وتعني البساطة الكثير، أولاً: *القدرة على النقل*: فجميعنا مذنبون في حق البيئة تمامًا شأننا شأن شركة شل التي أرادت إغراق منصة النفط البحرية في مياه البحر، حيث نشعر جميعًا بالرغبة في إلقاء علب المياه الغازية من السيارة. إن موقف كل واحد منا هو الذي تبرزه لنا حالة شركة شل (طبقًا للتركيب الاجتماعي) لكن مع فارق جوهري، وهو أنه وفقًا لحجم الذنب تستدرج احتمالية البراءة الرسمية الحكومية. ثانيًا: *صرخة أخلاقية*: فهؤلاء الذين هم في الأعالي مسموح لهم إغراق منصة نفط بحرية مملوءة بالنفايات السامة في الأطلنطي بمباركة الحكومة وخبرائها، بينما نحن هنا في الأسفل خاصة في ألمانيا علينا أن نقسم كل كيس شاي إلى ثلاثة أجزاء ورق وخيط وكتلة أوراق الشاي المطحون حتى يتم التخلص منها كل على حِدة لإنقاذ العالم. ثالثًا: *بدائل سلوكية بسيطة*: حتى نؤثر على شركة شل كان علينا بل كنا نستطيع التزود بالوقود النظيف المنافس. رابعًا: *تجارة صكوك الغفران الإيكولوجية:* فقد حظيت المقاطعة بأهمية مع الضمير السيئ للسكان الأصليين للمجتمع الصناعي لأن من خلالها يمكن مكافأة الذات بنوع من العفو المجاني عن الخطايا.

تنتج أخطار إيكولوجية عالمية أفقًا لمفهوم التجنب والدفاع والمساعدة ومناخ أخلاقي محتدم ومتصاعد مع حجم الخطر المُدرك- وذلك بعيدًا جدًّا عن خلق فراغ عام لمعنى الحداثة، حيث تكتسب فيه أدوار الأخيار والأشرار معنى سياسيًّا جديدًا، ويجعل إدراك العالم في مفهوم منسقي تعريض الذات للخطر الإيكولوجي الصناعي، كلاً من الأخلاق والدين والتطرف، واليأس والمأساة والملهاة المأساوية، يتضافرون

دومًا مع النقيض وهو الإنقاذ والمساعدة والتحرر وتحويلها الى دراما عالمية، ويصبح الاقتصاد حرًّا إما أن يلعب دور مَن يخلط السموم أو أن ينزلق في دور البطل والمساعد في هذه الملهاة المأساوية العالمية، وهذه بالضبط الخلفية التي نجحت على أساسها منظمة السلام الأخضر في أن تجد لنفسها مكانًا عن طريق حيلة اللاوعي، حيث تتبع منظمة السلام الأخضر نوعًا من سياسة السيطرة على الخصم وشل حركته التي تهدف إلى تعبئة هيمنة المذنبين في حق البيئة ضد أنفسهم.

إن المنتمين لمنظمة السلام الأخضر محترفو إعلام متعددو الجنسيات وهم يعرفون كيف يمكن تقديم حالات التناقض الذاتي بين الإعلان وانتهاك معايير الأمن والتحكم بالشكل الذي يجعل العمالقة (شركات وحكومات) تقع في الفخ دون وعي وتتخبط داخله أمام شاشات التلفاز لإمتاع الرأي العام العالمي، وقد يسعد الكاتب الأمريكي هنري ديفيد ثورو David Thoreau والزعيم الهندي ماهاتما غاندي بذلك لأن منظمة السلام الأخضر تصور المعارضة الجماعية المدنية العالمية بوسائل عصر الإعلام والميديا، وفي الوقت نفسه يعد السلام الأخضر صائغ الرموز السياسي، حيث يتم إنتاج الخطايا الثقافية ورموز الخطايا بوسائل صراع الخير والشر تلك التي تجمع الاحتجاجات، وهكذا يمكن أن تتحول إلى مانع صواعق للضمير السيئ الجمعي، وتتشكل بذلك حالات يقين جديدة وصمامات غضب وحنق جديدة في الديمقراطية الصديقة في أوروبا (بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب) الأمر الذي كان وسيظل جزءًا من ميدان الهرج والمرج العالمي للسياسة الرمزية.

ألا يعد ذلك كله بمثابة انحراف ساذج عن التحديات الرئيسة لمجتمع المخاطر العالمي؟

لكن إذا انشغلنا بالتوليفة السياسية الجديدة بدلاً من تلك الموضوعات الفردية فسوف يظهر دافع لمعايشة ناجحة، حيث سيدرك مجتمع المواطن العالمي سلطته المباشرة في التضافر السهل للتناقضات لعمل مقاومة عالمية متجاوزة للثقافات،

فمن المعروف والدارج أنه ليس هناك شيء أكثر عدوى من النجاح. فمن يريد اقتفاء أثر المتحمس سيكتشف امتزاج رياضة جماعية وسياسية في معيار عالمي مع بعضهم بعضًا. ويمكن القول إن الأمر يتعلق بمباراة ملاكمة سياسية ذات مشاركة جماهيرية فاعلة بصورة عالمية، ولا يمكن أن ينافس في ذلك برنامج ترفيه تليفزيوني عادي؛ حيث لن يفتقر مثل هذا النوع من البرامج للضربة الإضافية الواقعية فحسب بل سيفتقر أيضًا إلى الهالة الإيكولوجية لإنقاذ العالم الذي لن يعرف المعارضة بعد الآن، وعلى أية حال سيتضح في دراسة الحالة تلك أن الحديث واسع النطاق عن نهاية السياسة والديمقراطية أو انهيار القيم، باختصار نهاية القانون الكامل لنقد الحضارة حديث أحمق لأنه يغفل التاريخ. وعلى الناس أن يتعلقوا بطرف المشاركة المباشرة بنجاح "ملموس" واضح وهذا ما هم عليه الآن .

مع إدراك المخاطر سيصبح مجتمع المخاطر العالمي ناقدًا لذاته، وستتحرك كل أسسه ومنسقيه وائتلافاته ذات الأشكال المصبوبة. ومن يريد أن يفهم السبب فعليه أن يسأل عن الأهمية الثقافية السياسية للمخاطر المُصنّعة. فالمخاطرة، أيضًا، فردية محزمة ومفرغة وتاريخ. إنها نوع من ذكرى اضطرارية جمعية بأن قراراتنا وأخطاءنا تكمن خلف ما نرى أننا وقعنا تحت سطوته. إن المخاطر العالمية بمثابة تجسيد لأخطاء حقبة كاملة من عصر التصنيع، أي نوع من عودة جمعية لما كان مهملا، وربما تكمن فرصة كسر قيد الجبرية الصناعية في البحث والاستقصاء المدرك لعودتها، فمن يريد بناء آلة قد تعمل ضد تحويل المجتمع لآلة ربما يكون عليه استخدام تصميم تعريض الذات للخطر الإيكولوجي. إنه نوع من التشيئ الذي يطالب بإزالته الذاتية. تلك هي الفرصة الضئيلة لسياسة (فرعية) عالمية في مجتمع المخاطر العالمي.

لكن يضاف إلى ذلك ضرورة سياسة بيئية على مستوى العالم من أعلى، وسيتضح أن قدرنا هو ضرورة اختراع سياسة من جديد.

سياسة فرعية من أعلى: سياسة مناخ عالمية والولادة المحتملة "للدولة الكوزموبوليتانية"

أسفرت عولمة المخاطر (تغير المناخ) عن إنتاج حالة من التحديد لإطار مشكلة العالم وإجابات منهجية ممكنة وأسس قانونية وشروط اقتصاد عالمي ونتائج... إلخ تتم معالجتها في مجموعة كاملة من المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. فمدراء هذه المؤسسات – تجسيد العولمة من أعلى– يعرفون بعضهم بعضًا، ويتغيرون بشكل دائم من شخص لآخر وهم على علاقة وطيدة بمراكز الفكر واتخاذ القرار بالدولة القومية التي ينحدرون منها بوجه عام. إن الأمر يتعلق إذن لدى مثل هؤلاء الخبراء في العولمة بما يمكن أن نقول عنه " السيد أو السيدة تضافر وتكامل". إذ يعد هؤلاء تجسيدًا لمفهوم الاعتماد المتبادل المُعولم وائتلافات الحوار التي كان الحوار أعلاه يتعلق بها. وإذا تأملنا الوضع سنجد أن مدراء المؤسسات "لا يقدرون على حسم الأمر" في مجال ممارستهم المهنية من ناحية، وإنهم من ناحية أخرى يجلسون "على مقاعد متعددة" فيواجهون دومًا تناقضات بين المصطلحات والتعريفات المختلفة القومية والإقليمية العالمية لعملهم تحت شروط ومخاطر مُعولمة غير محددة، وهكذا يتحررون، أيضًا، من الأطر القومية، ويستطيعون تحديد الأهداف المشتركة لعملهم بشكل برجماتي وفي حوار دائم مع بعضهم بعضًا. وهم، أيضًا، من يقرر ما إذا كان ما يفعلونه يتعدى التفسيرات القومية التي ربما تكمن في المصلحة المُعولمة والقومية أي المصلحة الكوزموبوليتانية، أي أنه من الممكن (لا يجب) نشأة ورش تفكير لسياسة فرعية كوزموبوليتية تكسر العلاقات التعريفية القومية لسياسة المخاطرة، ولذلك تحديدًا يعد تقرير المناخ الذي كتبه رئيس البنك الدولي (نيكولاس شتيرن Nicholas Stern) عام ٢٠٠٦ بناءً على طلب الحكومة البريطانية الذي قدمته بحفاوة، مثالاً تطبيقيًا استثنائيًا.

ويكمن "الإنجاز المقدم" لهذا العمل في كونه لم يغير "منطق" إشكالية المناخ فحسب، بل جعلها قادرة على السلوك والفعل بشكل سياسي واقتصادي عالمي. فمنذ وقت طويل ألقى علماء الطبيعة محاضرات عن الأسباب الحتمية لضرورة مواجهة الاحتباس الحراري بفعل حاسم، ولقد أضافت دراسة نيكولاس شتيرن الآن الدليل الدافع الاقتصادي، كما آل التركيب العقلاني – وهو تحديد إطار كارثة المناخ – إلى البديل وهو الموازنة بين التكاليف الباهظة ومخاطرة بعيدة وغير محددة منذ وقت ليس طويلا جدًّا. فما هو مقدار الرفاهية والرخاء الذي نتمتع به الآن ويجب أن نستغنى عنه كي نمنع زيادة ارتفاع درجة حرارة كوكبنا يوما ما؟ كان ذلك هو تقديم وتصوير الأزمة الذي سمح للأنانية القومية للساسة، وشك الناخبون في عدم فعل أي شيء. فقد قلب تقرير شيترن الدليل رأسًا على عقب (اقتصادي)، فالتكاليف التي تنشأ إذا سعينا اليوم لاتخاذ خطوات لمنع الاحتباس الحراري هي تكاليف قليلة إذا ما قورنت بالتكاليف التي سنتكبدها إزاء فعل اللاشيء، وقد يكلف ذلك الاقتصاد العالمي نحو ما يقرب من ٢٠٪ من إنتاجه سنويًّا في المستقبل. ويصبح المنطق عندئذ أن ما يستثمره العالم اليوم في حماية المناخ سوف يعود عليه بالربح أضعافًا مضاعفة، وبالتالي تسحب حجة التكاليف والنفقات بساط السيطرة من الأعداء، وليس هناك عذر بعد الآن.

ولكي يكتسب "المنطق" المصور حديثًا قوة إنتاج تاريخية يتطلب الأمر أكثر من الإثبات الناجح لعدم وجود بديل اقتصادي لحماية المناخ الوقائية. إذ يجب بالإضافة إلى ذلك تشكيل تحالف مع الفاعلين في مجال الاقتصاد العالمي لكي تتقاسم القوميات والحكومات الخائفة على سيادتها النموذج الجديد للتعاون متعدد القوميات. وفي النهاية سيكون من الضروري حماية عدم اليقين الباقي للتبرير الخاص تجاه النقاد الداخليين وسوف نبدأ من آخر نقطة.

إن العلاقات التعريفية علاقات سيادية تخلق مشاهد مخاطرة مصورة لالتزام وشرعية جمعية (انظر الفصل الثاني). فهذا التصوير موجه صوب "التقدم" في

مفهومه القومي للحداثة الأولى أي أنه في توزيع أعباء الإثبات يسري تقدم مفهوم "*دع الأمور تسير*". فأي شيء يبقى آمنًا طالما لم تثبت خطورته، وذلك في مقابل مبدأ *الوقاية* والاحتياط ومفاده أنه ليس هناك شيء آمن طالما لم يثبت عدم ضرره. ولقد أحل "تقرير شتيرن" مبدأ الوقاية محل توزيع أعباء الإثبات لمبدأ "دع الأمور تسير"، وذلك ليس وفقا لإعلان علني وجدل أو تصويت بين العلماء، بل من خلال قوة الحجة والادعاء المقدم للرأي العام، ولذا تم تشكيل العلاقات التعريفية من جديد باعتبارها المبدأ الساري حتى الآن بالنظر إلى عدم الأمن المُصنّع والتهديد الشامل لكوكب الأرض، حيث يحل المبدأ المضاد "الشك ضد الشك" محل مبدأ "الشك من أجل الشك"، وبالنظر إلى ما يهدد البشرية فسوف يتضاءل حجم عدم اليقين الذي لا يمكن إلغاؤه للتنبؤ بكارثة بينما سيتم اختراق التحصن خلف أعباء الإثبات الذي لا يمكن إظهاره. وسيتعرض مأزق التوقع للمدنية التي تعرض نفسها للخطر إما للانهيار لأنه لم يكن في الإمكان إثبات الانهيار أو لا ينهار، لكن يعرض نفسه للضحكات الرنانة عبر القرون لرعب مقدم علميًا على مستوى العالم.

يصور شتيرن القوة السحرية للأرقام الكبيرة. فعلماء الاقتصاد، لأنهم علماء اقتصاد، سيشككون في حساباته بلا هوادة، إلا أن منهجية عدم الأمن – أي تقديم مجالات سيناريوهات الاحتمال والتنبؤات غير المطلقة– حازت في غضون ذلك على قبول زملاء مشاهير(١).

ومن المحتمل أن تفقد الشكوك المنهجية قوة مضادة مصورة من المجال الداخلي للمهنية مثلما يضع الاقتصاد العالمي ذاته في ظل التحول السياسي نصب أعينه، أسواقًا جديدة وفرصًا للنمو في مواجهة تغير المناخ، وهذه هى الحال التى

---

(١) على سبيل المثال يقول رئيس "المجتمع الملكي":" من المفترض أن تميز نقطة تحول هذا الأمر في الحوار الذي أوقع بين المصلحة الاقتصادية قصيرة الأجل حتى الآن والتكاليف طويلة المدى على البيئة والمجتمع والاقتصاد. (صحيفة الجارديان في عددها الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٧) .

تتزايد بشدة. فقد تخفى الأعداء الكبار السابقون لشركة شل البترولية متعددة الجنسيات، وكذلك شركات الطاقة العملاقة وغيرها تحت معطف صديق للبيئة منذ وقت طويل وهم يبحثون عن سبل خارج الاقتصاد القائم على ثاني أكسيد الكربون هؤلاء ليسوا أخيارًا تائبين يفعلون ذلك لصالح البشرية. فالاقتصاد يتبع كما ذكرنا آنفا أهدافًا قصيرة الأجل. كما أنهم يخاطرون بإحلال الأضرار طويلة المدى على الناس والبيئة (يجب أن نقول ذلك) لكن الاتفاق العالمي الملموس حاليًا لحماية المناخ يخلق، أيضًا، أسواقًا جديدة "أسواق إجبارية" مثل التى يمكن إنشاؤها في إطار المخاطر العالمية المعترف بها بشكل نمطي. وتكمن الجاذبية الاقتصادية هنا في أن مبادئ الأمن والوقاية المنظمة على مستوى الدولة (وفي النهاية على مستوى العالم) سوف تجبر على "استهلاك" تقنيات خالية من ثاني أكسيد الكربون ومُوفِرة للطاقة. إذ إن الإيكولوجيا لن تقف كحجر عثرة في طريق الاقتصاد بعد الآن في ظل رأسمالية صديقة للبيئة للأسواق الإجبارية، إيكولوجية التى تم تشكيلها عبر القوميات بل العكس صحيح، أي أنه يمكن أن تتحول الإيكولوجيا وحماية المناخ عن قريب إلى طريق مثالي للمكسب والربح.

وفي النهاية يمكن اختراع سياسة حكومية من جديد بالتحالف مع جماعات المجتمع المدني في زخم التحول النشط نحو سياسة حماية المناخ. أو لا تعد الصفة "عالمي" والمسمى النبيل "حماية المناخ" بوضع رفيع ومسئولية ضخمة وتجذب رؤساء الحكومات المُستنزفين داخل أعباء السياسة الداخلية مع إمكانية الفوز بالسمو والمكانة الرسمية. ويضاف إلى ذلك في حالة بريطانيا العظمى أن كلمة "حماية المناخ عالميًا" توقظ ذكريات لطيفة في شكل إنساني لعصور الازدهار الغابرة "بالإمبراطورية البريطانية" .

ولذلك فإن الدولة الكوزموبوليتانية قد أدمجت بداخلها النظرة اللاقومية بشكل مؤسسي باعتبار أنها توقفت عن إحياء النظرة القومية، وافتتحت -من خلال التضافر النشط مع دول أخرى وحركات مجتمع مدني- مجال السلوك الذي انفتح

من خلال إزالة الحدود بين الاقتصاد والثقافة (بيك Beck ٢٠٠٢ص ٣٢٣-٣٢٤) ويقصد بذلك بشكل ملموس أن القدرة الكوزموبوليتانية على الفعل بالنسبة للدولة يجب أن يتم إدراكها بشكل مستقل عن تصورات السيادة والحكم الذاتي الحالي بطريقة مفهومة وسياسية. ولن تصبح السيادة أو الحكم الذاتي للدولة في بؤرة الاهتمام بل القدرة على الفعل بالمعنى الأكثر اتساعًا أي قدرة الدول على الإسهام في إيجاد حل متعاون للمشاكل العالمية (جراند - ريش Grande/Risse ٢٠٠٠ ص ٢٥٣).

كما يمكن القول بشكل أكثر تحديدًا: القدرة على الفعل المكتسبة مجددًا من الوجهة اللاقومية للدولة ستبسط نفوذها في الداخل والخارج من خلال الفعل والحكم في شبكات عابرة للقوميات تنتمي إليها دول أخرى، وأيضًا، منظمات غير حكومية ومؤسسات فوق قومية، وكذلك شركات كبرى عابرة للقوميات . إذن فالدولة اللاقومية ستستفيد - متحررة من تحفظات السيادة والسلطة - بتعاون غير مدفوع الأجر لحكومات أخرى ومنظمات غير حكومية وشركات كبرى اقتصادية عالمية لحل مشكلات "قومية".

إن القدرة على اتخاد فعل لدى الدول الكوزموبوليتانية التي قد تنشأ من خلال التغلب على كارثة المناخ، لا يمكن أن تُشتق من القدرات المؤسسية للحكومية القومية بعد الآن. وسيصبح "علم الحوكمة" الواقع تحت أسر القومية المنهجية خاطئًا لأنه يستبعد مد السلطة الكوزموبوليتانية في مجالات السياسة القومية، ويعرف فك شفرة الحكم القومي ليس بوصفه ساحة وتحويلة سكة حديد وتعاون أو عمل مضاد غير مدفوع الأجر لمنشغلين متعددي القوميات بشكل تصوري. ولكي نصل إلى نظرية يمكن القول إن القدرة السلوكية للدولة الكوزموبوليتانية مجموع القدرة السلوكية لمؤسسات الحكم القومية والبيروقراطية بالإضافة إلى القدرات التعاونية المستخدمة بشكل مستهدف للشبكات العابرة للقوميات.

وبالطبع يمكن أن ينهار هذا التركيب المأمول بسهولة، فهو هش وقابل للكسر لأن النفقات والمكاسب لسياسة مناخ نشطة تقسم بشكل غير متساو دوليًّا وقوميًّا، ولأن إشكالية العدالة في العالم غير المتساوي تشتعل بشدة في قلب صراعات التوزيع. سوف يتحمل هؤلاء الذين يعيشون اليوم التكاليف بأقصى شكل ممكن، بينما سيجني أحفاد أحفادنا المكاسب. ويجب أن تعرض الدول الغنية الاستعداد الأكبر للتوصل إلى حل وسط على الرغم من أنها ليست الأكثر عرضة للإصابة بسبب الاحتباس الحراري. ولكي نصل إلى اتفاق عالمي ضروري يجب أن توافق الولايات المتحدة على وجه الخصوص، رغم أنها قد يكون لزامًا عليها أن تدفع للصين - منافسها اللدود- مبالغ ضخمة لكي تتخلص من ثاني أكسيد الكربون في لحظة تاريخية تهيئ فيها الصين نفسها للتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديّا، وتصبح فيه مركز قوة العالم. ومن السهل التنبؤ بالقرينة المضادة، وهي أن الفقراء على وجه الخصوص هم من يجب أن يدفعوا ثمن الأحلام الخيالية لإنقاذ العالم أي أن هناك أسبابًا كثيرة للسقوط. لكن ثمة تجربة واقعية سياسية كبيرة ذات مدى تاريخي ستنشئ إبهارًا ضخمًا بوصفها دراما عالمية أو كوميديا عالمية وربما الاثنين معًا قد تم تدشينهما.

السياسة الفرعية للإرهاب

هناك مجموعات من الخصائص الرئيسة التي تميز مجتمع مخاطرة الإرهاب (بغض النظر عن الفارق العام بين الكوارث المقصودة وكوارث الآثار الجانبية) عن مجتمع المخاطرة الإيكولوجية ويكمن هذا الفارق في سؤال عما يمنح السياسة الفرعية للإرهاب السلطة لتصوير "الحرب المستشعرة" وإخراجها؟

تعد المخاطر الإيكولوجية مخاطر "*خفية*" تتوارى بشكل كبير عن أعين الإدراك اليومي وتعتمد غالبًا على نماذج مجردة علمية وحسابات (كارثة المناخ).

كما أنها محل خلاف كبير خاصة أنها لا يمكن تحجيمها على مستوى محلي. وتؤسس منظمة السلام الأخضر أسلوبها هنا بالضبط فما يحدث بشكل غير مرئي تقوم بكشفه على مسرح العالم، وعلى العكس من ذلك تمزق الهجمات الإرهابية جماعات بشرية في مكان محدد، وفي وقت محدد وتظل الصور والأصداء العالمية التي قامت وسائل الإعلام بإخراجها وتصويرها بوصفها مخاطرة إرهاب حاضرة في كل وقت مترسخة في عقول البشر، حيث يجب صنع توقع الكارثة ضد حقيقة الحياة اليومية، وهنا يتجاوز التوقع العام للكارثة الواقع المفجع للكارثة المقصودة.

وطبقًا للعلاقات التعريفية السارية لا يمكن مؤخرًا أن يكون أي شخص مسئولاً عن الدمار الإيكولوجي. فالإرهابي الذي يُظهر نفسه من خلال عمله الجنوني بوصفه فاعلا ومبادرًا، يجذب اهتمام المواطنين عن طريق عدم القدرة على التقدير المقصود لفعله، ويجعل وعد الدولة بالأمن موضع شك بشكل أساسي وجوهري. والنتيجة أن توقع الكارثة المقصودة أصبح ضروريًا وصعبًا على حد سواء إذا لم يكن مستحيلاً. ويتعين على الجميع الاعتماد على الوقاية في هذا الموقف العام، وتعد الوقاية المنتصرة دائمًا من اللحظة الأولى، لأنها تمنع حدوث الفعل الجنوني. وتزداد ضرورة الانتباه قبل النشط مع جنون الهجمات الإرهابية المتوقعة وكلما كبر حجم التهديد أو زاد حجم صناعة التهديد، أصبح أكثر سهولة أن تجد في الديمقراطية أغلبية تنادي بتقييد الحرية. وأمام بديل الحرية والأمن قد تدافع أغلبية الشعب عن الأمن دومًا، فالدولة الوقائية لا تحتاج إلى دعاية أو بالأحرى فإن الهجمات الإرهابية الحاضر توقعها في كل مكان في الحياة اليومية أفضل دعاية للدولة الوقائية والأمن، الأمر الذي يشكل خطرًا على دولة القانون في أسسها.

ويقصد بهذه الأولوية للوقاية أن يتحول المجتمع بأسره من خلال توقع الإرهاب إلى حالة الاحتمال والشك. فكيف سيكون الوضع؟ إذ يعني هذا التحول المجتمعي ازدياد الشعور بعدم الثقة تجاه "الغير" والحكم المسبق ليس فقط في إدراك الشعب بل في الممارسات الشرعية والمؤسسية للشرطة وأجهزة المخابرات والحكم

القضائي أيضًا. ففي بريطانيا العظمى تمتلك أجهزة الأمن منذ إقرار القوانين الجديدة ضد الإرهاب ترسانة سلطوية للدولة البوليسية حيث تستطيع سلطات الأمن التنصت على هواتف "المشتبه بهم"، ووضع كاميرات مراقبة دون تصريح قضائي، كما تستطيع الشرطة إلقاء القبض على إرهابيين "مشتبه بهم" والتحفظ عليهم لمدة أربعة أسابيع دون توجيه تهمة محددة لهم.

أما ما يخص التعامل الاجتماعي مع مخاطرة الإرهاب فلا يوجد سوى إرهابين *متوفين* أو إرهابين *محتملين*. وبينما سددت الفئة الأولى ثمن جرمها بالموت، يصعب تحديد المجموعة الثانية في المقابل. ويستخدم مسمى "الاستهداف العرقي على أساس الملامح" إذا تم وضع مجموعة من الأشخاص بسبب العرق أو الدين تحت دائرة الاشتباه العام. وكان مثل هذا السلوك في المجتمعات الديمقراطية أمرًا محظورًا حتى حينه، وإذا لم تتوافر أدلة فمن الضروري رصد لحظات اتهام وشك مادية لعمل الاستهداف العرقي على أساس الملامح. وتحول اقتفاء أثر مصادر الخطر في مجتمع الاحتمالات إلى بحث مستمر ومليء بالشك والاتهام، وعلى كل فرد أن يضع في حسبانه أنه قد يصبح ضحية المراقبة ليس فقط في المجال العلني العام، بل في المجال الخاص بكل تفاصيله أيضًا. وقد تنامى هذا الاتجاه بالمدى الذي لا يتزامن فيه نمط الجناة مع الصور النمطية للآخر فحسب مثل الوعيد والتآمر القادم من معسكرات اللاجئين الفلسطينية أو الأُسر التي تعاني في باكستان، بل أصبح الأمر يتعلق غالبًا "بصبية لطفاء من الجوار" الذين ولدوا في بلادنا وكبروا في عائلات مهاجرة متضامنة وحسنة المواطنة. وأكثر ما يلاحظ على الجناة في هذه المجموعة أنهم غير ملفتين للانتباه، وهذا يعني بدوره أن كل فرد يدخل دائرة الملاحظة. الأمر الذي يتسبب في قلق وتوتر واضطراب عام .

وتتنامى أزمة الدليل في مجتمع الاحتمالات. ونظرًا لأن كلاً من نقص البرهان والخطر يتناميان معًا، فإن إعادة تقويم نقص الدليل وعدم إحكام أطر الدليل يصبح أكثر احتمالاً (هدسون Hudson ٢٠٠٣). وكما قلنا فإن سلطات التحقيقات

تتعرض لمأزق يتمثل في أنه مع إعلان المرتكبين مسئوليتهم عن الحادث يكون قد فات أوان كل شيء، في حين أن العكس صحيح، وهو أنه كلما كان القبض عليهم مبكرًا لتجنب وقوع تخفيف حادث جنوني كان من الصعب إلقاء التهم على الإرهابيين المحتملين والمشتبه بهم حقًّا طبقًا للمعايير السارية لفعلتهم. ففي مجتمع الاحتمالات الذي يحل فيه منطق الاحتمال والممكن محل منطق الحقيقة ربما علينا في النهاية إثبات احتمال الحدث لتبرير إصدار حكم. ونتيجة ذلك تهدد مخاطرة الإرهاب العامة تخفيف حدة تحديس البراءة – إن كل شخص بريء طالما أن التهمة لم تثبت عليه– وفي النهاية يجب على الإرهابي المحتمل في حالة الشك – أي كل فرد– أن يثبت براءته، ونستطيع أن نأمل فحسب ألا يقف أحد بجوار رئيس الحزب الوطني البريطانى اليميني المتشدد في مطالبته بإصدار حظر عام لسفر أي مسلم ذكر يتروواح عمره بين ١٥و ٥٠ عامًا. إلا أن تلميحات النشطاء في مجال الحقوق المدنية التي بمقتضاها يقع عدد كبير من المسلمين تحت وطأة "الاستهداف العرقي على أساس الملامح" ليست صائبة. وبالتالي يتعرض هؤلاء للتمييز العنصري. وينتمي أصحاب الأعمال الانتحارية – كما هو الادعاء المقابل الساخر– إلى المسلمين بشكل كبير في نهاية الأمر. كما يسفر توقع كوارث مقصودة عن موجات من إسقاط التهم المتصاعدة ويدخل مفهوم الآخر والخطر في علاقات جديدة قديمة، ومن ثم يرغب الناس في كل مكان إجراء عملية التصنيف بشكل فوري إما خطير أو غير خطير طبقًا للصور النمطية المألوفة وهي نحن والآخرون.

وتنشأ بهذه الطريقة تأثيرات متأرجحة، حيث يطابق الاتجاه نحو استبعاد المخاطرة الاتجاه نحو وصم الذات، ويتطبع المرء أكثر فأكثر على شاكلته مثل رؤية الحكم المسبق لمعادي الإسلام (الإسلاموفوبيا) للمسلمين. فكلما زاد عدد مرتديات الحجاب كان ذلك بمثابة الإشارات الخارجية لاختلاف الآخر، فيلجأ المرء إلى الابتعاد. ولقد سهّلت العولمة الإعلامية على المرتحلين خلال الإنترنت وشاشات الفضائيات عدم الوصول إلى هناك بالمرة، فهم يعيشون ويسكنون بل

يبقون في حاضرهم الافتراضي لمواطنهم. وهكذا يتجدد تأثير الكلمة المفزعة القديمة "هوية" مرة أخرى، فلأننا مختلفون لن يتمكن الآخرون من فهمنا. ويكتسب فكر مناهضة العولمة "أي الإسلام السياسي" في هذا الموقف جاذبية وسحرًا، فالإسلام السياسي يقدم أفق عولمة مضادة مناهضة للحداثة مع وهم مفهوم الأمة التي تشمل العالم كله وتعيش وفقًا للشريعة الإسلامية.

وتشير التداعيات الناجمة عن الهجمة الإرهابية الفاشلة على لندن في أغسطس ٢٠٠٦ إلى المدى الذي حوّلت الهجمات الإرهابية بمقتضاه الغرب إلى مجتمع الاحتمالات بالفعل، فعلى الرغم من عدم حدوث أي شيء (لأنه تم تعطيل التفجير المخطط لطائرات الركاب الأمريكية)، فإن توقع الهجمات الإرهابية قد غير الشروط المؤسسية لهذا التوقع على نحو كبير، حيث لم يعد مسموحًا اصطحاب أي مواد سائلة في حقائب اليد على متن الطائرة (مثل معجون الحلاقة). لكن هناك استثناءات مثل غذاء الأطفال الذي يجب فحصه من قبل على نحو أكثر دقة. وفي مطار دالاس في واشنطن كان من الضروري تقشير الموز تحت أعين مراقبين متشككين. ومعنى ذلك أن التكاليف الإضافية للأمن في مجال الطيران التي سوف تزداد الآن مجددًا ستصبح مثل ضريبة على تقسيم العمل الدولي، ومن الممكن أن يفضل هذا الأمر سياسة حماية البيئة بشكل لاإرادي كأثر جانبي لأثر جانبي مع تراجع حركة الطيران.

إن السياسة الفرعية للإرهاب أي "جنود الجنون" (كما وصفتهم مجلة دير شبيجل الألمانية) لا يتبعون نموذج المنظمات العسكرية الذي يقتضي أن يكون لها قائد (بن لادن) يضع استراتيجية، ويقوم بتنفيذها فيما بعد من هم أقل منه في المرتبة، حيث يسود هنا نموذج المنظمة عابرة القومية لإرهاب حر من التدرج الوظيفي وأفقي والذي يملك كل فرد فيه الشروط الضرورية للانتماء إليه وهي الكراهية وشبكة إنترنت – ويصبح "إرهابيًا ذاتي الصنع" أو قادرًا على صنع نفسه

بنفسه، فمثل الشركات الكبرى عابرة القوميات التي تعول دائمًا بشكل أكبر على رجال أعمال ذاتيين هناك أيضًا رجال أعمال ذاتيين وإرهابين للحرب العقائدية .

نشرت مجلة دير شبيجل الألمانية في عددها رقم ٣٣ الصادر عام ٢٠٠٦ ص ٩٦ ما يلي: "لا تعمل القاعدة اليوم على لامركزية القتل فحسب بل إلى تحويله إلى فرديته، وكل مسلم لم يتضامن بشكل جيد وكل فاشل ومحبط مسموح له أن يشعر بأنه مرحب به في إعطاء حياته الفاسدة معنى يبدو أنه أعلى قيمة".

يقصد بالسياسة الفرعية للإرهاب، أيضًا، تحويل الحرب إلى الطابع الفردي. فالانتحاري الفردي أكثر الأشكال تطرفًا لثورة الخير على الشر، حيث يستطيع الفرد عن طريق التضحية بنفسه كأداة للقتل الجماعي أن يعطي حياته الخاوية معنى بطوليًّا، لأنه يدفع الهيمنة التي يحميها السلاح إلى الشكل الذاتي لمصيدة التوقع والعكس صحيح، إنه بريق الفزع المصور في الغرب الذي يحول الإرهاب إلى مخدر سلطة، ومن الممكن أن نتصور ذات مرة في شكل تجربة ذهنية أنه إذا اتفقت الدول ووسائل الإعلام الغربية على حظر نشر معلومات عن الهجمات الإرهابية عندئذ قد ينهار خطر توقع الإرهاب في ذاته، وقد يفقد الفعل كثيرًا من بريقه المفزع على مستوى السياسة العالمية.

فمن يختزل مقاومة الإرهابين في مركز المركز على أنها مشكلة أمنية بحتة – كما يحدث في الغرب- فإنه يعمل لصالح الإرهابين. لأن الدعم المفتوح أو الكامن الذي يتلقاه الإرهاب فيما يعرف بالعالم الثالث له علاقة بشكل جوهري بأن الأمر يتعلق في السياسة الفرعية الإرهابية بوسائل غير شرعية ومؤثرة لأقصى حد – من الصعب استيعاب ذلك من منظور غربي داخلي – لكي نطرح مشكلة جوهرية على مستوى الرأي العام العالمي، ولكي يتم العمل ضد العولمة الاقتصادية، كيف تصبح العدالة والكرامة ممكنة في عصر العولمة؟ ومن الممكن قول ذلك بشكل آخر ومحدد على النحو التالي: لأن الغرب يحظر العدالة، ويفسدها بعولمة أحادية الأبعاد فإن الإرهاب يجد في العالم غير العادل بشدة وفي أعين

المطحونين والمقهورين بفعل الحداثة الغربية من يستمع له بوصفه إيدلوجية أخيرة للمعارضة، بل يجد الإرهاب، أيضًا، قبولاً صامتًا غالبًا، لذلك من الضروري حفظ مظهر طريقة الجنون التي تضع مسألة العدالة على أجندة السياسة العالمية، وليس التنوير الحديث لعصر العولمة، إن الغرب يبدو في أعين الرأي العام العربي مثالا للانهيار الحضاري والإمبريالية الاقتصادية الذي يجب الرد على غطرسته الهشة بتيار الإسلام السياسي المناهض للحداثة .

لكن نظرًا لأن ما يُعرف بالعالم الثالث ينقل الكثير عن الغرب - العلم والهواتف الخلوية والإنترنت والموضة والهيمنة القومية والتفكير النفعي والفردية- فإنه يشعر بالهزيمة والخنوع. فهو يكره ما يخضع له ويتحكم به. وكراهية الحداثة الغربية منتج انتصاراتها، والإرهاب هو الإجابة على أن المرء أصبح منذ وقت طويل جزءًا من الغرب، وأنه لم يستطع في الوقت نفسه التصالح مع حقيقة أن الغرب يشكل هذا العالم وفقًا لصورته. ذلك هو السياق المُعولم الذي تؤسس السياسة الفرعية الإرهابية حضورها السياسي العالمي بداخله.



الفصل السادس

دولة الوقاية

أو:

عن تقادم تشاؤم التقدم الخطي

يمكن وصف المجتمع الصناعي – كما في موضع سابق من هذا الكتاب- بأنه شكل من أشكال المجتمعات التي تصنع توابعها السلبية ومهدداتها الذاتية بشكل منظم، ولكنها لا تموضعها علنًا في شكل صراعات سياسية.

أما عندما تسيطر أخطار المجتمع الصناعي على المناقشات العامة والسياسية، وكذلك المناقشات الخاصة فإننا نجد أنفسنا في موقف مختلف تمامًا. حيث تنتج مؤسسات المجتمع الصناعي مخاطر لا تستطيع أن تتحكم بها وتجيزها. هكذا يرى المجتمع الصناعي في نفسه مجتمع مخاطر، وينتقد نفسه في هذا الضوء.

ويرد مصطلح "التحديث الانعكاسي" في هذا الموضع بوصفه نتاج هذين الطورين. ولا يعني هذا المصطلح (كما يبدو من النعت "انعكاسي") انعكاسًا، ولكنه يعني أول الأمر *"مواجهة الذات"*. إذ يجري الانتقال من مرحلة الصناعة إلى مرحلة مخاطرة الحداثة عن غير عمد بمنأى عن أعين الآخرين وبشكل قهري في إطار ديناميكية التحديث المستقلة وفق نموذج *"الآثار الجانبية المستترة"*. ويمكننا القول إن الأوضاع داخل مجتمع المخاطرة تنتج بفعل هيمنة مسلمات المجتمع الصناعي (الإجماع على التقدم وتعميم وتجريد التوابع البيئية والمخاطر) على كل من تفكير وسلوك الأشخاص والمؤسسات على حد سواء. إن مجتمع المخاطرة لا يمثل *خيارًا* يمكن الانحياز له أو رفضه في إطار الجدل السياسى بل إنه ينشأ في مجريات تحديث يعمى عن النتائج، ويصم آذانه عن المخاطر مما يسفر عن مخاطر ذاتية سواء في مجملها أو في خمودها تهدد بتقويض أسس المجتمع الصناعي.

تستند المخاطر، دائمًا، على اختيارات أي أنها تفترض وجود القدرة على الاختيار وتنتج عن تحولات من ارتباكات ومخاطر في الاختيارات (وتفرض اختيارات تؤدى بدورها إلى مخاطر)(١). أما التهديدات غير المحسوبة فيحولها المجتمع الصناعي إلى مخاطر محسوبة. وهكذا ينشأ العديد من أنظمة التأمين. نعم يصبح المجتمع بالنسبة للمؤمن بمثابة مجتمع مخاطر، أي دولة رعاية، وفي الوقت ذاته دولة تموين وإمداد (إيفالـــد Eweld ١٩٩٣). حيث يتشكل ما هو غير متوقع بشكل متوقع. ويصير ما لم يقع بعد موضوع سلوك وفعل الوقاية الآني: أما الأداة المعرفية والمؤسسية لتحقيق هذا فتوفرها جدلية حساب المخاطر - والتأمين.

يتم الولوج إلى مجتمع المخاطرة في اللحظة التي تقوم فيها *المخاطر المصنعة بإلغاء حسابات المخاطر القائمة لدولة الوقاية لتحل محلها*. ولمن يتساءل عن معيار فعال وعملي لإنجاز هذا التحول فإليه الإجابة: *غياب حماية التأمين الخاص* وبشكل أدق: إن المشاريع الصناعية والتكنولوجية العلمية لا سبيل إلى تأمينها (انظر الفصل الثامن). كما يتحول المجتمع الصناعي قسرًا بفعل المخاطر المصنعة إلى مجتمع المخاطرة، ويتأرجح *على الجانب الآخر من حدود التأمين الخاص*. وتتبع العقلانية التي أدت إلى ترسيم تلك الحدود من لب العقلانية لهذا المجتمع أي *العقلانية الاقتصادية*. هذا وتشكل شركات التأمين الخاصة حاجزًا حدوديًا لمجتمع المخاطرة. فهي تناقض من خلال إصرارها على منطقية السلوك والفعل الاقتصادي تأكيدات الأمان التي تصدر عن الفنيين وأصحاب المشاريع والأعمال في صناعة الأخطار. فهم يقولون: يجوز أن تتناقص المخاطرة التقنية إلى العدم في حالة الإمكانية الضئيلة للمخاطر ذات التبعات الكبيرة، أما المخاطر الاقتصادية فتكون لا نهائية في تلك الحالة في المقابل.

---

(١) إن هذه النقطة أصبحت محل إجماع انظر بيرو ١٩٨٤ إيفالد ١٩٩٣، إيفرز/نـــوتني ١٩٨٧، لاجاديك ١٩٨٧، هالفمان ١٩٩٠، وكذلك المقالات الأخرى فـــي المجلـــد نفـــسه: بـــريتفيتس ١٩٩١، بونس ١٩٩١، بروك ١٩٩١، لاو ١٩٩١، بيـــك ١٩٨٦-١٩٨٨، هـــان وآخـــرين ١٩٩٢، ياب ١٩٩٢، ولومان ١٩٩١.

إن القيام بتجربة فكرية أو عملية ذهنية بسيطة لحرى بتوضيح مدى الإهمال والفوضى المقننة: ومن يطالب اليوم - كما هو متوقع بطبيعة الأمر من كل قائد سيارة - بحماية تأمينية خاصة، ويؤدي بذلك إلى تفعيل ميكانيكية إنتاج شديدة التقدم الصناعي وغاية في الخطورة إنما يعلن في الوقت ذاته نهاية لقطاعات عريضة لما يسمى بتكنولوجيا المستقبل ومنظمات البحوث واسعة النطاق التي تعمل كلها بلا حماية تأمينية أو على أقل تقدير بلا حماية تأمينية مناسبة.

يتوجه مجتمع المخاطرة إلى أن يصبح مجتمعًا ناقدًا لذاته وهو ما يشكل تناقضًا ما. حيث يناقض خبراء التأمين مهندسي الأمان، فإذا ما شخّص هؤلاء الأمر على خلوه التام من المخاطر حتى تصل درجة الخطر إلى صفر يحكم الآخرون أن الأمر لا سبيل إلى تأمينه.

١- نهاية التكنوقراطية الخطية؟

يمكننا استخلاص تشخيص ما مما سبق ذكره: تصبح القرارات و"قانونية الأمر" الخاصة بالتطور والتقدم العلمي التكنولوجي من الشئون السياسية، ومن هنا يطرح السؤال التالي نفسه: هل يتطابق بالضرورة وعي مجتمع المخاطرة بذاته مع إعلان خطأ نماذج التكنوقراطية الخطية - سواء المتفائلة بالتقدم أو المعلنة لتشاؤمها من التقدم على حد سواء - تلك النماذج التي بهرت المجتمع وعلومه منذ ما يقرب من المائة عام؟

ساق هيلموت شيلسكى Helmut Schelsky (مستندًا إلى ماكس فيبر وثورشتاين وأرنولد جيلن وغيرهم كثيرين) في ستينيات القرن العشرين حجة مفادها أنه على الدولة الحديثة خاصة في ظل التكنولوجيا وانسحابها هي والعلم على مجالات الحياة كافة أن تستوعب التكنولوجيا حتى تتمكن من الحفاظ على قوتها وترسيخها. وبذلك تتضاءل أهداف الدولة السياسية والمعيارية، وتنفذ ضروريات تكنولوجية أي تصبح الدولة "دولة تقنية". وبتعبير آخر: إن عقلنة الغرض والتكنكة تلتهمان الجوهر

الديمقراطي للمجتمع الآخذ في تحديث نفسه. فالخبراء يحكمون أكثر فأكثر حتى في تلك المناحي التي يتحمل فيها السياسيون المسئولية اسمًا.

"القرارات التكنولوجية – العلمية لا يمكن أن تخضع لتكوين إرادة ديمقراطية. فتصبح بذلك غير مؤثرة. وإذا جاءت قرارات قيادة الدولة واختياراتها وفق قانونية قابلة للمراقبة العلمية تصبح الحكومة أداة إدارة لضروريات الأمر، ويصبح البرلمان أداة مراقبة للصحة الموضوعية" (شيلسكى Schelsky ١٩٦٥:٤٥٩)

ويشير يوست هالفمان إلى أن شيلسكي ينطلق عند حديثه عن وجهات النظر فيما يخص المخاطرة الاجتماعية من "تطور اجتماعي في اتجاه المخاطرة صفر أي غياب المخاطرة تمامًا. وبذلك يتم بشكل تام تجاهل قوة الانفجار للتطور في اتجاه الحداثة التى تحول كل شيء إلى قرارات ومن ثم إلى مخاطر.

"إن التكنولوجيا ذات المخاطر العالية تناقض بشكل جلي التوقعات في إطار نظريات التكنوقراطية.(....) كما أن الوضع المركزي للدولة من حيث الدعم المادي والتنظيم السياسي للتقدم التكنولوجي منح مؤسسات سياسية دورًا متزايد الأهمية من حيث تحمل "المسئولية" عن توابع التقدم تجاه المجتمع، وبذلك غدا للتقدم التكنولوجي وتوابعه طبيعة السلعة الجماعية".

إذا ما أصبح المجتمع معملا (كروهن/ فاير Krohn/Weyer ١٩٨٨، بيك ١٩٨٨) تصير القرارات والاختيارات التي تتخذ بشأن التقدم التكنولوجي، وكذلك مراقبته مشكلة جماعية.

"لم يعد العلم سلوكًا تجريبيًّا لا توابع له، كما أن التكنولوجيا لم تعد تطبيقًا قليل المخاطر لعلم آمن. فالعلم والتكنولوجيا ينتجان مخاطر في إطار تجاربهما، وبذلك يحمّلان المجتمع كله عبء درء هذه المخاطر والتغلب عليها.(...) وفقًا لثقافة المخاطرة تتبع نتائج وإجراءات إستراتيجية شديدة التباين والاختلاف لمعالجة المخاطر. فأصحاب المشاريع والأعمال يقيمون المخاطر وفق مبدأ التكلفة والمنفعة،

وبذلك يصبح فشل السوق وإخفاقه أهم بؤر وأهداف تفادي المخاطرة. أما البيروقراطيات فتحكم على المخاطرات من منظور تعريفات افتراضية للصالح العام، وتبحث عن حلول تهدف إلى إعادة التوزيع في محاولتها لمعالجة المخاطرات، وتصبح هنا المشكلة الرئيسة هى السلامة المؤسسية للجهاز الإداري. وتقدر الحركات الاجتماعية المخاطر، وتقيمها من خلال ما تحتويه هذه المخاطر من إمكانية تحقق كوارث مرتبطة بهذه المخاطر، وتبحث عن إمكانية تفادي كوارث من شأنها أن تستتبع تهديدات ومخاطر آنية ومستقبلية لمستوى الحياة. إن حقيقة عدم إمكانية التصالح والمهادنة بين هذه التقييمات المتباينة للمخاطرات تؤدي بقرارات واختيارات محددة حول المخاطرات المقبولة إلى صراعات قوى. والأمر لا يتعلق بالمخاطرة بل بالقوة (تشارلز برو Charles Perrow) (هالفمان Halfmann ١٩٩٠ : ٢١،٢٦،٢٨، انظر ص٦٤ وما يليها) .

يتعلق الأمر فيما يخص صراع المخاطرة الجديد هذا كما يوضح كريستوف لاو –بتوزيع المخاطرة أكثر منه بتجنب المخاطرة وتفاديها، وهذا يعني أن الأمر يتعلق ببناء وعمارة تعريفات المخاطرة بالنظر إلى المنافسة المتنامية لخطاب المخاطرة المتقاطعة (مثل قوة نووية مقابل ثقب الأوزون): "تتم المناقشات **حول** تعريفات المخاطرة وتوابعها الاجتماعية في الغالب على مستوى الخطاب العلني (أو شبه العلني) وتتم المناقشات بمساعدة الحجج العلمية والمعلومات التي تمثل في الوقت ذاته مصادر لعب محدودة للفاعل الجماعي. فمجال علمنة العلن يصبح موضعًا رمزيًا لحل صراعات التوزيع حتى وإن حجبت هذه من خلال المنطق الخاص الذي تم موضعته وعلمنته للحجج الخاصة بالمخاطرة" (لاو ١٩٩١: ٢٥٤)

وهكذا ترسم تعريفات المخاطرة حدودًا داخل المجتمع من خلال محاولتها تحديد عناصر مثل حجم المجموعات ووضع ومعالم اجتماعية لهؤلاء المسئولين عن المخاطرة، وكذلك هؤلاء الذين يتأثرون بها، وهكذا يصبحون في بؤرة ومركز المناقشات والمجادلات.

"بينما يمكن قياس وتسمية نجاح الفعل الإستراتيجي في إطار صراعات التوزيع "القديمة" من خلال وسائل متنوعة ومتباينة (المال، ملكية وسائل الإنتاج واتفاقيات التعرفة وأصوات الناخبين لا يكاد يتاح هذا الأمر أي تلك الوسائل الرمزية التى يمكنها تصوير مكسب أو خسارة المخاطرة.

فالمحاولات كافة لتأسيس ووضع معايير لقياس المخاطرة، مثل: حسابات الاحتمالية، وقيم الحد، وحساب التكاليف، وغيرها تبوء بالفشل عندما يتصل الأمر بمخاطر صناعية بسبب لامحدودية المخاطرة وعدم القدرة على قياسها، وكذلك مشكلة التقييم الذاتي لما يمكن أن يطرأ من احتمالات. وهذا يفسر اندلاع الصراعات غالب الأمر على مستوى المعرفة حول مشكلات التعريف والعلاقات السببية. لا تتمثل المصادر الأولية لهذا الصراع حول عدالة المخاطرة مباشرة في الإضراب وأصوات الناخبين والتأثير السياسي بل في المعلومات والنتائج العلمية والتقييمات والحجج في المقام الأول" (لاو ١٩٩١: ٢٥٤).

يربط نيكلاس لومان رأيه بهذا النموذج الخاص بصراع المخاطرة، حيث يتلاقى عنده التمييز بين المخاطرة والخطر بالتضاد بين كل من *أصحاب القرار والمتأثرين* بالقرارات. ويعد التفاهم بين هؤلاء أمرًا عسيرًا إن لم يكن مستبعدًا. ولكن على الرغم من ذلك لا تنشأ خطوط واضحة للصراع، لأن المواجهة بين أصحاب القرار والمتأثرين به مرتبطة نسبية من حيث الموضوع والموقف.

"نحن نحدث الناس عن المخاطر عندما يمكننا إرجاع أضرار مستقبلية محتملة إلى القرار والاختيار الذاتي، فمن لا يركب طائرة لا يمكنه السقوط بها. أما عندما يرد ذكر الأخطار فالأمر يتعلق بأضرار ترد إلينا من الخارج. وحتى لا نحيد عن المثال الذى ذكرناه فيمكن أن تتسبب أنقاض طائرة سقطت في وفاة شخص ما (...) أما الأخطار المعروفة -مثل الزلازل الأرضية وثورات البراكين وتعويم الإطارات والزيجات- فتتحول إلى مخاطر بحسب درجة معرفتنا بالاختيارات التي تمكننا من تفادي التعرض لها. ولكن هكذا يلقي الضوء على نصف الأمر فقط، لأن الأخطار

تزداد في ظل الاختيارات والقرارات وذلك في شكل أخطار تنتج عن اختيارات الآخرين وقراراتهم.(.....) (وهكذا) يقطع النظام الاجتماعي اليوم ذلك التباين فيما بين المخاطرة والخطر. فالمخاطرة بالنسبة لشخص ما خطر بالنسبة لشخص آخر. فالمدخن له أن يخاطر بإصابته بمرض السرطان، ولكنه يشكل خطرًا بالنسبة للآخرين. الأمر الذي ينطبق بدوره على سلوك قائد السيارة الذي يسابق في مخاطرة واضحة، ومنشئ المفاعلات النووية ومشغلها، وأبحاث الهندسة الوراثية – والأمثلة لا حصر لها". (لومان Luhmann ١٩٩٨: ٨١)

تنتج استحالة أو عدم إمكانية تخطي عوائق التفاهم بشكل كامل عن استيعاب الكوارث وتقييمها. هنا يفشل معيار "عقلانية" احتمالية الحدوث".من المحتمل ألا يكون الخطر الناجم عن وجود مفاعل نووي جديد في الجوار أكبر من المخاطرة باتخاذ قرار قيادة السيارة ثلاثة كيلو مترات أكثر في العام الواحد. ولكن: من الذي ستثير الحجة القائلة إعجابه؟ إن النظر إلى الكوارث وتوقعها بمثابة حاجز للحسابات. ولا يرغب المرء في هذا بأي حال من الأحوال حتى وإن بدا الأمر غير محتمل بالمرة. ولكن أين يقع حد هذه الكوارث، حيث تبدو حساباتها الكمية غير مقنعة؟ من الواضح أن هذا السؤال لا إجابة له بمعزل عن المتغيرات الأخرى. فهو يختلف بالنسبة للفقراء عنه بالنسبة للأغنياء، كما يختلف عند غير المستقلين والمستقلين (...) إن السؤال المثير حقًا هو: ما الذي يعد بمثابة الكارثة؟ وهذا سؤال تختلف إجابته أغلب الظن ما بين متخذي القرار ومن يقع عليهم القرار ويتأثرون به"(لومان ١٩٩١: ٩١ وفيما بعد الفصلين التاسع والعاشر).

يمكن أن يكون هذا صائبًا، ولكنه يغفل المعيار المنظم لعقلانية التأمين الاقتصادية وينكرها. فمجتمع المخاطرة مجتمع محروم من الأمان، حيث تتضاءل حماية التأمين مع زيادة حجم الخطر، وهذا في وسط تاريخي لدولة الرفاهية التي تنسحب على مناحي الحياة كافة ومجالاتها ومجتمع التأمين الشامل. والاثنان فقط أي مجتمع محروم من الأمن ومجتمع التأمين الشامل يؤديان إلى إمكانية اشتعال مجتمع المخاطرة.

٢- عن تقادم تشاؤم

التقدم الخطي

إن طابور نقاد الحداثة نافذي البصيرة عميقي التفكير والمثابرين طويلا يضم الكثير من الأسماء الرنانة. فقد انضمت أفضل عقول أوروبا في القرن العشرين إلى هذا الاتجاه. ويمكن للمرء أن يقرأ في هذه التحليلات المبهرة كيف أن الكتاب وقعوا أسرى سحر العملية التي يصفونها. ويتم أحياناً في آخر الأمر إضافة فصيل صغير من الأمل يبدو بالنسبة لانعدام الأمل عامة مثل تهيدة مقارنة بنهاية العالم وفنائه. وبعدها ينسحب الكاتب ليترك القراء والقارئات المحبطين في الحياة البائسة.لا شك أن انعدام الرؤى يشرف ويتيح المجال لميزة لا يستهان بها، وهي أن يستقر الإنسان وهو خال من المسئولية في موضع التميز والتعالي. ولكن إذا صح تشخيص ازدواجية معايير مجتمع المخاطرة المطروح فإن منظري فناء العالم ونهايته بإمكانهم البدء في التهليل لأن نظرياتهم خاطئة وستصبح كذلك.

لقد أخذ زيجمونت باومان Zygmunt Baumann في مناقشاته للطبعة الإنجليزية لمجتمع المخاطرة في ذكاء مبهر في شحذ الحجج التي تشجع أي إنسان على وضع يديه مكتوفتين في حجره وألا يفعل شيئاً. فالمشكلة لا تتمثل فقط في وقوفنا في مواجهة تحديات هائلة لا علم لنا بمداها لكن الأمر أكثر تركيبًا. فكل محاولات طرح الحلول تحمل في ذاتها بذرة مشكلات جديدة وأكثر صعوبة.

"إن أكثر الكوارث المخيفة تلك التي يمكننا تتبع استنادها على طموح وسعي سواء في الماضي أو الحاضر إلى الوصول لحلول عقلانية. فأكثر الكوارث مأساوية تنشأ أو تنشأ في أغلب الظن من خلال الحرب ضد الكوارث. فالأخطار تتنامى مع نمو قوانا. وقوتنا التي نفتقدها أكثر من غيرها تلك التي تمكننا من التنبؤ بحلول الكوارث التي تمكننا من تقدير مداها" (باومان ١٩٩٢: ٢٥)

وحتى عند تناول المخاطر والتعامل معها لا يتم معالجة الأسباب بل المظاهر فقط، ذلك لأن الحرب ضد مخاطر ممارسة الاقتصاد الجامح "أصبح من صفقات الأعمال الكبرى" في حد ذاته، ويعطي بدوره قوة دفع جديدة للأحلام العلمية – التكنولوجية التي لا تعرف لتوسعها حدودًا.

ولا تستطيع محاربة الكوارث إلا أن تعدو "صفقة أعمال" في مجتمعنا. كلما زاد صار أكثر تأثيرًا وبعثًا على الهواء. إن سياسة الخوف تدفع بعجلة السلوك الاستهلاكي، وتدعم بذلك "سيرورة الاقتصاد ودوام حراكه" وتبعد عنه "لعنة الكساد". لابد من اللجوء لمصادر جديدة لاستهلاكها حتى تعالج التوابع الجسيمة لاستهلاك المصادر في الماضي. والمخاوف الفردية التي يتم استثارتها وتنميتها من خلال الكشف عن مخاطر ماضية والتصريح بها إنما يتم توظيفها للإنتاج الجماعي للمخاطر غير المعلومة في المستقبل". (المصدر ذاته).

يلتقط باومان فكرة التحديث الانعكاسي بشكل جلي عندما يقول:

"لم يتخل بيك عن الأمل (يقول البعض الوهم) في أن تحقق الانعكاسية ما عجزت عنه العقلانية" مما يؤدي إلى تبرير صادر عن العلم الذي يتباهى الآن بالانعكاسية كسلاح أكثر جدارة بالثقة من عقلانية ما مضى. كما أنها تدعي بحقها في المراجع التي لم تختبر بعض للتنبؤات بالمخاطر عوضًا عن حلول مشكلات المقذوف بحقه والمتهم) لا يمكن أن يستمر هذا إلا إذا تم التأكيد على دور العلم أو تجريمه بسبب تعاسة الإنسانية وشقائها سواء فيما مضى أو الآن. ولكن لا يجول إلا في أذهان العلماء وشعراء البلاط سواء المأجورون أو المتطوعون منهم أن المعرفة (معرفتهم هم) تحدد الوجود والانعكاسية كما أن العقلانية سلاح ذو حدين، سيد مثل خادم، عالم بفنون التطبيب مثل الجلاد" (المصدر ذاته).

يقول باومان إن "الانعكاسية تخطئ في التعرف على العلاقة الحقيقية بين الانعكاس والانعكاسية في مجتمع المخاطرة. فالمقصود ليس زيادة ما هو قائم

كالعلم وبحوث في النتائج والتحكم الذاتي. ففي الحداثة الانعكاسية تتحلل أشكال المجتمع الصناعي وأسسه كافة.

إن باومان – المُنظّر الاجتماعي لازدواجية المعايير والقيم – يفكر في الحداثة بشكل خطي مستقيم أكثر مما ينبغي. والاحتمال الضئيل والتافه بأن ينشأ من خلال غير المتنبأ به ما هو غير متنبأ به (وكلما كان الأمر غير قابل للحسبان أو التقدير كان أكثر إثارة للدهشة) لا يلقى له بالاً.

ولكن هذه المغامرة، مغامرة عدم قابلية التقدير والحسبان في اتخاذ القرارات تضع بداية جديدة لتاريخ المجتمع في مستهل القرن الحادي والعشرين (الفصلان ١١, ١٢).

الفصل السابع

معرفة أم جهل؟

منظوران لتحديث انعكاسي

١- نقاط انطلاق

يُقصد بالحياة في مجتمع المخاطر العالمي أن تعيش مع جهل أو عدم معرفة لا مفر منهما، أو بالأحرى أن تعيش في اقتران زمني بين التهديد والجهل والتناقضات والأزمات السياسية والاجتماعية والأخلاقية الناتجة عنها. وتنمو مع الجهل التابع لعولمة التهديد الضرورة والحاجة لاتخاذ قرارات عن الحياة والموت. ويعد الحديث عن "مجتمع المعرفة" بمثابة تشبيه بلاغي للحداثة الأولى، فنحن نتعامل داخل مجتمع المخاطر العالمي مع مجتمع *الجهل* بمعنى دقيق للغاية، فليس من الممكن اجتيازه كما حدث في عصر ما قبل الحداثة عن طريق معرفة أكثر وأفضل وعلم أكثر وأفضل، بل العكس سيولد الجهل من رحم علم أكثر وأفضل، وسيفرض الدكتور جهل سطوته، وهذا سيحدث في مجتمع المخاطر العالمي، وبالتالي فإن الحياة في بيئة مُكوّنة من جهل مُصنّع ستعني البحث عن إجابات مجهولة عن أسئلة لن يستطيع أحد أن يطرحها بوضوح.

ولكي نستبعد الوقوع في فخ إساءة فهم أكثر سوف أُقدم تحديدًا مجردًا للمعالم (قارن كتاب بيتر ڤيلينج Wehling الصادرعام ٢٠٠٦) وسأفرق بين "المعرفة" و"الحقيقة"، ولن أتحدث عن المعرفة أو الجهل بالمعنى المعرفي للفلسفة ونظرية العلم أو للعلم الطبيعي، بل بمفهوم علم الاجتماع الذي يفسر المعرفة بوصفها توقعًا، وإحالة اجتماعية وتركيبًا. وبذلك يستطيع عالم اجتماع المعرفة أو بالأدق عالم اجتماع الجهل أن يقسم ويفرق ويفصل بين الجهل المؤقت والجهل غير المعترف

به وعدم الرغبة في المعرفة، تمامًا مثل باحث الحشرات الذي يفرق بين الفراشات وحشرات المن ويضعها في أنماط متعددة، فكما أن هناك جنس الفراشات الواضح والشيق هناك أيضًا جنس عدم القدرة على المعرفة المُدرك وعدم القدرة على المعرفة غير المُدرك، حيث يتوغل ويغير الجهل مواقف الحياة والألم للناس والنظم الخبيرة، ونظم التحكم وتصور السيادة والسلطة الحكومية والقانون وكرامة الإنسان. كما تجبر وتتيح نظرية مجتمع المخاطر العالمي إمكانية إعادة التفكير في الثوابت والمفاهيم الأساسية والمؤسسات الرئيسة للعالم الحديث.

الجهل المُصنّع بوصفه موقفًا حياتيًّا: في السادس والعشرين من إبريل عام ١٩٨٦ انفجر مفاعل نووي في تشرنوبيل، ولم تدمر هذه الكارثة المناعات البشرية، والبنية الجينية لخلايا البشر، ولم تلوث التربة والأنهار والنباتات فحسب بل لوّثت الحياة الاجتماعية والفعل السياسي، وبالتأكيد كل المؤسسات الحكومية تقريبًا من نظم خبيرة ومستشفيات والرعاية الحكومية والأحزاب السياسية، وفهم الذات القومية بأشكال متعددة للجهل الحتمي قلت أو كثرت. فقد صاحب الانفجار النووي انفجارًا للجهل وعدم المعرفة، وهذا التداخل غير القابل للانحلال بين التلوث النووي والجهل صنع الشخصية الغريبة المتوغلة في العقدة الكافكية لعالم ما بعد تشرنوبيل.[١]

يجب في البداية إبراز السمة الأساسية للحياة في مجتمع المخاطر العالمي، وهي نزع الحواس وبالتالي نزع الحاسة المشتركة للشرط الأنثروبولوجي للحياة المُعتدة بذاتها وإصدار الأحكام، وهكذا تتعرض الحياة البشرية للخطر في صميمها، ويُسلب الإنسان قوته في الحكم ويتحول عدم القدرة على المعرفة إلى جزء لا يمكن إزالته من وضع المعاناة بالنسبة للعوالم الحياتية المعنية (لايعرف أحد مدى هذه الإصابة لأنها جزء من الجهل). وبالتالي يتعين على الناس الذين سُرقت حواسهم

---

(١) استند إلى الدراسة الأنثروبولجية المتميزة لأدريانا بيترينا التي أنجزتها عام ١٩٩٩ونشرت عام ٢٠٠٢تحت عنوان:

"Life Exposed Biological Citizens after Chernobyl"

وحكمهم الخاص استخدام المعرفة والجهل اللذين جمعوهما عند موقف المعاناة بالنسبة لهم "كعملة " وعن طريقهما يستطيع الناس التفاوض على بقائهم الحيوي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في صراعهم مع السلطات المسيطرة.

هناك بالطبع نظريات إشعاعية مختلفة وتنافسية، فعلى سبيل المثال تؤكد إحدى هذه النظريات أن الإشعاعات الذرية ربما تسببت بقدر محدد فحسب في ظهور أمراض جينية، وهناك آخرون يقدمون فرضية أخرى مفادُها أنه حتى أقل جرعة إشعاعية لها تأثير ضار، ولذلك يمكن توقع ظهور أمراض متنقلة من حيث الزمان والمكان والمجتمع بشكل متزايد غالبًا مع الجرعة الزائدة. وتُظهر الأبحاث الجديدة نتائج حديثة وفرضيات، وعلى الجانب الآخر يتم رفض التعميمات المُكتسبة لأنها افتراضية وتعد بمثابة "فوبيا إشعاعية" حتى لو بحث المستهدفون عن كسب أدلة من تاريخ معاناتهم الخاص، لكن الحقائق تتغير. فما كان معرفة يوما ما أصبح جهلاً، والجهل أصبح معرفة. حيث يتغير جزء من التعريفات البيولوجية عن طريق التقدم التكنولوجي، والجزء الآخر عن طريق الأوامر السياسية، وبالتالي يتحول فجأة المرضى إلى أصحاء جينيًا ويتحول الأصحاء بدورهم إلى مرضى جينيًا. وبهذه الطريقة تتبادل الأسس الإحصائية لتصنيف المصابين والموتى أماكنها، ويجب بعد ذلك تحديد وقياس مواقع ألم ومعاناة الناس جنبًا إلى جنب مع المراقبة الطبية ومدى المخاطرة وشعب المخاطرة والمرض ومطالب الناس الناشئة من كل ذلك في الوقاية جغرافيًا وسياسيًا بشكل جديد.

وتفقد كل المعايير والأطر القديمة للألم والمعاناة مغزاها وسريان مفعولها طبقًا لكل تنظيم لمعركة المعرفة غير العلمية والطبية والجهل، ويتحكم الجهل بشكل أكثر وضوحًا دائمًا في المعرفة الإحصائية المتغيرة دومًا.

ولأن الحكومات والسلطات هي المنوطة بالحفاظ على المخاطر غير القابلة للتحكم من جديد وصنع المراقبة والسيطرة عليها، فإن الناس يرون أنفسهم معرضين لقصف بقنابل من الأشكال المتغيرة للجهل المعترف به قل أو كثر للمعايير العلمية

والفئات البيوكميائية ومطالب التعويضات الحكومية، وبالتالي تتأرجح البيانات عن عدد الموتى بسبب كارثة المفاعل في تشيرنوبل بين واحد وثلاثين، ومائة ألف قتيل، كما يتغير أيضًا تحديد المناطق المُشعة والمناطق التي تعد آمنة. لكن من يريد الاعتماد على هذه الفوارق؟ فإلى جانب البيانات الرسمية هناك بيانات غير رسمية وإلى جانب الخرائط الحكومية المُحددة للتلوث هناك خرائط مراجعة حكومية أو خرائط ذات سيطرة دولية وضعتها المنظمات غير الحكومية في الميدان. ولقد تمخضت هذه الأشكال والإخوة التواءم من الجهل وعدم المعرفة المتوارية المدركة وغير المدركة عن ولادة التناقضات الأكثر غرابة.

يبدو أن هذه التناقضات هي الاستثناء لكنها لا تبعد كثيرًا عن الحالة الطبيعية، حيث خصصت مجلة الأخبار التايم *Time* لموضوع *الحياة مع المخاطرة* (إصدار يوم ٢٨ يولية ٢٠٠٣) مقالاً رئيسيًا في الصفحة الأولى تتعقب فيه بالتفصيل كيف وقع الناس في المدنية المتقدمة في شباك مخاطر من الصعب الوصول فيها لقرار وفي شباك جهل نشأ من العلوم وغير قابل للتفكيك. لقد تمكن العلماء من تحديد المخاطر المرتبطة بالمواد الغذائية المُعدّلة جينيًا وأجهزة الهاتف الخلوي والاستخدام اليومي للمواد الكيمائية على أكمل وجه من خلال حسابات الاحتمالات، لكن هذا لا يوضح أي شيء عما إذا كانت حقيقية أم لا وكيف يستطيع المستهلك أن يتخذ قررًا في موقف محدد بشكل عقلاني. وأين يجب على المرء أن يقلق؟ وأين الخطوط الفاصلة بين القلق المعتدل والخوف المعرقل للعقل والهستيريا؟ ومن يحددها؟ هل هم العلماء الذين تتعارض نتائجهم غالبًا في زمن محدد حتى أنها تتغير بشكل جذري على المدى الأكثر طولاً؟ ولنأخذ على سبيل المثال جنون البقر ومرض السارس أو إنفلونزا الطيور، فالنموذج التخطيطي -القائم على الربط بين الجهل والتهديد- متشابه في كل مكان، ويمتد نطاق الجهل هنا على الأخص إلى نشأة المرض وطرق الانتقال، وكذلك زمن الكمون بعد العدوى. ويصل المرء إلى رؤى عالمية ونهايات متقابلة وفقًا لرؤية المرء: هل الجهل سبب لعدم فعل أي شيء أم العكس سبب لسلوك مبكر وقائي بالنظر إلى هذا الخطر الذي من المحتمل تجنبه؟

كلما كان الخطر أكبر، كان الجهل أكبر، وكان القرار ضروريًا ومستحيلاً (تناقض القرار): كانت التوقعات طموحة للغاية عندما بدأ الإنتاج الصناعي لمادة الفلوركلوركربون FCKW (الفيريون) عام ١٩٣٠ في الولايات المتحدة. (بيشر/ لاو/ أوبرماير/ فيلنج ٢٠٠٤) فكان كل شيء يبدو مثاليًا وكاملا، حيث فتحت الخواص الكميائية – التي تتمثل في كونه غير سام، وغير قابل للاشتعال، عديم الرائحة – أفاقًا مستقبلية غير مسبوقة أمام سوق المبردات، ومن عساه يفكر في أن مادة كميائية يمكن أن تستخدم لكل شيء خاصة في رذاذ الشعر ومزيل العرق، قد أدت إلى تقليل أبدي لسمك طبقة الأوزون التي تحمي الناس من سرطان الجلد؟ ولقد كشفت الفرضيات العلمية في فترة السبعينيات وتحديد ثقب الأوزون فوق قارة أنتاركتيا (القارة القطبية الجنوبية) عام ١٩٨٥النقاب عن أحد الأمثلة الدرامية والغنية بالتداعيات للجهل البيئي. وتكمن خطورة مادة الفلوكلوركربون في أنه من الممكن زوال طبقة الأوزون في المستقبل، وبالتالي ستهدد الشمس الحياة ولن تمنحها، لقد زال الحد بين المعرفة والجهل. وعلى المستوى المعرفي سيتمثل ذلك في كون العلم لم يعرف لمدة تزيد على أربعين عامًا ما لم يعرفه، فالأمر لا يتعلق باستدامة عدم المعرفة التقليدية بل بالجهل غير المدرك وغير المحسوس. وهذا النوع من عدم القدرة على المعرفة يجب أن نراه سببًا لتعريض البشرية للخطر. ونحن نتعامل هنا مع حالة عدم القدرة على المعرفة غير المقصودة لكن في زمن اتخاذ القرار.

"يشير الجدل الدائم حول تحرير الأعضاء المتغيرة جينيًا إلى أنماط موازية واضحة لمثال الأوزون، لأنه حتى الآن لا تتوافر لدينا أية معرفة أو قدر قليل منها عن الآثار المترتبة على المدى الطويل لإنتاج وتحرير واستخدام النباتات والحيوانات المُعدّلة جينيًا. لكن الموقف تغير عندما أصبحت مخاطر الجهل (كرون Krohn ١٩٩٧) وكذلك الجهل غير المدرك الآن – كنتيجة لحالة الفلوكلوركربون أخيرًا وليس آخرًا– موضوع للنقاش بين المؤيدين والمعارضين للهندسة الوراثية.

ما مقدار الجهل الذي يستطيع المرء أن "يتكبده" دون استثارة أخطار غير قابلة للسيطرة؟ وما تخمينات وفرضيات الجهل التي ستبدو مهمة وأيها نستطيع أن نتجاهله واعتباره ليس خطيرًا؟ وأي مزيج من التحكم والصدفة مقبول بمفهوم السلوك المسئول؟" (فان دين ديليه van den Daeleعام ١٩٩٣- ص ١٨٣). كما تعد نوعية الإجراءات الاجتماعية والمؤسسات الشرعية القادرة على الإجابة عن هذه التساؤلات وماهية المعايير قابلة للتطبيق محل نقاش في هذا الصدد (بيتر فيلنج Peter Wehling ٢٠٠٦- ص١١ -١٢).

لكن يجب فصل الجهل /*المتعمد* بشكل حاسم عن ذلك. ويمكن القول إن جوهر إرهاب تنظيم القاعدة وكيانه يكمن في الجهل المنظم، ولأن المرء لا يستطيع أن يعرف مكان هجماتها وزمنه، فتحول تنظيم القاعدة إلى فكر ومذهب غامض غير واضح المعالم. ولطالما كانت القاعدة دومًا منظمة مرنة وشبكة معقدة ومترامية الأطراف على مستوى العالم متعاونة مع حلفاء متنوعين وبينها تزاوج مصالح مع مجموعات خفية أخرى. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر تمركزت القاعدة في أي ولا مكان. وتتمحور طرق وضع حسابات ممكنة لمخاطرة الإرهاب في بحث دافع الجماعات الإرهابية أو تحاول تحديد احتمالية هجوم إرهابي نووي على سبيل المثال وتقديره (أو من الممكن ربط الطريقتين). وتغفل الطريقتان نية هذه الشبكات الإرهابية ومقصدها وكيف تعمل بنجاح ساحق، أي التفريق بين الكارثة الحقيقية والتوقع المُعولم للكارثة أي مخاطرة الإرهاب، أو الأدق أن نقول الجهل المنظم المدرك بالهجوم الإرهابي التالي.

وينطبق على الجهل غير المتعمد والجهل المتعمد أن المرء يستطيع تعويض الكوارث العادية لكنه لا يستطيع تعويض أكبر الكوارث الممكنة، ويحل مبدأ الوقاية محل مبدأ التعويض لكن منطق التعويض يختلف عن منطق الوقاية، حيث يستند التعويض على حرفية التنبؤات الممكنة والاحتمالية الرياضية. لكن يجب أن تعتمد الوقاية من أجل الحالة الأسوأ احتمالاً على تكهنات خيالية قلت أو كثرت وفرضيات

وتصورات، لأنها لا تستطيع بل غير مسموح لها الاستناد على خبرات مناسبة، وسيكون الوقت قد فات إذا وقعت أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. أي أن منع حدوث مثل هذه الكوارث الأكثر وقوعًا من خلال سلوك وقائي يغير مغزى المخاطرة حيث يشتمل مبدأ الوقاية على المطالبة بجعل التحليلات الاحتمالية نسبية، وإطلاق العنان لتخيل المخاطر أي عمل فرضيات محل شك أو لحظات شك بسيطة كأسس للقرارات، وعلى الجانب الآخر مالا يستطيع المرء أن يعرفه يجب أن يمنعه وينشأ من خلال ذلك خطر جديد للخطر لأن الإجراءات الوقائية ضد المخاطر الكارثية تطلق من ناحيتها سراح مخاطر كارثية ربما تكون أكبر من الكارثة التي يجب تجنبها، وتعد حرب العراق مثالاً كلاسيكيًا عن ذلك، فلقد اندلعت الحرب على أنها حرب ضد الإرهاب على وجه الخصوص لكنها أدت إلى تحول العراق إلى ساحة للإرهابين.

٢- *منظورات "تحديث انعكاسي"*

نقاط أساسية : انعكاس مؤسسي،

جماعة منعكسة، آثار جانبية

من الصعب عدم إساءة فهم مصطلح "الانعكاس". وقد طورت أنا وزميليّ أنطوني جيدنز وسكوت لاش مفهوم التحديث الانعكاسي ونظريته في اتجاهين مختلفين ولكن متداخلين، فمن الوجهة الأولى التي يمثلها جيدنز ولاش يرتبط التحديث "الانعكاسي" (مطابقًا للمعنى الحرفي) أساسًا بالمعرفة والنظر في الأسس والنتائج ومشاكل الحداثة، أما من الوجهة الثانية التي تؤيد نظريتي (التي تبدو من الوهلة الأولى مخالفة للمعنى)، فإن التحديث الانعكاسي ينتج أساسًا من الآثار الجانبية للتحديث. لذلك فنحن من الممكن أن نتحدث في الحالة الأولى عن *المعرفة* (بالمعنى الضيق) وفي الحالة الأخيرة عن *تأملية نقدية* (بالمعنى الأوسع والأشمل)

للتحديث، لذلك فالمعنى الأشمل هو الأدق لأن التأملية النقدية تشتمل على الفعل العكسي (تعديل المسار) إلى جانب المعرفة والإدراك، وتفهم على أنها تأثير أو التأثير الوقائي للجهل (لكن يؤدى هذا المفهوم الاصطلاحي إلى إساءة للفهم، لذلك فهو سيئ الحظ).

تكمن صعوبة خاصة لهذا الفارق في أنه غير فاصل لذلك لا يمكن أن يستند الحوار عن "قرن من الآثار الجانبية" - ودون أن يتعارض مع نفسه- على جهل مطلق بل على جهل نسبي فحسب، ويصبح السؤال عن نوع هذه النسبية شيقًا والمتمثل في من يعرف ماذا ولماذا ولم لا؟ كيف يتركب كل من المعرفة والجهل ويُسلّم بهما ويُطرحان للتساؤل، وكيف أيضًا يُنكر وجودهما أو يتم تأكيدهما أو استبعادهما؟ لا يمكن للشكل الفكري للتعبير عن مفهوم " آثار جانبية" أن يتعارض مع المفهوم المعرفي "للتحديث الانعكاسي" بل يفتح سيناريو أكثر اتساعًا وتعقيدًا يشمل الجهل وعدم المعرفة إلى جانب أشكال مختلفة وتركيبات للمعرفة. عندما أشرح التحديث الانعكاسي بالنظر إلى أنطوني جيدنز وسكوت لاش، فإنني إذن أتحدث عن إدراكي الخاص لهذا المفهوم نوعًا ما، وبينما تناولنا نحن الثلاثة معًا مجال المعرفة فإن جيدنز ولاش قد استثنيا معنى الآثار الجانبية وعدم المعرفة.

يُميز " التحديث الانعكاسي" الحداثة المتأخرة حيث حددها بوصفها حقبة تعكس حدود الحداثة وصعابها ، الأمر الذي يتسق مع المشاكل الرئيسة للسياسة الحديثة، لأن تحديثًا بسيطًا أو خطيًّا يسيطر دومًا في بعض أجزاء العالم، وتظهر على وجه الخصوص في جنوب شرق آسيا من وقت قصير على الأقل، وتسري شروط التحديث الانعكاسي في الغرب والمجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يُشكّل السؤال عن الموضوع الذي يدور حوله التحديث حقًّا والمشكلة الرئيسة للتحديث (جيدنز - بيرسون ١٩٩٨ص ١١٠).

ويمكن تلخيص هذه المحاولة للمعرفة التي رسمها جيدنز للتحديث الانعكاسي على النحو التالي:

- كلما أصبح المجتمع أكثر حداثة، نتج مزيدًا من المعرفة حول أسسه وبنيته وديناميكيته وصراعاته.

- كلما امتلك المجتمع مزيدًا من المعرفة عن نفسه وزاد تطبيقه لها، كلما حلّت بنية خاضعة للمعرفة ومنقولة علميًّا ومعولمة للبنى والمؤسسات الاجتماعية محل سلوك تقليدي قديم.

- تحدد المعرفة القرارات وتخلق مواقف سلوكية ويتحرر الأفراد من القوالب ويتعين عليهم وضع تحديد جديد لموقفهم السلوكي تحت شروط الأمن المُصنّع في أشكال واستراتيجيات التحديث الانعكاسي.

تكمن صعوبة هذه المحاولة المعرفية في أن أي نوع من المعرفة والإدراك والاتصال ومراقبة الذات لا ينطبق على كل المجتمعات الحديثة فحسب بل يشمل كل المجتمعات التقليدية، ومثل هذه التأملية النقدية " الانعكاسية" تعد حقًّا ميزة أساسية لكل تداخل اجتماعي كما يؤكد علم الاجتماع من خلال كل مدارسه بدءًا من ماكس فيبر ومرورًا بجورج زيمل ووصولا إلى إرفينج جوفمان وهارولد جارفنكيل. وهناك صورة جميلة لهذا الشكل الفكري الرئيسي للإدراك المعرفي منذ عصر التنوير ألا وهي: الرؤية هي التي أضيف لها عينًا (الفيلسوف الألماني فيشته Fichte). يتحدث ألفين جولدنر عن "علم اجتماع انعكاسي"، ويتحدث يورجن هابرماس عن مجتمع متصل، وإذا ما أكدنا على مرجعية ذاتية للنظم (نيكلاس لومان) ففي المقابل سيتم التركيز على مجال آخر تمامًا من المرجعية الذاتية، أما بيير بوردو فيتخذ موقفًا وسطيًا عند المقارنة بين الإدراك وعدم الإدراك فهو يحيل "الانعكاسية" باعتبارها معرفة منهجية إلى الشروط (الفئات) غير المدركة لمعرفتنا.

تضع عمومية مفهوم المعرفة كل نظرية معرفية للتحديث الانعكاسي أمام مشكلة، فإما يتم الإبقاء على مفهوم معرفة غير قابل للتمييز، وبالتالي يفسر مصطلح "تحديث انعكاسي" كمن يفسر الماء بالماء أو اللون الأبيض بأنه أبيض،

وبالتالي لا يعد إلا تحصيلا حاصلا (طوطولوجيا رائعة)، أو نفرق بين أنواع وأنماط المعرفة ونربط الأقوال عن مجتمعات حديثة مؤخرًا وانعكاسية بأنواع محددة للمعرفة والإدراك، يتعقب أنطوني جيدنز وسكوت لاش هذا الطريق الثاني حيث يتحدث جيدنز عن انعكاسية مؤسسية لتمييز التعامل مع المعرفة العلمية والخبيرة بأسس السلوك الاجتماعي، حيث تحل هذه المعرفة المسموح بها السلوك الاجتماعي من كل الأطر التحكمية وتدخله في سياقات جديدة أي أنها بمثابة قاطرة دافعة لتغيير الأشكال والأبنية السلوكية الاجتماعية.

وتظهر هذه الفكرة من خلال مثال توضيحي: طبقًا لامتلاك انعكاسي للمعلومات فإن الأسواق المالية غير مستقرة حتمًا، حيث من الممكن أن تتطور في اتجاهات غير متوقعة وتتخذ مسارات فوضوية من الممكن أن يستخدمها راكبون بشكل عشوائي وتؤدي إلى سلوك جماعي، وكما يرى عبقري المضاربات المالية والملياردير جورج سوروس، فإن على الأسواق المالية تقدير المخاطر الكونية ذات التداعيات المتعددة التي تتأثر بالمعلومات عنها وإدراكها، وقد أتجرأ في افتراض أن المعرفة الكونية لهذه المخاطر المالية الكونية قد تظهر أحد البواعث للاتجاه نحو الانهيار الاقتصادي الكامل.

"نؤكد حاليًا أن العالم ليس كما اعتقد مفكرو عصر التنوير، فتوسيع مجال معرفتنا عن العالم والبحث عن معلومات جديدة يخلق أشكالاً جديدة للمخاطرة التي لا نملك أمامها أي خبرات ومعارف سابقة ولا يمكن حسابها على أساس الأزمنة الحالية لأنه لا يتوفر لدينا بيانات، لذلك فإن المخاطرة في الأسواق المالية خطيرة ومعقدة لأنها أكثر انعكاسية. (...) وما أطلق عليه اسم "عدم أمن مُصنًّع" يستند بشكل أقوى على توسيع أكثر من تحديد المعرفة". (جيدنز/ بيرسون عام ١٩٨٨– ص ١٠٤– ١٠٥).

وكلما هيمن الامتلاك الانعكاسي للمعرفة على التداخل بين الأبعاد المؤسسية بشكل أقوى كان التضافر والتداخل العولمي داخل عالم يذوب ويتحول إلى وحدة كوكبية بشكل مستمر أصعب في التحكم والسيطرة. يوضح جيدنز العلاقة بين الديناميكية الخاصة المنهجية والتأثير الإنساني على مفهوم "الثقة" في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين الإنسان وبيئته في النظم الاجتماعية التقليدية محددة من خلال قواعد سلوكية وفعلية معينة، التي تضمن شكلاً من الأمن الوجودي الأنطولوجي، ولم يبق لأفراد المجتمعات الحديثة سوى الأمل في أن تقدر الأنظمة العملية على تحقيق التوقعات، لكن تختبئ المعرفة عن عدم ثباتها وخطورتها في الأعماق، واللذان ينشأن مع ديناميكية انعكاسية للحداثة.

يشير جيدنز وبيرسون إلى مفهوم الثقة على النحو التالي: "تم تعميم مفهوم الثقة (بالإنجليزية Trust) أساسًا من السياقات التي اشتق منها مفهوم المخاطرة أي من العلاقات التجارية والأعمال. ولفظ Trust باللغة الإنجليزية بمعنى" ثقة " هو لفظ Trust نفسه عندما نتحدث عن بنك كاتحاد مؤسسي موثوق به أو محفظة ائتمانيةhold in trust ويكمن الفارق الأساسي – لو قبلناه – في أن الثقة أمر ذو أهمية بالنسبة للمستقبل وللماضي. وجدير بالذكر أنه كانت هناك أشكال أولية للثقة مرتبطة بشكل أعمق مع الأشكال الأقرب للتقليدية الخاصة بالالتزام مثل الالتزامات ناحية الأقارب والأنساب. وتشمل الثقة علاقة مباشرة ومُوجَّهة للمستقبل مع الإنسان أو الشيء الذي نثق به. (...) ويجب أن تكون الثقة متبادلة لكي تكون فعّالة. كما أنها تقدم الأمن بالنظر إلى الإمكانات المستقبلية، ولذلك أشير إلى أمن أساسي في الشخصية (...) ولكي يستطيع المرء أن يحافظ على حياته، فإنه يعتمد على فكرة عامة عن الثقة، ويشتق الناس طبقًا لطبيعتهم هذا الأمر من خبراتهم العاطفية السابقة. ومن يبتعد عن ذلك يقع في مصاعب كبيرة، لكن لكي نعيد ذلك مرة أخرى أي لكي تكون الثقة فعّالة يجب أن تكون متبادلة ومن الممكن أن تكون غيرعمياء". (جيدنز – بيرسون Giddens/Pierson ١٩٩٨ص ١٨٠– ١٨١).

يشير سكوت لاش Scott Lash للتحديث الانعكاسي، أيضا، على أنه تحديث للمعرفة، وأسئلة التوزيع، والدوران، والاستهلاك، وتصعيد مضمون، وشكل المعرفة، وكذلك الصراعات الناشئة من جراء ذلك. فهو يرى التحديث الانعكاسي على أنه تحديث معرفة تصبح من خلالها أسس السلوك الاجتماعي وما يقابلها من أسس وقواعد التفكير والبحث الخاص بعلم الاجتماع، محل نقاش وقابلة لإعادة التنظيم والتركيب. لكن لاش يؤكد بالتناقض مع جيدنز على نشأة صراعات جديدة منبثقة من الأنواع المختلفة للمعرفة التي هي أيضًا أنواع يقينية، ويُفرق لاش (وهو بذلك يتفق مع كانت) بين الإدراك المعرفي والأخلاقي والجمالي، ويركز على الخصائص العاطفية للإدراك الجماعي الذي لا يمكن اختزاله في عناصر عاطفية ومعرفية وأخلاقية تخلق مجتمعات انعكاسية. وهو بذلك يربط بين النقد الموجه لي ولجيدنز والمتمثل في أن أفكارنا تقوم على فهم مختزل من الناحية المعرفية للانعكاس ومن ثم للتحديث الانعكاسي. ويُلقي لاش الضوء على الجماعات الانعكاسية على خلفية الفردية التقدمية والنظرية الحضارية الأنجلو أمريكية، وكذلك الاتجاهات نحو كومونية جماعية جديدة. وتعد هذه الجماعات الانعكاسية بمثابة عالم رمزي ثانٍ اختياري وجمالي، وتشمل الأسواق الدولية والقدرة على الانتقال والحركة والعادات الاستهلاكية والعوالم الحياتية والرمزية المحلية، وتتيح في الوقت نفسه الإمكانية لأمر لم يكن ممكنًا من قبل، والمتمثل في إيجاد هويات اجتماعية شخصية مُعولمة قادرة على الانتقال والتبادل والاختيار وقادرة على اتخاذ القرار في الوقت نفسه وصالحة للحياة بطريقة معيارية.

ما الذي يميز فكرتي بشأن التحديث الانعكاسي عن فكرة كل من جيدنز ولاش؟ بإيجاز وتركيز يمكن القول إن عدم *المعرفة بل الجهل الانعكاسي قل أو كثر هو الوسيط لتحديث انعكاسي*، وسيتضح الأمر في الخطوات الثلاث التالية: (١) في تحديد الجهل على أنه إنكار (٢) مساعدة التمييز بين نظريات المعرفة الخطية وغير الخطية (٣) بواسطة أنماط الجهل.

الجهل بوصفه إنكارًا

سيحل الفارق بين المعرفة والجهل محل الفارق (الاصطلاحي سيئ الحظ) للانعكاس (المعرفة) والانعكاسية (آثار جانبية) للتحديث الصناعي. وقد يتسبب ذلك في إحلال غموض أكبر محل الغموض الحالي. لأن مع مصطلح الجهل (وكذلك التداخل والزيادة الممكنة لأشكال المعرفة والجهل) سينفتح أفقان جديدان للسؤال بل ومجال لم يُفتح من قبل للتفسيرات وأشكال إساءة الفهم، فمن الممكن أن يكون الجهل مُدركًا، ماديًّا أو نظريًّا، عدم رغبة في المعرفة أو عدم قدرة على المعرفة ..... إلخ.

وتتعدد الأشكال التعبيرية للإنكار مثل الإخفاء وادعاء العمى والتقوقع وعدم الرغبة في المعرفة ورؤية ما يريد المرء أن يراه فحسب (كوهين Cohen ٢٠٠١) مثل مدمني الخمور الذين لا يريدون إدراك حالتهم أو الرئيس الأمريكي بوش الذي لا يريد الاعتراف بهزيمته في العراق، والعلماء الذين يخفون جهلهم بالتهديدات المدنية المتزايدة. فهل يجمع كل هذه الظواهر أمر مشترك؟ وعندما ننكر الجهل هل نعرف إذن ماذا ننكر؟ أم هل يعد ذلك آلية دفاع غير مدركة وتلقائية؟ هل هناك ثقافات للإنكار وخاصة إنكار بالجهل وعدم الإقرار به؟ كيف تتمكن الحركات البيئية من كسر أسوار الصمت؟ هل بالإنكار وعدم الإقرار بجهلها الخاص والادعاء بمعرفة مالم تستطع أن تعرفه بالمرة؟ أم بالكشف عن الجهل العام والتعبيرعن الضرورة الناتجة من الجهل بأننا مجبرون على اتخاذ قرارات عن المستقبل المجهول بالنظر إلى عدم القدرة على المعرفة والتهديدات المتزايدة. لقد حول آرون ڤيلداڤسكي Aaron Wildavsky في كتابه *But Is It True?: On the Relationship Between Knowledge and Action in the Great Environmental and Safety Issues of Our Time* هذه الأسئلة ضد الحركات البيئية (على أساس دراسات تطبيقية)، وأشار إلى أن معرفة الآثار الجانبية والتداعيات عن دمار الطبيعة ومخاطر الصحة التي تثير قلق الرأي العام تشمل جهل كثير وإخفاءات وأخطار وخطايا ومبالغات وتشددات.

"عندما نعيد النظر إلى حشد موضوعات عن البيئة والأمن التي ترسخ بعضها في وعي الرأي العام، مثل فضيحة النفايات الملوثة في حي لاف كانال بالقرب من شلالات نياجرا بولاية نيويورك والاحتباس الحراري، نستطيع أن نحدد نموذجًا واضحًا، فكلما ازدادت المعرفة قلت فرصة الخوف من الموضوع المثير للقلق وضعفت الأسباب من أجل اتخاذ إجراءات احترازية. والاستثناء الوحيد الجزئي لذلك يتمثل في مادة الفلوركلوركربون التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون واختفائها". (ڤيلداڤسكي ١٩٩٤– ص ٢٤).

استخلص ڤيلداڤسكي وزملاؤه هذه النتيجة من التحليل الذي أجروه، وقارنوا فيه النتائج العلمية وعرضها على الرأي العام (من خلال التلفاز والجرائد) حول موضوعات متعددة عن "حماية البيئة" أو "المخاطر الصحية" مع بعضها بعضًا، وأثبت الكتاب أخطاء في تجميع البيانات في أغلب الحالات (مثل الاكتفاء بمصدر معرفة واحد) أو الإشارة البسيطة لوجود المخاطر التي لا تحتاج إلى تعليل آخر. لكن يرى هؤلاء الكُتاب أن بحث المخاطر واستقصاءها يعد شرطًا ضروريًّا لكنه غير كافٍ للكشف عن التداعيات الخطرة للسلوك الصناعي، حيث تظهر ضرورة تعليم طرقٍ معتدلة للمعلومات ورد الفعل النشط ومعالجة هذه المعلومات من جانب المواطنين النشطاء (الأمر الذي يتفق مع جيدنز).

لكن من الملاحظ أن ڤيلداڤسكي وغيره ينطلقون في سؤالهم التوضيحي:" لكن هل هذا حقيقي؟" من تمييز واضح بين المعرفة والجهل، وتأسس ذلك بالنسبة لهم مع العقلانية الخبيرة وهم لا يتساءلون عن أشكال التحدى الذاتي الجبري للمعرفة الخبيرة من خلال تشخيصات متناقضة للمخاطر في مؤسسات مختلفة بسبب محاولات منهجية متعددة أو سياقات عمل. إن الجهل بوصفه تزويرًا للمعرفة الخبيرة عن طريق وسائل الإعلام العامة و"المترجمين" ليست إلا بُعدًا واحدًا للجهل وعدم المعرفة.

يكمن خوف ڤيلداڤسكي الرئيسي في أن يؤدي إحلال احتمالات الخطأ في حساب المخاطرة إلى مغالاة في تقدير الأخطار، وبالتالي اتخاذ رد فعل مبالغ فيه وتنظيمات زائدة عن الحد في كل مجالات السلوك الاجتماعي بمفهوم سياسية وقائية لتجنب المخاطرة، ولذلك يطالب بالتالي:"رفض مبدأ الوقاية وإلغاء نموذج حماية البيئة وعدم تعديل الأسباب الصغيرة بتأثيرات أصغر"، وهذا الأمر جدير بالملاحظة بلاشك لكنه يتبع مرة أخرى التصور المُؤمن بالتقدم بشكل انتقائي جدًّا الأمر الذي سيؤدي إلى عدم إيجاد الأخطاء الأكبر والأكثر شيوعًا في مجال الخبراء، بل في مجال نقادهم، يقابل اليقين القاطع لقيمة المعرفة الخبيرة الذي اتخذه ڤيلداڤسكي يقينًا قاطعًا لمناهضة المعرفة الخبيرة بالآثار الجانبية التي تقع في شباكها حركات اجتماعية متعددة (بالمقصد الحسن لتسييس الموضوعات والظروف) وتعرقل حالات عدم الأمن في معرفة المخاطرة الخاصة – كما تبدو لكثير من النشطاء – السلوك والفعل السياسي.

"تخضع الإدارة المؤثرة للمخاطر التي توجد على الملأ بحجم كبير، مثل المفاعل النووي، وتخزين النفايات النووية والاحتباس الحراري العالمي وتأثير الغازات الدفيئة – بشكل قوي لثقة الرأي العام في العلوم والتكنولوجيا ومؤسسات الإدارة (...) فالشرعية المؤسسية تقوم في جزء كبير منها على الثقة (شورت – كلارك Short/Clarke ١٩٩٢: ص ١٢).

ويشير ذلك إلى أن المعارضة الرقابية ترى الجهل في أفق الحداثة نقصًا أو عجزًا.

إذا لم نتمكن من معرفة تداعيات البحث الصناعي والسلوك والإنتاج (كما هي الحال بشكل مؤقت اليوم في مجال تكنولوجيا الجينات والهندسة الوراثية البشرية). وإذا كان تفاؤل الأبطال وتشاؤم النقاد غير قائم على معرفة، فما المعيار إذًا: هل نعطى ضوءًا أخضر أم أحمر للاستخدام الصناعي الضخم للتكنولوجيا؟ هل عدم القدرة على المعرفة رخصة إذًا للسلوك أو سبب لتباطؤ السلوك الفعلي وربما، أيضًا، لعدم اتخاذ أي فعل، كيف من الممكن تفسير قواعد الفعل أو ضرورة عدم الفعل من خلال عدم القدرة على المعرفة؟

نظريات المعرفة الخطية وغير الخطية

يستطيع المرء بل عليه أن يفرق بين نظريات المعرفة الخطية وغير الخطية للتحديث الانعكاسي، حيث يستند هذا الفارق بشكل جوهري على توزيع الجهل ودفاعه.

- تفرض النظريات الخطية (التي تعد ضمنيًّا الوجه الآخر لقبولها الرئيسي) أن عدم المعرفة ليس مهمًا للتحديث الانعكاسي، وتدعي النظريات غير الخطية العكس، حيث تعد أشكال وتراكيب ونتائج الجهل بمثابة مشكلة رئيسة في الانتقال إلى الحداثة الثانية الانعكاسية .

- في حين أن نظريات المعرفة الخطية تنطلق بشكل أقل أو أكثر من دوائر مغلقة من جماعات خبيرة مسئولة بشكل رسمي ومنشغلة بالمعرفة، ترى النظريات غير الخطية حقلاً مفتوحًا متعددًا للمنشغلين بالمعرفة المتنافسين والمتناحرين، ليتعارض مشهدان في الحالة الفاصلة هنا، حيث يمثل السيناريو الأول احتكار الخبراء أو نموذج القرار التكنوقراطي. أما السيناريو الثاني فيمثله نموذج الحوار والمنافسة الذي لا يتضح فيه من هو غير المسموح له بالمشاركة في الحوار، حيث تظهر المشكلة في النطاق المتداخل بين الاثنين والمتمثلة في كيفية التوفيق بين قواعد السماح والإجراء في الاتفاق أو الاختلاف في الوقت نفسه وكيف يمكن تطبيق ذلك عمليًّا.[١]

- يقصد بالخطية معرفة خبيرة متسقة، وتحديد أعداد المنشغلين المعترف بهم والمسموح بهم في المؤسسات والمعاهد البحثية والمنظمات وما يقابلها من أماكن خارجية متعاونة ومتشابكة للإقناع والاعتراف وتحويل المعرفة، أما غير الخطية فيقصد بها الاختلاف، صراعات العقلانية والأسس أي شبكات هائلة وغير

---

(١) تعمق بريان واين Brian Wynne (١٩٩١، ١٩٩٦) في بحث ذلك على وجه الخصوص في العديد من أعماله المنشورة، انظر أيضا هاير Hajer (١٩٩٥).

متعاونة ومتضادة من المنشغلين بالمعرفة وائتلافاتها (هاير Hajer ١٩٩٥) التي تخلق في مجالات علانية إقليمية ذات استراتيجيات متناقضة وفرص فوز كاملة، صراعات من حالات اليقين المتناقضة contradictory certanities (في الحالة الفاصلة) المتمثلة في صور الطبيعة والإنسان.

تشكّل إذن بنية اجتماعية واختلالاً لموازين القوى بين الأفراد والجماعات والسلطات والاحتكارات والموارد (معاهد – أموال بحثية ..إلخ)، ومن يطرحها للنقاش أساسًا لتمييز وتوزيع المعرفة والجهل، يقابل هذا الفرق (بمعنى مادي وعلى مستوى علم الاجتماع) مشهد صراع عقلاني من الصعب تحديد مداه. ويشير الحوار عن تداعيات وآثار جانبية إلى مرحلة الصراع التي تستطيع فيها دائرة خبيرة متجانسة، استبعاد منشغلين آخرين بالمعرفة وأشكال معرفية باعتبارهم جهلاء. وعلى قدر عدم نجاح ذلك ينتهي التحديث الخطي، ويبدأ تحديث غير خطي (بمفهومي لمصلح "انعكاسي").

ولذلك يصبح المعيار إذن شبكات من المهتمين مغلقة هناك ومفتوحة هنا– منسقة هناك ومختلفة هنا، وأسئلة ووسائل وفرضيات تمهيدية وسيناريوهات وتقديرات وتقسيمات للمخاطر والأخطار. لماذا يعد هذا الفارق رئيسيًّا بهذا الشكل؟ لأن هكذا ستظهر أسئلة عدم المعرفة (بالمعنى المزدوج عدم القدرة وعدم الرغبة في المعرفة) للجميع من ناحية، ومن جانب آخر سينشأ من ذلك بالضبط ضرورة فتح منظور غريب للمعرفة الأجنبية، وبذلك ستتحطم قواعد العقلانية الأحادية التي لا ترى التوابع والتداعيات (الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والعلمية .. إلخ) التي تميز التحديث الخطي. ويرتفع شأن هذه العقلانية الأحادية نفسها في شكل نظرية الأنظمة (بادعاء أن الوظيفية والاستقلالية قائمة على إغفال المنظور الآخر) ويميز كل سؤال عن القدرة الذاتية على عدم المعرفة والقدرة على إحلال الذات محل العقلانية الأخرى لفهمها الانتقال إلى الحداثة الثانية للأمن الذاتي المُصنّع مدنيًّا والمُدرك على حد سواء.

وبعد ذلك فحسب يُطرح سؤال عام عن كيفية ربط هذه التناقضات والاختلافات لجهل مُدرك في أشكال جديدة ومنتديات تشير إلى بعضها بعضًا ونقلها وربطها بعمليات إيجاد القرار.

أنماط الجهل

استتبع التعريف بالجهل بوصفه صراعًا أساسيًا للتحديث " الانعكاسي" بعض الاختلافات والفروق.

أولاً: حتى الآن كان الحوار عن تدشين أجندة معرفية من خلال الصراعات حول التخمينات الانتقائية التي صعدت على سلم المصداقية من الجهل إلى المعرفة.

ومن ذلك يظهر الاختلاف الثاني، والمتمثل في عدم الرغبة في المعرفة.

ثالثًا: تمييز الجهل الانعكاسي الذى يأخذ النموذج التالي: يعرف المرء ما لا يعرفه وهنا تنفصل المعرفة والجهل في المعرفة، ومن خلال ذلك ينشأ الاختلاف الرابع والمتمثل في نطاقات عدم القدرة المدركة على المعرفة، ويعد السؤال عن كيفية تقييم معرفة عدم القدرة على المعرفة، وهل هي مثلا سبب منح الضوء الأحمر أو الأخضر للتطورات الفنية محلا للخلاف الأكثر حدة في حالات عدم الأمن للحداثة التي تشكل خطرًا على ذاتها.

وفي المقابل تشير خامسًا عدم المعرفة غير المدركة والمكبوتة إلى الأفق المحدود للمعرفة التي لا تعكس حدودها الخاصة، فلا نعرف ما لا نعرفه وهذا الأمر موجود لدى الخبراء والمعارضين، وفي الحركات الجديدة والقديمة الدينية والاجتماعية.

وفي النهاية من الممكن سادسًا تمييز شكل عدم القدرة على المعرفة غير المدركة لكل مجهول غير معروف يكمن فيه سبب اللحظة المفاجئة التي لا يمكن إزالتها .

يشمل شكل المعرفة للأثر الجانبي ربطًا محددًا بين المعرفة والجهل.[1] فنحن نعرف بوجه عام (وبشكل غير خاضع لمستويات المعرفة والجهل في الحالة المادية الملموسة) عدم إزالة الآثار الجانبية غير المرئية والمخفية لتعريض الذات للخطر الموجودة للتعرف عليها بل نزيد من حدتها. ويكمن ذلك على وجه الخصوص في أن الآثار الجانبية تفترض أحداثًا، أي موضوعات وممارسات ومؤسسات لا تخلو ممارستها من الجهل بالتداعيات بل تسهل من ظهورها، أي أن الجهل بالتداعيات له تأثير معرقل لمسارات الأحداث القائمة، ويتطور هذا التأثير عندما نعرف المزيد عن الآثار الجانبية. وبالتالي يكمن في جوهر المعرفة الرئيسة عن التداعيات الإشارة إلى التأثير المتصاعد المتناقض للآثار الجانبية من خلال الجهل بها. وترتبط هذه الإحالة بشدة بعلاقات تأثيرية محددة (قابلة للاختبار بشكل قلّ أو كثر) كما يتضمنها مثال "موت الغابات"، إذا افترضنا أن الآثار الجانبية والمتمثلة هنا في موت الغابات معروفة ومعترف بهذه المعرفة فإن عدم الرغبة النشطة في المعرفة لن يوقف موت الغابات والأنواع، بل من الممكن زيادة سرعة هذا الفناء لأن ديناميكية الحدث القائم والمستقل عن المعرفة لتعريض الذات للخطر الصناعي لن تتوقف أو يُصحح مسارها.

يشير مصطلح "الآثار الجانبية" إذن إلى شكل عدم معرفة متناقضة يُعرّف فيها الجهل تحت ظروف محددة على أنه تكثيف لتعريض الذات للخطر بافتراض أن هناك معرفة مُصدقًا بها يمكن أن يستند عليها هذا الإيمان على وجه التحديد، وفي ذلك يكمن سبب القدرة المضادة على التعريف للحركات الاجتماعية والرأي العام المثار بسبب العلم، وكلما زادت قوة نفي المعرفة المُصدقة بتعريض الذات للخطر الصناعي، ازدادت خطورة القدرة الحقيقية للتعرض للخطر المتزايد (خلف واجهة عدم الرغبة في المعرفة)، مثالاً على ذلك التحول المناخي الذى لا يتوقف

---

(١) سيتم الكشف في الفصل العاشر عن أن الآثار الحانبية تعد أيضًا تركيبًا اجتماعيًا للقوة والذي يلعب دورًا محوريًا في توزيع أو تقسيم مخاطر كونية.

عندما ننكر وجوده، تسمح المعرفة أو تجبر المعرفة الموجودة بمعرفة التداعيات الصناعية فارقًا بين التعريض المُدرك والحقيقي للخطر، ويقوم بشكل هائل على التركيب المعرفي للمعرفة ذاتها وعالم موضوعي للأخطار المُصنّعة وغير خاضعة لكل معرفة أو جهل بشأن ذلك.

لا ينبعث التركيب الاجتماعي للتعرض للخطر المستقل عن المعرفة والمحايد بهذا المعنى من ذاته، ويعد حقيقيًّا بل يحتاج إلى أبحاث موجهة للهدف وأدلة صالحة، ويُطرح سؤال عن التركيب الاجتماعي وإعادة التركيب الخاص بعلم الاجتماع للأدلة الموضوعية عن الخطر والدمار. وتقوم إجابتي على وجهتي نظر. أولا: إن الدليل الموضوعي لتعريض الذات للخطر مرتبط بالنقد المتبادل بين المنشغلين الاجتماعيين. ثانيًا: التخمين في أنه هناك حيث تتعارض العقلانيات الخبيرة الأساسية وتوجد أدلة حيادية مؤسسية تركيبية لمؤشرات التعرض للخطر فإن المثال الرئيسي لوجهة نظري هو *مبدأ التأمين الخاص*.

الفصل الثامن

مبدأ التأمين

نقد ونقد مضاد

١- الجهل والدراما وعلم الاجتماع

ألحق فريدريش دورنمات بمسرحيته الكوميدية "علماء الطبيعة" التي عُرضت لأول مرة عام ١٩٦٢إحدى وعشرين نقطة (١٩٩٨: ص ٩٠). وتعد هذه النقاط بمثابة حدس وتوقع لأطروحات أساسية لمفهوم مجتمع المخاطر العالمي كما أنها توضح أوجه الاتفاق والاختلاف في هندسة الجدال الدرامية والخاصة بعلم الاجتماع:

١- "لا أنطلق هنا من أطروحة علمية بل من قصة."أنطلق، أيضًا، من قصص مثل تلك التي ترويها كلمات مفزعة على غرار "تشرنوبيل" و"جنون البقر" و"الحادي عشر من سبتمبر" - و"بيسلان"، و"إسطنبول"، و"مدريد" ، و"لندن" و"تسونامي" و"إعصار كاتارينا".

٢- "إذا ما بدأنا قصة فعلينا أن نذكر تفاصيلها حتى آخرها ".

٣- "إذا ما تحوَّلت القصة إلى أسوأ احتمال يمكن أن يحدث تكون عندئذ قد انتهت".

٤- " لايمكن التنبؤ بهذا التحول الأسوأ فهو يحدث من قبيل الصدفة".

٥- "يكمن فن كتاب الدراما في إدراج الصدفة داخل الأحداث بشكل فعَّال قدر الإمكان".

في الحقيقة يجب أن نفكر في "حكايات" مجتمع المخاطر العالمي بإمعان وتدبر حتى النهاية. ويحدث ذلك عند *محاولة توقع* تحولها الأسوأ حدوثه. إلا أنه لا يمكن توقع هذا التحول الأسوأ، فيستند إلى عدم القدرة على المعرفة، ويحدث من قبيل الصدفة، لكن عدم المعرفة لا يستبعد الحدس بل يتضمنه، ويفتح المجال لوضع تصورات. وتكمن مهمة عالم الاجتماع في تتبع التوقعات المتناقضة بشأن التحول الأسوأ احتماله في تأثيراته على سلوك البشر.

٦- "كلما كان سلوك البشر قائمًا على خطط دقيقة تمكنت الصدفة من التوغل بشكل أكثر فاعلية".

٧- "يسعى الأشخاص الذين يتصرفون وفقًا لخطط موضوعة بدقة إلى تحقيق هدف معين، لذلك يكون وقع الصدفة عليهم أكثر سوءًا، إذا ما حققوا عكس هدفهم بسبب تلك الصدفة، وهو محاوله تجنب وقوع ما كانوا يخشون حدوثه". (على سبيل المثال: أوديب).

لذلك يكمن جوهر نظرية مجتمع المخاطر العالمي بالضبط في كيفية تأكيدها أكثر فأكثر من خلال إدارة المخاطرة، حيث تختبئ المخاطر التي لا يمكن التعرف عليها لنماذج المخاطرة تحت سطح إمكانية التحكم والسيطرة. ولأن الأشكال الحديثة لإدارة المخاطرة تطور غالبًا عمليات حسابية دقيقة للحد الأقصى، فإنها تقلل بانتظام من شأن ظهور أحداث غير متوقعة وغير محتملة ولكن يمكن وقوعها لهذا السبب نفسه تحديدًا حيث تؤثر على معدل التكرار وحجم الخسائر على السواء. تختلف العوالم عند هذا الاختلاف الذي يبدو ضئيلا للغاية بين "غير المحتمل" و"غير الممكن"، ويشكل الارتباط بين معدل التكرار وارتفاع الأضرار مصيدة عدم الأمن التي تقع فيها كثير من الصناعات. فعلى تلك الصناعات أن تؤسس قراراتها على أساس حسابات واقعية للاحتمال بشكل عملي متفائل من ناحية، ويتجهون من ناحية أخرى بشكل مناسب ناحية المخاطر المتعددة والمحتملة التي أحيانًا، أيضًا، تكون على أقصى درجات السوء، لكن ليس ناحية المخاطر الأسوأ احتمالاً، لأنه إلام إذن

سوف تتوجه قراراتهم إذا لم يرغبوا في عقد صفقة عمل مع مستقبل غير موجود ولا يمكن توقعه؟ لكن في الوقت نفسه تتصاعد حدة الصراع العقلاني لأن المخاطر الممكنة -ليست فقط المحتملة- تؤدي إلى اضطراب الرأي العام، وبالتالي تقلل الثقة في الاقتصاد والعلم.

٨- "صحيح أن حكاية مثل تلك خيالية لكنها ليست مستحيلة". (مخالفة للمنطق)

٩- "إنها متناقضة".

خيالية، ليست مستحيلة لكنها متناقضة، هنا تكمن *سخرية* المخاطرة التي يتحدث عنها هذا الكتاب.

١٠ -" لا يستطيع علماء الطبيعة تجنب التناقض، تمامًا مثل علماء المنطق".

ولأن الأمر ذاته ينطبق على علماء الاجتماع فإن ذلك أمر غير مثير جدًا بالطبع.

١١- "يجب أن تكون الدراما عن علماء الطبيعة متناقضة".

وهذا ينطبق على "العلم "science بوجه عام ليس فقط مع كلمة Science التي يُكتب أول حرف منها كبيرًا (التي حدد خصائصها عالم اجتماع العلم والأنثروبولوجيا الفرنسي (برونو لاتور Bruno Lator) كنظرية وفلسفة للعلم الطبيعي) بل ينطبق أيضًا على كلمة science التي يُكتب أول حرف منها صغيرًا - انفكت عن التركيب الفوقي الاشتقاقي طبقًا لرأي لاتور - التي تحدد الأداء العملي الحقيقي لعلماء الطبيعة.

١٢- "ليس من الممكن أن يكون مضمون علم الطبيعة هو الهدف بل تأثيراته فحسب"، هذا رأي لاتور بالطبع.

١٣- " يتعلق مضمون علم الطبيعة بعلماء الطبيعة لكن تأثيرها من شأن الناس جميعًا ".

١٤- "الأمر الذي يتعلق بالكل من الممكن فقط أن يحله الكل". مبدأ السياسة الواقعية اللاقومية (انظر الفصل الحادي عشر).

١٥- " يجب أن تبوء بالفشل كل محاولة للفرد في وضع حل منفرد بشأن أمر يتعلق بالكل". نقد للقومية السياسية منهجية البحث.

١٦ -"تظهر الحقيقة من التناقض".

١٧- "من يعارض التناقض يُبعد نفسه عن الحقيقة". ، هذا الأمر يخترق- بتحول منهجي أيضًا- علم الاجتماع الكلي لمجتمع المخاطر العالمي.

١٨-"من الممكن أن يحتال السياق الدرامي على المشاهد في إبعاد الحقيقة لكنه لا يفرض مقاومتها أو حتى التغلب عليها". حتى هذا النفي يظهر نوعًا من المبالغة في تقدير الروائي وعالم الاجتماع، لكن على كل حال يظهر في الأفق سؤال: إلى أي مدى لن تظهر حقيقة الدراما والتحليل الاجتماعي على حد سواء بشكل عملي في تسلسل الأحداث "للمشاهد".[١]

٢- مبدأ التأمين: اعتراضات

إذا نظرنا إلى بانوراما الأخطار وصور عدم الأمن الجديدة لمجتمع المخاطر العالمي من منظور الحداثة الأولى، فسوف نتعرف فقط على الآثار الجانبية السلبية للقرارات التقديرية الرشيدة – أي "المخاطر الباقية" التي من الممكن مواصلة التقليل

---

(١) انظر صفحة ٣٦١وما يليها وأيضا إلى دورنمات وماتياس هالر (٢٠٠٤) Institut für Versicherungswirtschaft, Umbruch und Aufbau ص ٤ – ٢٠.

منها من خلال تحليل النفقات والاستخدام، وكذلك مواصلة تطوير إمكانيات التحكم في المصانع والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. لكن إذا نظرنا لهذا الأمر من منظور الحداثة الثانية فإن صور عدم الأمن الجديدة والمخاطر تُفقد التحكم المؤسسي شرعيته الذي يؤدي إلى تآكل العقلانية العلمية، وينشر عدم ثقة "علماء الطبيعة" لمسرحية دورنمات (في أثناء ذلك، أيضًا، بالطبع عدم ثقة علماء علم الوراثة البشري وعلماء التناسل ومطوري الطعام المعدّل جينيًّا وخلافه). ويؤدي هذا الأمر إلى تآكل الدعائم الأربع لحساب المخاطرة، وهي: التعويض، والتحديد، والأمن، والتصنيف. وينتج عن ذلك انتشار الحوار عن عدم الأمن الناتج عن ذلك في كل عوالم الحياة الاجتماعية ومؤسسات التحكم والمراقبة.

حتى التمييز المقصود عمليًّا بين الحداثة الأولى والثانية يتعارض مع مذهب النسبية الفلسفية والسياقية الفلسفية حول مسألة إدراك المخاطر وتعريفها مثل تلك التي تسيطر على علم اجتماع الحضارة. أكاد أن أرى التجهم الذي عم كتاب (جيب مايثين) Gabe Mythens عام ٢٠٠٤ – ممثلا عن كثيرين –الذي صاغه (ديفيد جولدبلات) David Goldblatt بدقة عام ١٩٩٦بقوله: "يبدو كما لو أن (بيك) يفترض أننا وافقنا على تقديره للمخاطر التي نواجهها، يتعدى بيك بشكل ما وفجأة على البحث في الشخصية النسبية المتفق عليها لإدراك المخاطرة وتعريفها". (جولد بلات عام ١٩٩٥: صفحة ١٥٨)

لكن حتى هذه النسبية غير ثابتة، ولا تتفق مع النقطة الثانية والثالثة لدراما المخاطرة التي كتبها (دورنمات) Dürrenmatt فلم يضع نهاية للقصة وتملّص من التحول الأسوأ احتمالاً في حدوثه. ويتعلق الأمر تقريبًا بنسبية ساذجة تتحرك في إطار قومي وتغفل رؤية أن وراء هذا السياق المحدد على مدار الفارق بين التهديد الذاتي والتهديد الخارجي تحدد تعريفات كلية جديدة وغير نسبية للمخاطرة والخطر المتوقع وتعامل الناس والمنظمات. (انظر الفصلين التاسع والعاشر). إذن فإن النسبية الساذجة أو النسبية المتغيرة إن صح التعبير تغفل أن الافتراضات التركيبية

لا تستبعد ارتباط مفاهيم الخطر الاستقطابية الكلية. لا يحدث هذا على الأخص عندما لا يتركز الاهتمام على الإلزام والفروض المؤسسية – العلاقات التي تعطي السلطة لوضع تعريف – وانساب تحتها تصوير المخاطر والتهديدات. إذا تأملنا بهذا الشكل فسوف تتكشف النسبية الواثقة من ذاتها بوصفها نوعًا من الراحة الذهنية التي ترضى بأية إجابة عن سؤالٍ لم يكن من الممكن على الإطلاق طرحه من قبل، ألا وهو: ألا توجد كفاءة جديدة للمخاطرة المدركة عالميًّا، وعدم أمان المدنية على الرغم من نسبية ثقافة المخاطرة التي تقف النظرة النسبية الفردية عمياء بالنسبة لها؟ هل تستبعد تعددية التعريفات الثقافية للمخاطرة وجود شروط مؤسسية ومعايير وإجراءات التي تجبر على وجه الخصوص التعامل مع جهل غير معترف به، والتفاوض مع عولمة المخاطر في إطار تناقض إنذارات الخطر القومية والدولية والعابرة للقوميات ومؤسسات التحكم في المخاطر؟ أليست كلمات الفزع وأحداثه الخاصة بمجتمع المخاطر العالمي إثباتًا على وجود معايير عالمية وثقافية ومتطلبات للتحكم المؤسسي تعطي للكوارث المحلية مثل الحادي عشر من سبتمبر جودة المخاطرة العالمية.

لذا بحثت (فيما وراء قدرة علم الاجتماع لكن داخل نظرته الاجتماعية لسلطة وضع تعريف مؤسسي للمخاطر) عن شيء أشبه ب "حد فاصل" يحدد الانتقال من حالات عدم الأمان التي يمكن التحكم فيها إلى حالات من عدم الأمان الناشئة التي لم يعد في الإمكان السيطرة عليها. إجابتي هي: **مبدأ التأمين**، حيث يُعد نقص الحماية التأمينية الخاصة المحسوبة مؤشرًا مؤسسيًّا على الانتقال لمجتمع المخاطرة الذي لا يمكن التحكم فيه والخاص بالحداثة الثانية.

تلك الفرضية لها من وجهة نظري ثلاث مميزات: أولا: أنها تعد قابلة للاختبار من الوجهة التطبيقية وقابلة للرفض، ثانيا: لا تجعل النسبية الاجتماعية والنظرية الثقافية مُطلقة بل تتفق معها بلا ريب لأنها تلقي الضوء على الصناعة المنوطة بالتأمين عالميًّا، وتحولها إلى حارس (مجبر) للحدود الفاصلة، ثالثا: إن لهذا

المبدأ الخاص بعدم التأمين بشأن نتائج سياسية جسيمة، لكن مع الأخذ في الاعتبار أنه حتى نواحي التكنولوجيا المتطورة وأجيال المنتجات لا تستطيع أن تقدم حماية أو حماية تأمينية خاصة مرضية. ويمكن للحساب ***الاقتصادي*** لاقتصاد التأمين أن يصبح شاهد ملك لممارسة مشحونة سياسيًا، فكلما كبر حجم الخطر قلت الحماية التأمينية الخاصة، تتعارض هذه الممارسة مرة أخرى من ناحيتها تعارضًا واضحًا مع التصريحات الخاصة بعدم وجود المخاطرة التي صرح بها رجال السياسة والمهندسون والممارسات القضائية المترتبة على ذلك، لذا نجد أنفسنا هنا بصدد التعامل مع مثال نموذجي للنقد الذاتي (غير المكتشف) لمجتمع المخاطر العالمي.

أرى نفسي محظوظًا لأن هذا الدليل قد تناوله كل من (إريكسون) Ericson و(ديول) Doyle عام ٢٠٠٥ في دراسة ميدانية فريدة بشكل منهجي، وقاما باختبارها تطبيقيًا على مثال مخاطرة الإرهاب. فقد تعقب المؤلفان السؤال عن مدى تحميل كارثة الحادي عشر من سبتمبر للتأمين أكثر من طاقته، وبعد ذلك هل يتم تأمين مخاطرة الإرهاب أم لا. وطبقًا لما توصل إليه الكاتبان من نتائج فإنهما يعارضان افتراضاتي على النحو التالي:

"إن كارثة الحادي عشر من سبتمبر كانت بمثابة انهيار كبير، لكن على الرغم من ذلك عملت صناعة التأمين بشكل جيد نسبيًا، حيث دفعت التعويضات، لذا ينطبق في هذه الحالة بالتأكيد أن مخاطرة الحداثة كانت بلا ريب قابلة للتحكم من خلال نظام التأمين". (إريسكون – ديول صفحة ١٦٩) "على الرغم من أن بيك يقر بأن شركات التأمين تؤمّن أحيانًا المخاطر الكارثية تحت ظروف عدم الأمن الشديد، لكنه يعتبر هذه المساعي محاولات مشكوكًا بها لتضليل إدارة التحكم حول أمر يعتبرونه غير قابل للتحكم، وتظهر دراستنا التطبيقية أنه على الرغم من أن المخاطر الكارثية المكتشفة حديثًا تقدم أشكالا جديدة من نوعها تمامًا للمعرفة

والتحكم، فإن شركات التأمين لن تتراجع عن المبلغ التأميني الذي تشترطه بل تتجاهل تحويل التهديدات إلى فرص في السوق". (المرجع نفسه)

يثبت المؤلفان أن المخاطرة المتزايدة للشركات المُؤمِنة على المخاطر تظهر في اتجاه نحو خسائر كارثية فادحة تضرب صناعة التأمين في الصميم (Froot فروت ١٩٩٩- Boug (بوجين ٢٠٠٣). لكن على أية حال ووفقًا لمبدأي في عدم التأمين الخاص، فإن المفترض حدوثه –هو انسحاب شركات التأمين من حالات عدم الأمن غير القابلة للتأمين – لا يمكن بأي حال من الأحوال ملاحظته تطبيقيًا على هذا المثال الاسترشادي بل العكس هو الصحيح:

١- استبعدت التأمينات، دائمًا، أنواعًا من المخاطر من المظلة التأمينية، فظاهرة عدم التأمين الانتقائية ليست بالأمر الجديد.

٢- لم تكن القواعد العملية – العقلانية لحساب التأمين كاملة دائمًا، فتقاس بشكل مذبذب على الصيغة التقليدية لمعدل التكرار وحجم الحوادث المتوقعة، ولا يؤدي عدم القدرة على الحساب التقديري إلى عدم إمكانية التأمين لأن المؤمِنين ذوي الخبرة في مقدورهم ترجمة عدم الأمن وعدم المعرفة إلى منطق مخاطرة رأس المال الخاص بهم، وذلك باستنادهم إلى أشكال غير علمية للمعرفة (أومالي O´Malley٢٠٠٣، إريكسون Ericson و دول Doyle ٢٠٠٥).

٣- من يريد أن يستكشف كيف يجعل أصحاب بوالص التأمين المخاطر الجديدة وحالات عدم الأمن أمرًا يمكن التحكم به بوسائلهم، يتعين عليه أولا فهم وبحث واستعلام تنوع واختلاف أنماط التهديد، وكيف يمكن إدراك كل منها، والإجابة عليها من خلال شركات التأمين من ناحية والمؤسسات الحكومية، وتضافر جهودها من ناحية أخرى.

تعارض نتائج هذه الدراسة بلا شك فرضية الحد الواضح لصيغة (إما – أو) بين المخاطر التي يمكن التأمين عليها، والمخاطر التي لا يمكن التأمين عليها. كما

تؤكد دراسة الحالة تلك فكرتي من حيث إنها تثبت أن صناعة التأمين التابعة للقطاع الخاص تصطدم في حالة الكوارث بحدودها، وإنها تتجه إلى مشاركة التأمين الحكومي (إعانات). وتكشف الدراسة في الوقت ذلته مدى الهشاشة الداخلية لنظام التأمين التابع للاقتصاد الخاص في مجتمع المخاطر العالمي: إن الطريقة التي تدرك بها شركات التأمين التابعة للاقتصاد الخاص المخاطرة، وتتخذ قراراتها بشأن عدم الأمن تسفر عن أزمات في قدرات التأمين على إيجاد الحلول وصيغ جديدة لعدم التوازن والاستثناء (إريسكون – ديول – صفحة ١٣٥) بهذا المعنى يؤكد المؤلفان من نواحي متعددة النظرية الأساسية التي تتآكل وفقًا لها إدارة الأزمات التقليدية من خلال حداثة انعكاسية. وهما يثبتان أن دورنمات محقًّا في قوله: "كلما كان تصرف الناس وفقًا لخطط محددة تمكنت الصدفة من مداهمتهم بشكل أكثر فاعلية". أو كما يصوغها إريسكون وديول: "يصف أعضاء التأمين أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأنها مخاطرة لا يمكن توقعها قبل أن تتسبب في خسائر فادحة أسفرت عن نتيجتين بعد هذه الخسائر. الأولى: تخص التكاليف المباشرة لدفع التعويضات غير المتوقعة، بينما تكمن النتيجة الثانية في السعي لاستخلاص كيف أن المخاطر المجهولة يمكن أن تؤدي إلى بداية عملية تعليمية، ومنها أيضًا استخلاص أن عدم المعرفة والجهل يتزايدان مع تراكم المعرفة. وإذا ما تأملنا ذلك فإن الأمر يرد إليهم بمعنى: إلى أي مدى يُمكّن منظور نظرية المخاطرة العالمية من إيجاد تفسير جديد للنتائج التطبيقية لهذه الدراسة.

٣- أسئلة مضادة، انتقادات مضادة

١- يغفل المؤلفان الفارق الرئيسي بين حالة الخسارة والمخاطرة ، وبين كارثة الإرهاب وتوقعها الأمر الذي يصوغ مخاطرة الإرهاب. وإذا تأملنا الوضع بشكل أدق فإن نتيجة هذه الدراسة لن تكون مفاجئة كثيرًا، حيث تتمثل في أنها ليست كارثة الإرهاب هي التي لا يمكن تأمينها، ولم تؤمن بالفعل بل الكارثة المحددة زمنيًّا ومكانيًّا في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . لذلك فإن

الأمر في هذه الحالة لا يتعلق – مثل ما حدث مع نتائج تغير المناخ– بكوارث غامضة بنهاية مفتوحة يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة تمامًا في السياقات الإقليمية كما لا يتعلق أيضًا بالتوقع غير المحدد من حيث الزمان والمكان والمجتمع للكوارث المقصودة. لقد أوضحت لي الدراسة وانعكاس نتائجها نقطة واحدة، وهي أن مخاطرة الإرهاب صورة مهجّنة من الحداثة الأولى والثانية، فهي تظهر من ناحية في الأحداث المفزعة والمحددة زمانًا ومكانًا التي تعد بالمعنى الكلاسيكي حوادث وحالات ضرر، ومن ناحية أخرى لا يدور الأمر حول "حوادث" طالما ركزنا على القصد لأنها تجسد حتى الآن الأمر الذي لا يمكن تصوره . هذا المزيج المُكون من الحادثة والكوارث من الممكن التأمين عليه طالما أنه يقدم دائمًا حالة أضرار محددة. لكن لا يمكن التأمين طالما أن (أ) التوقع اللامحدود من حيث الزمان والمكان والمجتمع لمثل هذه الحالات من الأضرار الكارثية التي لا يمكن تقديرها، وكذلك توابعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مطروح وطالما(ب) أنها لم تعد تقع بمحض الصدفة فحسب، بل تفوق منطق المفهوم الحالي، وتقع عن عمد وبشكل (شبه عسكري) تقريبًا. وقد ارتكب المؤلفان بشكل ما خطأ في تحديد الفئات عندما لم يفرقا بوضوح بين الكارثة (حالة الضرر) وبين المخاطرة (التوقع والحدس)، وهنا يظهر الوجه المزدوج للإرهاب وهو أن مخاطرة الإرهاب اللامحدودة من الممكن أن تؤدي إلى أضرار محددة وكوارث غير محددة، فلا يمكن تحديد الخط الفاصل بين تلك العناصر المختلفة تمامًا من الناحية التأمينية الفنية. والآن من ينتقل من الحادثة الإرهابية (الحادي عشر من سبتمبر) المقصودة والمحددة بشكل مثير للتناقض إلى مخاطرة الإرهاب المحدودة التي يمكن تأمينها والمؤمنة بالفعل، فإنه يفتقد منطق التوقع والتناقض في مجتمع المخاطر العالمي.

٢– يتحدد مدى مخاطرة الإرهاب في أحسن الأحوال بعد الحدث وليس قبل الحدث. حيث تحدث الفجوة بين الجهل المُدرك والجهل غير المُدرك بين هاتين الفترتين الزمنيتين، كما تزيد تلك الهُوة من صعوبة التعامل العقلاني مع عدم الأمن

وربما حتى تستثنيه. يمكن صياغة ذلك بشكل مختلف على النحو التالي: ما يبدو فيما بعد تحقيقًا لمخاطرة غير محددة لا يمكن التنبؤ بمساره المادي، فالمخاطر القصوى لا تعرف نهاية محددة يمكن من خلالها كشف الحقيقة وتحديد أبعادها . ويقصد بنقص الخبرات الماضية أنه في سياق الشكوك والاحتمالات الناشئة تحل صيغة "ربما ومن الممكن" محل "الصيغة الخبرية المُبينة " ومن الممكن أن تحقق الإمكانية المغزى نفسه مثل الحقيقة، أيضًا، لأنه يجب إعادة صياغة الماضى دائمًا، وبشكل مستمر بسبب خبرات كارثية جديدة. في كثير من الأحيان التي كنا فيها متأكدين من رؤية النتائج والآثار الجانبية بل نتائج الآثار الجانبية اتضح أنها قاتلة. وإذا ما طبقنا هذه المعرفة على الحاضر والمستقبل فسوف تضيع منا كل أوجه الأمن تقريبًا. أما المخاطر الافتراضية فلا يجب أن توجد لكي تدرك وتؤخذ على محمل الجد بوصفها حقائق. عادة ما تكون علاقات السبب بالتأثير علاقات غير واضحة خاصة مع أوجه عدم الأمن الناشئة عالميًّا، وفي المقابل يكون الحكم على هذه الأخطار محل جدال وخلاف. ما تغفله شركات التأمين ومنظمات الإدارة الأخرى لحالة عدم الأمن تلك حقيقة أن الطبيعة الخلافية من ناحيتهم تقدم مخاطرة، والتي تتمثل في مخاطرة اقتصادية للمؤمنين والشركات ومخاطرة سياسية للحكومات.

٣- يجب في الحقيقة توضيح فهم تقديري لإنتاج المخاطر، وإلى أي مدى تؤدي قرارات المنظمات- مثل شركات التأمين - التي تريد بل ينبغى عليها التحكم في حالات عدم الأمن إلى حدوث توابع ومخاطر جديدة لا يمكن التنبؤ بها. لم يعد في الإمكان الفصل بين إنتاج المخاطرة وإدارة المخاطرة، وذلك عندما تصبح إدارة المخاطرة مصدر المخاطرة ذاتها، لا يجب أن تستند مثل هذه المخاطر على "أخطاء" بل على نتيجة على سبيل المثال أسواق مالية فاعلة، أو يمكن القول بشكل أكثر دقة أنه حتى استخدام سياسات استراتيجية كاملة ورشيدة وواعدة بالنجاح لإدارة المخاطر تظهر مخاطر نظام ثان. حيث إنه يواجه تقدير المخاطرة الحسابية

في الأسواق المالية مشكلة الانعكاسية ونماذج السوق لا تشتمل على استخدام هذه النماذج داخل السوق. كلما تحولت هذه النماذج إلى التطبيق العام زادت احتمالية تعطيل أسس تطبيقها، وبالتالي تأثيراتها التي لا يمكن التحكم أو التنبؤ بها، هنا أيضًا كان دورنمات محقًّا: "أسوأ حالات ظهور الصدفة يحدث عندما تؤدي بالناس للوصول إلى عكس هدفهم، وهو محاولتهم تجنب وقوع ما كانوا يخشون حدوثه". حتى لو كانت تبدو غريبة وخيالية لكنها ليست مخالفة للمنطق أو غير حقيقيه فهي "متناقضة" فحسب. بهذا المعنى فإن مخاطر إدارة المخاطر لها توابع متناقصة للمحاولات المتزايدة في جعل الأزمات المالية أمرًا يمكن التحكم فيه من خلال التحسين والتقدير الكمي.

٤- أما ما يخص خطئي فإنه يكمن (بشكل متناقض) في أنني حاولت وضع حد فاصل وواضح بشكل وجودي تقريبًا بين ما هو مُؤمن أو ما هو غير مُؤمن، وبالتالي أغفلت نتيجة بحثية مهمة في سياق التحديث الانعكاسي الذي ينطبق وفقًا له في كثير من نواحي التعامل الاجتماعي صيغة (كل على السواء) الجديدة والقابلة للتميز بشكل دقيق (بيك / لاو ٢٠٠٤) بتطبيق ذلك على صناعة التأمين فإن هذا يعني ضرورة تحديد الفرق بين الأشكال المحددة لما هو مُؤمّن وغير مُؤمّن وبالتالي إعادة تفسير نتائج الدراسة الميدانية.

٥- هنا تظهر في بادئ الأمر إستراتيجية الاستبعاد الانتقائي لمخاطر الإرهاب في سياقات خاصة أو كما عبر عنها أحد خبراء التأمين بقوله: " يجب تطبيق قواعد استثناء التأمين لكي نتأكد من أننا لن نساق بسهولة وراء كل نمط من أنماط الإرهاب (...) وهذا بالتأكيد عامل عدم الأمن (...) وبالتأكيد لا نستطيع تأمين مخاطرة الإرهاب في كل النواحي (...) حيث نستبعد أشكال محددة من الإرهاب على أساس فهرس محدد للمعايير. هذا يعني على سبيل المثال مكتب أحد المديرين أو موظفين مهمين في أحد المطارات أو مبنى إداري كبير الذي ينظم تجارة الأسهم. سوف نستبعد الإرهاب بهذا المعنى بالتأكيد (إريكسون / ديول :

صفحة ٣٢) إن المحاولات المختلفة لتحديد مفهوم الإرهاب وتفعيله والتفاوض على مثل هذه الشروط الانتقائية في مباحثات العقد تخدم جميعها هذا التحديد للخط الفاصل وهذا الاسثناء. يسري في هذا الصدد المبدأ التالي:

"لكي نتمكن من استبعاد أمر ما فنحن في حاجة فقط إلى تعريفه" (انظر الكتاب نفسه ص ٣٣). لذلك تحول التحديد المحلي لمقدرة الكارثة مثل ما أظهرته حادثة الحادي عشر من سبتمبر إلى قاعدة من استراتيجيات الاستثناء، كذلك تم استبعاد الهجمات الإرهابية النووية والبيولوجية والكيمائية، تمامًا، مثل استبعاد التأمين على الطوابق الأكثر ارتفاعًا والمُعرضة للخطر في المباني العالية.

إن علاقة الخطر والتأمين علاقة تناسبية عكسية: فكلما زاد حجم الخطر قل التأمين. يمكن أن نقول - بشكل آخر- إن عولمة الإرهاب تتحدد وفقًا للنموذج التعويضي لكارثة الحادي عشر من سبتمبر. في هذا الصدد تكشف الدراسة عن غرابة خاصة ألا وهي: غالبًا ما يستبعد المُؤمّن عليه أجزاء المباني الأكثر عرضة للخطر أي الطوابق الأعلى من مبلغ التأمين ويؤمن فقط على الطوابق السفلية الأقل خطورة.

٦- على كل حال تظهر الدراسة كيف أن شركات إعادة التأمين الخاصة تُلقي مسئولية المخاطر الاستراتيجية على عاتق الدولة باعتبارها مؤسسة إعادة التأمين المطلقة. يتزامن السجال في هذا الصدد حول حماية التأمين الوقائية ضد الهجمات الإرهابية العابرة للقوميات مع نهاية التأمين الخاص. الأمر الذي يؤكد مبدأي في التأمين فحسب. "استندت صناعة إعادة التأمين حقًّا على أن حكومة الولايات المتحدة تتولى مسئولية ضمان إعادة التأمين الأخير ضد مخاطر الإرهاب". مثل هذه البرامج الحكومية الخاصة بإعادة التأمين قد تم التفاوض بشأنها في العديد من الدول الأخرى مثل فرنسا وألمانيا. كما تثبت المقابلات التي أجريت أن تهديد شركات إعادة التأمين الخاصة في استبعاد التأمين ضد الإرهاب دون مشاركة حكومية حاسمة كان له أهمية استراتيجية، ألا وهي أنها وضعت يدها على موضع الإصابة عندما أشارت إلى الحد الأساسي لإمكانية التأمين بالنظر إلى

الخطر المحدق الذي تحدثه الهجمات الإرهابية الأمر الذي قد يسبب هزة أساسية للأمن المتوافر لمجتمع الحداثة بتأثيرات رجعية على جميع نواحي التعامل المجتمعي والحياة. من ناحية أخرى تمكنت بهذه الطريقة، وبالنظر إلى الخوف المسيطر من نتائج ذلك، على الاقتصاد والسياسة من التلاعب بمقدرتها على التهديد أمام الفهم الذاتي الليبرالي الجديد للحكومات بشكل جيد جدًّا.

"الحكومة مدير المخاطر المطلقة لأنها تملك قدرات فريدة للتدخل في أسواق غير كاملة طالما أن في وسعها التأثير على التأثيرات المباشرة للمخاطر وتوزيعها وتقليلها (...) فالحكومات لديها عدد كامل من المميزات في إدارة المخاطر إذا ما قورنت بالقطاع الخاص" (إريسكون/ ديول: صفحة ٥٤). تصف الدراسة المدى الكلي الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ودعمت فيه عمل شركات إعادة التأمين القصوى في التعامل مع مخاطر الإرهاب (الكتاب نفسه صفحة ٥٤ وما يليها) إذا ما تأملنا ذلك نجد أن نتائجهم تتعارض مع التصور الساذج الذي بمقتضاه ينفتح اقتصاد التأمين الخاص ويخرج بضربة واحدة من المسئولية التمويلية لكوارث الإرهاب، لكنها، أيضًا، تثبت وبشكل مُلح كيف أن طرق وأشكال " ما هو مُؤمّن وغير مُؤمّن على حد سواء" هاشة وانتقائية حقًّا. يقدم هذا الأمر بعض الأسئلة المضادة التي لم تناقشها الدراسة أو لم تناقشها بشكل كاف.

٧- لم تقترح النتائج التفسير الذي بمقتضاه سيكون لحالات عدم الأمن الناشئة والتي تتسم بالعولمة بشكل أكبر أو أقل تأثيرًا على التأمينات - مشابه لمثل ما حدث في الولايات المتحدة التي أضعفتها ودعمتها في الوقت نفسه ؟ ألا توجد الآن، أيضًا، "تأمينات فاشلة" مثل "الولايات الفاشلة" الموجودة في مجتمع المخاطر العالمي في الغرب نفسه؟ أليست السمة الخاصة لهذا الاقتصاد التأميني الذي يؤدي للفشل قادرة على تحديد الفرق بشكل دقيق جدًّا بين المخاطر المربحة الجيدة وبين المخاطر السيئة الغالية والمؤدية للخسارة؟ إلى أي مدى يُؤسس الاقتصاد التأميني الخاص بذلك الأمر كيانًا مزيفًا وهميًّا يسمى بالحماية التأمينية؟" هل هي حماية

تأمينية واهية؟ " إلى أي مدى تسري فيها الوعود بالحماية التأمينية، وإلى أي مدى ستحرم مزيدًا من المخاطر السيئة من تلك الحماية؟ إلى أي مدى سيتم تجويف الحماية التأمينية في مجتمع المخاطر العالمي بشكل منهجي؟ والى أي مدى -إذن- ستنمو خلف واجهة المظلة التأمينية التي لا تزال باقية مجالات مخاطرة غير مُؤمّن عليها ومجموعات من الأشخاص غير المُؤمّن عليهم؟ هل وصل عدم قدرة التأمين الخاص على التأثير – السياسة الاستبعادية – إلى حده الأقصى؟ أو كما يقال: إلغاء المظلة التأمينية وعدم التأمين المتزايد خلف واجهة التأمين التي تفتح أسواقًا جديدة للاقتصاد الخاص. أليست الأمنية الرئيسة التي لا يمكن التنازل عنها لبحث تأميني تابع لعلم الاجتماع، هي التخلي عن هذه المقدمة الوظيفية الصامتة للمظلة التأمينية الخاصة والتمهيد لمنظور ملاحظة ناقدة عن الاقتران الزمني بين انهيار وتوسيع الحماية التأمينية الخاصة؟ ربما سينتهي مبدأ التأمين الذي كان يخشى لحقبة نتائج التحديث في مجتمع المخاطر العالمي وفي سخرية مخيفة: سوف نؤمّن كل فرد على حدة، والبشرية كلها ضد كل شيء لكن عليهم أن يتحملوا بأنفسهم المخاطر خاصة تلك التي تهدد وجودهم الجمعي.

٨- تتعمق معرفة تزامن عدم أمان العالم والحماية التأمينية الوهمية التي لا تزال قائمة على النحو التالي: تتبع فئة المخاطرة المنطق التوسعي وتتضمن المخاطرة كل شيء، وتخترق كل المجالات وكل المتناقضات الحقيقية والزائفة، الجيدة والسيئة، المذنبة والبريئة في اللحظة التي تتحول فيها جماعة أو شعب للمخاطر. تلغي سمة المخاطرة كل السمات الأخرى، وبالتالي تشكل المجموعة نفسها مخاطرة للجميع. بدا كما لو أن مجال توسع المخاطرة يتعايش مع مجال ما هو قابل للتأمين طوال حقبة بكاملها. لكن زحفت المخاطرة بسبب منطقها التوسعي وفقًا لرأي فرانسوا إيفالد (١٩٩٣) إلى حدود ما يمكن التأمين عليه. وذلك في اتجاهين الأول في مجال متناهي الصغر لعدد لا حصر له من المخاطر الصغيرة (على سبيل المثال المواد السامة الموجودة بالمواد الغذائية)، ومن الناحية الأخرى في مجال ضخم لعدد لا حصر له من المخاطر الجسيمة. ما النقطة المشتركة بين

المخاطر الصغيرة والكبيرة؟ في كل هذه الحالات لا تصيب المخاطرة الضحايا المباشرين فحسب بل الحياة نفسها أي أنها تغير شروط التناسل للوجود البشري وبالتالي فإنها لا يمكن حصرها في نطاق وراثي بيولوجـــي، وبالتالي نطاق مكاني وزماني واجتماعي. (آدم ٢٠٠٤)

وبذلك يتضح أن عدم القدرة على تأمين مجتمع المخاطر العالمي (مع التوسع المتزامن لعقود التأمين الخاصة) لا يحدث خارج حدود التأمين فحسب بل أيضًا خارج منطق توسع المخاطرة التي تغير شروط تناسل الوجود البشري بنتائج لا يمكن توقعها.

٩- يتضح هذا الانفصال بين الحماية التأمينية وتوسع المخاطرة مرة أخرى من منظور نظري اجتماعى آخر ألا وهو: أي نوع من المخاطر قابل للتعويض ولمن؟ هل للأفراد أم للمجتمعات بأسرها؟ هل لكل البشرية مشتملة على الأجيال المستقبلية؟ وفي الحقبة التي انتشرت فيها المخاطرة والتأمين في النطاق نفسه تقريبًا استند الأفراد سواء أكانوا أشخاصًا أم منظمات يبرمون عقودًا تأمينية يتم تسوية أضرارها المحدودة وخسائرها ماليًّا على وجود مبدأ إمكانية التحول إلى فردية حالات الخسارة، لكن تستهزئ مخاطر مجتمع المخاطر العالمي بمبدأ إمكانية النزعة الفردية. ويقع توقع الخسائر على عاتق مجتمعات بأسرها وأقاليم عالمية حتى أنها في النهاية تشتمل على الأجيال التي لم تولد بعد. لم تنمو المظلة التأمينية الخصوصية ولا الحكومية لتصل لهذا البعد التبشيري بنهاية العالم مثل الذي تم التنبؤ بوقوعه في نتائج التحول المناخي أو الأزمات الاقتصادية العالمية .

١٠- لقد فرقت آنفا بين نمطين من عدم القدرة على تحمل المسئولية المنظمة: حيث ينشأ الأول في النطاق القانوني القومي الناتج عن عدم القدرة على تقدير القرارات الخطرة. ويتكون الثاني في النطاق القانوني الدولي نتيجة التشرذم القومي للنواحى القانونية التي أحدثتها المخاطر العالمية. سيتضح هنا أن هذا النظام القانوني القومي والدولي الذي أضعفته المخاطر العالمية يكون خلفية غير مُجاب عنها من الممكن أن ينشأ أمامها مظهرية أن مبدأ التأمين الخاص لا يزال ساري

المفعول. لكن في حقيقة الأمر تسقط المخاطر العالمية من أفق الحماية التأمينية، وتؤكد تلك المخاطر على مبدأ عدم القدرة على التأمين. كان للحماية التأمينية (سواء أكانت منظمة وفقا للقطاع الخاص أو الحكومي) وظيفة مزدوجة من الناحية النظرية الاجتماعية وهي تحييد الأضرار، وبالتالي تحييد الخوف وصولا لهذا الحد الذي يفوق فيه توسع المخاطرة نطاق الحماية التأمينية تفقد هذا الحماية اجتماعيا وسياسيا معناها التحييدي للخوف، وذلك خلف الواجهات التي لا تزال قائمة للحماية التأمينية الوهمية، وتنتشر -على وجه الخصوص في البيئة ذات الطابع التأميني الشامل لعدة دول أوروبية مرفهة اجتماعيًا- مخاوف غير مستقرة من الممكن استغلالها سياسيًا من قبل عدة مهتمين ومجموعات من كل الأنواع.



الفصل التاسع

حرب محسوسة، سلام محسوس:

تصوير العنف وإخراجه

يتمحور هذا الفصل حول موضوعين: الأول هو تناقض المخاطرة والفرق بين متخذ القرار، والجماعات والشعوب التي تتعرض للمخاطر المُتسبب فيها آخرون وتعاني منها. لنوضح أن هذا الفرق لمواقع المخاطرة وإداركها يتوقف على تصويرها، وذلك على مثال مخاطرة المدخن السلبي. بينما يتناول الموضوع الثاني الذي يتخذ حروب المخاطرة مثالا لأهمية علاقات سلطة التعريف الدولية لتصوير الواقع المُعولم للعنف.

١ - يكمن تفسير تناقض المخاطرة

في منطقها

من يرغب في كشف النقاب عن العلاقة بين المخاطرة والتفرقة الاجتماعية عليه أن يكشف مرة أخرى جوهر تعريف المخاطرة من منظور منطق اجتماعي: فالمخاطرة لا تنشأ أولا ثم تتوزع بعد ذلك اجتماعيًّا بشكل غير متساو. إن المخاطرة والتفرقة الاجتماعية، المخاطرة والسيادة، المخاطرة والسيطرة هما وجهان لعملة واحدة، حيث يكمُن الاستقطاب والاستبعاد والوصف في منطق المخاطرة. ويُعد هذا المزيج غير المتجانس وما يشتمل عليه من تناقض المنظورات أمرًا غير ثانوي وخارجي، بل إنه يشكل جوهر المخاطرة (أقولها على الطريقة

قديمة الطراز)، إذ يصاحب المخاطرة تصوير انقسامية مواقع المخاطرة وفئاتها التي تظهر بشكل أوضح دائمًا مع تحول المخاطرة إلى مجتمع مخاطرة عالمي.

لماذا؟ لأن المخاطرة ليست شيئًا ملموسًا، وليست شيئًا من الممكن سماعه واستنشاقه ورؤيته وتذوقه. إنها ليست حقيقة نستطيع أن نبحثها بموضوعية حتى - كما يريد خبراء المخاطرة - تتجمع الأخطاء كافة بشكل غريب في جانب البسطاء، وفي المقابل المعارف كافة في جانب الخبراء. لذا يرى البعض الأمر نفسه على أنه "مخاطرة" في حين يراه الآخرون " خطرًا".

تشترط المخاطرة وجود القرار - أي متخذ القرار- وتسفر عن عدم تناظر شديد بين هؤلاء الذين يستغلون المخاطر ويعرفونها، ومن ثم يستفيدون منها وبين هؤلاء الذين تقع عليهم المخاطرة، ويحملون على عاتقهم التداعيات غير المرئية لقرارات آخرين، وربما يتعين عليهم أن يدفعوا حياتهم ثمنًا لها دون أن يتمكنوا من المشاركة في اتخاذ القرارات.

يتحدد سبب الربط بين المخاطرة وعدم المساواة في هذا التقسيم: حيث تجتمع المكاسب الممكنة والمزايا لدى ضمير **نحن** العائد على متخذي القرار - بغض النظر تمامًا عن قدرتهم على اتخاذ مثل هذه القرارات بشكل ذاتي (نسبيًا) بسبب موقف القوة الاجتماعية التي يتمتعون بها (بسبب حرية الاستثمار، حرية البحث والعلم أو التفوق الاقتصادي والعسكري). في المقابل عندما يعود ضمير **نحن** على "التداعيات الحية" فإن هذا ينشأ من استبعاد مزدوج: ألا وهو أن هؤلاء الناس مستبعدون من المكاسب الممكنة للقرار بقدر استبعادهم من شروط القرار وغالبًا استبعادهم حتى من المعلومات التي يقعون تحت رحمة تأثيراتها على صحتهم والمُهددة لحياتهم.

لماذا توجد مخاطرة من النوع الذي يتخطى حدوده؟ أين تكمن فاعلية عولمة المخاطرة وجاذبيتها وعلى من؟ هنا تظهر، أيضًا، العلاقة بين المخاطرة وعدم تساوي توزيع المخاطرة، والعلاقة بين المخاطرة والسيادة.

إذ يحدث غالبًا ما يلي: يتم تصدير الخطر إما مكانيا أي إلى بلاد يرى فيها علية قومها فرصة، أو زمانيًا أي في مستقبل أجيال لم تولد بعد (الفصل العاشر)، ولا يجب إزالة الحدود القومية بل إن وجودها سيكون شرطًا لهذا التصدير المزدهر للأخطار، ولأن حواجز الرؤية والأهمية تلك مبنية داخل العقول والقانون فقط فسوف تبقى خافية وتابعة لما يتم فعله عن وعي وإدراك. وبذلك يتم توفير المال عندما تنتقل المخاطرة حيث ينخفض مستوى الأمن ولا تطوله يد القانون خاصة يد العدالة الخاصة، الأمر الذي ينطبق على تصدير التعذيب مثل تصدير القمامة والمنتجات الخطرة والأبحاث محل الجدال، ويتماشى مع ذلك نقل المخاطر عبر الحدود إلى البلاد التي تتمتع بمستوى أمني ضعيف، والبلاد التي يحصل المواطنون بها على دخول قليلة والتي لا يسود فيها القانون، والبلاد التي يصل فيها مستوى الأخلاق إلى حد متدن. ويتبع توزيع "الآثار الجانبية الكامنة" من الوجهة اللاقومية نموذج استغلال الأقاليم التي لا تتمتع بحماية قانونية كبيرة والأقاليم الصغيرة والبعيدة، لأن في مثل هذه البلاد تعد كلمة "حقوق المواطنين" كلمة غريبة، وتحصل النخبة السياسية على مركزها من خلال ذلك، أي تعد دولة تابعة غير قادرة تمامًا على المعارضة، وتقوم بتصعيد الأخطار الكامنة للحد الأقصى بهدف توصيل المكاسب لأقصى حد ممكن.

يتنامى عدم إدراك المخاطر أو الرغبة في عدم إدراك المخاطر مع عدم وجود بديل للوجود الإنساني حيث تنقل المخاطرة إلى مكان لا يمكن إدراكها فيه أو أخذها على محمل الجد. ولا يمكن أن يتساوى الرضوخ للأخطار في تلك البلاد مع الموافقة، فيتقارب السكوت عنها مع السرية والكتمان المصاحب له بسبب الحاجة، يمكن صياغة ذلك بشكل آخر على النحو التالي: لا يتم قبول الأخطار بل يتم فرضها

بالقوة، وهذا يحدث بشكل غير ملحوظ من خلال قوة عدم التوضيح المُصور لها، والتقليل من قدر المخاطر في البلاد التي ترتفع فيها معدلات الفقر والأمية بشدة. ولا يعني هذا بالضرورة أن تلك المجتمعات ليست ضمن مجتمع المخاطر العالمي بل قد يكون العكس هو الصحيح، فتلك البلاد تصبها المخاطرة على النحو الأكثر سوءًا بسبب الرضوخ الذي يقدمونه بوصفه مصدرًا وحيدًا لثرواتهم، هناك علاقة مغناطيسية شائكة بين الفقر وقابلية التأثر الاجتماعي والفساد وتجميع المخاطر. فيعيش أكثر الفقراء فقرًا في زوايا ميتة، وبالتالي في مناطق موت مليئة بالأخطار في مجتمع المخاطر العالمي، إذا نظرنا من منظور الفردية نجد أنهم هم أنفسهم المسئولون بالكامل عن سوء حظهم لأنهم يجذبون إليهم ما يهرب منه الجميع ويعرّضون أنفسهم بسبب الحاجة إلى كوارث طبيعية (من الممكن توقعها). ليس غريبًا أن أعداد هؤلاء الضحايا في أقاليم العالم الفقيرة ترتفع بشكل هو الأسرع من نوعه. إن المخاطرة – مثل ما تم عرضه – وطبقًا لمنطق المصطلح هي نفي المساواة والعدالة والاتفاق، لكن لا يجب إساءة فهم ذلك إلى هذا الحد، تعد التوزيعات العالمية غير المتساوية للمخاطرة الموجود في الواقع (كما أشرت إليها) ضرورية، وبالتالي مُبررة وغير قابلة للتغيير. سيمكن التعرف بعد ذلك على ديناميكية الصراع المتناقضة والموجودة في بنية المخاطرة الاجتماعية بين **نحن** "متخذي القرار" و**نحن** "التداعيات الحية" – إن لم يكن قبل– كشرط للقوة والسيادة ذات طبيعة حتمية اجتماعيًّا وغير قابلة للتغيير، وذلك عندما يتسق "موقع فئة المخاطرة" لمتخذي القرار مع العلاقات التي تعطي سلطة تعريفية ووسائل تعريف المخاطرة وانعكاس ذلك بشكل علني. يجب بل من الممكن تعريف المخاطر اجتماعيًّا وسياسيًّا وإنتاجها، فمن الممكن أن تكون مستترة أو مكشوفة، تكتب بخط صغير أو كبير، ومن الممكن التعرف عليها والاعتراف بها بلا شك وفقًا للمعايير العلمية والقانونية الحرة أو حتى لا يمكن ذلك – وذلك وفقًا لمن لديه علاقات تعريفية.

إذا اعتبرنا - كما يحدث هنا - المخاطرة شرطًا تركيبًّا لا يمكن تجنبه للتحديث الانعكاسي فعليه أن يتناول "الأخلاقية الرياضية" لتفكير الخبراء والحوار العام عن "سمات المخاطرة" بشكل نقدي منهجي. ويظل حتى الشكل الأكثر دقة والأكثر موضوعية واعتدالا لخبرة المخاطرة مرتبطًا بخلق خفي وسياسة وسيادة. لا يمكن أن تختزل المخاطرة فى نتاج احتمالية وقوع حدث مضروب فى كثافة الخسائر الممكنة ومداها، بل تعد المخاطر ظاهرة مركّبة و مُخرجة اجتماعيًّا.

لا يستفيد كل الأشخاص من انعكاس المخاطرة، فالخط الطبقي يفصل بين هؤلاء الذين يملكون السلطة لتعريف مخاطرهم التي أنتجوها بأنفسهم، وبين هؤلاء الذين تقع عليهم المخاطرة وتطولهم دون استشاراتهم، يزيد هذا الاختلاف الناتج بسبب المخاطرة من حدة التقسيم الطبقي القديم من عدم المساواة الأساسية والأولية أو يغطي عليه أو يحل محله أكثر وأكثر. إذًا المخاطرة كلمة مرادفة للقوة والسيادة وهذا ينطبق على وجه الخصوص على مجتمع المخاطر العالمي الذي تحدد فيه الحكومات الغربية والأشخاص الأقوياء اقتصاديًّا المخاطر للآخرين المهمشين والضحايا المنتمين للمجتمع العالمي.

التعددية بوصفها تخفيفًا ذاتيًّا

لحدة صراعات المخاطرة

أبرز (نيكلاس لومان) Niklas Luhmann اتجاهين متضادين في منطق المخاطرة، وكأنه وقاية من ديناميكية صراع المخاطرة التي تمتاز بالتقسيم التركيبي على خلفية المثال الجدلي نفسه، كما أبرز اعتراضين: الأول: التعددية، والثاني: عولمة صراعات المخاطرة. يُحوّل التقسيم الذي ركزت عليه بين **(نحن)** متخذي القرار و**(نحن)** التداعيات الحية - من الممكن بذلك الاعتراض على موقف لومان- من خلال التعددية ذات الحتمية التنظيمية لمتخذي القرار بشكل سياقي وموضوعي

محدد إلى ضحايا التوابع، وبالعكس يتحوّل ضحايا التوابع إلى متخذي قرار وهكذا، لأن المخاطر تنمو مع ازدياد القرارات. ولأن كل الموضوعات تتعلق أساسًا بالقرارات فإنه لا يمكن أن يوجد ما يُسمى باللامخاطرة. إن تعريف لومان للأخطار يربط النتائج بالنسبة للآخرين بطريقة غير جمعية تعددية وغير مقسمة، وهي كالتالي: ينسحق جانب أخطار المخاطرة في التنوع اللامحدود لمتخذي القرار ومن يقع عليهم توابعه، فمن ناحية - ذلك وفقًا لأطروحته - تطرح صراعات المخاطرة أسئلة حول من تقع عليه المسئولية بشكل لا رجعة فيه ، لأن النتائج تنسب إلى متخذي القرار، ومن ناحية أخرى فإن ذلك مستبعد بالنظر إلى التعددية الداخلية وقابلية متخذي القرار للانتقال من مكان لآخر، وكذلك من يقع عليهم توابع القرارات وإدراك الأخطار. وبالتالي فإن لومان يرى أن ما يخص تعريف المخاطرة السياسي والاجتماعي هو اتجاه لا أدري، فرؤيته للاأدرية المخاطرة تزيل تسييس صراعات جمعية نسبية، ويسفر ذلك إلى تحول الفارق بين نحن متخذي القرار ونحن النتائج الحية إلى شيء بال للغاية مع اتساع مدى المخاطرة.

يدعم موقف لومان حجته حول العولمة، فليس هناك سلوك خال من المخاطرة، وبالتالي خال من الأخطار. وأصبح رفض قبول المخاطر من جانبه يشكل المخاطرة نفسها، فلا يمكن تجنب المخاطر على افتراض أننا أصلا قادرون على اتخاذ القرار، ولذلك يجب أن نفقد الأمل مثلا في استعادة الأمن من خلال البحث المكثف. (لومان ١٩٩١/ انظر ص ١٠٣ ومابعدها / ص ١٣٠ / ١٣١) ويبدو من وجهة النظر تلك أن كل المحاولات للإشارة إلى تعريض الحداثة للخطر الذاتي أو حتى البحث عن إجابات مؤسسية جديدة تعد جزءًا من المشكلة. ويخضع كل تشخيص وكل اقتراح لقوانين زيادة المخاطرة الذي يحاول النقاد تجنبها، وما اقترحه، دائمًا، على سبيل المثال وطبقًا لهذه النظرة النسبية المتشككة للمخاطرة أن تتشابك كل المساعي في مأزق لا يمكن تجنبه لسياسة المخاطرة سواء كان هذا تحولاً من اتجاهات تدميرية ذاتية إلى اتجاهات نقدية ذاتية وتمكن من تحويل الدليل من خلال

مبادئ جديدة للالتزام بالمسئولية والاعتراف إلى مؤسسات بديلة وشبكات عمل تمكن من التحكم العكسي وإمكانيات اعتراض وفيتو أكثر قوة ... إلخ فهي تعدد المخاطرة بدلا من تقليلها للحد الأدنى، وطبقًا لرأي لومان فإننا نعيش اليوم في مجتمع ليس أمامه خيار آخر سوى التعامل مع المخاطر، ولكن في الوقت نفسه تقلل حدة انفجارها السياسي بشكل جبري من خلال هذا التعميم والتنوع الدال للمخاطر.

مما لا شك فيه أن هذه النماذج النظرية السياسية الثلاثة، وهي سيناريو الانقسام (الذي وصفته)، وسيناريو التعددية، وسيناريو العولمة (وضعه نيكلاس لومان) موجودة في تركيب منطق المخاطرة، وأنها اتجاهات تطورية ممكنة نظريًّا وقابلة للملاحظة تطبيقيًّا في مجتمع المخاطر العالمي، وهي بذلك تعارض أطروحة لومان. ويجب على كل حال أن نؤكد أن السيناريوهات الثلاثة موجودة ومتداخلة، وتأخذ بعضها بعضًا في الاعتبار. لكن إلى أي مدى وفي أي أشكال يحدث هذا سؤال تاريخي تطبيقي سوف أقتفي أثره في هذا الفصل.

التصنيف إلى حزبين

مدخنين وغير مدخنين

النزعة الفردية وإخفاء الهوية: كانت مسألة التدخين أو غير التدخين تبدو قرارًا فرديًّا خالصًا (كما تقترح صناعة السجائر القوية عالميًّا) على الرغم من أنه معروف منذ وقت طويل أن موت المدخن يقدم مصيرًا جمعيًّا ذا طابع فردي، هذا المصير يشكل عبئًا هائلا على الاقتصاد القومي. إن المدخن يدفع ثمن الاستمتاع بالتدخين لكنه يتحمل أيضًا الأعباء الممكنة للنتائج والموت بسبب سرطان الرئة (يمكن تحويل الحديث من **نحن** المدخن إلى **نحن** غير المدخن فقط في تناقض متبلور حول نفسه)، إنه بذلك يعد صاحب قرار فائز وفي الوقت نفسه ضحية الآثار

الجانبية، يتم تصوير التدخين في الشكل النموذجي للمسئولية على سبيل تعريض الذات للخطر، ولا يمثل تعريض الآخر للخطر. وفي المقابل كان هناك على الجانب الآخر من نفس الخندق اللاجماعة المُكونة لفئة غير المدخن.

لكن هذه الفردية والتعددية لتوزيع المخاطرة وإدراكها وصلت إلى نهاية مفاجئة عندما آل بها الحال إلى أن يرد تقديم تعريض الذات للخطر بالوسائل العلمية والقانونية محل تقديم تعريض الآخر للخطر، أي تحويل .غير المدخن إلى مدخن سلبي أي إلى ضحية لتوابع قرار المدخن، فجأة تكوّن الشيء نفسه الذي كان يحدث حتى الآن بشكل غير ملحوظ اجتماعيًا، وبطريقة لا يمكن تقديرها وهو الاستنشاق اللاإرادي للدخان الأزرق المنبعث في الهواء من مدخني ومدخنات السجائر ومداخن المصانع الصغيرة الذي هو عبارة عن جريمة قانونية اجتماعية سياسية تحولهم إلى نحن غير المدخن. لم يعد غير المدخنين غير مدخنين بل مدخنين سلبيين ويبدو أن صحتهم وراحتهم أصبحت مهددة كلية من خلال الاستمتاع غير المدرك لعواقب التدخين الذي يشعر به المدخن. تجمعت العيوب في جانب مجموعة نحن غير المدخنين في حين أنها ظلت مستبعدة علانية بسبب دوافع أنانية من الاستمتاع وقرار من ومتى وأين يتم إشعال سيجار أو سيجارة أو أي أعشاب ضارة أخرى. يتم تعقب كل الخصائص وآليات توزيع المخاطر وتفاقمها السياسي بشكل دقيق للغاية عند هذا الانتقال من تعريض الذات للخطر إلى تهديد للآخر، وما يقابله من التحول من اللاصراع إلى صراع مقسم بشكل غير متساو، من سيناريو مخاطرة فردية للمدخن العالمي التعددي إلى الإدراك الجمعي المستقطب للمدخن وغير المدخن .

تناقض المخاطرة: ينشأ ذلك في الانتقال من التهديد الذاتي إلى التهديد للآخر الذي لا يمكن التعرف عليه عند التغيير الموضوعي للسلوك بل من تصويره الاجتماعي فالسلوك يظل كما هو – إما تدخين أو لا تدخين.

لكن إدراكه الاجتماعي (أي الصحي والاقتصادي والقانوني وخلافه) وتقييمه ومعالجته هما ما يتغيران بشكل جذري. لكن على أية حال تتقارب تناقضات العالم من أجل لحظة تاريخية في نطاق هذا التصعيد في أفق تناقض المخاطرة. تدخين أو لا تدخين ذلك هو سؤال هاملت الذي يُطرح (بشكل أساسي قل أو أكثر) في كل المواقف ومعسكرات المجتمع. فنحن المدخن أو نحن غير المدخن نتخطى ونتسلل إلى كل العلاقات الاجتماعية من أعلى وأسفل – يسارًا ويمينًا – ذكرًا أو أنثى – كبيرًا أو صغيرًا – أسود أو أبيض – مؤمنًا أو كافرًا – داخل أو خارج الحدود القومية.

العلاقات التعريفية: في خضم ذلك الاهتمام المنصب على المخاطرة في وسائل الإعلام وغيرها نتساءل كيف يمكن أن تحدث مخاطر محددة بشكل مجهول وغير ملحوظ، وبالتالي تتزايد وتنمو حتى تصبح فجأة **مشكلة جادة** فتدق كل أجراس الإنذار بحدة؟ لا تفسر موضوعية الخطر هذا الحدث. وكل وزير صحة بات يعلن منذ وقت قصير في مشاركة صامتة أن تدخين السجائر قاتل، وذلك بعد كل إعلان عن السجائر في دور السينما لكي يجني المزيد من الضرائب على التبغ بلا خجل. وإحدى الإجابات هي: (لكي ندعم لومان) من ناحية يخرب الإنذار بالمخاطرة نفسه دائمًا بصحبة التعددية وعولمة المخاطر (إذ يخضع الإنذار بوجه عام لأجراس الإنذار). كما لم تعد هذه الآلية تعمل بشكل مفاجئ تمامًا من ناحية أخرى. إذا تأملنا الأمر بدقة نجد أنه غير منطقي تمامًا خاصة إذا جابه تناقض مناصفة فئة المخاطرة المتزايد بين مدخنين وغير مدخنين صناعة السجائر القوية عالميًا، وجباية الضرائب الحكومية وقدسية حرية الاستهلاك ... إلخ مما يؤدي إلى تقسيم العالم و إرباكه (يغفل لومان الظروف التي تمنح المخاطرة القوة التعريفية وتصوير المواقع الجمعية التي تسفر عنها)، ومن الممكن إحلال المعالم التعريفية محل إنكار الهوية والفردية أو في مجال تقديم تعريض الآخر للمخاطر الجمعية التي تشتعل بواسطة تعريفات الأضرار الاقتصادية التي تصبح قابلة للإحصاء بشكل علمي قانوني كلي، طالما بقيت العلاقات التعريفية غير واضحة وثابتة تبقى

بنية إنكار الهوية. لكن إذا حدث العكس تنهار سيناريوهات التعددية والفردية والتعميم كما حدث في الولايات المتحدة بالنظر إلى النفقات المتنامية بوضوح في النظام الصحي، وفي سياق قانون حبس معد بمهارة يقوض المستهلكين باقتدار وينجح في تحويل مجموعة اللامدخنين إلى مجموعة من المدخنين السلبيين ليس لها حقوق كما يصبح هؤلاء ضحايا النتائج.

ثورة القيم: تفرض صراعات المخاطرة أو بالأحرى تطلق سراح عمل فني يدوي جمعي وجدلي لتعريف المخاطرة وإعادة توزيعها ويتدرب على ذلك خبراء ومتخصصون في المحيط العلني لقطاعات اجتماعية مختلفة، وكذلك علماء، وساسة، ورجال قانون، وحركات اجتماعية، وبالطبع وسائل الإعلام، إذ يدور داخلهم صراع تمثيلي بين التعريفات المتعددة المتناقضة على أساس مطالب عقلانية متنافسة ومتصارعة حيث يتصارع المشاركون المختلفون – كل حسب موقفه – بسيف العدالة وسلاح الاتهامات العلنية وسلاح المقاطعة. وبعد ذلك إذا نجح على سبيل المثال – كما حدث في صراع المدخنين – في تشكيل **نحن** غير المدخنين للنتيجة الواقعية المتألمة بوسائل البناء القانوني والاجتماعي، فعندئذ يأخذ التوزيع الثنائي مساره.

وفجأة لا يشكل المدخن خطورة على صحته فقط بل على صحة الآخرين، ويتم تجميع الفقراء والأغنياء، الكبار والصغار، السود والبيض في فئة كلية للمدخنين، وتظهر مجموعة غير المدخنين على الجانب الآخر من مسار الصراع المتفاقم المتخطي لكل الحدود الاجتماعية. وما يخص هذا الشيء أن الاثنين لا يتفقان بل ربما حتى يقفان ضد بعضهما بعضًا برؤى عالمية غير متسقة. وينفصل الشعور بالراحة والشعور الجمعي للمدخنين عن المعاناة المفروضة على غير المدخنين الذين ينتهزون الآن الشعور الجديد بالقوة بملاحظاتهم المعلنة والاعتراف بإمكانيات الأستبعاد والوصم التي تضم أيضًا منطق المخاطرة. بذلك يرى المدخنون أنفسهم بلا قيمة وموصومين بكونهم عناصر ضارة خاضعة للمخدرات في مجتمعاتها، هؤلاء الذين كانوا منذ وقت قصير يدفعون قاطرة النمو بوصفهم مستهلكين أحرارًا بدخانهم.

تتحرك السطة الحكومية (لأن الأمن العام أصبح معرضًا للخطر) لتخفيف حدة هذا الصراع للمخاطرة، وذلك بألا يكون التدخين ممنوعًا بل مقيدًا. ويتم فرض نوع من الفصل العنصري للمدخنين قانونيًّا على سبيل حل وسط. يتم تنظيم هذا الفصل العنصري بشدة من خلال الاختلاف الموجود داخل انقسامية المخاطرة - أي التناقض بين المدخنين وغير المدخنين - ومن ناحية أخرى يتم إقراره في حل وسط مكاني في متناول الأيدي. ولكن هذا الحل الجغرافي المنظم حكوميًّا مستبعد تمامًا في كثير من صراعات المخاطرة.

٢-حروب المخاطرة تصوير العنف المنظم وإخراجه في مجتمع المخاطر العالمي

يتحول المجتمع العالمي إلى مجتمع مخاطرة عالمي، وذلك بتفاقم منطق مواقع المخاطرة العالمية المتفرعة وتصعيده. ويبدو بشكل يبعث على الدهشة أن إدراك توزيع مواقع المخاطرة ازداد على مستوى المجتمع العالمي (تحت ظروف خاصة بالطبع) في حين قل إدراك اتجاهات التعددية والفردية. وقد يرتبط بذلك بقاء المخاطر العالمية مشتتة أساسًا، وبالتالي تكون مادة لتجديد الصور النمطية الثقافية والصراعات وإعادة تعريفها. ولقد أشرت إلى ذلك في موضع آخر عندما تتساوى صراعات المخاطرة العالمية مع ما يطلق عليه " صدام حضارات المخاطرة " الديني (انظر الفصل الرابع). وستُعالج هذه الفكرة على مثال حروب المخاطرة فيما يلي. حيث أستند على ملحوظة (مارتين شو)Martin Shaw وهي: "من المدهش أن واضعي نظريات المخاطرة الاجتماعية لم يعيروا انتباهًا كبيرًا للعلاقة بين المخاطرة والحرب". (شو ٢٠٠٥/ ص ٩٧) .

يظهر في مجتمع المخاطر العالمي نوع من تحول الحرب وتعدديتها أو نشأة واختلاف واختلاط أشكال ما هو شبيه بالحرب أو ما بعد الحرب للعنف المنظم (بيك ٢٠٠٤ الفصل الخامس). مما يؤدي إلى التمييز – على الأقل من الوجهة التحليلية – بين أنواع الأهداف والوسائل والفاعلين الذين يلعبون في كل حالة دورًا رئيسيًّا[١] : (أ- حرب قديمة / ب – حرب جديدة أو عنف مخصخص / ج – حرب افتراضية / د – مخاطرة إرهاب مُعولمة.)

أ) في الحروب القديمة للقرن العشرين كانت الدول تقف أمام الدول، والجيوش أمام الجيوش، هذا الشكل من المواجهة شكل متناسق في الأساس، بمعنى أن المشاركين – أي الدول (حكومات – جيوش) يمكن حسابها والتنبؤ بها من حيث الأهداف السياسية والقدرة التهديدية (الوسائل العسكرية). وتعد الحرب الباردة مثالا على كيفية مصاحبة القدرة التهديدية المتبادلة بين الطرفين التي وصلت إلى أقصاها– في شكل التهديد الذري – لتقدير الحسابات التي تخدم السلام. فكل طرف عرف من الطرف الآخر أنه لم يُرد تعريض حياته الخاصة أو جنسه للخطر. لكن معنى ذلك أن أيًّا من الطرفين لم يستطع الهجوم على الآخر بالضربة الأولى طالما أن الطرف الآخر قادر على رد الهجوم فلن يسعى أي طرف لانتحار مزدوج، وبالتالي تم تأسيس نظام لعدم التسليح المتبادل حتى تم الوصول إلى تسهيلات إنسانية بعيدًا عن القبور الفكرية.

ب) في المقابل نشأت حروب جديدة أي أشكال منظمة من العنف المخصخص حلت محل العنف الدولي لتتحدى احتكار الدولة للسلطة، وتعمل على تآكله بل تحل

---

(١) لا يتعلق الأمر في هذا الفصل بنظرية عامة للحرب أو بالعنف المنظم فحسب بل على تقـديم فكرة أساسية هي فكرة "حرب المخاطرة".

محله. الفاعلون هنا يتولون القيادة وهم ليسوا قادة عسكريين من الدولة وديكتاتورين محليين، بل هم غالبًا جماعة من المتطرفين دينيًّا وقوميًّا ومنظمين للعنف، وهم جشعون ماديًّا كما أنهم يشكلون شبكات مافيا ويقودهم شخص ما، ويعيشون في الوقت نفسه على تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والأموال المبتزة بغرض الحماية، ومن السرقة ومن عمليات السلب والنهب في مناطق تنتشر فيها تلك الأشكال من العنف غير المتسق الذي لا يمكن حسبانه. تظهر في تلك المناطق والأقاليم "جزر محاطة بالأسلاك الشائكة وسط العنف السائد". (كالدور Kaldor ٢٠٠٧ / ص ٢٣٧).

"ما يخافه الناس ويفزعون منه في الشرق الأوسط ليس تكرار ما حدث في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، أي الحرب بين جيوش مسلحة بقوة – فالفلسطينيون لا يملكون جيشًا والدول العربية لن تشارك في حروب تقليدية عن وعي وإدراك. وما يملكه الفلسطينيون من تقديم العنف المخصخص يظل باقيًا تحت مظلة الحرب، لكن لأن العنف لا يقع تحت النظام الرسمي، فإن السلام غير ممكن. يتضح هنا بالفعل أن العنف المخصخص يزيل الفارق بين الحرب والسلام، فحيثما يوجد العنف لا يوجد سلام ولا حرب كذلك، لأن بقاء الوضع هكذا لا يجعل للتفوق العسكري الكلمة الأخيرة". (إبلير Eppler ٢٠٠١ / صفحة ٤٧) .

تخطئ الحكومات الإسرائيلية إذا اعتقدت أن الفلسطينيين قد يكون عليهم الانحناء أمام القوة العسكرية المتفوقة بشدة لإسرائيل آجلا أو عاجلا. إنها مسألة الفوز بحرب تقليدية، ومن ناحية أخرى مسألة التعامل مع عنف مخصخص.

ج) طرح (ميشيل إيجناتيف) Michael Ignatieff فكرة "الحرب الافتراضية" في دراسته عن كوسوفو (عام ٢٠٠١)، وكان يقصد بكلمة "افتراضي" أمرًا مزدوجًا، وهو: استراتيجية الاحتلال عن طريق القصف بالقنابل، وبهذه الطريقة كان من الممكن تقليل خسائر الغرب لتصبح الحرب بالنسبة للمجتمعات مجرد رياضة مشاهدة ومراقبة

(انظر الكتاب نفسه ص ١٩١)، وبذلك تصبح وسائل الإعلام المسرح الرئيسي والحاسم لسيناريو الأحداث الذي تتبعه استراتيجيات العمليات العسكرية.

"ولأن الحروب الافتراضية تدور رحاها تحت أعين الكاميرات (...) فإن القادة العسكريين يعرفون أن النجاح يعتمد على موافقة المحيط العلني المشارك. وفي الحقيقة ليس هناك ما يسمى بالنجاح العسكري الخالص، فالنجاح الذي يحقق هدفًا محددًا، ويستبعد الخسائر الأخلاقية والسياسية فإنه يُضيّع هدفه، ويجب أن تضم الإجابة العسكرية على النظرة الاجتماعية الحادة والسياسية، كل أصوات المستشارين". (انظر الكتاب نفسه ص ١٩٧)

لقد تغير مفهوم الأمن بشكل جذري في القرن الحادي والعشرين، ولا يزال الأمر متعلقًا بتجنب الحروب بالمعنى الكلاسيكي (ما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية - الهند وباكستان، إسرائيل وإيران على سبيل المثال).

أصبح الأمن يُفهم أكثر وأكثر على أساس مرجعية التضامن العالمي (الأمر الذي يتضح من خلال قوات الأمم المتحدة) على أنه تأمين حقوق الإنسان الأساسية في الأقاليم التي تتعرض فيها حقوق الإنسان الأساسية للتهديد الشديد وتتهاوى فيها دول، ويطغى العنف التجاري والمخصخص وغير القانوني والغاشم، ويعذب الناس، ويمثل فيها الإرهابيون خطرًا باستخدام وسائل الإبادة الجماعية ... إلخ.

د - بينما يعتبر استخدام **الأهداف الإنسانية** هدفًا في الحرب الافتراضية (الأمر الذي تكسوه المصالح القومية والإمبريالية من كل جانب بالطبع) فإن الأمر يتعلق بالهدف المضاد المتطرف باستخدام نوع جديد من إرهاب الانتحار الذي تتبعه جماعة بن لادن، حيث يدور الأمر حول ضرب الحداثة الغربية بوسائلها الخاصة باسم الله، وهكذا يخرج أعضاء هذه الجماعات مشهد نهاية العالم. إن المجاهدين في سبيل الله أشخاص يعتقدون أنهم ينفذون إرادة الله على الأرض، ويمتازون دائمًا بنوع من القسوة والطغيان الذي لا يمكن تخيله. فالعنف الإرهابى

يُعد بمثابة الشكل المتطرف لخصخصة العنف، لكنه لا يتبع مبدأ المكسب أو مبدأ السوق كما أنه لا يخدم المكسب الشخصي للإرهابيين أو يرضي رغبات الكراهية الخاصة التي تعد في الآونة الأخيرة دافع المعتدين والقوة الدافعة لأعمالهم. هناك، أيضًا، فارق نوعي بين الإرهاب القومي للحداثة الأولى والإرهاب اللاحدودي المُعولم للحداثة الثانية، وحتى لو كان هذا الفارق نفسه غير ثابت غالبًا (وغير واضح المعالم) فلا يعد الإسلام إرهابيًّا، كما أنه ليس بالضرورة أن يقتصر الإرهاب العالمي على الإسلام المتطرف ربما يكون الإسلام المتطرف كما يمثله المفكر المصري سيد قطب وشبكة القاعدة التي تطبقه في تصوراتها المصدر فحسب، يمتد هذا الوباء من العنف إلى أديان عالمية أخرى وأقاليم عالمية.

يهدف الإرهاب "القديم" المدفوع قوميًّا أو عرقيًّا إلى تأسيس دولة قومية وعرقية خاصة (وهذا هو تعريف نجاحه)، ربما يصبح كبار الإرهابيين القوميين اليوم رؤساء الحكومات ووزراء الغد. هذه هي اللعبة القائمة على أساس كل شيء أو لاشيء، هذا المسار الوظيفي من اللاشرعية إلى الشرعية، من امتلاك العنف الإرهابي إلى امتلاك احتكار وسائل السلطة للدولة هو جزء من الدافع القديم القومي الإرهابي وإيدلوجيته.

ينطبق هذا برمته على الإرهاب العابر للقوميات لجماعة بن لادن فحسب، فمجموعات مرتكبي هذه الجرائم ورجالهم المستترين ليسوا ثابتين إقليميًّا أو في دولة معينة، فهم يتحركون ولا يحاربون من أجل دولة خاصة، ولذلك تقف وسائل التحكم الخاصة بالسيطرة العالمية عاجزة أمامهم، لأن قوة الدولة في الداخل وكذلك في الخارج تعتمد على منطق الترهيب الذي يعتمد من جانبه على التهديد بالموت وخشية الموت. لكن هذا النوع من الإرهابيين لا يمكن تهديده – فهل يجدي تهديد المنتحرين بالموت؟ يفترض استخدام وسائل القوة للدولة امتلاك إقليم أو احتلال أحدها. هذا النمط من الإرهابيين لا يوجد داخل نطاق محدد ولا ترجع أصوله

لإحداها مثل الدولة، فهو حر بلا هوية وبالتالي فهو حاضر في كل مكان وليس موجودًا في أي مكان، وتعد نقطة بداية سيئة للتخويف العسكري والتدخلات.

ما تم تحليل الفارق بينه هنا وهو الحروب الجديدة والقديمة والافتراضية، وكذلك توقع الهجمات الإرهابية العالمية، يتغلغل ويتسلل ويمتزج في الصراعات العسكرية في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال في حرب العراق وحرب لبنان، فنحن هنا بصدد التعامل مع خليط لا يمكن فصله من الحروب الجديدة والقديمة والافتراضية وكذلك الإرهاب القومي والعابر للقوميات.[١] أرغب في وصفها بمفهوم "حروب المخاطرة".

إن مصطلح "حرب المخاطرة" له معنى مزدوج: الأول يقصد به – بطبيعة الحال في الفهم الذاتي للحكومات المستخدمة للوسائل العسكرية – التدخل العسكري في دول أخرى (ليست معادية) غير مستقرة بشكل أكبر أو أقل (هاوية مثل مستقرة) بهدف تقليل "مخاطرة مُعولمة" (إرهاب عالمي أو انتشار أسلحة الإبادة الجماعية الذرية والكيمائية والحيوية وخلافه) والتحكم فيها. إن الأمر يتعلق هنا بنوع من إدارة المخاطرة المُعولمة بوسائل عسكرية تفترض على كل حال مبادرات دبلوماسية وبوليسية وقانونية واقتصادية أخرى أو تحل محلها، في الوقت نفسه يشير مفهوم "حرب المخاطرة " إلى حرب نقل المخاطرة *risktransfer war* (شو عام ٢٠٠٥ استند هنا على عرضه) والمقصود هو حروب إعادة توزيع المخاطرة أي تخطيط الحرب وقيادات الحرب التي تقلل من تعريض الذات للخطر، وتزيد من تعريض الآخر للخطر تحت مظلة التحكم في المخاطرة وتقليل عدد الموتى والمصابين. وما يؤدي إلى استخدام استراتيجيات قيادة الحرب (مثل القنابل بدلا من قوات المشاة) هو نقل مخاطرة القتلى والمصابين إلى معسكر المُعتدى عليهم.

---

(١) يرجع الفضل في هذه الفكرة لحوار مع إيدجر جراند.

يتناقض جانبا المخاطرة، ويشيران بانتظام لبعضهما بعضًا، فالأمر يتعلق بشكل محدد بحرب لتجنب الحرب في حين يجبر النموذج الشرعي إلى فك الارتباط بين الحرب وبين قتلى الحرب ومصابيه مكانيًّا ومجتمعيًّا. ومن الممكن أن يوجد قتلى غير مرئيين حتى في الجانب الخاص أيضًا، ويجب أن يتم تصدير مخاطرة الموت، ويجب أن تصطف إستراتيجية الحرب الكلية عند هذا النقل للمخاطرة وهذا التصدير لها. وتتكسر الشرعية عند الحد الذي ينكشف فيه هذا أو يفشل (مثل ما حدث في حرب العراق عام ٢٠٠٦).

أصبحت حقيقة تحول الحروب إلى حروب مخاطرة هي المعيار الذي يوضح ويشرح بطريقة تقليدية نظرية كون بناء المخاطرة الاجتماعية ليس متعددًا، بل يدفع لظهور صراع حول السيادة، فمن يريد المخاطرة وينفذها يجب أن تكون لديه وسائل القوة والسلطة لكي يفرض على الآخرين نتائج هذا القرار وتكاليفه، وعليه أن يكون قادرًا على فعل ذلك بل يكون قادرًا على تصدير ذلك للمحيط العلني العالمي وجعله شرعيًّا.

وينطبق هذا الأمر من ناحية على قوة الإنتاج العسكرية والاقتصادية والعلمية للمخاطرة، ومن ناحية أخرى على قوتها الشرعية والتعريفية، إن وحدة قوة الإنتاج وتعريفه تشكل تفوق النخبة العالمية على المهمشين عالميًّا.

مسألة الشرعية

تخضع حروب المخاطرة لمسألة الشرعية بأقصى درجة، أي أن الإدراك المُتسع الذي يفوق حق إشكالية العنف وشرعيتها "من الحجم الكبير" يعد خاطئًا في مجتمع المخاطر العالمي، بل لا يمكن أن يستهدف بداخله شرعية استخدام العنف العسكري بشكل قومي فقط بعد الآن (من خلال موافقة البرلمان أو بسبب نشوة

الشعب) فهو يحتاج إلى شرعية لاقومية. فمثل هذا النوع من حروب المخاطرة من الممكن أن يتم التخطيط له وتنفيذه بشكل مشروع عالمي في إطار حل تابع للأمم المتحدة فحسب، أي يفترض تفويضًا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو يجب أن يخدم تجنب مخاطرة عالمية أو جريمة معاصرة خطرة ضد البشرية. لم تفهم الحروب، ولم تعد إيجابية بعد الآن لكونها فرصة قومية للقضاء على قوة دولة محددة أو إمبراطورية على أساس نظم حقوق الإنسان التي نشأت في صيغة إجابات على الفزع الحربي الإبادي الذي حدث في القرن العشرين (ليفي / سنايدر Levy/Sznaider/ ٢٠٠١)، بل تعد سلبية وتستعيد نشاطها. وفي مرحلة ما قبل النشاط تقضي على طلب حتمية تجنب الحرب وتخدم ما يعرف باسم "لا تفعل ذلك مرة أخرى أبدًا" (وهذا هو المعيار الرئيسي للشرعية العلنية العالمية على أية حال).

الحرب السلمية

عندما تسيطر المخاطر أو ما يعادلها، وهو إدراك المخاطر فإن المجتمع بأسره يبدو مُجبرًا على الانتقال إلى مجال الإمكانية. وتسود هنا عبارة "من الممكن أن يكون" وتتراجع عبارة "يكون بالفعل"، ويصبح مفهوم "الإمكانية" لذلك مفهومًا ضعيفًا لأن نقيضه وهو "الحقيقة" يكون قد ضاع. وتزداد حدة مجال إمكانية الخطر، وتتحول إلى "يصبح حقيقة"، إلى حقيقة مُصدقة لما من يمكن أن يصبح حقيقة ويمكن تجنبه. يصبح الخطر بهذا المعنى توقعًا مسيطرًا يملك رأسًا، ويصبح مجال التفكير مفتوحًا لوضع تصورات ومنتج مُقدم للجميع، ومستقبل ليس حاضرًا، وبالتالي يخلق قوته المتحركة للوقاية في الحاضر. والسؤال الرئيسي هنا: كيف يمكن للفارق بين الحرب والسلام أن يزول من جهة، وكيف ستبدو العلاقة الجديدة من جهة أخرى؟ فظهور يوم مشمس مفاجئ في شهر يناير بمدينة ميونخ يُفرّق بين درجة الحرارة المحسوسة ودرجة الحرارة الواقعية، تمامًا مثل نزول الثلج المفاجئ

في شهر أغسطس، ويطابق ذلك بل يكون أكثر منه ثراء ذلك الفارق بين الحرب المحسوسة والواقعية، السلام المحسوس والواقعي لفتح مجالات إستراتيجية لتصوير العنف المادي الرمزي .

يتبع العنف المبالغ فيه للإرهاب سيناريو الحرب المحسوسة في حين أن حرب إعادة توزيع المخاطرة تتبع بالعكس سيناريو السلام المحسوس. إن درامية الحرب السلمية (التي يشارك فيها الطرفان المتناحران) تعد شرطًا لإدارة حرب في مكان آخر في بيئة مصورة للسلام المحسوس، لذلك لم يترك الرئيس الأمريكي بوش ولا حكومته فرصة حتى يثير الخوف من كل قصة إرهابية لخدمة سياسته. غالبًا ما كان بوش ينادي قائلا: "إن الذئب قادم" لكي يزيد من نشر الأخبار السيئة القادمة من العراق بأن الإنذار في الولايات المتحدة يصبح مثل النكتة اللاإرادية. وبكلمات أخرى: تزاوج الحرب والسلام على غرار نموذج الرءوس المتبادلة يُمكّن، تحت شروط السلام المحسوس، من شن حرب، وتطبيعها في شكل حرب إعادة توزيع المخاطرة لكن من الممكن أن تقضي التناقضات المصاحبة لذلك على مصداقية التصور. وينتج عن ذلك في بادئ الأمر ألا تسمح حرب المخاطرة في إزعاج السلام المحسوس في داخل البلد من أجل الشرعية الداخلية، ويصبح بعد ذلك ناجحًا عندما يكون شرعيًّا فحسب أو بشكل آخر يمكن القول إن حرب المخاطرة يجب أن تُشن كحرب فرعية. ولا ينطبق هذا التركيب المكون من النتائج الفرعية والخفية سوى داخل البلاد. فهذا التركيب إذًا ذو طبيعة متدرجة بشدة ومتناقصة في داخلها لأن من البدهي أن التدخل العسكري يعد بمثابة كارثة مقصودة أي كارثة مقصودة بالنسبة لآخرين ولا تحظى بالتأييد داخل الأمم التي تشن الحروب كما يحدث في الماضي بل إنها تشن بشكل غير مرئي.

لا يجب أن تزعج الحرب الفرعية السلام الداخلي المحسوس ولا تسمح بإزعاج المسار الطبيعي للاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية. ويجب اعتبار أن التراجع الصغير في معدلات النمو الاقتصادي على أنه منذر بحرب يجب السكوت

عن قتلاها ووجوههم وحكاياتهم المنتشرة في وسائل الإعلام وأمهاتهم وزوجاتهم وأطفالهم الذين يتظاهرون بمرارة أمام كاميرات العالم.

إن حرب المخاطرة إذًا حرب "لا تدور رحاها عندنا فقط"، بل يضاف إلى ذلك وقوعها بشكل غير مرئي وتدار لدى آخرين، وتقع الخسائر هناك وليس هنا، ويتوقف الأمر طبقًا للسجال الاجتماعي للمخاطرة في فك أواصر الجماعة القومية لمتخذي القرار مكانيًّا ومجتمعيًّا وإعلاميًّا عن جماعة ضحايا التوابع الناجمة من المهددين والقتلى. ويجب أن تدخل الحرب غير المرئية في الغرب والافتراضية بهذا المعنى فحسب بشكل واسع إلى النمط الطبيعي للمجتمعات الغربية واقتصاديات السوق.

ما المقصود بذلك؟ لكي نتجنب تحول حرب المخاطرة على سبيل المثال إلى مخاطرة انتخابات بالنسبة للحكومات التي تدير الحروب، فلا يجب أن تقع في أوقات المعارك الانتخابية، لكن كيف سيتم تنظيم ذلك بشكل متعدد الجوانب عندما يجب تنسيق قوة عسكرية واحدة مع عشرة أو أكثر من أوقات معركة انتخابية - كما حدث مع قوات الناتو في يوغوسلافيا وكوسوفو.

حرب افتراضية

بإمكاننا أن نقول إن الإنجاز الذي قدمه عالم نظريات الاجتماع الفرنسي (جان بودريار) Baudrillard يكمن في تطرف مقولة أن حرب العراق الأولى عام ١٩٩٠ لم تحدث قط، لكن يجب أن نضيف بالقول إن ضعف نظريته يكمن في أن حرب العراق قد حدثت بالفعل. لكنّ المقولتين لا تتعارضان مع بعضهما بعضًا، فالحرب حدثت بالنسبة للآخرين لكنها لم تحدث على أرض الأمة القائدة للحرب. وفي الوقت نفسه ينشأ سلام محسوس وحرب حقيقية إلى جانب بعضهما بعضًا بعيدان مكانيًّا ومجتمعيًّا عن بعضهما لكنهما مرتبطان وفقًا لنموذج شرعي وإخراجي محدد داخل افتراضية الحرب. ولا يبقى سوى النظرة الغربية التي تظهر في تصعيد بودريار، تلك النظرة العمياء تجاه ضحايا الآخرين.

لكن يجب التعبير عن هذه الافتراضية النصفية. وينتج ذلك في المدى الذي تكون فيه الحرب شيئًا يدور هناك بعيدًا على الجانب الآخر الذي لا يكون قتلى الحرب فيه هم موتانا، ولا نرى فيه موتانا بسبب منع ظهورهم الإعلامي. ويتطلب صنع عدم واقعية الحرب تدرجًا حادًا وفك ارتباط مكان ودولة القرار عن الأماكن والدول التي تقع على عاتقها النتائج، وتفترض، أيضًا، أن الحروب تشن بأسرع وقت ممكن، ويمتد نطاقها كحروب قصف بالقنابل، وبالتالي تنتقل مخاطرة الموت من جنود الدولة القائدة للحرب إلى الشعب المدني للدولة الأخرى ...إلخ.

فالحد الفاصل بين السلام المحسوس والحرب الواقعية إذًا هو الحد نفسه الفاصل بين الواقعية والافتراضية التي تصنعها الجيوش الغربية والحكومات ويجب الحفاظ عليها بسبب تفوقها. فهم يريدون تقليل مخاطر الحرب بالنسبة لأنفسهم وزيادة المخاطر لدى الآخرين. إن الحرب التي لا تخلف قتلى "شرعية"، و"ناجحة" في النهاية، لا، هذا خطأ، فحرب بلا قتلى من جانبنا حرب تستبعد هذا العدد الهائل من قتلى الآخرين خاصة المدنيين، وتصبح الحرب بهذه الطريقة بالنسبة للدول الغربية حربًا افتراضية وبالنسبة للشعوب الضحية حربًا واقعية وأكثر بشاعة.

"يحدث نقل للمخاطر من جسد الجنود الغربيين وحياتهم إلى المدنيين ويُدرك الجميع هذا النقل. ولهذا السبب فإن الحديث عن تقليل المخاطرة على المدنيين حديث مُضلِّل، لأن هذه المخاطرة لن تقل بالحجم نفسه بالنسبة للجنود الغربيين، ولن يحظى التقليل بالأولوية نفسها، لذلك يجب قبول عدد القتلى المتزايد ملاحظته بشدة بين المدنيين مثل قبول ذلك بين الجنود". (شو ٢٠٠٥ / ٨٦)

ويستخلص (إيجناتيف) Ignatieff أيضًا نتيجة (٢٠٠١/ صفحة ١٩٧) مفادها أن الحروب الافتراضية أوقعت الغرب في تناقض واضح مع قيمه الخاصة أو كما عبر (باول كان) Paul Kahn عن الأمر بدقة بقوله "يسفر شن حرب بلا مخاطر بهدف تطبيق حقوق الإنسان عن تناقض أخلاقي" (كان ١٩٩٩، شو ٢٠٠٥ص ٣٨).

المجالات العلنية اللاقومية

يصف (إرهارد إبلر) Erhard Eppler اللحظة اللاقومية أو اللحظة الكوزموبوليتانية لمجتمع المخاطر العالمي (الفصل الثالث) كما ظهرت بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن بقوله:"لم يحدث وأن اتفق العالم على هذا النحو من قبل على ضرورة تضافر جهود أجهزة الدول والوزارات وأجهزة المخابرات وأنظمة النيابة العامة لأكثر البلاد اختلافًا وتباينًا، لأول مرة لا تواجه ضرورة التدخل المسلح في بلاد ذات سيادة أكثر أو أقل بهذا القدر الضئيل من الاعتراض، لم يحدث من قبل أن تحظى فكرة ما يعرف بشرطة العالم بهذا القدر من الشعبية خارج الولايات المتحدة، لم يحدث من قبل أن اعتراض الولايات المتحدة على المحكمة الجنائية العالمية أصبح مفهومًا بهذا القدر الشديد، لم يحدث من قبل أن الحسم في كسر العنف المخصخص أو خضوعه للقانون تتم صياغته بهذا الشكل، إنه مجتمع المخاطر العالمي الذي من الممكن أن يفرض سياسة داخلية للعالم". (٢٠٠١/ ص ١٠١)

تستند الحكومات والقوات العسكرية ورجال البرلمان غالبًا على الشرعية القومية، ويفكر الساسة بوجه عام وبشكل كبير في فئات التحكم القومي، لكن إمكانيات السلطة والتحكم للإجراءات العابرة للقوميات تغفل الفاعلين والمجالات العلنية ولا يقصد بذلك الإشارة إلى نوع من الشرعية اللاقومية فحسب مثل الذي يقدر مجلس الأمن على إنتاجها. ولا يقل أهمية عن ذلك أن يصبح عنصر المراقبة الانعكاسية والملاحظة عنصرًا وسيطًا من خلال نشرات الأخبار المتداخلة والتعليقات في مجال الحوار الدولي والعالمي. وتعكس المجالات العلانية القومية تنوعًا في الأصوات التي تستند على انتقادات وتشجيعات الدول الصديقة، ولكن أيضًا كثيرًا من الدول الأخرى بشكل جزئي. لذلك يظهر في كل المجالات العلانية التي تبدو قومية علاقات متداخلة جديدة من الداخل والخارج من العدو والصديق، من نحن والآخرين. وتعبر تلك الأصوات عن وجهة نظرها، وبالتالي شرعية هذا

القرار أو ذاك، ويكون ذلك غالبًا على خلفية شرعية فرضية وعابرة للقوميات التي يتم تنظيمها دوليًا في جميع الأحوال والتعبير عنها، ويجب أن تكون بوقًا لصوت الآخرين في الحالة المثالية التابعة. يخدع هنا تصور المجالات العلانية الجزئية القومية حقيقة المجالات العلانية الكلية القومية والعاكسة لبعضها بعضًا على نحو متبادل، وكذلك حقيقة المحيط العلني العالمي المعبر عن ذاته في انكسارات متبادلة على الأقل.

تتضامن الآراء العامة القومية الغربية خاصة في وسائل الإعلام العالمية والمؤسسات والآراء العامة، الأمر الذي يؤثر استراتيجيًّا على ميزان القوى في كل ميدان للحرب. وتحدث معارك مماثلة رمزية في المجالات العلانية المتداخلة ومشاركة حركات السلام والمراقبين التابعين للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وصور وأصوات الضحايا في الجانبين المختلفين موازية للحروب المادية الواقعية.

هناك، دائمًا، في الغرب دعاية لفكرة "الحوار" لإيجاد إجابة عن تكثيف الصراعات في مجتمع المخاطر العالمي الناتجة من التزامن الذي يزيل معه مسافات البعد الجغرافية التي تنشئ خضوعًا تداخليًّا للكل مع الكل، وتتضارب مواقع العالم البعيدة والإشارات العالمية.

لكن فكرة الحوار بين "الحضارات" تتجاهل النظام (عدم النظام) العالمي المتدرج بشدة الذي يتم التعبير عنه خاصة في شكل علاقات تعريفية وغلاف سلطة عسكرية لإنتاج المخاطرة الغربية وتعريف المخاطرة. لذلك فإن كل إشارة لمجتمع مدني مُعولم تثير السخرية بسرعة، وتشير دائمًا إلى عدم التمدن الناتج من التوزيع الثنائي لمجتمع المخاطر العالمي بين الغرب وباقي العالم.

يغفل التصور الخيالي لتكوين جماعة متجانسة لاقومية تشعر بالارتباط من خلال معايير وقواعد نشأة نوع من التركيب الصراعي المقسم والديناميكية مع منطق المخاطرة.

تحتل المساوئ والأضرار الطرف العلوي للبناء (التي تصل إلى حد قتل الناس) على سبيل التوابع التي لا يمكن تجنبها لقرار بتوقيع التفويض الذاتي للتعامل مع مخاطر معينة لتحقيق مزايا ومكاسب. أما على الطرف الآخر للبناء المتدرج فنجد الكثيرين ممن يعتبرون الخسائر بمثابة مخاطر خارجية مفروضة لأسباب خارجية ويعانون منها. وبالتالي فنحن المتحملون للتوابع والمستبعدون ليس أمامنا سوى الصمت واستبعاد عرض الحوار ذي المقصد الجيد، لكن التوقع العالمي للتناقض بين طبقة الدول المقدمة للمخاطرة، وبالتالي الطبقة الناشئة من دول مستقبلة لها يدمر الحوار. لأن الجراح التاريخية وكابوس عصر الاستعمار يظهر دائمًا على السطح من جديد أخيرًا وليس آخرًا، لكن تحول الحرب ضد مخاطرة عالمية حروب الدول في القرن العشرين مع تهديدات مجتمع المخاطر العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين. وبالتالي فإن الحرب ضد مخاطرة الإرهاب التي أعلنها ويقودها الرئيس الأمريكي تحولت إلى درس في كيفية هزيمة أقوى دولة في العالم لنفسها.

٣ -مخاطرة الإرهاب:

التصوير المُعولم للحرب المحسوسة

تغير تناقض منطق المخاطرة مع ظهور نمط الانتحاري وانتشاره اجتماعيًّا، صحيح أنه يجب أن نفرق بين منظور الجاني ومنظور المجني عليه، حيث يكمن في هذه الحالة واحدة من الحالات الخاصة البارزة في أن الجاني يضحي بنفسه، إذا تأملنا ذلك من منظور الجاني سوف ينهار الفارق بين الخطر والمخاطرة، ويزول الفارق بين هذا الذي يتعامل مع المخاطرة ويستطيع تجنبها في الأساس، وبين ذلك الذي يرى نفسه مجبرًا على قبول الخطر. حيث يريد المنتحر أن يصبح قاتلا

لمجموعة من البشر ويستخدم استعداده للموت كأداة للقتل الجماعي عن عمد. وتقدر النهاية القصيرة للمخاطرة والخطر على تصوير الخطر إلى ما لا يمكن إدراكه.

لكن من منظور الضحايا فإن الأمر يتعلق بإستراتيجية تصعيد الخطر للحد الأقصى لأن المجال الممكن للأعمال الانتحارية لا يكون محددًا، ويتسلل تحت مؤسسات الوقاية وإمكانية التقدير والتحكم. يتصاعد العنف المحسوس والحرب المحسوسة مع الأعداد القليلة للقتلى والجرائم مقارنة بغيرها، وتصل إلى حد الانفجار داخل مراكز السلام المحسوس بشكل واقعي وعن طريق وسائل الإعلام.

وبالتالي فإن كوارث التوابع تتميز بأنه لا يمكن تحديد متخذي القرار الفرديين والقرارات ذاتها. هكذا تزول مشكلة عدم المسئولية تلك أو الأدق أن نقول أنها تنقلب إلى نقيضها، فلا تظهر مشكلة إسقاط التهم بعد الآن في حالة الكوارث المقصودة والناجمة عن العمليات الانتحارية. فهل يصنع فعلا الحدث الالتزام الذاتي. لكن الآن تظهر المشكلة بالعكس وهي: هل يتم تحديد الجناة من خلال أفعالهم، وماذا يبقى للسلطات والحكومات والمحاكم والجنود ورجال الشرطة ليفعلوه، والذين يعد وجودهم الاجتماعي مبررًا من خلال عدم حدوث مثل هذه الكوارث؟ كيف تبرئ سلطات التحكم الوقائية نفسها إذا كان ما عليهم منعه من الممكن أن يهدد كيانهم في الاحتياج له بشكل أقل في المستقبل. إذ تساعد قوانين الأمن الصارمة بشكل محدود فحسب ضد الإرهابين المحليين، وإذا ما أردنا استخراج الجناة المحتملين مبكرًا فعلينا أن نضع كل شباب الطبقة الوسطى المرتفعة والموجودين في أماكن مرفهة الذين يحملون جواز سفر بريطاني أو ألماني تحت أعيننا. ويدعي كبار رجال السياسة أننا نواجه مع الإرهابيين الإسلاميين مجموعة لا يمكن مجرد نزع سلاحها أو التخلص منها فحسب، فنحن نتعامل هنا مع نوع من الأعداء تعد خاصيته الأكثر ملاحظة هي عدم ملاحظته في الأساس، نتعامل مع حرب أخرى لا يُعرف اسمها وتنشر عنفًا محسوسًا عالميًّا. ربما نتوجه إلى بلاد بعيدة إلى دول مخاطرة يمكن فيها تخمين " الرجال الخفيين "؟ ألا يحدث ذلك أيضًا

لأن تصدير المخاطر يعد أمرًا غير محتمل للكل، وخاصة لهؤلاء المعنيين بالأمن لكن غير قابل للاحتمال سياسيًّا؟ أم سيتم اختراع أشكال متعددة وإستراتيجيات للوقاية الرمزية وإجراءات حماية مثل (اكتشاف معجون الحلاقة في حقيبة اليد للمسافرين على الطائرة) تلك الإجراءات التي تتبع الاتهام الذاتي القومي على الرغم من أنها غير مفيدة من خلال نوع الخطر. بكلمات أخرى يحدث نوع من التبديل والتغيير الإجرائي للمخاطرة والخطر، إن أخطار الإرهاب يجب معالجتها والتفاوض معها، مثل مخاطر الإرهاب القاتلة للتحكم سياسيا التي من الممكن تجنب وقوعها من خلال بناء معايير قضائية وزيادة عدد الشرطة المراقبة بأجهزة الفيديو والاستخدام للقوة العسكرية في الداخل ... إلخ . ويبدأ البحث المتواصل عن الأمن المفقود بواسطة إجراءات وإستراتيجيات التي تعد بتحكم وأمن كاذب أكثر من ضمانته ويزيد من الشعور العام بعدم الأمن والتهديد.

كما رأينا فإن المخاطرة تعني صراع المخاطرة، ولأن قدوم المخاطرة ومستقبلها ينتميان بوجه عام لمعسكرين منفصلين، فتنشأ أوجه ملاحظة وتقييم متناقضة، ويحدث نوع من تعددية أشكال العقلانية.

لكن ذلك ينطبق، أيضًا، على خطر الإرهاب، ويؤسس إدراك الأخطار تناقضات واسعة ومترامية بين الطبقات والأمم والأديان، وكذلك تضامنًا بعيد المدى واتفاقًا على الدفاع الشرعي ضد الأخطار التي تخترق المبادئ الأساسية للإنسانية (لا تستبعد وجود مؤيدين ومشجعين، ولا تستبعد أيضًا استغلال مجتمع التضامن والاتساق من أجل مصالح مختلفة تمامًا).

إذا كانت التعددية الداخلية لإدراك المخاطرة شكلاً لتحييد التوجه الحصري للأخطار (مثلما يرى لومان) فإن العكس صحيح الآن، أي أن الغضب والاستياء من مناهضة الإنسانية يسفر عن انفجار سياسي، وينشأ بهذه الطريقة تكامل متعارض بين حروب نقل المخاطرة والمعنى السياسي العالمي للهجمات الإرهابية.

نصل (كما أشرنا) إلى نوع من "نهضة الحرب" كحرب سريعة محدودة بشرط أن يصبح الخطر في الخارج. ويصبح معيار النجاح، على وجه الخصوص، حجب قابلية تأثر المجتمع المدني الغربي ذي المكانة المرتفعة، يمكن السلام المحسوس من تطبيع الحرب شريطة أن تدخل الحالة الاستثنائية، وهي الحرب بنجاح إلى الحياة الطبيعية للمجتمع الغربي (مبدأ مناهض لشميدت).

تتسق هذه الحرب السريعة مع أسطورة الحرب "النظيفة" "الجراحية" التي لا تسفر عن قتلى من جهتنا، هنا بالضبط تكمن نقطة ضعف الغرب. فالهجمات الإرهابية تستهدف هذا المكان، حيث إنها تتبع المنطق المضاد، وتوضح لكل العالم قابلية تعرض الغرب الذي يبدو متفوقاً في كل شيء للإصابة، والآن وجد الشرق إجابة على الطريقة الغربية للحرب، فلقد أسست القوة العسكرية والتكنولوجيا والانضباط سيطرة الغرب السياسية الممتدة من آسيا حتى إفريقيا وفي العالم الجديد لمئات السنين لكن تعلم العالم العربي الآن منافسة مزايا الأسلحة التقليدية عالية التقنية وإصابة القوى العظمى في الصميم دون دبابة أو قنبلة، ويكمن السر في أن العمل الإرهابي ليس هو ما سيدمر الغرب، بل رد الفعل على هذا التوقع. فقد تمكن العالم العربي من إيقاظ الحرب المحسوسة في عقول الغرب ومراكزه. وهذا يعني أن الحرب يجب أن تكون داخلية، ويجب تفجير الأعمال الجنونية التي تشبه الحرب بطريقة غير تقديرية وغير محسوبة داخل المركز القابل للإصابة في المجتمعات الغربية المدنية بشكل واقعي ومعلن عن طريق وسائل الإعلام، وبالتالي يجب أن توجد الهجمات الإرهابية حيث يقع الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية في قلب السلام المحسوس.

عولمة مخاطرة الإرهاب

مما لا شك فيه أن رقعة التهديدات التي تبدو وكأنها تبرر الردود العسكرية للغرب قد ازدادت، فيبدو أن المصالح القومية والغربية بوجه عام بل المعولمة ذابت داخل بعضها بعضًا، الأمر الذي يسمح على وجه الخصوص بالدفاع عن المصالح القومية كمصالح معولمة. إن لامحدودية مجالات التدخل الغربي هذه تم التعبير عنها أخيرًا وليس آخرًا في حديث الرئيس الأمريكي بوش بكلمة "محور الشر"، الأمر الذي طرح مسألة أمن الدول ومن ثم أقاليم العالم ككل للنقاش لأن هؤلاء عليهم أن يتوقعوا أنفسهم كمستقبلين للحروب الفجائية الممكنة. وتشير عولمة توقع الأعمال الإرهابية أيضًا (بكل توابعها الممكنة لتعميق حتمية الحرب في العواصم المدنية للغرب) إلى تشكيل الاختيار المتعدد المواقع لأماكن الإرهاب، فكلما تصيب الهجمات الإرهابية التي تحظى باهتمام وسائل الاعلام بكفاءة كل الدول والقارات بدت بشكل طاغ وغير قابل للتقدير وأصابت المبادئ الرئيسة للإنسانية بدم أكثر برودة، وكلما زادت احتمالية أن مجال الخطر المتوقع للهجمات الإرهابية الممكنة يصبح مُعولما ومؤسسيًّا، أي جزء من الروتين اليومي المضاد المنظم دائمًا بشكل أكثر كمالاً والمقبول بالنسبة للجميع للأسف الشديد، أخيرًا فإن التوقع الذي يدفع عولمة الإرهاب. نعم إنه الغرب نفسه - حتى لو كنتيجة غير مرغوبة - هو الذي يصنع الحرب المحسوسة في العقول ويزيد من تكاليف التصعيد ويدفع نظام قوته الخاصة لوضعه في الأزمة.

الأمر العسكري

تؤدي إستراتيجية المخاطرة الغربية لتقليل المساوئ بالنسبة لنا وتصعيدها بالنسبة للآخرين، إلى نوع من عدم الميل لمخاطرة الغرب، ففي المجتمعات التي يعد فيها الموت من التابوهات المحظورة وتتمتع حقوق الإنسان بأولوية عالية، فإن

اندلاع العنف الحربي يؤدي إلى حدوث صدمة إلى حد كبير. واجتاح الأمر العسكري كل مجالات التعامل الاجتماعي في الحروب السابقة "الكلية" حيث تمكنت الحكومات من تأميم الشركات والتحكم في الإنتاج وتأجيل انتخابات وفرض الرقابة على الأخبار، لكن هذا الأمر لم يعد ساريًا على حرب المخاطرة التي تبدو السيطرة عليها مستحيلة. حيث أصبحت إعادة توزيع المخاطرة ممكنة فحسب إذا نجح حصر العسكرية على الفكر الوظيفي للجيش، لكن هذا الفكر بالتحديد يفتح مجال الحرب السريعة للصفوة السياسية.

يعارض عدم الميل للمخاطرة الغربية شمولية المخاطرة المدفوعة دينيًّا، حيث يصل قتل النفس إلى مرحلة الكمال بوصفه سلاحًا للقتل الجماعي لمدنيين أبرياء ويُقدس العنف على أنه عنف مضاد مدفوع من القواعد القانونية الحربية للجيش والدولة. وتؤدى مقصدية الكارثة إلى فك قيود التهديد المنذر بنهاية العالم بصورة ما بعد عسكرية وما بعد قومية، وينقل هذا التهديد الخوف من القتل الجماعي إلى كل مكان جيد، وباختصار يصعد الحرب المحسوسة للحد الأقصى.

صور وحكايات

تعد الصور والحكايات التي تفرضها وسائل الإعلام ساحة حربية مركزية بسبب قوتها الشرعية (أو غير الشرعية)، وبينما تساهم وسائل الإعلام المُعولمة في الحروب الغربية لتجنب المخاطرة في الإبقاء على إعادة توزيع الأعباء والشك حول الموتى ومدى الدمار غير المرئي لحد بعيد، فإن المبدأ المضاد للهجمات الإرهابية يعمل بالضبط على عولمة المعاناة والعذاب.

تهتم الاستراتيجية الغربية لإدارة الإعلام في وضع خط رسمي بصورة أقل من اهتمامها بالتأكد من عدم حدوث أي شيء يدمرها في أسسها، وتحدث بالتأكيد أشياء كثيرة في الحروب التي يعتبرها الصحفيون والجمهور العام غير مطمئنة،

ولذلك تضع حكومات الدول الغربية في الحسبان النقد والأسئلة غير المُرضية. وما يخافونه على وجه الخصوص هو وقوع حادثة فردية صعبة، التي من خلالها تهدد بانهيار الرواية المصنوعة لأنها توضح للصحفيين وقراء الجرائد ومشاهدي التلفاز ضرورة تأمل جديد تام للأحداث. (شو ٢٠٠٠ / صفحة ٩٣)

إنه إذًا الربط بين الصور والحكايات الذي تنشأ منه الأخطار الداخلية بالنسبة للصفوة السياسية. طالما أن صور معاناة الآخرين لن تعوق أسس القصة الرسمية لسبب الحرب، وبذلك لا تشكل خطرًا على السلام المحسوس، وأصبح هذا الحد واضحًا مع صهيونية العنف لصور التعذيب البشعة من سجن أمريكا بالعراق، وكذلك تلك الأخبار والصور القادمة من معتقل جوانتانامو الذي يحقر حقوق الإنسان وقواعد الحرب. لقد دمرت الفضيحتان المعلنتان عالميًّا الأسطورة الرسمية لأنهما أعلنتا للعالم أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب ومن أجل حقوق الإنسان تسيء إلى حقوق الإنسان وتحقر من شأنها. وأصبحت الرؤية أقل وضوحًا بعد مرور خمس سنوات على الحادي عشر من سبتمبر على ما يقصده الغرب "بالقيم الغربية" فهل يُقصد بها تأسيس أم حل سجن جوانتانامو؟ وبشكل آخر انهار تقديم حرب المخاطرة بسبب تناقضاتها، ولم يثبت المقطع المتردد للحكومة الأمريكية بأن العراق مسرح المعركة الرئيسي في الحرب ضد الإرهاب فشله فحسب، بل إنه دمر ذاته. فقد وافق ٩٪ فقط من الشعب على مقولة إن حرب العراق ساهمت في محاصرة الإرهاب، وذلك في استطلاع للرأي أجرته محطة سي بي إس، وأذاعته في صيف ٢٠٠٦.

وتخطى عدد الضحايا في العراق كل الحدود في الذكرى الخامسة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ففي شهر واحد مات من المدنيين العراقيين أكثر من كل عدد موتى الهجوم على أمريكا. (ريتش ٢٠٠٦)

الفصل العاشر

عدم مساواة عالمية، هشاشة محلية
لا يمكن فهم ديناميكية صراع المخاطر البيئية وبحثها
إلا في إطار كوزموبوليتاني منهجي

لقد تناولت في الفصل السابق منطق تقسيم المخاطرة إلى ثنائيات. ووفقًا لهذا ليس هناك "مخاطرة"، بل هناك وجهتا نظر بشأن المخاطرة ذاتها تقصي كل منهما الأخرى، وتعاديان بعضهما بعضًا بشكل لا يجعل التوفيق بينهما ممكنًا بالقدر الذي يصيغ به النسق الإدراكي للمخاطرة طريقة البشر في تفسير خبراتهم وفهم عالمهم. ولا يقتصر الأمر على هذا، بل يتعدى ذلك إلى صياغة مقاييس أعمالهم وتوجيهها (ينعكس هذا في مفهوم المخاطرة المتباين في الأفرع العلمية المختلفة): إذ يتم رسم عالم الحداثة وتقديمه بصفته (opportunity) أي فرصة، فضلا عن تنمية هذا ورعايته، الأمر الذي يلفت النظر إلى المميزات الكامنة المحتملة والمتاحة لصانع القرار سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو المنطقة. صناع القرار هؤلاء يعتبرون ما يمثل عبئًا على الآخرين "توابع وآثار جانبية"[١]

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيبدو التحديث أمرًا مشكوكًا فيه وبه إشكاليات عديدة، بل يبدو حتما وكأنه تهديد غير مقبول لحياة المرء الاجتماعية من خلال قرارات الآخرين. ويكون هؤلاء على استعداد لاتخاذ قرارات مجازفة تحفها

(١) إن هذا البعد أى (عدم المساواة الاجتماعية العالمية الذى تم إضافته إلى الحديث عن (الآثار الجانبية) لا يتم تناوله فى كتاب بوشن/ كراتسر/ ماى ٢٠٠٦، والذى يمتاز فيما عدا ذلك بدقة شديدة كما أنه محفز جدا.

المخاطر لأنهم يرون في المخاطر قياسًا للاحتمالية وترتيب الأحداث وفق حجمها التي إن كانت لها تأثيرات مضادة خطيرة إلا أن للمميزات الغلبة، وبالتالي الوعد الهائل بالزيادة التي يجنونها. ويبدو الأمر نفسه للآخرين مُهَددًا للحياة، حيث إن القرارات والممارسات التي تنتج عن التصنيع العلمي والتكنولوجي وعولمتها أو تدويلها لا تهدد الأسس العضوية لكل أشكال الحياة فحسب بل تهدد غالبية البشر، وذلك دون مناظرات علنية وبلا أى موافقة أو إجماع. وتمثل أوهام كل من الخبراء ووعود آمان الاقتصاد والعلم والمراقبين الحكوميين، وليس هؤلاء فحسب، بل كذلك أوهام الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام العامة أهمية كبرى للبحوث الاجتماعية. مما يعني أن المخاطرة صارت النمط الأساسي لبناء دستور وتركيب وتنظيم المجتمع. فالمنافسة والاختلاف، وعدم الاتفاق، وكذلك المنطق المزدوج للصراع، كل هذه العوامل المرتبطة بتعريف المخاطرة وخطابها لا يمكن حصرها سواء في الاقتصاد فقط أو في السياسة فقط، وناهيك عن حصرها في مجال قومي فقط دون غيره. ويتعلق الأمر بتزامن المتناقضات الثقافية والسياسية والتدمير المادي، وكذلك الانتهاكات المتأصلة والمتجذرة في الجهاز العصبى المجتمع العالمي.

لقد حاولت في الجزء الختامي من الفصل التاسع عرض وشرح تلك الفكرة الأساسية لديناميكية صراع المخاطرة ذي الطبيعة الثنائية من خلال بُعدين أولهما: من خلال ممارسات التقليل والتهوين من شأن المخاطرات الخاصة وإزاحة الأخطار والإلقاء بها إلى خفايا مختلفة وكمون مصطنع لآلام وقتل وتدمير مادي للآخرين. كما يتم تنظيم ذلك وتدبيره في الشكل الجديد لسيناريو القوة والعنف في حرب نقل المخاطرة وتحويلها إلى جهات أخرى، أما ثانيهما فمن خلال شكل الكارثة المقصودة بهدف تعظيم وعولمة "القوة المحسوسة"، و"الحرب المحسوسة"، بشكل يعادل الرمزية الثقافية لتصعيد العنف الجامح للإرهاب سواء كان هذا الانفلات أخلاقيًا أو قانونيًا. أما في هذا الفصل فسيتم عرض منطق **الأخطار والصراعات البيئية** بصفتها توقعات لكوارث التوابع الجانبية من خلال بعد ثالث.

أخطار بيئية بوصفها أخطار العالم الداخلي

تخضع عولمة مشكلات البيئة بصفتها مشكلات داخلية لمنطق مزدوج: إذ تعود جذور الأخطار البيئية والتقنية بادئ الأمر – كما ذكرنا سابقًا – إلى الانتصارات المتلاحقة التي لا سبيل لوقفها للتصنيع الخطي المتجاهل لعواقبه، ذلك التصنيع الذي يلتهم أسسه الطبيعية والثقافية، وبالتالي فإن الأخطار البيئية عبارة عن تكوينات من "الآثار الجانبية المحتملة" للقرارات الصناعية (التي تتخذها الكيانات الاقتصادية، وكذلك الدول، وبطبيعة الحال تلك التي يتخذها المستهلكون والأفراد). لقد توجب في الحداثة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تحرير تلك "الآثار الجانبية" من عدم أهميتها المؤسسية، وذلك من خلال حركات اجتماعية معنية وكتابات تنويرية ذات طبيعة متمردة (مثل الربيع الصامت silent spring). وقد تركز الاهتمام المنظم للدول على المشكلات الظاهرة في الحياة اليومية على نطاق العالم بأسره (مثل الضباب الدخاني الصيفي للمداخن، وكذلك عوادم غاز السيارات).

ولم يتم تناول المشكلات الأقل ظهورًا ووضوحًا إلا مؤخرًا (مثل ما تحتويه المواد الغذائية من السموم)، وفي سلوك مشابه ركزت الشركات بادئ الأمر نفقاتها ومخصصاتها لإدارة المخاطر على الأمن الصناعي لمصانعها الخاصة وعلى العمال، ولم تبدأ إلا مؤخرًا في إدراك الآثار بعيدة المدى لانتهاك القواعد الصحية على شعوب بمنأى عن تلك الشركات بصفتها مشكلة تخصها هي. وتفترض الأخطار البيئية العالمية، وفي الوقت نفسه تحرك وتدشن ما يلي:

فصل الموقع الاجتماعي، وكذلك المسئولية الاجتماعية لاتخاذ القرار عن الأماكن والأزمنة التي تصبح فيها شعوب أخرى "غريبة" موضوعًا لانتهاكات

اجتماعية ومادية محتملة. ويستوجب إدراك المخاطر العالمية الأخذ بنظرة كوزموبوليتانية التي تتيح نقل خبرة التعامل مع الحوادث المألوفة في الحياة اليومية ومسارها الروتيني، وكذلك ما يتوفر عنها من بيانات إمبريقية نقلا بالقياس على حوادث أقل ندرة في الوقوع؛ ولكنها حوادث كارثية لا خبرة لنا بالتعامل معها، وعلينا أن نتصورها ونتصور "إمكانية تحققها" من خلال المحاكاة التكنولوجية وسيناريوهات مناسبة. فالتطور العلمي مرة أخرى، وليست أخيرة ما يحرك ضبابية الرؤية والفصل والوصل الزماني والمكاني للقرارات والآثار الجانبية للأخطار البيئية العالمية ليصل بها إلى مرمى بصر الإدراك الجمعي واهتمامه.

كلما كانت المشكلات التي تنذر بأخطار أحدث، كانت أقل قابلية للتحديد وللإمساك بها: هناك العديد من المظاهر التي ترسم ملامح هذه الأخطار العالمية؛ فهناك التفاعلات المركبة العابرة لحدود الدولة القومية وهناك – وهو أمر صعب تحديده – المصادر العالمية، وكذلك الديناميكيات والتأثيرات (اضطرابات الأوزون في الغلاف الجوي العلوي والتغير المناخي والاحتباس الحراري في العالم وغيرها)، وكذلك المدى الزمني الطويل بين النشاطات والتغيرات لكل من الطاقة والمادة في الأطر العالمية، فضلا عن الانفصال الجغرافي بين "مناطق السبب" و"مناطق الآثار الجانبية"، حيث تتجلى الآثار، وكذلك التأثيرات المتبادلة ذات الطبيعة المركبة بين الأنظمة الإنسانية والمادية، وكذلك التراكم البطيء لكل من الاضطرابات المادية والتدمير المادي. ويبدو في الوقت ذاته أن أزمات المستقبل ستنتج عن هذه الأخطار العالمية وليس عن الأخطار المحلية، وستنتج عنها كذلك الآليات السياسية اللازمة للتغلب عليها (الفصل الثالث).

لذا يمثل الكمون الاجتماعي جزئيًا نتيجة " للعمى الثقافي" للحياة اليومية إزاء تلك المخاطر، وفي جزء آخر عاقبة لعدم القدرة على تحديد تلك المخاطر والإمساك

بها ولبنيتها العلمية فقط ليس إلا. يرتبط بناء وتصميم "الآثار الجانبية" بكون إدارتها تصطدم وتتصارع مع النظرة القومية والمنطق القومي للمؤسسات السياسية وللفعل السياسي. كما تمثل المخاطر البيئية العالمية أخطارًا كامنة، وفي الوقت ذاته أخطارًا تنذر بالنهاية. فالمحك هنا يتمثل في نجاة الكوكب ذاته وبقائه. وفي الوقت ذاته فلا يمكن معالجة تلك الأخطار المنذرة بالنهاية سياسيًا من خلال المؤسسات التقليدية التي تقوم بعملية إدراكها اجتماعيًا.

كيف يمكن لفت الانتباه العالمي وشحذ الاهتمام العالمي خاصة اهتمام العالم الآخذ في التطور والنمو لهذه الأخطار وما تمثله؟ أما فيما يخص دور علم الاجتماع في هذا الصدد (الذي لا يمكن بطبيعة الحال التهوين من شأنه) فلا يمكن أن يتحقق من خلال التحليلات لأخطار ذات طبيعة عالمية ولا من خلال رسم وتوضيح معالم المخاطرة في نطاقها القومي، بل يتسنى لهذا الدور أن يتحقق من خلال القيام بتحليلات مقارنة متخطية للمحلية وللقومية لوضعية المخاطرة في سياقها الداخلي مع مجتمع المخاطر العالمي ومكانتها في داخل هذا المجتمع. أي من خلال مؤسسة نظرية كوزموبوليتانية على ديناميكية كل من الصراع والتفاوت التي تتطور وتتسع مع وجود المخاطر العالمية، وهذا بالتحديد موضوع هذا الفصل. ويظهر الصخب السياسي الذي دائمًا ما يثار في اجتماعات منظمة التجارة العالمية WTO جراء احتجاجات تبديها الحركات الاجتماعية. فتكتسب الأنظمة التجارية والمالية العالمية، وكذلك أنظمة توزيع الموارد وتخصيصها أهمية متنامية عند توزيع المخاطر العالمية. كما تكتسب إدارة المخاطرة الدولية تأثيرًا ونفوذًا متزايدين على سياسات المخاطرة القومية. فقد عمل الاتحاد الأوروبي على توسيع دوره الرئيسي في إدارة المخاطرة للدول القومية الأوروبية، فقام على سبيل المثال في يناير ٢٠٠٧ بطرح مبادرة لسياسة مناخية أوروبية تضر بصناعة السيارات. كما تأخذ المنحى ذاته عمليات إضعاف أنظمة وأنساق الدولة القومية وتقوية وتعضيد المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات للمجتمع المدني العالمي.

وتتبلور من خلال هذه العلاقات والسياقات الأسئلة الرئيسة عن أطر المسئولية الكوزموبوليتانية وقواعدها. حيث يتحدث (أندرو لينكلاتر) Andrew Linklater (٢٠٠١) عن "اتفاقيات الضرر العالمي"، ويعني بها اتفاقيات وعقود بين الدول تجرم إلحاق الأذى والانتهاكات عبر الحدود. ومن هنا تتكون أولى بدايات نهج لوضع قانون للحقوق المدنية لمجتمع المخاطرة بوصفها جزءًا من القانون الدولي (بيت ستريدوم Piet Strydom ٢٠٠٢, مايكل ماسون Michael Mason ٢٠٠٥, كارل أوتو أبل Karl-Otto Apel ١٩٨٨) يَصيغ لينكلاتر (١٩٩٨ ص٨٤ نقلا عن ماسون في ٢٠٠٥ ص٢٧) هذا كما يلي: "إن إدانة الأضرار العابرة للقوميات تتطلب في الحد الأدنى الاستعداد لاعتبار المعنيين والمتسببين متساوين أخلاقيًّا" فالأضرار العابرة للقوميات أبلغ الحجج لإعادة ترسيم الحدود للمساواة الأخلاقية والسياسية من جديد بهدف جذب المستبعدين إلى حوار تظهر آثاره على اهتماماتهم الضرورية للبقاء على قيد الحياة[1].

(١) انظر كذلك مصطلح هابرماس عن جماعات الحوار عابرة الحدود, ويتضح فى سيناريو التعددية وعدم التسييس للوهمان أن التفكير يتحرك فى مسارات عدم الإسناد والتحديد المنظم والموجود حقيقة، ولكن هذا يفترض وجود نظام قضائى ونظام للقواعد ثابت غير متحرك والنظام هذا بدوره – وهو أمر مثير للاهتمام – يفترض وجود نظرة دولية.
إن بناء لوهمان وتصميمه لعدم إسناد المخاطرات لمسببيها وعدم الكشف والتستر تنجح غالب الأمر على الصعيد القومى أكثر من نجاحها على صعيد العلاقات بين الدول أو على صعيد عالمى، وهنا يلعب دورا أن تخصيص الاتهام للمتسببين فى المخاطرات لا يلقى نجاحا إلا فى حالات استثنائية فقط. وحتى فى الحالات التى أصبح تخصيص الاتهام فيها مؤسسيا – مثل حوادث المرور – فإن الخلفية الذهنية لتصورات راسخة قانونيا هى التى تجعل نمط التخصيص يبدو معقولا وعمليا، وليس السببية فى حد ذاتها أيا ما كان نوعها. وأمام أحد الخيارين إما الثقة بواقع المخاطرات العالمية أو الثقة بالنظرة القانونية القومية المؤسسية لا يجد لوهمان نفسه فى مأزق الاختيار: فالنظرة القومية القانونية المؤسسية تجعل حقيقة الأخطار العالمية غير حقيقية.

إذن فمن لا يتمكن من إزاحة المخاطرات العالمية جانبًا بالأحرى يجعل منها مثالا لاختبار تاريخي لوضع نظريات علم الاجتماع وأبحاثه (الفصل الحادي عشر) عليه أن يبدع جدول أعمال جديد لنظريات اجتماعية تفك أولا ارتباط المجتمع بالدولة القومية، وثانيًا تسقط وتنفي تصور إمكانية أن يُرَاقَب المجتمع من قبل أحد، وثالثًا ألا يعي الحداثة بصفتها عملية حافظة لذاتها تقوم بدور تمييز وتفرقة وظيفية، بل بصفتها عملية تحمل في طياتها بذرة التحلل الذاتي وتهديد الذات والتحول الذاتي؛ ولكن في الوقت نفسه كذلك تجديد ذات المؤسسات الأساسية للدولة القومية ولمجتمع الصناعة. وكذلك رابعًا - بالنظر إلى المخاطر العالمية - تلك التي تضع فك الارتباط الزمني والمكاني والاجتماعي بين **نحن** صناع القرار وبين **نحن** الآثار الجانبية في بؤرة الاهتمام. هذه بالتحديد موضوعات لنظرية اجتماعية ذات طبيعة تاريخية - إمبريقية لمجتمع المخاطر العالمي التي سيتم عرضها في خطوتين مركبتين معًا: والأمر معني هنا بمشكلة منهجية من ناحية أي كيفية تخطي العقبة الأساسية في البحث داخل مجتمع المخاطر العالمي والمتمثلة في مساواة المجتمع بالدولة القومية. ومن ناحية أخرى بوضع تصنيف لتفاوت المخاطر العالمية متواز يسمح بتعيين وتجسيم ديناميكية صراع المخاطرة من حيث الموضوعات والمجالات والأبعاد. وتفترض النقطتان مُسبقًا التفرقة بين كل من قومي، دولي، عابر للقومي وكوزموبوليتي.

جدول (٢)

نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي

تحول النماذج [نقلة نوعية] لسوسيولوجيا التفاوت

منظور منهجي			
دولي	قومي		
دولية منهجية	قومية منهجية (سياقية)	تطابق الحدود (سواء قوميًّا أو دوليًّا)	تحول الحدود: (عدم) تطابق الحدود الإقليمية, السياسية, الاقتصادية، الاجتماعية وكذلك الحدود بين كل من صانعي قرار المخاطرة ومن تصيبهم الأخطار
كوزموبوليتانية منهجية	عابر للقومية منهجي (إقليمية)	عدم تطابق الحدود (سواء قوميًّا أو دوليًّا)	

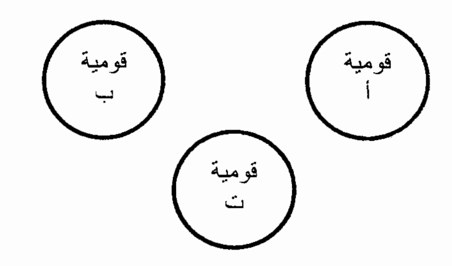
كيف يمكن إدراج ديناميكية التفاوت في مجتمع المخاطر العالمي من حيث آثارها على المناطق الإقليمية والقومية والمحلية في النظرية والأبحاث الاجتماعية عن التفاوت؟ ما الأهمية التي تمثلها الدول القومية والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية والشركات عابرة القوميات سواء في رفض أو تحديد المخاطرات العالمية، وكذلك تعريفها أو إعادة توزيعها؟ ما الدور الذي يلعبه التمييز بين "تهديد الذات" و"تهديد الآخر" وما دور بنية الكمون أي "الآثار الجانبية"؟ ما الثقل الذي يكتسبه تصنيف "ضعف الحصانة الاجتماعية" لفهم المخاطر "العالمية"؟ كيف يمكن تعريفه وتفعليه [تشغيله أو التعامل به]؟

جدول (٣)

تصنيف ديناميكيات كل من المخاطرة والصراع في مجتمع المخاطر العالمي

نمط (١)

قومية منهجية (سياقية)

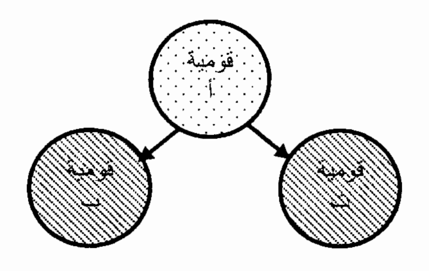


إن المخاطرات العالمية غير موجودة حقيقة: فالمخاطرات والأخطار يتم تعريفها سياقيًا داخل (الدولة) القومية ويتم توزيعها بشكل فردي

(تخصيص المخاطرات العالمية)

نمط (٢)

تراتبية عدم المساواة للمخاطرات والأخطار الدولية



مثال: تشير نوبل المركز – المحيط (الأطراف؟)

تهديد الذات

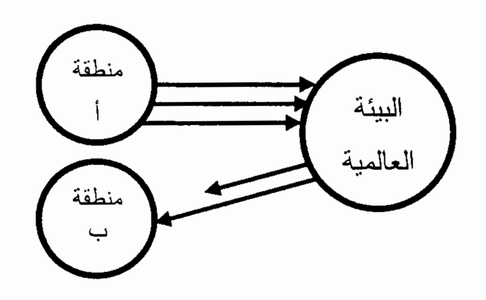
تهديد الآخر

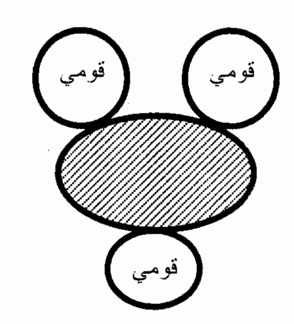
نمط (٣)

شبكات عابرة للقوميات من النشطاء في تعريف وتوزيع المخاطر

نمط (٤)

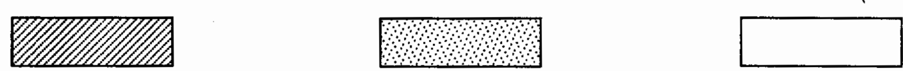
عدم المساواة الكوزموبوليتانية للمخاطر العالمية





مثال: احتمالية والضعف [إمكانية الإصابة] بسبب اعتلال الدماغ الإسفنجي للبقر (جنون البقر) وسارس وإنفلونزا الطيور

ضعف اجتماعي تكوين اجتماعي "توابع ثانوية كامنة" انعكاسية المخاطرات العالمية



انتشار كل من صانعي القرار والمعرضين للأخطار

قوميات وأقاليم صانعي قرار [محددي] ومصادر المخاطرات

قوميات وأقاليم معرضة للأخطار

تعديل للرسم البياني عند كاسبرسون/ كاسبرسون ٢٠٠٥ ص٢٢٣

لنبدأ بتفكير نموذجي بسيط: لماذا يتم توزيع كل من التعتيم وعدم الكشف، وكذلك عدم إسناد المسئولية وتخصيصها وذاتية القرار والتفرد به، وكذلك قدرية الأخطار خارج الحدود القومية بشكل غير متساو جذريًّا؟ ومن المفيد بهدف التوضيح أن نميز بين نموذجين قطبيين لتفاوت المخاطر العالمية:

أحدهما التراتبية، وثانيهما المعاملة بالمثل.[1]

التراتبية: يسهل توضيح هذا النموذج من خلال مثال أشكال التفاوت عابر الحدود، النهر صعودًا والنهر هبوطًا أو المنبع والمصب. إن الدول التي تنمي التصنيع ـي اتجاه النهر صعودًا تتمتع بوجودها في "وضع المانح للمخاطر" المتميز، ويتيح لها التخلص من "أخطار الآثار الجانبية" في شكل طبيعي للتصدير في اتجاه النهر هبوطًا. ومن خلال هذا تصبح دول – النهر هبوطًا [المصب] "في أمن بعيدة عن الرؤية و"عن غير عمد" دول استقبال، أي تصير دولا يحول إليها كل ما يتم إنشاؤه في الدول المانحة بشكل يفضل أن يكون "غير مرئي" و"عن غير عمد" لتتجمع فيما يشبه حوض في غالب الأمر جلي جدًّا للعيان تتجمع فيه أعباء ومخاطر صحية وتدمير وإتلاف للبيئة وللطبيعة. لدينا هنا مكونان اثنان يجعلان البناء الاجتماعي لـــ "الآثار الجانبية الكامنة" أمرًا غير مرئي لتبدو: وكأنها قدرية، ألا وهما "طبيعية" المجرى، وكذلك فجوة القومية بين المسئولية والقانون والمشاركة توفر لدول المنبع [لدول المجرى صعودًا] حوافز قليلة للتعرف على الأخطار والاعتراف بها، وبالتالي ممارسة شكل من أشكال الوقاية من الأخطار.

أما دول المصب في عزلتها بفعل سيادة الآخرين فلا يتسنى لها السيطرة على الأخطار التي عليها أن تتحمل هي تبعاتها كما لا يتاح لها إمكانات تأثير كبير على القرارات التي تفجر هذه الأخطار، كما أن هذه الدول لا تمتلك (على كل حال فيما يتعلق بتراتبية المخاطرة هذه فحسب) قوة تفاوضية هائلة. وفي نهاية الأمر تعتمد هذه الدول على إبداء حسن النوايا والتعاون الدولي كي تجبر الدول التي تهدد أسس حياتها على التحرك.

التبادلية، أو المعاملة بالمثل: في هذا النموذج المقابل تتساوى مميزات وتكلفة انتهاكات قرارت المخاطرة بشكل أو بآخر في توزيعها على الدول والأقاليم

---

(١) انظر OECD ١٩٧٢.

المختلفة بما في ذلك دول صانعي قرارات المخاطرة، ووفقًا لهذا تتنامى هنا فرص استكشاف الاهتمامات المشتركة بصدد الوقاية من المخاطرات والسيطرة عليها بشكل عابر للحدود وتنظيمها، وتحويل هذه الاهتمامات إلى شكل مؤسسي ملزم (مثال دول ساحل بحر الشمال).

وحيث إن الإدراكات الثقافية للمخاطر تختلف بطبيعة الحال على خلفية الصور النمطية القومية، فإنه من الصعب تحويل هذا المشترك المبدئي من جماعات- المخاطرة والأقدار ذات الطبيعة العابرة للقوميات إلى أنظمة فاعلة (الأمر الذي يظهر من خلال مثال آسيا) فالأخطار التي تتهدد العالم وقحة وغير هيابة، لا تعرف لها حدود ولا تعترف لا بسيادة ولا سلطة سياسية ولا حكم.

وفي الوقت ذاته يخضع – في شكل مفاجئ – تعريفها السياسي والاجتماعي لنظام كل من الدولة القومية والدولية. وأود الآن [تقديم] التعريف بـــ تصنيف أوضاع المخاطرة وديناميكيات الصراع (جدول ٢) من خلال السؤال المنهجي الأساسي: أى من وحدات البحث يتم تعريفها أو إخضاعها للبحث؟

النمط ١

قومية منهجية

يتمثل أول وأهم نقد في كيفية تعريف سوسيولوجيا التفاوت لوحدة البحث (الأمر الذي تهدف التمييزات المنهجية والمحتوية المتوازية والمقترحة في الجدولين ١, ٢ إلى توضيحه). ما يتم تحليله هنا من خلال مثال إنتاج المخاطرة وتعريفها وتوزيعها (ولنكن أكثر دقة ونقول من خلال البعد البيئي فقط، وليس من خلال المخاطر العالمية الاقتصادية) يمكن، بل يجب تحليله من خلال الأبعاد المختلفة لتوزيع الثروة وتوزيع الفقر، أي الموضوعات التقليدية لسوسيولوجيا التفاوت وعدم المساواة العالمي. ويتشابه هنا التخطيط المنهجي للتبرير، في هذا الصدد انظر بيك ٢٠٠٢ ص٥٠-٧٠. فهناك اختيارات متباينة تفتح النظرة الاجتماعية على حالات الصراع العابر للقوميات والعالمي. وحده التمييز المنهجي بين السيناريوهات المختلفة لكل من التفاوت والصراع - ومنها قومي ودولي وعابر للقوميات وكوزموبوليتاني كالتالي: القومية المنهجية وتراتبية التفاوت العالمي في المخاطرات والأخطار وشبكات الناشطين العابرة للقوميات المعنية بتعريف المخاطرة وإنتاجها، وكذلك التفاوت الكوزموبوليتاني للمخاطر العالمية - يدحض المطالبة بالاحتكار أو بقطب واحد، تلك المطالبة غير الواعية التي ترفعها القومية المنهجية (انظر في هذا الشأن بيك ٢٠٠٤, بيك/ستسنايدر Sznaider ٢٠٠٦، وكذلك قائمة المراجع).

لا يجب خلط مفهوم القومية المنهجية -هذا التصور المصطلحي الذي تم إدراجه -بأي حال من الأحوال بمنهج صريح لما هو قومي، فمصطلح "منهجي" يستخدم هنا مجازًا، وبناءً عليه نجد أنفسنا أمام جملة من الفرضيات التاريخية الضمنية التي يجب تحليلها ونقدها في إطار سوسيولوجي، حيث يجب التمييز بين نوعين من القومية

المنهجية (لا يستبعد الواحد الآخر): مفهوم **تاريخي** (يشير إلى تكوين [نشأة] علم الاجتماع في القرن التاسع عشر)، وكذلك مفهوم **منطقي** (يظهر ارتباطات داخلية لافتراضات فردية عن الخلفيات. انظر شيرنيلو Chernilo ٢٠٠٦)[١]

كيف تؤسس تلك القومية المنهجية للتفاوت وعدم المساواة؟ يخضع "المجتمع بوصفه وحدة بحث لسوسيولوجيا التفاوت النظرية والإمبريقية، ذلك المجتمع المنظم والمحدد في إطار الدولة القومية (سواء كان هذا المجتمع محددًا طبقيًا أو فئويًا أو فرديًا أو من خلال معالم التفاوت على أساس السن والجنس والريف والحضر والإقليم). ويمكننا تحديد نوعين من القومية المنهجية: **تحليل ذاتي** من منظور قومي – اجتماعي (تحليل البنية الاجتماعية لألمانيا من خلال علم الاجتماع الألماني والبنية الاجتماعية البريطانية من خلال علم الاجتماع البريطاني وهكذا). والدراسات **المقارنة** (مقارنة بين مجتمعات قومية).

وبشكل أكثر تحديدًا فإن القومية المنهجية ترتكز على افتراض تطابق مزدوج: من ناحية تطابق الحدود الإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ناحية أخرى تطابق منظوري الناشطين ومراقبين من علم الاجتماع، وبالتالي تتحول فرضية القومية السياسية المعيارية التي يمثلها الناشطون دون تفكير إلى فرضية يتبناها منظور المراقبين من علماء الاجتماع. ويقوي كلا افتراضي التطابق بعضهما بعضًا. والأسئلة البحثية، تلك الأسئلة والصراعات السياسية والاجتماعية التي ستثار بفعل عدم تطابق الحدود لا يمكن طرحها إمبريقيًا أو نظريًا أو سياسيًا في إطار القومية المنهجية ناهيك عن الإجابة عليها.

---

(١) إن التمييز الذى يقدمه تشيرنيلو شارح وواضح، وفى الوقت ذاته يرتكب الكاتب خطأ فهو يرى (ذلك لأنه يستخدم كلمة "منهجى" فى معناها الحرفى وليس مجازا) أن أطروحتى عن القومية المنهجية تم تجاوزها، وبالتالى يصل من ذلك إلى خلاصة مفادها أن التحول [المنهجى] إلى الكوزموبوليتانية أمر لا لزوم له، بل هو دوجماتى هذه مغالطة [استنتاج خاطئ] جديرة بالملاحظة: يتوجب هنا نقل برنامج بحثى لتجديد علم الاجتماع بدون توفر فرص اختبار إمبريقية ودون أخذ "تحول المشكلة بشكل إيجابي" (إمرى لاكاتوس) فى الاعتبار أى استنتاج حقائق إمبريقية جديدة ومجالات بحث جديدة، وهو ما يهدف هذا الكتاب إلى تحقيقه أيضا.

إن الحدود الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية وحدود الدولة ستظل قائمة ومستمرة في وجودها، ولكنها لن تتعايش بعد الآن. مما يثير سيلاً من الأسئلة حول التناقض بين مجالات العمل المشتركة أو المتعددة القوميات وأوضاع الحياة، وكذلك حول وضع الطوارئ المحتمل من جراء تكوينات الحدود المتعارضة التي يجب فهمها وتفسيرها من حيث كونها نتاج قرارات جمعية وفردية، وأسئلة عن إنتاج وإعادة إنتاج مجالات عمل عابرة للقوميات (شبكات من التفاعل عابرة للحدود والمستويات).

إذًا، الفيصل هو **إزالة حدود** المخاطرات، وكذلك الإنشاءات الاجتماعية للكُمون، ولا تسمح القومية المنهجية بموضعة السؤالين. وبالتالي يظل تحول الأهمية للحدود في مجتمع المخاطرة غير متعارف عليه. ولا يكفي الادعاء بوجود "عولمة للمخاطر" ذات طبيعة عامة ومجردة. فإزالة الحدود تتخذ في أحيان كثيرة شكل تصدير محدد ومستهدف للخطر وإزاحته على آخرين. ويتحتم في مثل هذه الحالات تفسير إزالة الحدود بوصفه إستراتيجية لتحويل معايير الأمن المباحة في دول سياسية أخرى أو قارات إلى مكاسب اقتصادية، كما أن إستراتيجيات إزالة الحدود تستنزف المناطق التي تُبدي أقل قدرًا من المقاومة، أي أنها تتبع تراتبية القوة داخل الحدود القومية وفي المجال الدولي على حد سواء.

أي أن إزالة حدود الأخطار لا يلغي الحدود القومية، بل يفترضها مسبقًا ويستنزفها: وحيث إن الحدود القومية تمثل في الوقت ذاته حدود الرؤية والحدود القانونية، فمن الممكن استخدامها لوضع وإنشاء حضانة الآثار الجانبية. وبهذه الطريقة تتاح إمكانية الفصل مكانيًّا بين تلك المناطق التي تنتج فيها المخاطر أي "مناطق صانعي القرار" و"مناطق الضحايا"، حيث البشر والبيئة عرضة للآثار الجانبية المدمرة المحتملة منها والآنية– وهكذا تتمكن من إخفاء التفاوت في المخاطر. وهذا بالتحديد ما يتضاعف في القومية المنهجية لسوسيولوجيا المخاطر والتفاوت. إنها تؤكد عدم وجود مساواة عالمية (على خلفية أبحاث إمبريقية) ليس من خلال إنكار الأخيرة تلك بوضوح، ولكن من خلال حصرها لوحدة البحث

والدراسة والأسئلة والموضوعات التي تستتبع هذا، وكذلك الافتراضات النظرية على البعد القومي فقط، حيث تركز عليه دون غيره وتستبعد "الآثار الجانبية" الواقعة على الآخرين. ولا يتغير هذا عند عرض وتقديم دراسات مقارنة محلية لملفات المخاطرة التي تستبعد [عوامل] الاعتماد المتبادل والتفاعل العابر للحدود، وكذلك جوانب "العوقلمة" لمجتمع المخاطر العالمي.

نتيجة ختامية: إن الفصل المكاني بين سياقات كل من منتجي المخاطرة، ومن تقع عليهم تبعاتها، ومضاعفة ذلك الفصل من خلال نظرة القومية المنهجية في علم الاجتماع تسمح بزيادة حدة الوضع وتفاقمه وترحيل تراكم المخاطر غير المتساوي خلف الحدود غير المرئية. فمن يركز اهتمامه – من جراء وقوعه أسيرًا للقومية المنهجية – على السياق القومي، يغفل تمامًا التمييز بين من يتهددهم الخطر داخل الدولة القومية المعنية ومبدئيًّا على أقل تقدير، وبين هؤلاء ممن يفتقرون إلى إمكانية التأثير على القرارات، تلك القرارات التي تمثل نتائجها تهديدًا لصحتهم.

تصبح الأمم الضحايا والأقاليم الضحايا مكانًا لتراكم المخاطر والتدمير، لأن عدم المعرفة أو عدم الرغبة في المعرفة هو السائد (الفصل الثامن). فكلما زاد عدم المعرفة أو توافر نصف المعرفة حول حقيقة واحتمالات الأخطار والتهديدات غير المتوقعة، زادت حدة الاضطرابات والصخب السياسي والتواصلي قبل وقوع الكارثة وفي أثناء وقوعها على وجه الخصوص. ولأننا لا نعلم أو لا نعلم شيئًا على وجه الدقة، فإن المشكلات الثقافية والسياسية تتصاعد لتبلغ أوجها وتستشري الشائعات وتتجدد صور العدو. وهذا بالتحديد ما يجعل من توزيع الأخطار والمخاطرة العابرة للحدود سياسيًّا أمرًا شائكًا بل متفجرًا. وعند وقوع الكارثة بالفعل يسري التمييز الصارم والفصل بين الإسناد والتخصيص القانوني والمسئولة، وكذلك المعلومات ليتفجر بين الدول ارتباك وخلط لا سبيل إلى علاجه حول معايير الأمان والمعرفة الفنية وقواعد الوقاية والدفاع والأسواق المعنية والنخب السياسية (حالة نموذجية:

أزمة جنون البقر). وهنا أيضًا تظهر مفارقة، فقدرة المخاطر العابرة للقوميات على إشعال لهب سياسي تعود إلى المسئولية والاختصاص القومي في تعريف المخاطرة والاهتمام والرعاية، ولذلك فعندما تقع أخطار عابرة للقوميات - وهل هناك غيرها في مجتمع المخاطر العالمي تصطدم المسئولية وتصورات العدالة والشك والأنماط الثقافية السائدة ببعضها بعضًا، وبالنظر إلى كل هذا - وهذا للتكرار - فإن القومية المنهجية تسلب علم الاجتماع نظره أي تعميه لماذا؟

وبقدر ما يتضاءل المجتمع ليقوض من منظور القومية المنهجية إلى مجتمعات قومية منظمة حكوميًّا ومرتبطة إقليميًّا بشكل محدد ومحصور، تتوجه إلى الداخل وتنعزل عن الخارج بهذا القدر يتشظى تفاوت المخاطرة العالمية إلى موضوعات مخاطرة قومية داخلية؛ ولكن هذه تتلاشى من خلال تعددية مواقف الأخطار والمخاطرة وعدم الكشف عنها بينما تظل التراتبية بين الدول والتفاوت بمنأى عن الاهتمام والتركيز. فالتفاوت في المخاطرة يبدو متشعبًا وذا دلالات عدة إذا ما وضع في أفق البحث والملاحظة القومي لأن موضوعات المخاطرة مُتغيرة، وبالتالي كذلك تخصيص نتائجها وإسناد المسئولية عن تبعاتها.

وتظل كل من منطقتي صانعي القرار ومستقبلي الأخطار مرتبطين ببعضهما بعضًا وفق المنطق الاجتماعي للمخاطرة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن القومية المنهجية السياسية تقطع هذه الصلة وهذا الارتباط من خلال تركيز كل من السياسة والأبحاث على السياق القومي، وحتى تظل التراتبيات العالمية بين كل من المركز والأطراف غير مرئية لا بد وأن تظل غير قابلة للمقارنة. إذ يبدو أن ما يمثل ضرورة سياسية داخل الدول القومية، أي مقارنة التفاوت غير ذي أهمية سياسية بين الدول بعضها بعضًا وفق هذه الرؤية[١].

---

(١) نجد مثلا لذلك [قياسا] فى كل من السياقية المنهجية المحلية: فى تناقض واضح [معارضة جلية] مع كرسى عالمية النظرية الاجتماعية [استنادا إلى الدراسات النظرية واستبعاد الأبحاث =

إن تصدير الأخطار إلى الدول غير النامية واستيراد القوى العاملة من تلك البلاد يستتبع بالضرورة حرمان البلاد التي تتجمع فيها أخطار العالم من البشر والإمكانات القادرة والمؤهلة على التعامل مع تلك الأخطار (التقرير العالمي للسكان ٢٠٠٦)، ففي مانشستر على سبيل المثال يعمل الآن أطباء ملاويون أكثر ممن يعملون في ملاوي نفسها، ذلك البلد الواقع في شرقي إفريقيا ذي الثلاث عشرة مليون نسمة. إذا ما استمرت هجرة عشرين ألفًا من الكوادر الطبية سنويًّا من إفريقيا، ستظل الأهداف التنموية إزاء مرض الإيدز ووفيات الرضع والأمهات بعيدة المنال وغير قابلة للتحقق. وستزداد هذه المشكلة حدة وفق صندوق السكان التابع للأمم المتحدة بسبب "الطلب الهائل" على الممرضات في المجتمعات الهرمة للدول المتقدمة.

وتصمت القومية المنهجية عن ذكر حقيقة كون الهجرة التي طالما تُلعن في الغرب قد غدت مصدرًا رئيسيًّا للمعونات التنموية الخاصة ولمكافحة الفقر في العالم الثالث. فقد قام المهاجرون وفق تقديرات البنك الدولي في عام ٢٠٠٥ بتحويل إجمالي ٢٣٢ مليار دولار من أجورهم في بلدان الغربة إلى أوطانهم بغرض مساعدة ذويهم. وكان نصيب الدول النامية من هذا المبلغ ١٦٧ مليارًا، مما يفوق كثيرًا ما يقدم من معونات تنمية (١٠٦ مليارات دولار منها ٧٥ مليارًا مساهمات حكومية). إلا أن الجزء الأكبر من هذه المبالغ يُوجّه للإنفاق على الصحة، وتعليم الأبناء. ويفترض المتخصصون أن القيمة الإجمالية لتحويلات المهاجرين إلى أوطانهم تبلغ ضعف المبلغ المذكور، حيث يقوم الكثير من المهاجرين بإرسال المبالغ نقدًا إلى ذويهم ليوفروا رسوم التحويل في البنوك.

=الإمبريقية أى من الوضع جلوسا. مترجم] يقوم العديد من الباحثين في الأنثربولوجية والإثنولوجيا وسوسيولوجيا الثقافة (مثل مارى دوجلاس وأيهوا أونج) بتنظيم أبحاثهم وفق المبدأ التالى: لا يمكن تفسير حقيقة وواقع المخاطر إلا من خلال سياقيتها، ولكن يتم هنا تجاهل كل من الطبيعة "العابرة للقوميات" و"العابرة للسياق" و "العابرة للأبعاد" لصانعى قرار المخاطرة ولمستقبلى المخاطرة والإستراتيجيات الترحيل وللمسئولية وللآثار الجانبية الناتجة عن الآثار الجانبية، وكذلك مشكلات جعل غير المتوقع متوقعا.

وعلى عكس ذلك تؤدي أو بالأحرى تضلل القومية المنهجية إلى ***تحويل المخاطرات العالمية للفردية*** في خط متصل مع الليبرالية الجديدة، حيث يصبح الفرد "المقاول الأخلاقي لنفسه"؛ وبالتالي مسئولا عن القدر المدني لتتكون صيغة جديدة "للأمر المطلق:" تصرف وكأن مصير العالم وقدره معتمدان على فعلك. افرز القمامة! قد دراجة! الجأ إلى الطاقة الشمسية وغيرها". ويعد التناقض الجوهري المختفي والظاهر هنا في آن واحد هو: كُتب على الفرد وقُضي له بالفردية والمسئولية الذاتية حتى أمام الأخطار العالمية، حتى وإن كان قد عُزل عن مجالات وسياق القرارات التي تنحسر قدرته على التأثير عليها أو تنسحب من مجال نفوذه.

النمط (٢): تراتبية تفاوت المخاطرة والأخطار العالمية

لا ينصب تركيز الأبحاث هنا على الوحدات الاجتماعية القومية، بل على الأوضاع ثنائية القومية، التي تبنى على التمييز بين القومي والدولي. وهذا ما يميز هذا النمط عن الحالات عابرة القوميات التي تتقاطع وتتداخل فيها ثنائية القومي والدولي. والسؤال عن المتسبب والضحية والفائز والخاسر في أمر المخاطر لا ينتهي به الحال على هذا المستوى إلى الطمس التام أو الخلط بين متخذي القرار والمضارين. فهو يتبع مخطط تخصيص المسئولية وإسنادها، وكذلك الصور النمطية ذات الطبيعة القومية الثقافية وصور العدو في علاقة الأمم ببعضها بعضًا: **تهديد الذات** و**تهديد الآخر**. إن النزعة الفردية ممكن (بل ربما يكون محتملا) داخل مخطط إسناد المسئولية عن تهديد الذات داخل الدول. أما تهديد الآخر عبر الحدود القومية فيخضع للصورة النمطية الجمعية لإدراك الأخطار وتخصيص المسئولية عنها إنها تتبع وضع المعارضة أو المقابلة: "نحن مقابل الآخرين". وهناك نتيجتان ترتبطان بهذه الهيكلة للعلاقات الدولية: فمن ناحية تنفذ المجالات القومية وفق نقيضي المخاطرة أي صناع القرار والمضارين إلى بعضها بعضًا، ومن ناحية أخرى تتطابق كل من سياقات متخذي قرار السببية وسياق النتائج المحفوفة بالأخطار المترتبة على هذه القرارات مع حدود وأضداد مجالات العمل والإدراك القومي للدولة.

ونظرًا لأن تفاوت المخاطرة يخترق المجالات القومية ويشقها، فإنه من الممكن شحذ الأضداد القومية اجتماعيًا وسياسيًا وتأجيجها من خلال مختلف أوضاع المخاطرة والأخطار وإدراكاتهما المتباينة. فالصور النمطية القومية والمشاعر

والأضداد المحفوظة فيها والقابلة للاشتعال بسهولة، كل هذا يمثل مجتمعًا ما يشبه اللوحة الصوتية أو الخشب ذا الرنين في الآلات الموسيقية. فحتى التهديدات البسيطة التي يمكن تجاهلها في النطاق القومي ولا يُكشف عنها النقاب، يمكن تصعيدها في العلاقة بين القوميات. ومن الجائز أن تُثير قلقًا عامًا إذا ما التفتتا دولتا "المتسبب" في الأخطار و"المستقبِل" لها إلى الوراء، إلى تاريخ مرتبك بفعل الصراعات. وإذا ما استفزت الأعصاب المحلية في الحاضر فمن المتوقع أن يؤدي "تصدير" ضئيل من الأخطار إلى اندلاع سيل هائل من الاحتجاجات، وبالتالي تكتسب أهمية سياسية ملحة. ويمكن التنبؤ بنسق هذه الصراعات العابرة للحدود: فاستنفار عوامل الدراما في المجال القومي للضحية يقابله نزع عوامل الدراما واستبعادها في المجال القومي لمتخذي القرار. وإذا ما ألقيت مسئولية مخاطر بارزة على منطقة متخذي قرار المخاطرة، بينما يتم إلقاء تبعات الأخطار على الآخرين تصبح مصادر وموارد تفادي الأخطار والوقاية من المخاطر بالتالي موزعة بشكل متفاوت بين القوميات. فالمديرون في دول التصدير لا يواجهون ضغوطًا أو ضرورة "لتبذير" مواردهم المحدودة في مسألة مراقبة المخاطر والسيطرة عليها والتقليل منها، أي المخاطر. وبما أن الرأي العام القومي لا يُلقي بالا إلى التخوف أو رهافة الحس من الأخطار تجاه الآخرين، وذلك لأنه رأي عام قومي، يمكننا أن نتوقع في صمت أن نتائج الأخطار "غير المرئية" و "غير المرغوب فيها" ستجد لها مستقرًا خاصة على الجانب الآخر من سور الحديقة.

ويتضح أكثر ما يتضح أن عدم تخصيص المسئولية وإسنادها وعدم الكشف عن هوية المخاطر ليست صفة لنظام الحداثة بوجه عام ولا حتى حدث يمثل جزءًا أصيلا وقسريًا من التمييز بين المخاطرة والكارثة من حيث منطقية المصطلح. بل إنهما يمثلان نتيجة لإستراتيجيات قوة تعتمد في نجاحها على أن تنتهي قواعد المساواة والمسئوليات عند سور الحديقة القومي من ناحية، ومن ناحية أخرى على المدى الذي يصنف وفقًا له بلد ما نفسه فائزًا أو خاسرًا في مضمار تفاوت

المخاطر. تأتي الدول عند التعامل مع المخاطر "الهائلة" فيما بينها بطبيعة الحال بممارسات قد يظن البعض أنها مستبعدة بشكل تحليلي تمامًا عند التعامل داخل المجالات القومية: يتم التمييز وبوضوح في صراعات المخاطرة بين كل من المتسببين والضحايا، وتطرح مسألة المسئولية بشكل متفجر على صعيد سياسي ويتم التعامل معها.

وتمثل كارثة المفاعل النووي تشرنوبل مثالا تاريخيًّا في هذا الصدد. إذ تتبع عالمة الأنثروبولوجيا (أدريانا بترينا) Adriana Petryna من خلال دراستها المتميزة: عن تهديد الحياة والمواطنة البيولوجية في أعقاب حادث تشرنوبل Life Exposed – biological citizenship after Tschernobyl(٢٠٠٢) هذه الكارثة تخلص إلى أن تداخل كارثة المفاعل مع انهيار الاتحاد السوفيتي قد استدعيا خلافات حول تعريف الأخطار. وقد أشعلت هذه الخلافات المعارضات والتناقضات بين كل من روسيا وأوكرانيا وعمقتها في الوقت نفسه حتى بات باستطاعتنا أن نقول: إن كارثة المفاعل تشرنوبل أتاحت في وضع ما بعد الاتحاد السوفيتي إمكانية تكون القومية الأوكرانية أو ساهم في هذا على أقل تقدير. وقد باتت الشكوك العلمية والسياسية التي ظهرت في معالجة المستويات المختلفة للتلوث النووي حالة حياتية جماعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى "مادة" لتحديد الأزمات القومية.

"تعكس ادعاءات من هذا القبيل "مصانع تعريفات تجريبية" جديدة، حيث يتفاعل فيها كل من العلم وتكوين الأمم وتطور الأسواق لتصير حياة الإنسان العضوية ساحة حرب ومسرح صراع للخلافات السياسية وهدفًا لإستراتيجيات الحكومات[...]. وقد شهد عام ١٩٩١، الذي أعلنت فيه أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفيتي توجيه اتهامات كالتها نطاقات عديدة من النخبة السياسية في هذه الجمهورية الاشتراكية سابقًا للإدارة السوفيتية في عهد ما بعد كارثة تشرنوبل، واستقت شرعيتها من خلال هذا الموقف. وتكاتف كل من القوميين والشيوعيين والديمقراطيين مشكلين حلفًا سياسيًّا جديدًا (لم يدم طويلا) موجهين تهمة "الإبادة" الجماعية" للإدارة السوفيتية.

ويشير هذا الاتهام بالإبادة إلى رمز قومي للقمع السوفيتي في الثلاثينيات من القرن العشرين ويعرض به. لم يكتف برلمانيون باتهام جهاز الدولة السوفيتي بالفشل بالوفاء بالتزاماته في حماية أرواح المواطنين فى أثناء كارثة تشرنوبل فحسب، بل اتهموه بأن إنكاره للحدث والمحاولة من التهوين منها، وكذلك السعي لإعادة تشغيل البرنامج النووي هو ما سبب بادئ ذي بدء التهديدات للضحايا وتدميرهم في ظل غياب أية تدخلات. وقد رأى المسئولون الحكوميون (شغل العديد منهم مناصب مهمة في الإدارة السوفيتية أو كانوا منشقين[..] وكذلك منهم من نفذ السياسة السوفيتية قبل ذلك) في هذا التحالف السياسي فرصة سانحة للانفصال بأسرع ما يمكن عن السلطة المركزية الأجنبية. وينطبق هذا بدرجة خاصة على النخب الشيوعية الأوكرانية ذات التنظيم الجيد التي نجحت في تخطي قوة رمزية ناشئة لجماعات قومية معارضة للسوفيت والقفز عليها لتتقدم وتحتل بهذه الطريقة موقع الصدارة المرموق. وقد أمكن في هذه اللحظة التاريخية ملاحظة تحول المعرفة بعلم الأحياء إلى أداة ووسيلة مُستخدمة في عملية تكوين الدولة، وبالتالي اكتسبت في الوقت ذاته دورًا رئيسيًّا في فرض ضمانات سياسية تكفل "حياة آمنة"، وتحقق عدالة اجتماعية وتضمن حقوق الإنسان" (المصدر نفسه ص٢١, ٢٣)

وقد لجأ بعض الساسة الأوكرانيين من مختلف الأحزاب في سعيهم لكسب مصادر شرعية قومية إلى التدخل في تحديد وتعريف نسب المخاطرة، وقاموا بتغيير القواعد والأسس السوفيتية لتحديد المخاطر البيولوجية . وكان السوفيت قد أوصوا بقيمة حدية لقوة تحمل هائلة تبلغ ٣٥ رامًا، وذلك خلال إجمالي فترة عمر الفرد (متساوية مع متوسط عمر متوقع يبلغ السبعين عامًا). ومن خلال هذه القيمة الحدية يتقرر إذا كان حدًّا معينًا من التلوث البيئي يُعد تلوثًا بيئيًّا أم لا. إن الإجراءات التي يتم التعريف بموجبها تحدد التوجه الذي يتم بموجبه اتخاذ إجراءات ترحيل السكان ونقلهم، وكذلك توزيع إجراءات الرعاية وتلقيها. وقد انخفضت الجرعة المحتملة إلى ٧ رامات بموجب القانون الأوكراني، واستند في هذا إلى

متوسط القيمة المتوقعة للأمريكي خلال فترة عمره كلها. وقد أثار هذا التدخل في تعريف النسب، وهذا الخفض الإستراتيجى للحد الأقصى المحتمل عاصفة سياسية واجتماعية. واتسعت حدود المناطق التي بدت تُصنف فجأة بوصفها مناطق غدت ملوثة بشكل هائل كأنما أصابها مس من الجان، وفي المقابل تضاءلت بشدة أعداد الأيدي العاملة التي يمكن استقدامها للقيام بأعمال الصيانة في المفاعل. لقد أتاح هذا التعريف الجديد لقطاع كبير من السكان المطالبة بالرعاية الحكومية المخصصة للضحايا، وهو مبرر مرحب به لأن الاختلاف الذي طرأ على معيار التعريف قد حول "مواطنين عاديين" إلى "ضحايا"، وهؤلاء يأملون في الحصول على مبالغ مالية هائلة على سبيل المساعدات إذا ما نجحوا في الحصول على اعتراف بوضعهم كضحايا. فالصراع الدائر للاعتراف بوضع "المعاق نوويًّا" أثار بدوره حركات تضامن جديدة وترسيمًا جديدًا للحدود. صارت كارثة ما بعد تشرنوبل بهذه الطريقة مفتاحًا لأحداث أخلاقية واقتصادية وسياسية أثرت بشكل عميق في وجود وهوية الحياة الاجتماعية في أوكرانيا وهيكل الدولة فيها. وقد سمحت هذه الأحداث أن يتم هذا ويتشكل من خلال الفصل الواضح والتمايز عن "القومية الإجرامية المتسببة أو بالأحرى الجانية".

هنا يتأكد، أيضًا، مبدأ التحديثية الانعكاسية، لأن هذه السياسات العضوية "Biopolitics" (فوكو) لم تبلغ من خلال الردود السوفيتية وما بعد السوفيتية على تشرنوبل تأثيرها المرجو من مراقبة سلوك الشعوب والسيطرة عليها من خلال السلطة العلمية والسياسية. بل جاءت بنتيجة معاكسة، حيث خلقت مجالات وأجواء جديدة من عدم المعرفة وعدم القدرة على الاستشراف وعدم القدرة على السيطرة والمراقبة نظرًا لمزج كل من الشكوك العلمية والطبية ودمجها. فقد فقدت المعايير القديمة للمعاناة وللعلاج معناها وصحتها. نعم إن ارتباط عدم المعرفة والتلوث ونفاذهما إلى بعضها بعضًا هذا الأمر الذي يؤثر على الأبناء وأبناء الأبناء صار "حالة حياتية". لقد صاح أحد المصابين: "أيها الأصدقاء! بالأمس أكد لنا علم –

تشرنوبل أن اهدأوا فكل شيء تحت السيطرة. واليوم حيث صرنا ملوثين يعلنونا مرضى عقليين من يدري بما سيأتي به العلم من جديد" (المصدر ذاته: ص٢٧) ويعرض هذا تمامًا الأهمية الوجودية لعدم المعرفة:

تصبح عدم المعرفة الوسيلة وفي الوقت ذاته الوسيط والمناخ الذي ينتج عنه وبه حالات التهديد والخطر، وكذلك حالات حياتية. وبحثًا عن الأمان المفقود ترى "الآثار الجانبية الحية" نفسها مجبرة على إعطاء إجابات غير معروفة على أسئلة لم تكن قبل الآن قادرة على طرحها.

نمط (٣)

شبكات فاعلة عابرة للقوميات

يُستخدم وصف "عابر القوميات" لوصف أوضاع حياتية وحالات المخاطرة، وكذلك مجالات الفعل التي تترفع عن صيغة إما هذا أو ذاك القومية، وتتسع لتشمل صيغة هذا وذاك وتضعها موضع التساؤل. فلا تعد مجتمعات الدولة القومية وحدة البحث بعد الآن، ولكن "الأوضاع العابرة للقوميات أي المجالات الإقليمية. ويفترض هذا الأمر مسبقًا اقتران إطارين مرجعيين قوميين للرصد الاجتماعي (على أقل تقدير).

وتقول الحجة المطبقة هنا بالتالي: إن التحليلات العامة والمقولات حول التغير البيئي "العالمي والأزمات البيئية" (مثل التغير المناخي والخسائر المتزايدة للتنوع البيولوجي واستهلاك الطاقة العالمي والمصادر غير المتجددة) لا توضح شيئًا عن الأضرار البيئية في أقاليم وسياقات محددة، وتتجاهل على وجه الخصوص ضعف الحصانة الاجتماعية الذي لا تستوعبه وتسبر أغواره إلا النظرة الإقليمية. وهذا ما ننوي استعراضه هنا من خلال حالتين: دراسات إقليمية مقارنة، وتحليل الشبكات لمخاطرة سارس.

دراسات إقليمية مقارنة

نحن هنا في حاجة إلى تحليلات ذات توجه عابر للقومية/إقليمي، وليست عالمية أو قومية التوجه وهذا يعني: أن نعرف وحدة البحث للدراسات الإقليمية، كما فعل كل من جان كاسبرسن، وروجر كاسبرسن ٢٠٠٥ Janne X. Kasperson, Roger E. Kasperson

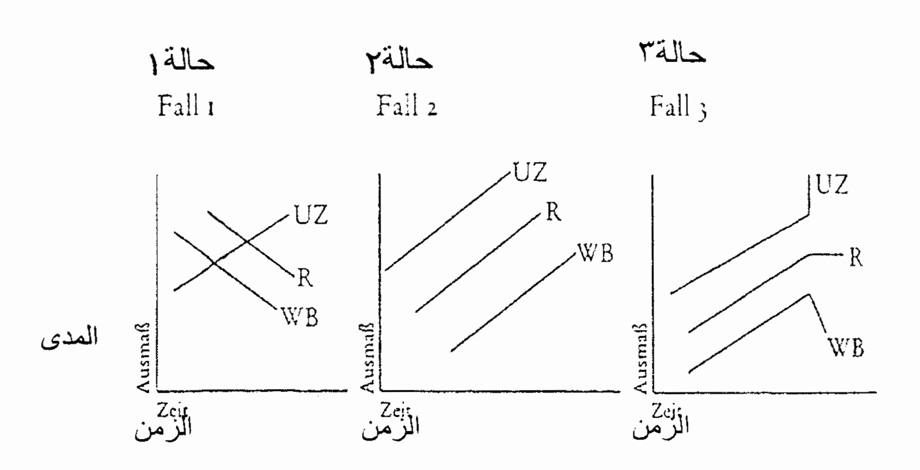
" تظهر تحليلاتنا الإقليمية أن شروط الإفقار والتهديدات والأوضاع المتأزمة، وكذلك الديناميكية الإقليمية المتسببة فيها تتخذ أشكالا متباينة إلى أبعد مدى، كما أنها تنشأ من خلال ظروف مختلفة في السياقات الإقليمية المعنية. لا يمكن من خلال بحث كل الأقاليم الثلاثة استخلاص نموذج متطور وبسيط أو مرجع للتمايزات والاختلافات الإقليمية للتحول الديناميكي. وتختلف على وجه الخصوص العلاقة بين التدمير البيئي المتنامي والتغير في ثراء السكان ورفاهيتهم بشكل ملحوظ من إقليم لآخر. ويلخص جدول رقم ٤ بعضًا من دراسات حالة، وإن كان من الممكن وجود أخريات كثيرات.

الحالة رقم ١ تمثل الموقف الذي كثيرًا ما لاقيناه، حيث يعد تدمير البيئة (UZ) السبب في التراجع المهول للثروة (R) والرفاهية (WB)، ولكن في الحالة رقم ٢ نجد تحولا يأخذ مجراه من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي؛ مما يسمح بزيادة مستمرة للثروة والرفاهية على الرغم من ازدياد انتهاكات البيئة وتدميرها. وفي الحالة رقم ٣ يستمر استنزاف الموارد متزامنًا مع تراكم متنامٍ للثروة. ولكن التدهور المستمر في جودة البيئة يَرِد من خلال تأثيرات مرتدة أي في صورة أمراض ناجمة عن البيئة، وتراجع في مستوى رفاهية البشر.

وإن كانت حالة ٢ غير بديهية إلا أنها تعكس- في حقيقة الأمر- نموذجًا واسع الانتشار في دراساتنا الإقليمية الجديدة وتُبرز التركيبية التي تميز النظرة الإقليمية لحالات المخاطرة" (المصدر ذاته ص ١٨٨) إذًا حالة ٢ تصف الظاهرة الانتقالية التي تتحول في مناطق تشهد عملية تصنيع متلاحقة ومتسارعة (آسيا على سبيل المثال) إلى الحالة ٣.

جدول ٤

نموذج للتفاوت الإقليمي للمخاطرات البيئية



إلا أنه في إطار الإقليمية المنهجية (عابرة القوميات) تظل الأسئلة عن تأثير الارتباطات بين الأقاليم والارتباطات بالاقتصاد العالمي، وكذلك بالمخاطر العالمية في سياقات محددة خارج دائرة الاهتمام، مثلها مثل تربيطات سببية ومسئوليات محتملة، فمثلا السؤال عن ضرورة وإمكانية ربط سياقات أقاليم صانعي القرار بأقاليم الخطر في المجال العابر للقوميات لتوزيع المخاطرة والمؤسسات العالمية والدولية والقومية المعنية بذلك لا يمكن طرحه في إطار عابر للقوميات محدود إقليميًا. فهذا الأمر يتطلب نظرة كوزموبوليتانية.

تحليل شبكات لمخاطرة سارس

"تيارات" (أبادوراي Appadurai) و "شبكات فاعلين" (لاتور Latour) "سيولة" (باومان Bauman) "Scapes" (البرو Albrow) كل هذه الكلمات تعبيرات مجازية من شأنها أن تجعل من العمليات المغيرة للحدود والعابرة لها أي "المجالات

العابرة للقوميات" أمرًا متخيلا ومفهومًا وقابلا للبحث. هكذا يصبح مجتمع المخاطر العالمي عملية، تتقاطع وتتداخل فيها كل من حل الحدود وتحديدها، وتنشأ ارتباطات وتربيطات غير متوقعة يتم الحصول عليها جبرًا أو رفضها. لقد اقترحت أيهوا أونج Aihwa Ong لذلك مفهوم "global assemblage" أو الجمعية الكونية (٢٠٠٤ ص٨١)، وترى في ذلك تعبئة الارتباطات المهمة والمميزة بين العناصر المختلفة التي تملك تأثيرًا غير محدد ولا يمكن التنبؤ به على أهمية ومعنى الحياة الفردية والاجتماعية. وتوضح ما تعنيه بهذا من خلال ما قامت به من تحليل شبكات المخاطرة لمرض السارس SARS (sever acute respitration syndrome) وهو فيروس خطير كامن سريع الانتشار يهدد حياة البشر (انظر كذلك ميشائيل شليماير MichaeL Schillmeyer ٢٠٠٦) . فالردود المباشرة على فيروس سارس قد استدعت عقد "Assemblage" جمعية مكونة من مؤسسات وحكومات وخبراء وعلماء أخلاق عبر جميع الحدود ومن مسافات بعيدة. وتشابك وتكاتف خبراء الصحة في المدن الآسيوية ومؤسسات دولية معنية بالصحة في أماكن مختلفة من العالم معًا بصدد احتياطات وقائية وإجراءات وممارسات إدارية للسيطرة على الفيروس. وهكذا تكونت شبكة مشتركة تعني بتقدير التكاليف عبر الحدود القومية. وأدى "تيار التعبئة" لمواجهة مخاطرة سارس إلى نشأة علاقات وارتباطات غير متوقعة وجديدة ومتبادلة بين مستشفيات وأطباء في هونج كونج ومدن آسيوية أخرى ومؤسسات، مثل: منظمة الصحة العالمية، ومركز مراقبة الأمراض في أطلنطا. كما تم على أحد أطراف العالم تطوير مفاتيح التشخيص وعلى الطرف الآخر تم اختبارها وتفعيلها. ومن خلال تفاعل التكنولوجيا والحكومات ومسئولي الرقابة أصبح هناك تمييز بين مناطق مصابة بسارس ومناطق خالية من سارس، ولكل منها قواعد خاصة للتعامل والمراقبة والسيطرة عليها. وهكذا تحولت مناطق معزولة سياسيًّا عن بعضها بعضًا إلى مناطق حكومية متداخلة في بعضها بعضًا متخطية الحدود القومية، وفي هذا الصدد لجأ البعض حتى إلى القوة العسكرية ووطن نظم مراقبة ورصد هائلة. إذا ما لاح خطر من قبَل

مناطق المخاطرة يهدد قواعد السلامة والأمن السائدة سرعان ما تتكون مجالات اعتراض وتَدَخل ذات طبيعة متخطية للقوميات واستنادًا إلى الكفاءة العلمية تم فرض أولويات السلامة والأمان وفقًا لقواعد عالمية، ومن خلال أدوات عالمية ليتم تطبيقها بحزم محليًا وقوميًا.

لقد بدأ كل شيء بانتشار المرض في الصين، واستسلمت الحكومة الصينية في بادئ الأمر لباعث يدفعها إلى توجيه سياسة المعلومات بهدف الحفاظ على النظام الاجتماعي: وبالتالي لجأت إلى المماطلة وإخفاء المعلومات، ولكن في حال تشابكات المخاطرة وتواصلها وإحالة الأخطار فإن سياسات اللامعلومات هذه تأتي بنتائج عكسية تمامًا ونتيجة لمحاولة السيطرة على المخاطرات من خلال إخفاء المعلومات وحجب انتشار الخطر، فقد انطلقت صافرات الإنذار في المجال العالمي. ولأن مخاطرة سارس قد وقعت في عالم متشابك عالميًا فقد أدى هذا إلى نتيجة تمثلت في تدخل مؤسسات عالمية. ولهذا السبب خضعت السلطات الحكومية الصينية لمطالبات إدارة المخاطرة متخطية القوميات. ولم تشهد تعبئة الموارد اللازمة لإيجاد حلول محلية نجاحها إلا من خلال تعاون عبر الحدود، وتضمن هذا العديد من الأمور بدءًا بالمعرفة العلمية مرورًا بإستراتيجيات العزل والاحتواء والسيطرة ووصولا للإعلان عن قواعد عالمية تبث الثقة وتبعث على استقرار الأسواق.

وهنا يتضح مرة أخرى قانون التكون السياسي للقيمة المضافة في عصر العولمة: إن التعاون المتخطي للقوميات شرط مبدئي، أيضًا، وعلى وجه الخصوص لإدارة ناجحة للمخاطرة على صعيد قومي ومحلي. إن الإصرار على الاستقلال المحلي والسيادة القومية ليست هي السبل التي يجب اتباعها، بل على العكس تمامًا من خلال تجاهلها وازدرائها المتعمد تظهر جملة الإمكانات والقدرات التي تتيح آخر الأمر الوصول عبر الثقافات عبر العالم إلى أقصر الطرق لإيجاد إجابات على الأسئلة التي تشغل الإقليم.

ويظهر في الوقت ذاته في شبكات الفاعلين تلك عنصر الاستقطاب مثل القرب من المخاطرة والاستبعاد أو المخاطرة والميسم (هدسون Hudson ٢٠٠٣). وتتحول التهديدات الصحية إلى أخطار تتهدد الاقتصاد القومي (فقدان الوظائف وخسارة الثروات وغيرهما..) الذي يمثل بدوره تهديدًا للحقوق الأساسية السياسية منها والمدنية، ونتيجة لهذا فإن الدول الاستبدادية على وجه الخصوص تستطيع من خلال "الحرب ضد المخاطرة" "استعادة" سلطتها وشرعيتها المهددتين. فالقلق المثار حول السلامة والأمان، وكذلك التلاعب السياسي بالمخاوف يتيح للدول مستندة في ادعاءاتها على مؤسسات عالمية وطلباتها إلى انتهاك أسس وقواعد الحريات دون أن يلقى هذا صيحات اعتراض أو استهجان. وهكذا تتشكل "عولمة داخلية" لسياسة المخاطرة القومية. إذ لم يعد بالإمكان الفصل أو التمييز بوضوح بين الداخل والخارج وبين نحن والآخرين. ويمكن لهذا أن يرافق سياسة استبدادية لإعادة القومية، ولذلك فليس من الخطأ التام أن نقول: إن الكوزموبوليتانية وإعادة القومية يتقاطعان ويكمل بعضهما بعضًا (ليفي/ ستسنايدر ٢٠٠٦).

نمط (٤): تفاوت كوزموبوليتاني للمخاطر العالمية

لقد أصبح مفهوم الكوزموبوليتانية في السنوات الماضية مفهومًا أساسيًّا في العلوم الاجتماعية، ويستمد الاهتمام بهذا المفهوم، ذلك الاهتمام الذي يشهد صحوة جديدة، زاده من روافد عديدة: أبحاث العولمة في العلوم الاجتماعية والأبحاث الاجتماعية لحركات الانتقال والمهاجرين ودراسات ما بعد الاستعمار وما بعد النسوية ودراسات الثقافة العالمية والإثنوغرافيا أو علم الأعراق والخلاف حول new wars [الحروب الجديدة] human rights [حقوق الإنسان]، وكذلك أبحاث الهوية ذات المنحى السوسيوسيكولوجي (دياسبورا) [الشتات] وهذا السرد؛ لنذكر بعض أهم هذه الروافد. وتتكثف التحليلات والدراسات في علم الاجتماع في وقتنا الحالي هذا نموذجيًّا لتشكل "الكوزموبوليتانية الجديدة" (بيك ٢٠٠٤ إصدار خاص The British Journal of sociology: ١/٢٠٠٦). يتقاسم مركز الاهتمام كل من البحث عن أساليب وإستراتيجيات بحثية جديدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى السؤال التالي: كيف ينعكس التعامل الاجتماعي مع الاختلاف في ديناميكيات الصراع والتفاوت في مجتمع المخاطر العالمي.

من ينشغل بالتفاوتات الجذرية في العالم على أسس الكوزموبوليتانية يجد نفسه في مواجهة سلسلة كاملة من الصعوبات: إن القواعد التي يمكن أن نطلق عليها "كوزموبوليتانية" أي أن يتضمن اتخاذ القرار الخاص مراعاة المعنيين المحتملين من خارج نطاق القومية الخاصة تصطدم بعدم التفهم المحتد للبديهيات القومية السائدة. ويعود السبب في ذلك إلى الاعتقاد غير النادر بأن قوة الدولة واستقلاليتها يمنحها الحق في انتهاك البيئة الخاص بها وليس ذلك فحسب، بل كذلك

بيئة الآخرين (وبيئة الأجيال المستقبلية). كما تبتعد التصورات الكوزموبوليتانية عن الواجبات المتبادلة والواجبات المحددة قانونيًّا عبر الحدود القومية عن واقع العالم وحقائقه، وتنفصل عنه من خلال هوة سحيقة لا مجال لعبورها؛ حيث تفصل هذه الهوة قوميات صانعي القرار الذين يحتلون المركز عن أقاليم الضحايا المسماة "عالم ثالث". ويعد رفض تلك الأقاليم والمقاومة التي تبديها للاطلاع على وضعهم كضحايا، وإدراك هذا الأمر من أكثر المفارقات والمتناقضات المخيفة في مجتمع المخاطر العالمي. وهكذا تصبح أقاليم الضحايا من خلال صمتها وليدة الحاجة والفقر هذا دون إرادة منها إلى شريك متواطئ في استغلالها. لا بد وأن ينبري كوزموبوليتانيون "من مدعي العلم بكل شيء" (غالبًا من دول المركز) على مسمع من العالم بأسره متحملين كل الاعتراضات وأشكال المقاومة ليصبحوا شافعين ومدافعين عن أقاليم في العالم كثيرًا ما تأبى وترفض تلك الشفاعة والوساطة "المتعجرفة"، فهل هناك ما هو ميئوس منه أكثر؟ (ذلك في الحدود التي يمكن تصور صيغة أفعل هذه؟)

ويبدو في موقف كهذا بالتحديد أهمية أن نوضح مرة أخرى الفرق بين الكوزموبوليتانية المعيارية والسياسية من ناحية، والكوزموبوليتانية المنهجية من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن البعدين يعتمدان على بعضهما بعضًا، فإنه من الممكن بل من الضروري أن نطالب بالكوزموبوليتانية الإمبريقية التحليلية من العلوم الاجتماعية وأن نحلها منها، وذلك للحفاظ على المطالبة بواقعية العلم للعلوم الاجتماعية، وذلك دون أن نقع أسرى لأمل أن هذا يبشر بمسيرة النصر للكوزموبوليتانية المعيارية أو يطلق لها العنان. هذا لأن علم الاجتماع لن يكون علم اجتماع إذا ما حاول تفسير التوقعات عابرة الحدود في مجتمع المخاطر العالمي من خلال المبادئ غير الملائمة للقومية المنهجية. ويسري هذا كذلك عندما تنسحب أعداد متزايدة من البشر تصحبهم أعراض كالارتعاش الوقائي واصطكاك الأسنان إلى قلاعهم الهجومية ليتحصنوا بها، وذلك كله جراء مخاطرات جديدة لا يمكن

الإلمام بها أو الإمساك بها، ويتم بثها وإذاعتها بطول القرية العالمية وعرضها. ويفترض لفهم رد الفعل هذا الأخذ بالكوزموبوليتانية المنهجية.

تشترك على الرغم من عدم وضوحها، وبتعبير أدق بناءً على عدم وضوحها مخاطرات البيئة العالمية في مجموعة من سمات البنية. وها هي بادئ ذي بدء طبيعتها الكوزموبوليتانية. تقع وفقًا لهذا مسببات المشكلات المحلية، ومن المحتمل حلولها أيضًا على الجانب الآخر من الكرة الأرضية. فالبديهية التي ترتكز عليها صورة العالم في الحداثة الأولى القائلة إما هذا أو ذاك في الداخل والخارج والقومي والدولي لم تعد تصلح بعد الآن. وأصبحت المشكلات الرئيسة في نطاق عولمة المخاطرات مبدئيًّا من حيث مسبباتها ونتائجها غير المتوقعة غير الخطية أي غير مستمرة لا في المكان ولا الزمان مما يجعلها وفق طبيعتها غير قابلة للتنبؤ، وتكاد ألا تكون مفهومة وأقل "قابلية للإدارة" قياسًا على المناهج التقليدية في الرصد والمراقبة. يتشابك في بداية القرن الحادي والعشرين كل من السكان والاقتصاديات والطبيعة والثقافة على المستوى العالمي معًا في تطور مشترك؛ حيث تتأثر ردود الفعل في هذا المجال أو ذاك ببعضها بعضًا بأساليب وطرق غير معلومة، ويصعب التنبؤ بها. وهذا يضع أسس مفاهيمنا السابقة محل تساؤل وشك، وهكذا مؤسسات الدولة القومية في المجتمعات الصناعية.

ونتيجة لهذا فإن المخاطرات البيئية العالمية توفق معًا ما بدا حتى الآن، وكأنه يستبعد الواحد منهم الآخر: عدم المعرفة وانعكاسية تميل بشدة إلى أن تكون انعكاسية عامة عالمية وقابلة للانفجار. تزيد هذه العناصر كلها من الهوة بين خبراء المخاطرة والتصورات العامة، حيث تكتسب التصورات الثقافية والتقييم مكانة عالية، بل الأولوية مقابل معرفة الوقائع. وهكذا ينشأ انقسام بين أقاليم مصادر المخاطرة وأقاليم نتائج الأخطار وفقًا لنموذج الإسناد أو المحاسبة. تهديد الذات مقابل تهديد الآخر. تفقد مؤسسات الرقابة الحالية الكثير من مصداقيتها، ولذلك يمكننا القول: إن توقع الكوارث العالمية يحلل الثقة فيما تطلقه المؤسسات من وعود

بالأمان، ولكن في الوقت ذاته فإن هذه الثقة ضرورية لتكوين ردود على هذه التحديات أصلا. وتُشكل صراعات المخاطرة العالمية التي على هذه الشاكلة من منظور اجتماعي، وكذلك من منظور العلوم السياسية الإطار وتوفر بالإضافة إلى ذلك الذخيرة اللازمة للعداءات السياسية بين الدول بعضها بعضًا وبين الدول والحركات الاجتماعية وبين أصحاب الأعمال والنقابات. إن المخاطرات البيئية العالمية تشكل في هذا الإطار ارتباطًا مزعجًا بين عدم المعرفة والأهمية الغائبة. وعلى سوسيولوجيا الكوارث المتوقعة أن تنفتح على هذا الارتباط (انظر الفصل السابع). وهذا ما سنبدأ فيه هنا من خلال ثلاث خطوات:

أولا: سنتناول السؤال عن ضعف الحصانة الاجتماعية.

ثانيا: سنتناول السؤال عن الانعكاسية العالمية للمخاطر العالمية.

ثالثا: سنوضح العلاقة بــالحكومة العالمية "global governance"

الهشاشة الاجتماعية

يظل الحديث عن الأخطار (البيئية) العالمية حديثًا أجوف ما لم يتضمن مفهوم الهشاشة الاجتماعية. فالمناهج التي ترى في المخاطرة مُنتجًا مشتركًا تشترك في حكمة مألوفة مفادها أن المخاطرة وضعف الحصانة أو بالأحرى الهشاشة الاجتماعية إنما يمثلان وجهين لعملة واحدة. إلا أن كلمة "الهشاشة"، تلك الكلمة الأساسية والكلمة اللغز أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل عنصرًا جوهريًّا لتحليلات البنية الاجتماعية العالمية: تنتج العمليات والعلاقات الاجتماعية حالة متفاوتة من الوقوع تحت رحمة المخاطر، ويجب النظر إلى التفاوتات الناتجة عن ذلك إلى حد بعيد بوصفها تعبيرًا ونتائج لعلاقات القوة في الإطارين القومي والعالمي. لذا تعد كلمة **الهشاشة الاجتماعية** مفهومًا جمعيًّا يتضمن الوسائل والإمكانات التي يمتلكها كل من أفراد وجماعات وشعوب بأكملها حتى يتمكنوا من التعامل مع المخاطر – "المجهولة"، وكذلك مع عدم الأمن (الاجتماعي) والتخلص منهم – أو لا يتمكنون.

يهدف الإدراك الاجتماعي للهشاشة إلى خلق إشارات مستقبلية فارقة، ولكنه يرتبط في ذلك بتناول عميق للماضي. وتُشكل "الجراح الثقافية" التي تعود في أسبابها إلى الاحتلال في الماضي خلفية مهمة لفهم صراعات المخاطرة الكوزموبوليتانية. فكلما تضاءلت الإمكانات الاقتصادية والسياسية زادت هشاشة مجموعة أو شعب ما. والسؤال الذي يمكن أن تتحدد بمقتضاه وحدة البحث هو: ما الذي يشكل الهشاشة ويكونها في سياق ما، وكيف أصبحت على ما هي عليه الآن؟

ترتكز مصادر الإفقار إلى حد بعيد داخل العلاقة التي تربط وحدة اجتماعية بغيرها من الوحدات، ومن خلال تتبعنا لهذه العلاقة نجتاز حدود الموقع الجغرافي

للشعب المُفتقر. ولذلك تبحث المناهج النقدية سلسلة من الأسباب أو شبكات من المسببات التي تكمن جذورها – التاريخية في الغالب – خارج النطاق الجغرافي للوحدة الاجتماعية، كما تسعى تلك المناهج للكشف عن روابط تُحجب غالب الأمر بفعل خلق تبعات جانبية.

"فعلى سبيل المثال تشكلت في جنوب دولة مالي هشاشة متزايدة لسكان القرى في مواجهة الحرائق الكارثية من جراء تنفيذ سياسات حرائق بأوامر موجهة حكوميًا، هى بدورها رد على ضغط دولي للإجابة على ظاهرتي إزالة الغابات و"التصحر"، وعلى هذه الشاكلة يجب تتبع العلاقات والارتباطات بكل المنظمات الدولية على اختلافها، وكذلك تتبع شروط الإدانة الدولية التي تقع على البلد المعني. وبالنسبة لكثيرين ممن ينتمون للمعدمين في هذا العالم يمكن تتبع هذه العلاقات حتى عصر الاحتلال التي – أي تلك العلاقات – تتخذ الآن توجهات جديدة وتتوسع في ظل شروط العولمة"، (كاسبرسون/كاسبرسون ٢٠٠٥: ٢٦١).

ولا يمكن بالتالي حصر "الهشاشة الاجتماعية" ولا تحديدها سواء زمانيًا أو مكانيًا، ولكنها تُنتج منهجيًا من خلال النظرة الكوزموبوليتانية اللاقومية.

نأتي في البداية إلى اختيار الوحدة المهددة أي وحدة تحليل الهشاشة الاجتماعية: من أو ما يتهدده الخطر؟ ثم نسأل ونبحث عن كيفية تتبع أصل سياق هذا التهديد، ويا حبذا لو أمكن هذا عبر الحدود وصولا إلى سياقات صانعي القرار. وبكلمات أخرى يجب أن يستهدف تحليل الهشاشة وضع ديناميكية التفاعل المتداخل "cross-scale-interaction" (كاسبرسون/كاسبرسون) محل الاعتبار. ويعني هذا أن الأحداث والظواهر المسجلة على مقياس ما تؤثر في ظواهر مقياس آخر، وفي هذا الإطار يعد انهيار حدود انتهاكات البيئة وتدميرها وإزالة هذه الحدود، وكذلك تفكيك وحل المؤسسات القانونية والسلطات السياسية وجهة نظر رئيسة في تحليل الهشاشة.

"يمكن أن تَصدر تأثيرات فارقة، ويُمارَس نفوذًا هائلا من قبل قوى عظمى، وكذلك من قبل مؤسسات وسياسات على مستوى النظم الدولية، مثل طرق استغلال الأراضي، والابتكارات التكنولوجية، والمؤسسات المالية الدولية، وسياسات الحكومات، وهي تظهر في هيئة نماذج مفصلة ودقيقة للأبعاد المحلية ذات موارد محلية شديدة التنوع، وشروط بيئية. وتتلاقى التوجهات السياسية وترتبط في الإدارة من خلال مشاريع وضرورات قصوى، وليس عبر النظام البيئي أو الشعوب. وبطريقة مشابهة يضع الأفق الزمني للمؤسسات السياسية العمل الاقتصادي تحت ضغط. فهو يحدد الدورات الانتخابية وكذلك الإجراءات المتبعة في الميزانيات؛ ولكنه لا يهتم سواء بالتغير البيئي أو بأفق ومستقبل الأجيال الحيوية. ونتيجة لهذا تُصدَر كثير من مشكلات البيئة إلى مناطق نائية (مثل إزالة الغابات في إندونيسيا وتجار الأخشاب العالمية) أو يتم ترحيلها إلى أجيال بعيدة (مثل النفايات الكيميائية ذات الإشعاعات الخطيرة). ويمكننا القول، بشكل عام، إن السلطة الهيكلة سياسيًّا تتناقض مع بنية التوابع المترتبة على قرارات المخاطرة وأوجه الهشاشة الناتجة عنها حتى تصبح حدود التأثيرات المتعدية على شعوب ومناطق هشة ضعيفة الحصانة بشكل متزايد أمرًا طبيعيًّا" (المصدر ذاته ٢٧١).

لقد بات صعبًا للغاية على الدول والشركات عابرة الحدود أو العاملة على نطاق عالمي أن تتنصل من اتهامات الرأي العام لها أو أن تعارضها. فهؤلاء ينتهكون ويدمرون أسس الحياة الطبيعية لأقاليم بعينها أو لمجموعات من الشعوب جراء توابع ما يتخذونه هم من قرارات. وأخيرًا وليس آخرًا، فإن تزايد الخطابات والنظم البيئية في المجالين القومي والدولي يظهر أن الانتهاكات متعدية الحدود باتت موضوعًا سياسيًّا محتملا أو حاليًا. وهذا الموضوع يمد المجموعات الفاعلة في داخل المجتمع المدني في العالم بأنواعها المختلفة بالمواد الكفيلة لدراماتيكية داخل هذه المجموعات (انظر الفصل الخامس).

بعد الاعتراف المبدئي الذي يتمتع به موضوع البيئة (منذ مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢) مكسبًا في حد ذاته، لكن الأمر الآخر هو أن الاعتقاد الشائع يقول إنه في الوقت ذاته (أو ربما بسبب ذلك) هناك تخاذل في تحمل المسئولية وإسنادها، لأنه على الرغم من وجود الاتفاقيات والمعاهدات التي يكفلها قانون البيئة، فإن هناك غيابًا لجهات قادرة على فرض تحويل الكلام إلى أفعال. وفي ظل هذا الفراغ التشريعي تطور المجموعات والمجموعات متناهية الصغر العديدة والمتشابكة، وكذلك حاملو اللافتات من المجتمع المدني العالمي من خلال نشاطاتها وإستراتيجياتها سلطتها وسطوتها في كل من التعريف والإخراج المسرحي. وأخيرًا وليس آخرًا فإن هذه السلطة ترتكز على الادعاء الكوزموبوليتاني الذي تحققه تلك المنظمات. فهؤلاء هم الذين – وفق ادعائهم – يعيرون الأقاليم المصابة في مجتمع المخاطر العالمي أصواتهم. إنهم مسئولون عن الصالح الجماعي للعالم في مواجهة المصالح الهادفة إلى السيطرة على العالم لأقاليم صانعي القرار الغربية (Mason ماسون ٢٠٠٥).

وتواجه الكوزموبوليتانية الصادرة من أعلى ومن أسفل في آن واحد نقدًا: من أسفل لأنها تتعامل وفق مبدأ الحركة الشعبية، ومن أعلى لأنها تظهر وتتعامل في أقاليم الضحايا مع قوى التعريف الاقتصادية والسياسية للمركز. وتتبنى هذه المجموعات بشكل يتوافق مع نطاق حركتها المتعدية للحدود هدفًا يتمثل في فرض قواعد الوقاية [إدارة المخاطر] والمعاهدات المنظمة لها أمام حرية متعسفة لسياسة التوابع الثانوية الكامنة. وتتوجه أعمالهم إلى إثبات مسئولية الدول والشركات فعليًّا وإجبارها على تحمل مسئولية أفعالها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيعملون على إعطاء المصابين فعليًّا أو من يُحتمل تعرضهم للإصابة الحق في الإعلان عن هذا النوع من إصابة الآخر أو تهديد الآخر لهم والمطالبة بتعويضات مناسبة.

ولقد تعالت أصوات ناقدة داخل جماعة المنظمات غير الحكومية، الأهلية، تتهم تلك الكوزموبوليتانية بالانحياز للمركزية الأوروبية، فنرى على سبيل المثال (كيللـــو Kellow ٢٠٠٠)، وهو يشكك في الكوزموبوليتانية الأخلاقية التي

تدعمها حركة السلام الأخضر green peace لقد عكست تدفقات المعونات، وكذلك التعاون التنفيذي في أربعة بلدان قام هو ببحثها (ألمانيا وهولندا وسويسرا وبريطانيا العظمى) أن توجهات وموضوعات الأجندة تتبع الأولويات الأوروبية الغربية. ويظهر هذا من خلال الطريقة التي تحتضن بها الحملات التغير المناخي "العالمي/ الكوني"، ويتم بهذا الشكل دعم كل من مبادرة كفاءة الطاقة وقطاع خدمي هائل في مجال البيئة. وتظهر الكوزموبوليتانية ذات المركزية الأوروبية على وجه الخصوص في هذا التطابق بين سياسة green peace جماعة السلام الأخضر والسياسة الحكومية لحكومات أوروبية غربية صديقة للبيئة. تتوقع الدول وفقًا لسياسة جماعة السلام الأخضر green peace والعكس كذلك، وهكذا ينشأ نوع جديد من التعاون عابر القوميات تحت لواء الكوزموبوليتانية. ويترسخ وفقًا لهذا أحيانًا عدم تماثل في المشاركة بين هؤلاء الذين استولوا لأنفسهم على حق المعالجة الدرامية لتحول المناخ، وأولئك الذين تعرضوا بفعل التغير المناخي لانتهاكات باقية وأكثر ديمومية في ضروريات حياتهم وأسس معيشتهم الطبيعية والاجتماعية. تتبلور داخل ما يسمى الكوزموبوليتانية "من أسفل" أيضًا سياسة "top – down" من أعلى – إلى أسفل: إن الحركات الكوزموبوليتانية خاصة تلك التي نشأت "من أسفل هي التي تتولى القيادة، ولكن من أعلى إلى أسفل داخل سياسة البيئة العالمية الكونية[1].

وهكذا يمكننا من خلال تتبع الخط الأساسي والدليل المرشد للتحليلات الكوزموبوليتانية متعدية الحدود والأبعاد ومناطق النفوذ أن نكشف عن أسباب أمراض كوزموبوليتانية يمكن من خلالها بسبب التقاطعات والتداخلات بين الشروط والتهديدات الطبيعية والاجتماعية أن تندلع الصراعات الهائلة في القرن الحادي والعشرين. ويجب في هذا الإطار فهم الكوزموبوليتانية المنهجية بصفتها

---

(١) انظر لذلك ولكل الأدبيات [الكتابات] حول الكوزموبوليتانية الاجتماعية المدنية في نتائجها وجدالها وخلافاتها وشروطها وافتراضاتها المعيارية والقانونية ماسون Mason ٢٠٠٥.

أجندة بحثية في طور التكوين والتشكيل تتيح إعادة علم الاجتماع إلى موضوعه الأصلي: إلى حقيقة لم تعد قومية أو دولية، بل صارت كوزموبوليتانية. إنها تفتح الآفاق أمام "واقعية كوزموبوليتانية" خاصة بنظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي التي تمتلك بدورها وجهة نظر قوية أمام مثالية النظرة القومية المرتدة إلى الوراء في السياسة والبحث والنظرية (الفصل الحادى عشر).

عولمة انعكاسية

مخاطرات كونية علانيات – التوابع [1]

يجب النظر إلى التفاوتات الإقليمية للهشاشة الاجتماعية التي تنشأ جراء توابع التحديث من خلال علاقتها المتوترة مع المُشترك الكوني لأوضاع المشكلات. ويختلف تأثير انهيار الأسواق العالمية أو تغيرات المناطق المناخية من إقليم لآخر، ومع ذلك فإن كل واحد فيها مَعْني بالتأثير. وبالتالي فإن التغلب على المواقع الإشكالية يستلزم مجهودات معولمة. يمكننا أن نفسر هذا متفقين مع مارتن ألبرو (١٩٩٦ Martin Albrow على النحو التالي: إن مبدأ "العولمة يكتسب لنفسه في نطاق وعي متنام للسياقات العالمية اعتبارًا متزايدًا (انظر كذلك روبرتسون Robertson ١٩٩٢).

وهكذا من الممكن أن تساهم على سبيل المثال التهديدات البيئية في إدراك شعوب الكرة الأرضية لنفسها (الأجيال الحالية والمستقبلية) بوصفها "جماعة قدرية". لا يخلو هذا الأمر من الصراعات عندما تطالب الدول الصناعية مثلا بحماية موارد معولمة مهمة مثل الغابات المطيرة، بينما تطالب لنفسها بنصيب الأسد من موارد الطاقة، فهنا تظهر التناقضات.[2] إلا أن هذه الصراعات ذاتها لها وظيفة تكاملية، حيث توضح ضرورة التوصل لحلول عالمية لا عن طريق الحروب مثلا، بل من خلال المفاوضات. فوجود الحلول دون توافر مؤسسات

---

(١) قمت بنشر الفقرتين التاليتين في هذا الفصل مع Boris Holzer تحت عنوان "إلى أي مدى هو [كوكبي] عالمي مجتمع المخاطرة العالمي هذا؟" ٢٠٠٥ أشكر بوريس هولتسر Boris Holzer بشدة لأنه سمح لي بتضمين نصنا المشترك (في شيء من التصريف) هذا في ذلك السياق.

(٢) في هذا الشأن انظر بشكل أكثر تفصيلية Agarwal/narain ١٩٩١ .

عالمية جديدة، وكذلك قواعد ولوائح تنظيمية، وهكذا دون قدر ما من التقارب – أمر لا يمكن تخيله. ومن خلال التوابع طويلة المدى المتعدية للحدود وتوقعات غير المتوقع تشتعل، ومن ثم تتأسس جماعات المخاطر متعدية القوميات وعلانيات التوابع التي تؤدي إلى "كوزموبوليتانية قسرية" لمجتمع المخاطر العالمي. (انظر الفصلين ٣و٩).

إلا أن هذا لا يمثل سوى نتيجة محتملة واحدة فقط لمواقع التهديد المتعولمة؛ ولكن هناك بعض الأوضاع المحتملة التي من شأنها أن تصل من خلال المعضلة الاجتماعية للتهديدات العالمية إلى نتيجة عكسية. لا بد أن نطمح إلى حداثات "أخرى" محسنة، وليس إلى حداثة موفقة عالميًا. إذ ترتبط الملامح المميزة للحداثات البديلة بشكل مثير للدهشة بعواقب مشكلات الحداثة الغربية، ويصبح التحديث الغربي بكل "نقائصه" صورة تناقض ضرورية لا غنى عنها وتصنيفًا تعود إليه في تصوراتها الخاصة للتطور" (انظر هولتسر Holzer ١٩٩٩ الفصل ٤). إن السياسيين أمثال مهاتير في ماليزيا ولي كوان يو في سنغافورة لا يتخذون موقف الرفض البسيط والعادي من الحداثة، لأنهم يطورون أساليب إنتاج ووسائل إعلام حديثة، وكذلك علم حديث. إنهم يتلاعبون بفكرة الأخذ بشكل انتقائي من حزمة الحداثة الغربية.

وتعد المخاطر العالمية من هذه الناحية، أيضًا، غير واضحة ومتناقضة. فهي على جانب واحد وسيلة جوهرية للعولمة، وعلى الجانب الآخر باعث ومبرر لتمييز الحداثات الأخرى عن الحداثة الغربية وفصلها عنها. ويمثل هذا عاقبة ضرورية لموقف تاريخي تتداخل فيه شكوك حداثة ثانية متعولمة مع المنطلقات الإقليمية المتباينة لحداثة أولى متطورة جزئيًا، وأخرى مستهدفة، وأخرى تم التخلي جزئيًا عنها لتصنع نسيجًا متشابكًا. وينشأ على الأخص من خلال اختلاف الآراء عدم الاتفاق حول التبعات غير المتوقعة للحداثة عبر جميع حدود القوميات في "الجماعات القدرية المتداخلة" (هيلد ٢٠٠٠ :٤٠٠ Held) الجديدة خطاب معلن للعالم يرتبط بالمطالبة بعمل متضافر مشترك.

إنه لمن الاستخفاف الاعتقاد بأن العولمة تؤسس من تلقاء نفسها وعي عالمي أو كوني مشترك. فلا يتكون مجال الخبرة اليومية للعولمة مشكلا علاقة حب تجمع الكل مع الكل. ولكنه ينشأ ويتكون من خلال الأزمة المدركة للأخطار العالمية للعمل الحضاري ولتشابك تكنولوجيا المعلومات وللتدفقات المالية أو لتهديدات الطبيعة. تخلق هذه العواقب ضغطًا يدفع للتعاون أو "يضغط بدوره" (العالم) في مواجهة المخاطرات المشتركة والتهديدات متعدية القوميات ليصبح بلدية معتمدة على نفسها" (سلوتر دييلي Sloterdijle١٩٩٩: ١٩٨٤). وبتعبير آخر- تعد انعكاسية مجتمع المخاطر العالمي هي ما يؤسس لعلاقة متبادلة بين العلانية أو الرأي العام والعولمة. فيتم عبر الحدود القومية والهوات، ومن خلال تعريف التهديد العالمي المؤسسي والمقبول خلق مجال مشترك لكل من المسئولية والفعل القادر بدوره قياسًا على المجال القومي أن يؤسس لفعل سياسي بين الغرباء (وليس مضطرًا). ويتحقق هذا عندما يؤدي التعريف المقبول للتهديد إلى تكوين قواعد عالمية واتفاقيات وعمل مشترك. لقد أظهرت البحوث العديدة حول نشأة نظم معنية دولية وأخرى متعدية القوميات مدى صعوبة الانتقال من تعريف التهديد إلى تعريف الفعل(١).

يمكن رصد ظهور أفق خطاب متعولم وضغوط الشرعية الناتجة عنه. وتزداد الصراعات، والمفاوضات، وتكوين الأنظمة التي تعني بالعوامل الخارجية أي بما أنتجته الحداثة بشكل منظم من الأخطار وأعباء العواقب. ويمكن إدراك هذا بصفته نشأة عواقب – علانية للرأي العام– متنامية في تعديها للقوميات – بالمفهوم

(١) انظر: من أبحاث تشكيل الأنظمة فى مجال البيئة، علـى سـبيل المثـال: فـوجلر (١٩٩٢) Vogler, وهـاس وآخـرون Haas. et.al ١٩٩٣ ليـتفن Litfin (١٩٩٣: ١٩٩٤) ويـونج وآخرون young.et.al (١٩٩٦) وتسورن Zurn ١٩٩٧ يعطى ليتـل Little ١٩٩٧ نظـرة شاملة جيدة.

الذي يطرحه دويس Deweys [1]. يعتبر التواصل المستمر حول التهديدات مكونًا رئيسًا ومهمًا في تشكيل المعيار المعلوماتي الكوني. فالنظرة الضيقة لعملية تشكيل المعيار في مجتمع المخاطرة تعود إلى حصرنا لإمكاناته في خلق مؤسسات للتنسيق العالمي فقط لا غير – مثلما يفعل د.هيلد D. Held (٢٠٠٠) إذ تنشأ وبالفعل قبل أي مؤسسة معايير عالمية من خلال الغضب تجاه أوضاع يعتقد البعض باستحالة قبولها. وتُنتج المعايير أحيانًا "منتجًا ثانويًا لانتهاكها هي، أي بأثر رجعي" (لوهمان ١٩٩٩: ٢٥٠ Luhmann) وبعبارة أخرى: إن نشأة المعايير العالمية لا تعتمد بالضرورة على المجهودات المدركة لتأسيس معايير "إيجابية"، بل يمكن أن تقتات "سلبيًا" من خلال تقييم كل من الأزمات والأخطار [2].

إن ضرورة وضع الهشاشة الإقليمية في بؤرة الاهتمام لا يفيد كثيرًا في معرفة القواعد والمؤسسات الجديدة التي ستتمخض عن المواجهة السياسية والثقافية في المجال العالمي بين كل من إدراك وتخصيص المسئولية (الغربية) عن المخاطرة وإدراك وإسناد المسئولية (خارج النطاق الغربي) عن الأخطار. فتحديد المخاطر المركبة الجديدة وتصويرها في نطاق إقليمي لا غير لهو من الأمور غير المعقولة. وفي هذه الحالة كان من الممكن أن تفي إقليمية منهجية بالغرض. كما تستطيع كوزموبوليتانية منهجية في المقابل أن تكشف إلى أي مدى تعترض خطوط الصراعات الجديدة تلك التمييزات الجغرافية.

---

(١) إننى أستند هنا على اقتراح Deweys دويس (١٩٤٦) القائل باعتبار الرأى العام فـى المقـام الأول منظما للآثار بعيدة المسافة للفعل الاجتماعى (المـصدر ذاتـه ص٤٧) "publics are constituted by recognition of extensive and enduring indirect consequences of acts" وفى تشابه مع ذلك يناقش حاليا كل مـن Keohan and Nye كـوهين ونـاى والـذين يتحققون ويثبتون بالنظر إلى إمكانية وجود التالى: "globel public space the public is the group of people who communicate and agitate over their shared externalities in that space"، (Keohane/Nye 2001: 13)

(٢) كما يظهر – على وجه الخصوص – كل من levy/sznaider ليفى ستـسنايدر ٢٠٠١ مـن خلال مثال الهولوكوست عبر الذاكرة الجمعية عن [حول] الإبادة الجماعيـة والجـرائم ضـد الإنسانية (انظر الفصل الثانى عشر)

من تهديد الذات المتحضر

وصولا إلى الحوكلة (الإدارة الكونية)

تطل علينا بفعل نتائج البحث والاستقصاء القائلة بنشأة خطوط صراعات جغرافية جديدة غير محددة المناقشات الدائرة حول حداثة "تعددية" وحداثة "مزيجية" وغيرها من الحداثات بوجه جديد فيلاحظ ندرفن بيترس (Nederveen Pieterse ٢٠٠٥ :١٣٥) أن هذه المناقشة تعاني من ادعاء التنويعات والتمييزات حسب الأهواء دون ذكر الموضوع الأساسي. لا تكاد وحدة التمييز بين الرأسماليات والحداثات المختلفة تتموضع في السجالات الدائرة حول "ثقافات الرأسمالية" "Cultures of capitalism" (كليج/ ريدينج Clegg /Reddin ١٩٩٠) هامبدن، ترومبينارس/ ترنر Hampden- Turner/Trompenaars وتعددية الحداثة" (Eisenstade ٢٠٠٠)

ويتمتع في هذا الصدد مفهوم مجتمع المخاطر العالمي بمميزات عدة من حيث إستراتيجيات البحث. فهو يوفر نقطة ارتكاز واضحة لـــ "موقع ربط" فارق ومهم بين التفاوت والاندماج داخل مجتمع المخاطر العالمي: ما تتصف به المخاطرات العالمية من رأس يانوس.(*)

تُقَدم المخاطر العالمية والأزمات والتهديدات بصفتها محركًا لوعي متنام بالعولمة، حيث تنشأ من خلال إدراك أخطار بعينها على مستوى العالم والتواصلية بشأنها "جماعات قدر" جديدة وضغوط سياسية متعدية القوميات للقيام بفعل حيالها أي من هذه الأخطار(Albrow ١٩٩٢ Robertson ١٩٩٢, Shaw ١٩٩٦). هذا

(*) يانوس أحد آلهة الرومان ويصور برأس للخلف وللأمام، أى يبحث وينظر في اتجاهين معاكسين كما يدل على البدايات والنهايات، ولذلك يبدأ التقويم بشهر مشتق من اسمه (المترجمة)

من ناحية، ومن ناحية أخرى فتندلع من خلال اضطرابات والهشاشة الاجتماعية صراعات مخاطرة تأبى بشدة التوحيد العالمي.

ونظرًا للعداء المبدئي تجاه المخاطرة يجوز إساءة فهم دور صراعات المخاطرة هذه كلية، إذا ما فسرها البعض فقط بمقدمة مثيرة لحل متحد على صعيد السياسة العالمية. وتفقد مع ذلك ثنائية تهديد الذات والآخر بوصفها فكرة مهيمنة داخل مجتمع المخاطر العالمي قدرًا من المعقولية والقبول عندما ينهار التمييز بين المخاطرة المنتقاة ذاتيًا والتهديدات المفروضة ليتلاشى تحت الضغوط المتزايدة للأخطار العالمية. فكلما تعاظم الخطر تضاءلت إمكانات توزيعه بشكل متفاوت. ويسكن مجتمع المخاطر العالمي في الحالة القصوى تأثير مرتد يضم كذلك صانعي قرار المخاطرة والمستفيدين منه (بيك Beck ١٩٨٦)

يستبدل مجتمع المخاطر العالمي من حيث كونه رؤية مستقبلية (وتكاد تكون حتمًا سلبية) نموذج الإسناد الثنائي لتهديد الذات والآخر بتوقع تهديدات تستهدف الجميع. ولا يجب أن نتوقع بذلك وضع عدم الإسناد على الإطلاق، ويحتمل أن نتمكن مُستَعِنين بمجهودات بحثية مناسبة من تحديد مصدر الخطر. ويمكننا أن نتوقع أن يتم مثل هذا الإسناد والمحاسبة في حالات التصعيد والتصعيد الكارثية إلا أن فائدتها البرجماتية تتضاءل بشدة مع اتساع الأفق المؤثر في مراعاة توابع القرارات ومع زيادة اتساع ظلال المستقبل.

ولا يساهم تخصيص المسئولية للمتسبب عند وقوع أضرار لا سبيل لمعالجتها سواء في الوقاية أو علاج الضرر. هذا إقرار عاجل مني: تلوح هنا فرص تعاون جديدة للسياسة متعدية القوميات. يدفع عدم الوضوح [الشك] المعرفي بالمخاطر العالمية الفاعلين السياسيين على الارتكان على امتصاص عدم الأمان والشكوك من خلال السلطات المعرفية "epistemic authorities" إلا أن دور الأخيرة تلك لا يجب أن تحدد بشكل قاطع. ولا تصمد تفسيرات هاس Haas وغيره ممن يرفعون من قيمة شأن دور المجتمعات المعرفية، كما حدث عند معرفة نشأة

نظام الأوزون (Litfin ليتفين١٩٩٤). ويتضح هنا أن العملية السياسية قد تضمنت المعرفة العلمية ولكنها، أي المعرفة العلمية لم تسفر عن صورة دالة للفعل. لم يتخذ العلماء آخر الأمر قرار مواجهة خطر ثقب طبقة الأوزون وأخذ الخطر على محمل الجد، بل اتخذته السياسة تحت تأثير إدراك مغاير للمخاطرة داخل الرأي العام. ولقد لعب الدور الفارق في هذا الصدد سيناريو التهديد والخطر الذي تم وضعه من خلال الصور الأولى لثقب الأوزون فوق منطقة القطب الجنوبي. يمكننا أن نلخص هذا المثال الخاص بثقب الأوزون بالنظر إلى ما طرحناه من سؤال. فقد توارى بفعل ثقب الأوزون السؤال حول التكلفة والفائدة، وحول الفائز والخاسر في العملية السياسية إلى الخلفية، ومعه كذلك بالتالي البحث عن إمكانية حل بالاستعانة بنموذج تهديد الذات والآخر، إذ كان الجميع في هذه الحالة كما يقول المثل "في قارب واحد"، وبالتالي مضطر لبذل المجهودات الجماعية (التي تضاءلت بطبيعة الحال بسبب سهولة توفر مواد بديلة لمركبات الكلورو فلوروكربون FCRW).

والمثير في هذا الشكل من السياسة الدولية لسياقنا هذا أنها تعترض جزئيًا سياسة قوة ومصالح "كلاسيكية". وعلى من يرغب في فرض مصالحه داخل نظام مؤسس علميًا ألا يعتمد على قاعدة قوة سياسية فقط، بل عليه أن يمارس نفوذًا وتأثيرًا على القاعدة العلمية[١].

وهو أمر وارد (ويمكن رصده) بلا شك إلا أن عناصر الخطر وعدم الأمان الإضافية المرتبطة به ستجعل منه عملية تصعب مراقبتها والسيطرة عليها. وبهذا لا تتضاءل بالضرورة أهمية خطوط الصراع السياسي أحادية الجانب، ولكنها تزداد غموضًا من حيث تأثيراتها. إننا لا نعني سوى هذا عندما نتحدث عن حل خطوط

---

(١) إن استخدام القوة بشكل واضح فى تشكيل التظلم كما فعلت الولايات المتحدة فى النظام المناخى لا يعد بالضرورة حجة مضادة. فهذا المثال بالتحديد مثال النظام المناخى يوضح إمكانية منع نظام من خلال ممارسة صراعات وألعاب القوة، ولكن من الصعوبة بشيء التأثير عليه تعتمد إستراتيجية الولايات المتحدة (والشركات العالمية المعنية) طويلة المدى على ممارسة النفوذ والتأثير على تعريف وتشكيل المعرفة الضرورية.

صراعات قديمة وخلق خطوط صراعات جديدة. ما يعنينا هنا ألا تحدد عناصر الدولة القومية أو عناصر إقليمية (أي محددة سياسيًا في آخر الأمر) وحدها فقط خطوط الصراعات المحتملة وإمكانات التوافق (فوس وآخرون Voss et.al ٢٠٠٦, جراند وآخرون grande et.al ٢٠٠٦) .

من المهم أن نرى أن التوجه العلمي لا يشمل العلماء وحدهم في عمليات سياسية ذات طابع عابر للقوميات، ولكن فاعلين آخرين أيضًا وبشكل متزايد. وذلك لأن المعرفة التي نحن بصددها ليست علمية فقط، ولذلك تتنامى أهمية الفاعل والنشطاء غير الحكوميين مع نشأة أنظمة متعدية القوميات (كاتلر/ هاوفلر/ بورتر Cutler/Haufler/Porter ١٩٩٩) يرتبط تطور مماثل في مجال البيئة بعملية دمج المنظمات غير الحكومية في العملية السياسية. وفي مجالات أخرى مختلفة تمامًا يشارك الفاعلون غير الحكوميين، حيث يمثلون مصدرًا للمعرفة في تشكيل وتنفيذ أنساق تنظيمية. ينطبق هذا بقدر هائل على نظام الضبط الدولي للبنوك الذي يلجأ منذ سبعينيات القرن العشرين بصورة متزايدة إلى "المعرفة الخاصة" للتعرف على المخاطر وتنفيذ سياسات تنظيمية وضبطية (Kapstein 1994, Strulik 2000) .

اتسع- عند أخذ هذا التطور في الاعتبار – مفهوم النظم الدولية وتطور في اتجاه أشكال نظم متعدية القوميات التي تضم كذلك السياسة البينية "subpolitik" داخل مجموعة الفاعلين غير الحكوميين (انظر لوكاتاي Lucateli ١٩٩٧). لا يمكن اختزال النظم متعدية القوميات في اتفاقيات شكلية بين دول سيادية لا أكثر ولا أقل. فهذه النظم تفترض مسبقًا بالأحرى وجود تشابكات مؤسسية الأفقية منها والرأسية بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين.

أما داخل "نموذج النادي"[1] الواضح الذي ميز لزمن طويل منظمة التجارة العالمية ومنظمات دولية أخرى، فقد ساد تحديد واضح لعدد محدود من المشاركين والمنظورات. ولقد تلاشى هذا الوضوح بشكل ملحوظ باتساع حقوق العضويات وانتشار الأفكار الديمقراطية وزيادة أعداد الفاعلين غير الحكوميين (Keohane/Nye 2001: 6) وتنعكس الأهمية المتزايدة والتركيبية المتنامية لترتيبات متعدية القوميات من هذا القبيل في النظريات الجديدة التي تقترح في هذا الصدد مفاهيم مثل "complex multilateralism" أو "حكم العالم المركب". إن ضم الفاعلين غير الرسميين وتقارير الخبراء داخل نظام الحوكلة العالمية يتطلب تنوع وسائل القيادة والتوجيه. والمحرك الرئيس هنا لا يتمثل في فرض القانون الوضعي تحت غطاء القوة، إنما الأدوات المتعددة لـــ"قانون غير ملزم" "soft law" يرتكز على توصيات وقواعد وأسس ومعايير غير ملزمة قانونيًا (Brunsson/Jacobsson 2000)

يتضح هنا الآتي: يتراجع في مواجهة مع مخاطرات العالمية عنصر نظام للسيادة الدولية لطالما اتسم بوضوحه النسبي وتوجهاته وفق مصالح وثقل الدول القومية ليفسح مجالا لـــ (لا) نظام غير واضح يحمل سم حوكلة عالمية. وتعد الدول في ظل هذا اللانظام لقيادة ذاتية عالمية نصرًا بجانب المنظمات غير الحكومية متعدية القوميات والمجتمعات المعرفية، ومن ثم لا تلعب وحدها دورًا حاسمًا لا في صياغة الصراعات ولا في حلها. وهذا وحده كفيل بأن يوضح لنا أن المفهوم غير المتبلور لحوكلة عالمية لا يصلح لأن نعول عليه آمالا عريضة تتعاظم من تلقاء نفسها في تحقيق التعاون والتوافق. لقد سبق وأن ذكرنا العناصر التي يمكن على الرغم من ذلك أن تساهم في أن تلقي الأصوات التي تدعو إلى التنسيق

---

(١) "club model" يصف كل من Keohane / Nye ٢٠٠١ بها الاتفاقيات وتحديد معـــايير عالميـــة [كوكبية] داخل لجان تنسيق مغلقة خاضعة لسيطرة عدد قليل من الدول العظمى [القوى العظمى] بالإضافة إلى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، فهناك بعض المؤسسات خاصة – معلنة راسخة فى المجال المالى مثل نادى لندن ونادى باريس انظر Lucatelli ١٩٩٦ .

في حل المشكلات آذانًا صاغية وسط تعدد الأصوات الجديد هذا: إذا ما فرضت الرؤية المستقبلية السلبية للمخاطرات العالمية نفسها خارج إطار إسناد وتخصيص مسئولية تهديد الذات والآخر على المنتديات متعدية القوميات، فيجوز عدم استبعاد تعاون مبتكر وغير تقليدي.

إن مجتمع المخاطر العالمي – هكذا خلاصة هذا الفصل– ليس مجتمع إدراك الأخطار العالمية. ولا تَنتج عالمية مجتمع المخاطر العالمي تلقائيًّا بفعل الانتشار الاجتماعي والمكاني لأوضاع التهديدات. بل الأرجح هو ضرورة تفسير العولمة كصراع حول تعريف (وعلاقات التعريف) العولمة، وترتبط ثلاث نتائج بهذا: أولا: ألا يمكن افتراض العولمة بوصفها "مجتمعًا قدريًا" عالميًا؟. ثانيًا: هل يجب أن ندرك العولمة بصفتها معملا لصراعات ومشكلات عالمية، وبالتالي مصنعًا للانعكاسية العالمية. وبهذا أقول ثالثًا: إن نظرية مجتمع المخاطر العالمي لا تدعى تحديد اتجاه أو حتى نتيجة التحول العالمي بحال ولا تُخضع وجود فاعل في تاريخ العالم للكوزموبوليتانية. ولكنها بالأحرى تستنتج الإجابات على اختلافها وتناقضها عن أوضاع الصراع والمشكلات العالمية على المستوى النظري وتضعها في مركز البحث.

لا يجب أن يظل الاهتمام بالمخاطر العالمية في المستقبل حكرًا على منظور عالم الدول الغربية. إن التحديات التي تشكلها المخاطر البيئية والمالية ومخاطر القوة لأقاليم أخرى مختلفة في طبيعتها (في غالب الأمر) وأحيانًا أكبر كثيرًا. فهؤلاء المهمشون يجدون أنفسهم في مواجهة الآثار الجانبية للتصنيع العالمي، بينما لا يزالون في انتظار قدوم الحداثة، لذلك فإن منظورهم للصراعات والمفاوضات المرتبط بذلك مغاير. لقد أهملت العلوم الاجتماعية الغربية هذا حتى الآن بشكل لا يغتفر ويتوجب على البحوث المعنية بصراعات المخاطرة متعدية القوميات مراعاة دور الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في الأقاليم غير الغربية بشكل أكبر.

لا يتبع كل من التفاوت والسيادة داخل مجتمع المخاطر العالمي في أوضاع التهديد والصراعات الموصوفة النماذج القديمة للصراعات بين غني وفقير، شمال وجنوب مركز وأطراف وغيرها. لا تتكون خطوط صراعات جديدة، فحسب، بل كذلك مداخل حلول جديدة، ولا يجب أن نغفل أو لا نلاحظ القوة المتاحة من خلال هذا على الرغم من الصعوبات غير الواضحة التي تواجه أي تنسيق عالمي. وأعتقد أن على السوسيولوجيا النقدية داخل مجتمع المخاطر العالمي أن تعتبر توجيه الاهتمام إلى هذه الإمكانات – حتى وإن كان غير واقعي – إحدى واجباتها.

الفصل الحادي عشر

نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي

يجب أن تطرح أية نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي ثلاثة أسئلة على الأقل:

الأول: ما أساس النقد أي ما النقد؟ (السؤال عن *الأفق المعياري* لمجتمع المخاطر العالمي) الثاني: ما *الفرضيات الأساسية والأدلة الرئيسة* لهذه النظرية، وهل تتعلق بنظرية مجتمع تطبيقية بمقصد ناقد؟ الثالث: إلى أي مدى تقطع هذه النظرية الصلة بالأشكال التلقائية المستقلة للتحديث وتكشف وضوحها المستقبلي للفعل الإنساني وتجدده؟ (المنظورات والبدائل السياسية)

١ - الأفق المعياري لمجتمع المخاطر العالمي

كوزموبوليتانية معيارية وتوصيفية

فئة المخاطرة وتناقضاتها

من السهل التقليل من الدقة السوسيولوجية لفئة المخاطرة على النحو التالي:

- *تتمتع أولا بنهم لا ينتهي للحقيقة*، ففئة المخاطرة تبتلع كل شيء وتبدله، وهي تخضع لقانون كل شيء أو لا شيء، فإذا قدمت مجموعة ما مخاطرة ما فعندئذ تختفي الخصائص التي تميزها، ويتم تعريفها من خلال هذه "المخاطرة"، وتبتعد عن دائرة الاهتمام وتصبح هامشية ومهددة بالاستبعاد.

- *تذوب الفوارق التقليدية بشكل أقل أو أكثر داخل درجات المخاطرة*، فتعمل المخاطرة مثل حمام حمضي تتحلل بداخله الفوارق التقليدية المُبجّلة، حيث لا يوجد في أفق المخاطرة "تشفيرات ثنائية" تتمثل في ثنائيات (مسموح ومحظور،

شرعي وغير شرعي، صحيح وخاطئ، نحن والآخرون) كما لا يشتمل أفق المخاطرة على مفهوم إما أخيارًا وإما أشرارًا بل أشخاصًا خطرة بشكل أقل أو أكثر، فالكل يشكل مخاطرة على الكل بشكل أقل أو أكثر، حيث يحل الفارق الكمي محل الفارق النوعي لثنائية "إما – وإما" بشكل أقل أو أكثر فلا أحد يمثل لا مخاطرة، وكما قيل من قبل، فالكل يشكل مخاطرة للآخرين بشكل قل أو كثر.

- *موجود وغير موجود*: ليست المخاطرة كارثة بل توقعًا للكارثة، وذلك ما طرحته في هذا الكتاب، وبذلك تمثل المخاطرة وجودًا ضبابيًّا محتملا بشكل ماكر وخبيث مليء بالإحالات والإشارات، فهي موجودة وغير موجودة، حاضرة وغائبة مشكوك بها ومتهمة، وفي النهاية من الممكن تخمينها في كل مكان، وتؤسس بذلك سياسة وقائية، حيث يفرض التوقع وقاية، ويتبع ذلك -على سبيل المثال- الحساب التقديري، فعندما تدفع الآن سنتًا واحدًا فسوف تدخر غدًا يورو واحدًا على فرض أن الخطر الذي لا يزال غير موجود موجود بالفعل .

- *مسئولية فردية ومجتمعية:* تحدد المخاطرة علاقة اجتماعية في العالم الأصغر الذي يمكن تصوره، علاقة بين شخصين على الأقل، متخذ القرار الذي يخاطر بشيء، وبهذه الطريقة يسبب توابع بالنسبة لآخرين الذين ليس بوسعهم الدفاع عن أنفسهم، ومن الممكن التمييز في المقابل بين مصطلحين للمسؤولية، مسئولية *فردية* التي تجعل متخذ القرار يتحمل تداعيات قراره، ويختلف عن هذا النمط من المسئولية تلك المسئولية بالنسبة لآخرين والمعروفة باسم المسئولية *الاجتماعية*، حيث تطرح المخاطر بشكل أساسي السؤال عن ما الآثار الجانبية التي تلقيها المخاطرة على آخرين (التي تربط الدفاع بانخفاض القيمة) وعن من هم الآخرون المتعلق بهم الأمر، وبأي مدى يشارك هؤلاء في القرار أم أنهم لا يشاركون؟

- *مجال المسئولية المُعولم:* تفتح المخاطر المُعولمة بهذا المعنى مجالاً أخلاقيًّا معقدًا ومجالاً سياسيًّا للمسئولية التي يكون بها الآخرون حاضرين وغائبين، قريبين وبعيدين، ويصبح فيه الفعل غير سيئ وغير حسن، بل يشكل مخاطرة بشكل

أقل أو أكثر، وتتغير معاني القرب ومبدأ التبادلية والكرامة والعدالة والثقة في هذا المجال لتوقع المخاطر المُعولمة.

- *جماعات المخاطرة*: نوع من "مزيج" مختلف، تشمل المخاطر المُعولمة إجابة جوهرية عن كيفية نشأة أنماط جديدة من "جماعات المخاطرة" داخل التنافر الحاد للعالم المُعولم، حيث لا تتأسس هذه الجماعات بمرجعية الأصل أو الوجود المكاني، ومن الممكن أن تستقر، فهي تنتمي إلى الخصائص الأساسية الأكثر ملاحظة والأقل إدراكًا وتحديدًا حتى الآن لمخاطر مُعولمة، فهي نوع من "كوزموبوليتانية جبرية" ومزيج من الاختلاف والتعددية في عالم تتكون حدوده من ثقوب بشكل واسع النطاق تمامًا مثل الجبن السويسري على الأقل فيما يتعلق بالاتصال والاقتصاد.

لكن هناك الآن أمران يتعلقان بحال إذا تم وصف هذه الوحدة الناتجة من التهديد المعروف (أو على الأقل بشكل لحظي) في التنوع أو يتم ادعاء سياسة اعتراف بالاختلاف بمفهوم مبادئ معيارية أي ضد الشمولية التي تنكر أهمية الاختلاف أو ضد القومية التي تصنع تساوي المختلفين في سياق قومي فحسب أو التعددية الثقافية التي تدعى الاختلاف تحت إشارات أساسية في السياق القومي، لقد أشرت بالفعل في الفصل الثالث إلى أن "اللحظة الكوزموبوليتانية" لمجتمع المخاطر العالمي من الممكن فهمها بمفهوم توصيفي ومعياري، كما أنني ميزت بين مصطلحين للكوزموبوليتانية، بين مفهوم أشمل ركزت فيه على *المعيارية* التي تشتمل عليها اللحظة الكوزموبوليتانية، ومفهوم أضيق يتم فيه أولاً بحث التحول التطبيقي للكوزموبوليتانية بشكل *توصيفي*، ولا يجب أن أؤكد على أنني لم أنشغل بنظرية نقدية، بل بنظرية تستند إلى نظرية مجتمع المخاطر العالمي. وبالتالي تمت الإشارة إلى حدود هذه النظرية النقدية في الوقت نفسه[١]، وعند هذا الحد تغير المنظور من نظرة توصيفية إلى نظرة معيارية. (قارن سيلفسترستون ٢٠٠٦)

---

(١) حتى من الممكن استكمال هذا من خلال الأبعاد الأخرى للتحديث الانعكاسي أي مـــن خــلال التحول للفردية والعولمة.

إن الطريقة التي يتم فيها تقديم الآخر في إطار المجالات العلنية للمخاطرة المُعولمة تعد بمثابة عنصر أساسي لتشكيل أخلاقيات العالم، ولقد تحولت الخبرة المُصورة للكوارث والحروب الحالية والمحتملة إلى خبرة أساسية تظهر فيها الاعتمادية المتبادلة والتهديد للوجود الإنساني ومستقبلها الخطير في الحياة اليومية للبشر في الوقت نفسه، لكن لا يتطلب تقديم وتوضيح الآخر - وفقًا للاستخدام المعياري- مجرد صوت وصورة بل فهم، حيث يفترض فهم كوزموبوليتاني أو في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية علم تفسير وتأويل كوزموبوليتاني.[١]

يُكمل تشارلز هاسباند Charles Husband (٢٠٠٠) يورجن هابرماس Jürgen Habermas بهذا المفهوم موضحًا، فلكي تنفتح آفاق فهم تعددية الأصوات لبعضها بعضًا لا يحتاج الأمر حق التواصل فحسب، بل **الحق في أن تصبح مفهومة**، حيث يدعي هاسباند أن وجود تعددية الأصوات يظل بلا جدوى بشكل كامل، إذا لم يتم تزويد هذه الأصوات بحق الاستماع والفهم.

يعتمد الفهم الكوزموبوليتاني على مقدرة محددة أي محدودة وكوزموبوليتانية من ناحية لأن عدم الإنصات وعدم الفهم هما الوجه الآخر للتربية القائمة على الاندماج القومي والانسجام والتعليم المدرسي والجامعي. ومن ناحية أخرى لا يستطيع الكل سماع الجميع والإنصات إليهم في الوقت نفسه، أي أن كوزموبوليتانية الإنصات والفهم تفترض رسم حدود مدركة لعدم الإنصات وعدم الفهم، ويصبح الفهم الكوزموبوليتاني مُمكنًا فحسب بواسطة هذه الانتقائية الانعكاسية، لأن بعد ذلك سيصبح تغيير المنظورات ودمج الآخر في الحياة الخاصة بعمق ممكنًا لكن يوسع هذا الفهم المعروض الأفق بشكل كوزموبوليتاني.

---

(١) صحيح أنه تم الحديث كثيرًا عن "الآخر" في علم الاجتماع الكلاسيكي، لكن لم يتم التطرق للحديث عن الآخر *الشامل على مستوى العالم*، أو الآخر المادي الملموس الذي يتحدث لغات أخرى، والذي يعيش في أزمنة ماضية ومستقبلية متداخلة في جزء منها وغير قابلة للمقارنة في جزء آخر.

يسفر الخطر المُعولم عن نوع من **الاستيراد الأخلاقي**. ففي صراعات المخاطر المعلنة بوسائل الإعلام على مستوى العالم، حيث يتم على وجه الخصوص:

- عرض الموارد لتكوين حكم، بشكل انتقائي وعام للغاية.

- تقديم قصص مؤثرة من شأنها أن تخلخل آراء وتولد آراء أخرى، وتقدم آفاق ورؤى جديدة تسفر عن:

- دعوة للالتزام عبر الحدود.

– تخليص المطالب المؤسسية من الموضعية والصدق.

– تضخيم المخاطر المُعولمة لحجم آفاق الحياة الخاصة عن طريق (على الأقل للحظة واحدة) إدراج شيء آخر وشخص آخر، وكذلك من خلال مزج واقع آلام ودمار عابر للحدود وصور لمقابر آخرين داخل إطار الحياة الخاصة.

وكما لاحظ كيفين روبينز في تحليله للتصوير الإعلامي لحرب الخليج، فإن مثل هذا الاستيراد الأخلاقي له حدود، أيضًا، كما عبر بقوله: "تصور الشاشة للمشاهد العادي حالات واقعية قاسية، لكنها تستخرج هذه القسوة من تلك الحالات الواقعية، والنتيجة حدوث حالة محددة من عدم الاتزان الأخلاقي، فالشاشة تقدم الحدث دون أن تطالب بالمسئولية وتدمجنا في ساحة عرض دون مواجهتنا بتعقيد واقعها". (روبنز ١٩٩٤، ص ٣١٣)

هذه الملاحظة صحيحة وغير صحيحة في الوقت نفسه. فهي مألوفة ما دام أن التصوير الإعلامي للكارثة يصور نمطًا من الاحتلال الشمولي للمجال اليومي، لكنها تغفل أن في مثل هذا التصوير للصدمة تمتزج تفردية ودقة المسافات البعيدة، وتصنع حالة من القرب التي تتطلب اتخاذ موقف أخلاقي عبر الحدود.

تلعب فئة الضيافة والترحاب في الكوزموبوليتانية المعيارية دورًا رئيسيًّا منذ الفيلسوف (إيمانويل كانت). حيث يقصد بالمبدأ الأخلاقي للضيافة والترحاب الالتزام بالترحيب بالغريب. ولا تتضمن الضيافة مجرد حرية الحديث فحسب، بل

تتضمن، أيضًا، ضرورة الإنصات والفهم، حيث وضع (كانت) نصب عينيه حق الضيافة المكفول لكل الناس بسبب مشاركتهم في الملكية العامة لسطح الأرض، ولأن الأرض كوكب فإن الناس لا تستطيع أن تتبعثر فيه بشكل لا نهائي، بل عليهم أن يوجدوا سويًا، وأن يتفاهموا، ويتحملوا بعضهم بعضًا فهم يعيشون مع بعضهم بعضًا في تقارب شديد، لأنه في الأساس ليس أي فرد حقًا أكبر من غيره في أي رقعة على هذه الأرض.

ما المقصود بهذا الحق في الضيافة والترحاب بالنظر إلى المخاطرة المُعولمة؟ يعد هنا الفارق جوهريًا في مدى قيام الضيافة على دعوة، أو إلى أي مدى يكمن هذا الحق في أن الشخص الذي لم توجه إليه دعوة – أو هؤلاء الأناس الذين يعانون أزمة– يستطيعون المطالبة بحق الضيافة، فهل هناك ما يسمى "بالضيافة الجبرية"؟ إذ يدعي الفيلسوف الفرنسي (جاك دريدا) أنه لا توجد ضيافة بلا مأوى ومسكن ومكان للترحيب يتم فيه استقبال شخص ما بحفاوة، لكن هذا الأمر لا ينطبق على المخاطر المُعولمة. ويكمن الفارق في مجال المسئولية المُعولمة للمخاطر المُعولمة. لا توجد إمكانية استبعاد أي شخص من مجال "الضيافة " فبالنظر إلى الأخطار المُعولمة الموجودة بشكل مكثف ومعضل يكون الآخر الغريب حاضرًا بالنسبة لنا، تمامًا مثل حضورنا بالنسبة له بغض النظر عن حبنا أو حبهم أو رغبتنا أو رغبتهم في المعرفة والإدراك، لكن بسبب وضعنا المهدد لذاتنا كفاعلين في هذا العالم، وكذلك بسبب الوضع الحالي للغريب كفاعل في العالم المعرض للخطر لا نقدر نحن ولا هم الاعتراض على مطالب المساعدة والمشاركة الوجدانية والإنصات والفهم، ويحدث ذلك بشكل طبيعى حقًا، ويجب أن نضيف أيضًا أنه كلما أصبحت هذه المطالب غير قابلة للرفض، كانت أكثر تأثيرًا وعاطفية، وبالتالي من الممكن فهم انفجار اللاأخلاق واللامبالاة والكراهية لأن في هذا "الإدراك الجمعي" (المفكر الفرنسي إيميل دوركايم) للأخطار المُعولمة ليس هناك مفر، وربما لا تصلح فئة " الضيافة" التي تحولت للأسف الشديد إلى "العداوة" للتعبير عن القرب الأخلاقي الذي لا يمكن تجنبه للبعد الجغرافي، وربما سيكون

أكثر أهمية ومغزى الحديث عن جوار شمولي، وربما يظل هذا الجوار القسري مفتوحًا لأشكال متعددة للتعامل معها في حين تظل الضيافة بمفهوم الفيلسوف كانت هي الاستثناء (كما هو الحال في الجوار اللاإرادي دائمًا).

يتضمن خلق الاعتراف بالآخر - المطبق قانونيًّا - نوعا من *الحقوق المدنية لعالم المخاطرة*، ولن يتعلق الأمر في هذا الصدد بمجرد ضيافة بعد الآن بل بحق "الآثار الجانبية الحية" لقرارات المخاطرة لآخرين في التأثير على مثل هذه القرارات، وقد يبدو ذلك غير مؤذ، لكنه يشترط إعادة هيكلة جذرية للقانون القومي والدولي الحالي حتى لو كان الأمر يتعلق بصياغة الحد الأدنى من مستوى الحقوق المدنية لعالم المخاطرة وتطبيقه، فإن هذا يشتمل على:

- أن نكون "نحن" و"الآخرون" على قدم المساواة أخلاقيًّا وقانونيًّا فيما يتعلق بقرارات المخاطرة.

- ويشترط هذا بدوره أن تعلو اهتمامات الأعضاء المعرضين للإصابة من جماعات أخرى على أساس الحق الإنساني العام في عدم التعرض للإصابة على مصالح القوميات المشاركة، حيث تسفر المخاطر المُعولمة عن إصابات عابرة للحدود، وفي المقابل تصبح الحقوق المدنية لعالم المخاطرة ممكنة فحسب، إذا نجح وضع تحديد وتعريف جديد لحدود الجماعات الأخلاقية والسياسية أي دمج الآخرين والغرباء والمعزولين جانبًا في القرارات الرئيسة التي تهدد وتقيد وجودهم وكرامتهم.

نظرية مجتمع المخاطر العالمي

هناك مخاطر لا يمكن تقديرها وحالات عدم أمن مُصطنّعة بزغت من انتصارات الحداثة هى التى تميز الحالة الإنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي المقابل يتضمن الكينونة أي التأقلم في هذا العالم معنى مواجهة مخاطرة كارثية بشكل متزايد (الكفاءة التاريخية الجديدة لمجتمع المخاطر العالمي)،

وتعد هذه المواجهة بمثابة مواجهة الذات مع الترتيبات المؤسسية التي تخرج منها الأخطار (نظرية التناقضات المؤسسية)، وكذلك مواجهة المنطق الخاص للصراعات المرتبطة به، فهؤلاء الذين يتمتعون بمكاسب وميزات المخاطر ليسوا هؤلاء الذين عليهم أن يتكبدوا الخسائر والعيوب. (تناقض المخاطرة)

ويظهر المنطق الكوزموبوليتاني التواصلي من خلال تناقضات وصراعات، حيث تملك المخاطر المُعولمة القدرة على تجنيد جبري لعدد لا حصر له من المنشغلين في الوقت نفسه ممن لا يريدون التعامل مع بعضهم بعضًا، حيث إن لهم أهدافًا سياسية مختلفة، وربما يعيشون، أيضًا، في عوالم لا يمكن مقارنتها ببعضها بعضًا (نظرية الانعكاس ونظرية الكوزموبوليتانية الواقعية للمخاطر المُعولمة)، ويجب تمييز المنطق الخاص بالصراع التواصلي في ضوء المخاطر الاقتصادية والإيكولوجية والإرهابية. ويجب طرح السؤال عن كيفية إثبات هذه النظرية المجتمعية لنفسها (قاعدة قائمة على علم الحقيقة)؟

الأمر الذي يتبعه السؤال عن المنظورات السياسية، حيث يستطيع منطق المخاطرة المُعولمة مساعدة *سياسة واقعية كوزموبوليتانية* للبزوغ والانطلاق من الناحية السياسية. كما يسمح انعكاس المخاطرة في الربط بين الكوزموبوليتانية المعيارية والتوصيفية في جعل الأصوات المتنوعة للنقد والصراعات التي تعبر عن ذاتها في المجتمع أساسًا لنقد مجتمع سوسيولوجي (نظرية مجتمع المخاطر العالمي لنظرية نقدية للنقد الذاتي الاجتماعي).

الكفاءة الجديدة تاريخيًا لمجتمع المخاطر العالمي

لكي نصل إلى النقطة الأساسية لنظرية المجتمع للقرن الحادي والعشرين من الضروري نقد العلوم الاجتماعية وخاصة السوسيولوجيا، حيث فقد علم الاجتماع الفائق في التخصص في جزء منه والمجرد بنحو كبير في جزء آخر والمغرم بطرائقه

وتقنياته في جزء ثالث النظرة إلى البعد التاريخي للمجتمع، وفي المقابل نجده غير مسلح وغير راغب في إدراك مهمته الحقيقية، التي تتمثل في تحديد مكان التحول الحالي لموضوع البحث في العملية التاريخية، وعمل فهرس بالحقب التاريخية للعصر الجديد للحداثة. فهذا التخاذل التاريخي الاجتماعي أصاب التخيل والتصور التاريخي لعلم السوسيولوجيا بالجمود، وجعله في الوقت نفسه عاجزًا عن التعرف على عدم وضوح الرؤية المنذر بانهيار فئاته ونظرياته وإزالته (التي صاغت قوة مولده في بداية القرن العشرين الكارثي)، وبدلا من ذلك فإنه يواصل تغذية الحقائق الاجتماعية الكاملة والواضحة بالبيانات الضخمة، ويجعل عمليات ومؤشرات عدم الأمن الذاتي العميق للحداثة مظلمة تلك العمليات التي تتنوع بدءًا من الإبادة الذاتية وطولاً إلى إدراك الذات، وكذلك أوجه النقد الملتهبة والثقافية الاجتماعية وعمليات الانعكاس.

من الممكن توضيح الكفاءة الجديدة تاريخيًّا لمجتمع المخاطرة العالمية في انتقادات تفصيلية تحليلية تطبيقية لهذا الأفق المحدود المذنب في حق ذاته والخضوع التاريخي لعلم الاجتماع. وإذا كان الأمر يتعلق فعلا بأخطار وحالات عدم أمن التي لا تنتج من أخطاء، بل من نجاحات التحديث مختلف عن الحقب السابقة، أي خاضعًا للقرارات الإنسانية التي نتجت من تحويل العلم والتقنية إلى الكمال، فهي جوهرية بالنسبة للمجتمع، وبالتالي لا يمكن استبعادها حيث تفرض بشكل جمعي ولا يمكن تجنبها بشكل فردي والتحكم بها بشكل موضوعي، ومن ثم لا يمكن تأمينها لمدة أطول في تطورها النهائي. ويكمن التفرد التاريخي لمجتمع المخاطرة التي تميز هذه الحقبة عن المجتمع الصناعي القومي، بل عن كل المدنيات السابقة في إمكانية توافرها الخاضع للقرار الخاص بالحياة على الأرض الأمر الذي يشتمل أيضًا على الإمكانية التي لا مثيل لها تاريخيًّا لإبادة الذات، وكذلك إمكانية تغيير الذات الأنثروبولوجي للإنسان التي تم التمهيد لها باكتشاف خطة الجينيوم البشري في صيف عام ٢٠٠٠، ومن الممكن أن يثبت نفسه خلال

الثلاثين حتى الأربعين عامًا القادمة كفعل تأسيسي آخر وكقاطرة دافعة لمجتمع المخاطر العالمي البيولوجي (روز Rose ٢٠٠٣ ، ماي May ٢٠٠٤).

لكن حداثة التشكيل المجتمعي الناشئ ستظهر بشكل كامل فحسب إذا تم ربط توابع التحديث الشديد بالمؤسسات الاجتماعية التي جعلته ممكنًا التي أعطت للمخاطر الناشئة وحالات عدم الأمن صفة التوهج والازدهار الثقافية والاجتماعية والسياسية مع مبادئها الأساسية الثقافية والممارسات السياسية.

نظرية التناقضات المؤسسية

ومثلما لاحظ عالم الاجتماع بيت ستريدوم (عام ٢٠٠٢ – ص٥٩) عن حق قمت أنا بتطوير هذه النظرية الجزئية للتناقضات المؤسسية في كتاب "مضادات السموم" (١٩٨٨) وذلك في مواجهة مع، أو بالأحرى الاتفاق مع نيكلاوس ونقده (١٩٨٦) بالتوازي مع الدراسة المنشودة عن مجتمع المخاطر العالمي باسم *الاتصال الإيكولوجي*. حيث أسس لومان حجته طبقًا لشعار "ما لا يمكن التحكم به ليس حقيقيًّا". ولأن المجتمع الحديث يتكون من أنظمة مختلفة بشكل وظيفي لا تستطيع التعامل مع المخاطر المُنتجة ذاتيًّا إلا داخل مصطلحات منطق النظام الخاص فمثلا يتم التعامل مع الاقتصاد داخل مصطلح السعر، والسياسة داخل مصطلحات الأغلبية، والقانون داخل مصطلحات الذنب والعلم داخل مصطلحات الحقيقة... إلخ، فإن المجتمع الحديث لا يستطيع التعامل مع المخاطر المُعولمة الإيكولوجية والأخرى فحسب، بل ما هو أكثر من ذلك ألا وهو عدم وجود هذه المشاكل من البداية، ومن يعبر عنها مثل الحركات الاجتماعية والنقد المضاد فهو المصدر الحقيقي للخطر لأن من خلال "الضوضاء" التي تتسبب أو يتسبب به يتم مضايقة التشغيل السلس للأنظمة. ولقد صغت ذلك بشكل نقدي ساخر في عبارة " الصمت يطهر" (١٩٨٨: ص ١٧١)

ومن ثمَّ قلبت هذا التشخيص رأسًا على عقب، فبدلاً من إخفاء حقيقة المخاطر المُعولمة بشكل ماكر في ميتافزيقا عقلانية النظام (لكي يتم التنصل بذلك من التزييف التاريخي لنظرية الأنظمة الخاصة) استخرجت من تشخيص مشابه النتيجة المقابلة، وهي أن المجتمع العالمي وأنظمته الجزئية غير قادر على التغلب على المشكلات الأكثر إلحاحًا التي ينتجها بذاته، حيث يقابل عدم تخصص العلم تخصص ضمني للمؤسسات، وهو التخصص التشريعي المجرد للسياسة، ومن المؤكد إمكانية عمل تخصصات، لكن ستوزع على أنظمة جزئية مجتمعية متعددة. فأخطار التحديث المُعولم لا يمكن إحالتها إلى العلوم أو الاقتصاد أو السياسة، بل من الممكن القول إنها تقدم إنتاجًا مشتركًا لهذه الأنظمة الجزئية، وأن الأمر يتعلق -إذن- بمتاهة متشبعة ومتفرعة من التخصص وعدم القدرة على الحسبان أو بالأحرى تخصص عدم القدرة على التقدير والحسبان أو عدم المسئولية المنظمة.

يكمن سبب الطبيعة المتناقضة للمؤسسات الأساسية للمجتمع الحديث التي تدعي القدرة وعدم القدرة على التقدير في الوقت نفسه، في النقطة التي يرى عندها لومان أنه عرف الحل الفوقي لكل المشكلات – أي في التفريق المجتمعي المتزايد – وتظهر التناقضات داخل وبين مؤسسات المجتمع الحديث دومًا في المقابل في خبرات الكوارث الحالية بشكل واضح تمامًا الذي يتضح في إنذار وسائل الإعلام. ويكمن تناقض جوهري في المجتمع الحاضر في حالة أن الحداثة المتطورة ترى نفسها مجبرة على تسليط الضوء على الأخطار الهائلة التي صنعتها بنفسها بمساعدة وسائلها العلمية والاتصال عبر وسائل الإعلام على الرغم من وضوح أن هذه الأخطار لا يمكن ملاحظتها بشكل جليّ، ولا تقدير وإدارة كيفية جعل الوضع الحالي ثابتًا ومستقرًا بلا تاريخ.

تزداد حدة النقد للمجتمع بالمدى الذي تنتهي فيه هذه التناقضات بسبب المسارات المتكررة لحالات الاحتدام الكارثية وتوقعها في خبرة وذكرى الحداثة، ويظهر هذا النقد الذاتي في بادئ الأمر كنقد جوهري لمطالب الأمن المؤسسي

والمعلن مجددًا وفشله في الخبرات الكارثية الملموسة، الأمر الذي يشتمل على نقد ذاتي غير إرادي للعلم في التضاد بين الخبراء والمجموعة النقدية، وكذلك عدم القدرة الواضحة بالنظر إلى "المجهولين غير المعروفين" أي عدم القدرة على معرفة الوفاء بوعود أمنية بشكل سريع. تتحول هنا المواجهة الذاتية (اللاانعكاسية) للحداثة إلى تحديث "انعكاسي" بالمعنى الأدق، فمن خلال الصراع يوقظ الوعي وتزداد حدته في أن يتسلل "خطأ استمر لمدة قرن من الزمان" بقياس المخاطر المُعولمة إلى الترتيبات المؤسسية التي تبزغ منها وينبغي عليها التحكم بها.

لم يعد في الإمكان بعد الآن التقليل من شأن الآثار الجانبية، بل ستصبح مشكلة داخلية للأنظمة المجتمعية المنتهية بشكل واضح، وستسفر في الوقت نفسه كل محاولة لإدارة تعقيد المخاطرة إلى ضرورة اللجوء إلى التجريدات والنماذج التي تنتج حالات عدم أمن جديدة. ويكمن هنا سبب تناقض مؤسسي آخر، وهو أن المخاطرة والجهل ينتجان المطالبة بالأمن ويؤديان في الاستقصاء العام في ضباب عدم المعرفة وعدم اليقين إلى حالات عدم أمن جديدة وعدم يقين، والأكثر من ذلك أنه بالتوازي مع ضرورة اتخاذ قرارات تتنامى عدم القدرة على اتخاذ قرارات للمشكلات التي يجب اتخاذ قرارت حيالها. (آدم/ فان لون ٢٠٠٠– بيك / لاو ٢٠٠٤).

لكن الأخطار ليست أشياءً، وبالتالي تظهر صراعات ومعارك حول التعريفات في التفاعل بين البنائية والمؤسسية، ولا يتم هذا في الفراغ المؤسسي، ويكمن عنصر أساسي لهذه البنائية الاجتماعية ومواردها الجديرة بالتصديق وموارد الحقيقة في قوتها الرابطة بشكل جمعي في العلاقات التعريفية، ويسري، أيضًا، أنه كلما انساب المنطق التفاعلي للمخاطر داخل المجتمع في كل مؤسساته وعوالمه الحياتية بأن كل خبرة كارثية جديدة توقظ ذكرى الخبرات السابقة الأخرى، أضحت هذه العلاقات التعريفية واضحة للغاية وتتحول من جانبها إلى موضوع سياسي، أي سيتم إثارة السؤال عن أخلاق ونظام المسئولية الجديد وعن تحويل ديمقراطي للعلاقات التعريفية في مجتمع المخاطرة العالمي، ومن الممكن قول ذلك على نحو آخر بأنه سيتم إثارة السؤال عن الحداثة *المسؤلة*.

إلا أن هناك دومًا مُستقبل أخير للحقيقة الطاغية لعدم الأمن الأنتولوجي (الوجودي) *فالفرد* مستقبل المخاطرة الباقية لمجتمع المخاطر العالمي فكل ما يدفع المخاطرة للأمام ويجعلها غير قابلة للتقدير، وكل ما يثير الأزمة المؤسسية على صعيد السياسة الحاكمة، وكذلك الأسواق هو ما يحيل المسئولية القصوى للقرار على الأفراد الذين يبقون في النهاية بمفردهم مع معارفهم الجزئية والحزبية ومع عدم القدرة على اتخاذ القرار وحالات عدم الأمن المتعددة. ويكمن هنا بلا شك مصدر متفجر بقوة من الصعب تحجيمه لليمينية المتطرفة والتطرف في الحداثة الثانية.

تناقض المخاطرة

لا يتعلق الأمر بتوزيع المخاطر في استفسارات عدم المساواة الاجتماعية في مجتمع المخاطر العالمي فحسب بل ما المخاطر حقًا، وبالأحرى لمن تصبح المخاطر فرصًا من الممكن اقتناصها، أو لمن تصبح أخطارًا غريبة بل على وجه الخصوص من يملك القوة في إحالة خطورة مخاطرة على آخرين. ذلك هو الصراع الأساسي الذي يتشكل في المنطق التواصلي للمخاطرة، فلا يوجد علم وجود للمخاطرة، فالمخاطر لا توجد بشكل مستقل مثل الأشياء، فالمخاطر صراعات مخاطرة التي تتشعب بداخلها العوالم بين متخذي القرار الذين قد يقدرون على التغلب على المخاطرة في النهاية وبين المستهلكين قسرًا للأخطار غير المشاركين في اتخاذ هذه القرارات، تلك الأخطار التي انتقلت إليهم كآثار جانبية غير مقصودة وغير مرئية. وتتحلل مخاطر في هذه العوالم المتناقصة وربما غير القابلة للمقارنة بشكل منهجي حتمي بين هؤلاء الذين يغامرون بالمخاطرة ويعرفونها مقابل هؤلاء الذين تقع عليهم المخاطر.

ويظهر ذلك الأمر في الحروب الجديدة للمخاطرة بشكل واضح تمامًا، حيث تستخدم وسائل العنف العسكرية لدرجة أن تبحث الدول القائدة للحرب عن حفظ

وهم السلام بالنسبة لها، وترحل رعب الحرب إلى فترة الكمون وتحيله إلى الآخرين، وتعد كلمة "أضرار جانبية" بمثابة الكلمة المخيفة وكلمة "إخفاء الهوية " التي تظهر "شخصية الآثار الجانبية غير المقصودة" للقتل كما يجب أن تخفيها، لكنها تشير حقًّا وبدقة لهذا الفصل بين العوالم بين السلام لدينا نحن من نقود الحرب والحرب لدى هؤلاء الذين أصبح خطر الدمار والموت بالنسبة لهم أمرًا معتادًا. يعد مفهوم العدو الذي يعود إلى الحرب القديمة بين الدول غير مميز على الإطلاق بالنسبة هذا النوع، وهو تحويل مخاطرة العنف الحربي من متخذي القرار إلى هؤلاء الذين يقعون تحت ويلاته. فعلى سبيل المثال لم يتعلق الأمر بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق بشن حرب ضد شعب العراق بل العكس فقد كان الهدف تحرير الشعب العراقي أي تحطيم الديكتاتور العراقي، صدام حسين وجهازه العسكري والسلطوي، وربما كان الأمل معقودًا على قيام ثورة ما بعد الحرب في الداخل بعد أن يتم تحقيق الهدف من التدخل العسكري، وهو تدمير نظام صدام حسين كعملية عسكرية للجسد الحي للشعب العراقي، لكن تشابك مثل هذا التحديد الدقيق للهدف مع هذا الشكل من حرب إعادة توزيع المخاطرة في تناقضات حادة ما دمنا مؤمنين بهذا الهدف من بين كل العروض البديلة المتعددة التي طرحتها حكومة بوش لإضفاء الشرعية على الحرب ضد العراق التي سيطرت عليها، لكن تشير " الأضرار الجانبية المجهولة " لكل ضريبة، كان على الشعب المدني العراقي المفترض "تحريره" أن يدفعها من دمائه ثمنًا لهذه الحرب المفروضة عليه، وبذلك تحطمت القاعدة التشريعية بغض النظر تماما عن عدم وجود عبرة وعظة للتناقضات المؤسسية للإدارة الحكومية لمخاطرة الحرب. فقد وصل هذا إلى أقصى مدى مع الحرب التي من المفترض أن تمنع حدوث العنف الإرهابي، إذ تحولت العراق إلى ساحة ومنطقة تجنيد للإرهاب العالمي.

يتخذ هذا التناقض للمخاطرة أشكالا ظاهرية متعددة ومن المثير للاهتمام أن هذا التناقض تزداد حدته وتخفت في الوقت نفسه تحت شروط يتم وصفها غالبًا بلا

اكتراث "بعولمة المخاطرة"، حيث تخف حدة هذا التناقض، لأن أفق المساواة والأهمية المتبادلة وعدم الملاحظة التي حولت الحد القومي إلى مؤسسة تزيد عدم القدرة على المقارنة التي تمثل الوجه الآخر للتوجه الداخلي للسياسة القومية من قوة العلاقات المعقدة التي من الصعب على كل حال توضيحها بين الدول المُصدرة للمخاطرة والدول المستوردة لها، وفي الوقت نفسه تزيد من حدة القدرة على الصراع لأن اللايقين واللاتحديد الخاص بالمخاطرة يفتح لمجالات الإدراك الثقافية والأمراض العصبية كل السبل والطرائق، وكلما زاد وضوح أن المخاطر المُعولمة تنتزع من الطرق العلمية سبل الحساب والتقدير، حظي الحس بالمخاطرة بمزيد من التأثير، ويزول الفارق بين المخاطر الواقعية وإدراك المخاطرة "(دوجلاس – فيلدافسكي ١٩٨٣). سيصبح السؤال عن من يؤمن بمخاطرة ما ولماذا أهم من سيناريوهات الاحتمال المعقدة التي يعمل عليها الخبراء.

كانت خطوط الصراع الكبرى فى أثناء الحرب الباردة سياسية تمامًا، وحظيت بقوتها من إشكاليات الأمن القومي والدولي، أما خطوط الصراع الجيوسياسية في مجتمع المخاطر العالمي تسير بين ثقافات مختلفة لإدراك المخاطرة فنحن نعيش غزو الحضارة في السياسة، وهناك مثال واضح على ذلك يتمثل في الضرورة المتناقضة – نعم الواقع – المفروض في أوروبا والولايات المتحدة من أخطار التحول المناخي من جهة والإرهاب العابر للقوميات من جهة أخرى، لكن لا ينبغي إغفال ظاهرة احتمال حدوث تحول إدراكي مفاجئ المعروفة باسم *التأثير المتحول*، صحيح أنه قبل الحادي عشر من سبتمبر كانت مخاطرة المناخ بعيدة وقريبة من الأطلنطي مدركة وتم تقيمها بشكل متناقض، ولم يحدث ذلك بالنسبة لمخاطرة الإرهاب، لكن مع وبعد الحادي عشر من سبتمبر تخلت أمريكا الشمالية (إذا جاز لنا أن نقول ذلك بشكل مطلق وبلا أي فارق) عن مذهبها اللاأدري العام للمخاطرة تجاه السيناريوهات الدرامية القادمة من أوروبا، والتي تنذر غالبًا بانهيار المدنية، وتحولت من دور خبير التفاؤل في هذا المجال المتخصص في موضوعات الإرهاب العابر للقوميات إلى

خبير التشاؤم. ولا تتباعد مجالات الإدراك الثقافي ومصطلحات المخاطرة والتهديد بين أوروبا وأمريكا عن بعضها بعضًا فحسب؛ لأنهم متباعدون عن بعضهم، بل إن الأوروبيين والأمريكيين يعيشون في عوالم مختلفة.

تظهر عولمة مجتمع المخاطر العالمي –إذن– في ديناميكية متناقضة، حيث نعرف الوحدة والتفكك في الوقت نفسه، وحيث تنقسم "جماعة مصير المخاطرة" المهمة للغاية على الصعيد السياسي أمام أسئلة مثل: من يقسم أي من مصطلحات المخاطرة، وكيف يمكن التغلب على التهديدات. وتعد الأسئلة المتعلقة بمدى تغلغل مخاطرة الإرهاب داخل طريقة إدراك السياسة الدولية، وما إذا كانت هناك رؤية عسكرية وقائية أو سياسية وقائية للعالم قيد التنفيذ أمر مساعد أم لا على سبيل المثال حاسمة ومهمة، لكن قد يدفع حدوث تحول إدراكي محدد ذي وجهة عسكرية بالأساس أوروبا لأن تلعب دور المتفرج الخارجي الذي يهتم بمشكلات الرفاهية، وتنشأ –إذن– خطوط صراع جديدة وبدائل، ولا تسير هذه الخطوط الصراعية أخيرًا وليس آخرًا وفقًا لأنماط تركيبية مختلفة وأبعاد ومصادر محتملة لمخاطر مُعولمة.

تحدث سترايدوم قائلا:" في العالم الحاضر حيث نعد شهودًا لتحول شديد للمنظمة المعرفية للحياة الاجتماعية اتخذت مثل هذه المنافسات والصراعات ملمحًا عميقًا في سياق حوار المخاطرة، حيث تبلور شكل جديد للصراع الطبقي الذي يملك في نفس الوقت بعدًا جنسيًّا، حيث وجدت البنى المعرفية المشكلة ثقافيًّا التي يخضع لها العلم والتكنولوجيا والصناعة والرأسمالية والدولة وتجتمع في المجتمع صاحب الخبرة نفسها أمام جملة أخرى من الافتراضات الأساسية، وتم إدراجها إلى المجال العلني من خلال الرأي العام المُعبأ والحركات الاجتماعية الجديدة، ويتم دفعه قدمًا من خلال حركات مواطنين من أنماط هي الأكثر اختلافًا، وتأثيرات متعددة في اتجاه ديمقراطية قائمة على المشاركة والمشورة وشكل ديمقراطي كوزموبوليتاني للحكم. وتميز المسئولية الجمعية أو المسئولية المشتركة هذه المجموعة من البنى المعرفية، والمسئولية بهذا المعنى كما تفترض المحاولة البنائية

لا يمكن أن تؤدي إلى حظر مطلق لأبحاث وتجارب قد تسبب آلامًا لكن لا يجب أن تعلل ترتيب رشيد ومتوازن على أساس البنى المعرفية الجديدة التي نشأت من الوثبة التطورية الحديثة". (سترايدوم ٢٠٠٢ص ١٥٢- ١٥٣)

يشير جوست فان لو إلى سؤال أساسي نطرحه هنا، وهو:" هل سيدفع تعدد المخاطر إلى الشعور بعدم الأمل والاستحالة أو هل سيصبح التنصل ممكنًا بسبب الجدلية السلبية للمخاطرة ورفض المخاطرة، وكذلك التناقض الممتد بشكل أكثر قوة؟" (٢٠٠٢ ص ٤١)[١]

نظرية الانعكاسية والكوزموبوليتانية الواقعية

سنسترجع خطوات الدليل والإثبات، وهي: يتم التعبير عن الوجودية الخاصة للمخاطرة في عدم التفريق بين الواقع والعرض، وتعد أشكال التوقع لما سيصبح واقعيًّا أمرًا حاسمًا في ذلك الصدد، فالعدد المتزايد من هذه المخاطر يعيق المنطق العامل للمؤسسات القومية للمجتمع الصناعي، لأنه لم يعد في الإمكان تقييد وتحجيم هذه المخاطر المتوقعة والمصورة داخل مجالات جغرافية وزمانية مجددًا، بل تتنوع تأثيرات مُعولمة ومتزامنة. فما المقصود إذن بانعكاسية المخاطرة ؟

- *اتصال اضطراري متجاوز للحدود*: فما يتعلق بأفق مخاطر مُعولمة هو أن كل فرد يعيش جوارًا مباشرًا وعالميًّا في الوقت نفسه مع كل الآخرين، فالكوزموبوليتانية بمعنى الكلمة المتغيرة هنا للاتحاد قسرًا من خلال التهديد هو شرط، وليس اختيارًا وليس من الغريب أن نخمن أن الذي قد يجمع كل البشر اليوم سويًا هو الرغبة في عالم أقل اتحادًا قليلا، ويوضح هذا التضامن السلبي القائم على الخوف من الدمار منطق اتصال مجتمع المخاطر العالمي، ولقد قلت إن ما يجعل إنتاج وتوزيع المخاطر في العالم الحاضر قويًا للغاية بشكل سياسي هو استحالة

---

(١) أتناول هذا السؤال في الفصل الثاني عشر.

استبعاد المشكلات الناتجة عن توابعها. ويمكن أن نقول ذلك بشكل آخر، وهو أن عمليات الغلق المنهجي لم تعد خبرات بعد الآن، لأننا جميعًا مترابطون في تلك الشبكة العنكبوتية العالمية لإنتاج وتعريف المخاطرة.

"وهذا يعني أن الانعكاسية تمنع التنظيم الذاتي، وتتيح إمكانية تيارات الاتصال عبر حدود أنظمة معقدة للغاية، وتسري التحذيرات القادمة من أمهر الخبراء ومن المنوطين بالتشريع والغضب الأخلاقي داخل النظام الذي ينتجهم بشكل قليل، فلقد مضى عصر الإيمان بالتقنية منذ وقت طويل، ويتطلب الاختراع الجديد للسياسة(...) تنظيمًا ذاتيًا محولا للعكس وفتح الأنظمة المغلقة". (فان لون ٢٠٠٢ – ص٤٠– ٤٣)

- وهذا بالضبط ما تتجزه انعكاسية المخاطرة، فهي تحل *هوية الموضوع والانعكاس*، وهذا هو الوجه الآخر للاتصال الجبري الذي يظل مترابطًا بوسائط متعددة وتكنولوجيات وأفعال ومعان وشبكات ربط " وشبكات عاملة " وقيم. (لاتور)

- "ويكمن التحدي السياسي لمجتمع المخاطر العالمي في كيف من الممكن أن تؤثر الأشكال المنطقية المختلفة للنظام على بعضها بعضًا دون أن تزيلها بشكل كامل، ويقصد بذلك ضرورة وضع إستراتيجية تمكن الاتصال بين تيارات الاتصال المختلفة دون أن تضحي بأنظمة منطقها الأساسي، وبالنسبة إلى لومان، فإن ذلك يعني شكل من اللامبالاة السياسية أما بالنسبة إلى بيك وهابرماس فإن ذلك المخرج الوحيد". (لاتور ص ٤٣)

قد يقبل الكثيرون ذلك كفكر مأمول، لكن يغفل ذلك الأمر التحول ناحية "سياسة واقعية كوزموبولتية" التي تتشكل ملامحها بين التناقضات الثقافية والسياسية لمجتمع المخاطر العالمي. (انظر لاحقًا)

- تنشئ عقلانية المخاطرة في النهاية منطق صدمة ومعاناة وتعاطف وجودي بشكل مُعولم، يقف على الجانب المضاد للعقلانية ذات الهدف المحدد التي

وصفها ماكس فيبر في قلب علم الاجتماع الخاص به التي جعلها كل من هوركهايمر/ أدورنو وأخيرًا يورجن هابرماس محلا لنقد مختلف تمامًا، ومن الممكن أن نقول بأن انعكاسية المخاطرة أو بشكل أكثر شمولية التحديث الانعكاسي بمثابة نقد متناقض وواقعي للعقل ذي الهدف المحدد بشكل نصفي. ولقد تم إثبات في المجالات الأساسية للتحول العقلاني المجتمعي بشكل تطبيقي ونظري كيف أدت تشددية الحداثة إلى مواجهة ذاتية وتشريع ذاتي وتحول ذاتي للعقلانية ذات الهدف المحدد، وتتحرك على وجه الخصوص بدافع تصعيد التأثير والجدوى إلى أقصى حد، وفي المقابل تعد التأثيرات شأنها بشكل قليل مثل "القلق على الوجود" الخاص ووجود الآخر الذي يعد جزءًا من الخبرة الأساسية الوجودية متجاوزة الحدود لمجتمع المخاطر العالمي (ريتر ٢٠٠٤). وشهدت خبرات المخاطرة المُعولمة بعدًا عميقًا موجودًا بشكل مؤلم ومفزع من المعاناة (تسونامي)، وكذلك حدوث هوة لهدم الأمن الوجودي (فشل العلم والقانون والشرطة والجيش) والكراهية (إرهاب العمليات الانتحارية)، وصحيح أن العقلانية ذات الهدف المحدد تشمل مدى محدد من الانعكاس فإن الوسائل والأهداف يجب أن تشير لبعضها بعضًا ووزنها مقابل بعضها بعضًا إلا أن انعكاسية المخاطر المُعولمة لها شخصية مختلفة تمامًا تتمثل في أنها تتضمن شهوة التلصص لدى وسائل الإعلام المُعْولمة، وكذلك الصدمة الأنثروبولوجية والقلق العام والخوف، بل والذعر واستغلال الأشياء نفسها من خلال المنشغلين السياسيين الأكثر اختلافًا.

أشكال المنطق المختلفة للمخاطر المُعولمة

عن الفارق بين المخاطر الاقتصادية والإيكولوجية والإرهابية

يجب التمييز بين ثلاثة محاور صراع مختلفة لمجتمع المخاطر العالمي على الأقل عند التعرض للمنطق التواصلي للمخاطر المُعولمة، ويتمثل المحور الأول في

صراعات المخاطرة الإيكولوجية التي تنبعث من ديناميكية مُعولمة، والمحور الثاني هو المخاطر المالية المُعولمة التي أصبحت في بادئ الأمر فردية وقومية، وثالثًا محور التهديد الذي تمثله شبكات الإرهاب التي تنزع قوة الدول وتقويها في الوقت نفسه، فبالنسبة للمخاطر الإيكولوجية ذات القدرة التهديدية الفسيولوجية فهناك أشكال دمار إيكولوجية بسبب الثراء، مثل حالة ثقب الأوزون وتأثير الغازات الدفيئة التي ترجع لسبب وجيه للعالم الغربي الصناعي في الأساس لكن في تأثيراتها ذات طابع معولم بالطبع، ويختلف عن ذلك الدمار الإيكولوجي بسبب الفقر مثل القطع الجائر للغابات المطيرة الذي يمتاز بجذور محلية غالبًا لكن بسبب تأثيره يحظى بقدر ليس هو الأقل اهتمامًا.

وتختلف المخاطر الاقتصادية المُعولمة عن ذلك أي عدم ثبات الأسواق المالية المُعولمة التي دخلت مجال الإدراك العلني في السنوات الأخيرة بشكل متزايد (لي بوما-/لي ٢٠٠٤، من ص ١٤١ إلى ص١٦٠، هولتسر - يوفنال ٢٠٠٥) كما تعد هذه المخاطرة الخاصة بالسوق العالمي شكلا جديدًا من عدم المسئولية المنظمة، ومن الممكن من خلال الثورة المعلوماتية أن تحدد التيارات المالية من سيربح ومن سيخسر وبسبب الهيمنة التركيبية للمسابقة والتنافس في هذا القطاع، ليس هناك فاعل أكثر قوة بشكل كاف لتغيير اتجاه التيارات فلا أحد يتحكم في مخاطر السوق المُعولمة، ولأنه لا توجد حكومة عالمية فلا يمكن تحجيم مخاطرة السوق على بعض الأسواق القومية، وعلى الجانب الآخر لا يستطيع أي سوق قومي التقوقع بشكل كامل خارج الأسواق العالمية.

لكن هذه السياسة الاقتصادية ذات المنحنى الليبرالي الجديد تواجهها مشكلة أساسية تتمثل في أن عددًا قليلا جدًّا من العقول المُبرمجة في الاقتصاد الدولي تعرف أن العالم أصبح ديمقراطيًّا بشكل متزايد، حيث يمثل الناخبون التصويت ضد قرارات تفرض عليها تحديدات مؤلمة، وهم غالبًا يتمتعون بنظرة قصيرة المدى لكي ينتظروا تحسن وضعهم من قبل رجال اقتصاد الذين يصلون "على المدى

الطويل" عندما يموت الجميع كما عبر عالم الاقتصاد البريطاني كاينز. وكما أظهرت "الأزمة الآسيوية" وبعدها "الأزمة الروسية" وأخيرًا "الأزمة الأرجنتينية" فإن الطبقات الوسطى تعاني من الأزمات المالية على وجه الخصوص؛ حيث اجتاحت موجات من الإفلاس والبطالة كل الأقاليم، ويراقب المستثمرون الغربيون والمعلقون الأزمات المالية على وجه الخصوص بمنظور تهديدها الممكن للأسواق المالية، لكن لا يمكن حصر الأزمات المالية المُعولمة – مثل الأزمات الإيكولوجية المُعولمة على النظام الجزئي الاقتصادي، بل تتحول إلى هزات اجتماعية، وبالتالي إلى أخطار سياسية، ولقد أدت ردة الفعل المتسللة هذه في الأزمة الآسيوية إلى عدم استقرار دول بأسرها، وفي الوقت نفسه تصاعدت حدة العنف ضد الأقليات التي أصبحت بمثابة كبش الفداء.

وما كان يعد من سنوات قليلة بمثابة أمرًا لا يمكن تصوره أصبح الآن إمكانية واقعية، فالقانون الثابت لعولمة السوق الحر مهدد بالانهيار، ومن ثم انهيار الأيديولوجية المقابلة له، ويتخذ الساسة خطوات ضد العولمة في كل مكان في العالم، وليس فقط في أمريكا الجنوبية والعالم العربي بل في أوروبا أيضًا، وسيتم إعادة اكتشاف الاحترازية والوقائية، وينادي البعض بمؤسسات جديدة عابرة للقوميات للسيطرة على التيارات المالية، في حين يدافع آخرون عن أنظمة التأمين عابرة القوميات أو تحديث المؤسسات وأنظمة الحكم الدولية، والنتيجة أن عصر أيديولوجية السوق الحر أصبحت ذكرى غابرة، وتحولت إلى النقيض وهي تسيس اقتصاد السوق المُعولم. حتى أتباع السوق العالمي الحر يعبرون دومًا بوضوح وبشكل مباشر عن شكهم في أنه بعد انهيار الشيوعية ليس هناك سوى عدو واحد لاقتصاد السوق الحر، وهو اقتصاد السوق الحر غير المُلجّم الذي أزال مسئولياتهم عن الديمقراطية والمجتمع، ويتعامل على وجه خاص وفقًا لمبدأ تصعيد الربح للحد الأقصى لكن لمدى قصير.

هناك أوجه تشابه بشكل مفاجئ بين كارثة المفاعل النووي تشرنوبل والأزمة المالية الآسيوية، فبالنظر إلى المخاطر المُعولمة فإن الطرق التقليدية والتحديد أثبتت عجزها وعدم جدواها، حيث لم يكن في الإمكان تعويض ملايين من العاطلين والفقراء بشكل مادي، وليس هناك معنى أن يتم التأمين ضد توابع الركود العالمي، وفي الوقت نفسه أصبحت قوة الانفجار السياسية والاجتماعية لأزمات السوق المُعولمة أكثر وضوحًا، فالحكومات تنهار وأصبحت الحروب الأهلية مهددة بالاندلاع، وإذا تم إدراك المخاطر بشكل علني فسوف تتعالى الأصوات المتسائلة عن المسؤولية. وتؤدي هذه الديناميكية إلى تحول لسياسة ليبرالية جديدة، وليس تحويل السياسة إلى المنحنى الاقتصادي بل تسييس الاقتصاد.

"يجب أن نفكر بجدية في تأسيس مجلس أمن اقتصادي داخل الأمم المتحدة، ولا يمكن التغلب على كثير من المشكلات دون فعل جمعي بمشاركة كثير من الدول والجماعات، مثل: تنظيم سوق العملة، والتعامل مع المخاطر الاقتصادية. ولا يعمل الاقتصاد القومي الأكثر اتجاهًا نحو الليبرالية دون تعاون وتنسيق اقتصاد السوق. لماذا يجب علينا أن نوافق على أن ما يحدث في اقتصاد العالم شيء مختلف؟" (جيدنس ١٩٩٨ ص ١٧٨)

من المؤكد أن الأزمات الاقتصادية قديمة قدم الأسواق نفسها، وعلى أقصى تقدير منذ الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩، أصبحت التوابع الكارثية للانهيارات المالية معروفة للجميع وخاصة في مجال السياسة، وكانت المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لاتفاقية بريتون وودس بمثابة إجابات سياسية مُعولمة على المخاطر الاقتصادية المُعولمة وعملها كان دافعًا أساسيًّا لنشأة الدولة الغنية في أوروبا، لكن تم حل هذه المؤسسات بشكل واسع منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي وحل محلها حلول مساعدة متتالية، لكن يواجهنا الآن موقف مناقض وهو أن الأسواق أصبحت أكثر ليبرالية ومُعولمة عن ذي قبل، لكن المؤسسات المُعولمة التي تتحكم في تأثيرها كان عليها أن تتكبد خسائر سلطوية فادحة، وتحت

هذه الشروط لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث كارثة مالية على مستوى العالم بحجم كارثة عام ١٩٢٩. وعلى العكس من المخاطر البيئية والتكنولوجية التي تعد تأثيراتها الفسيولوجية من الخارج ذات أهمية اجتماعية في بادئ الأمر، فإن المخاطر المالية تتعلق على وجه الخصوص ببينة اجتماعية مباشرة، وهي الاقتصاد أو بالأحرى تأمين القدرة على الدفع النقدي الذي يعد جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد. ويقصد بذلك أولا أن الإصابة بسبب المخاطر المالية أصبحت أشد بكثير من خلال البنى الاجتماعية الأخرى من الإصابة بسبب المخاطر المُعولمة الفسيولوجية الإيكولوجية، ولذلك فإن المخاطر المالية أسهل وأكثر "فردية" و"قومية"، وتنتج فروقًا كبيرة في إدراك كل منها للمخاطرة، وفي النهاية تنسب المخاطر المالية المُعولمة كمخاطر قومية لدول ومناطق بشكل فردي، وأخيرًا وليس آخرًا في الإدراك الإحصائي العالمي، ولا يقصد بذلك بالطبع أن المخاطر المتداخلة الاقتصادية قد تكون أقل خطورة، ولأن كل الأنظمة الجزئية للمجتمع الحديث تحتاج إلى أنظمة جزئية أخرى قد يكون انهيار النظام المالي كارثة، وليس هناك نظام عامل آخر له مثل هذا الدور البارز في عصر الحداثة مثل الاقتصاد، ولذلك فإن الاقتصاد العالمي مصدر المخاطرة الأساسي في مجتمع المخاطر العالمي بلا شك.

لكن في المقابل يتشكل التهديد من شبكات الإرهاب المُعولمة بشكل مختلف تمامًا، وكما قيل فإنه من الممكن فهم الصراعات الإيكولوجية والاقتصادية *كآثار جانبية* للتحديث المتطرف. أما الأنشطة الإرهابية فيجب أن تفهم على أنها كارثة *مقصودة* والأدق أن نقول إنها تتبع مبدأ نشر مقصود لآثار جانبية غير مقصودة، وبالتالي يحل مبدأ استخدام قابلية الإصابة الواضحة للمجتمع المدني الحديث بشكل مقصود محل مبدأ الصدفة والحادثة، حيث يتطور مصطلح الحادثة الذي يفرض حساب الاحتمال لحالات الضرر، حيث على الإرهابيين مهاجمة " المخاطرة الباقية " والفهم الذاتي المدني للعالم المعقد للغاية والمتداخل بشكل محدد الهدف لكي تتم عولمة " العنف المحسوس" الذي يشل الحداثة، ويجعلها تتجمد في حالة الفزع بمعنى الكلمة، وفي المقابل توسع مخاطرة الإرهاب مجال السلع التي من الممكن

استخدامها مدنيًّا وعسكريًّا في الوقت نفسه ذات الاستخدام المزدوج (باور ٢٠٠٦)، ويختلف الإرهاب عابر القوميات عن الإرهاب القومي في أنه لا يتبع أهدافًا قومية ولا يستند بشكل أساسي أو على وجه الخصوص على فاعلين قوميين في الدول القومية، فالمقصود -إذن- بكلمة " عابر للقوميات" أعمالاً إرهابية متعددة القوميات التي قد تهاجم الغربيين في كل مكان والحداثة، والجدير بالملاحظة أن التوقع المُعولم للهجمات الإرهابية يصنع مؤخرًا في التداخل اللاإرادي مع سلطة وسائل الإعلام الغربية والسياسية والجيش الغربي، فالاعتقاد في " الإرهاب المُعولم" يفوق -إذن- قولنا بشكل مركز التهديد الذاتي غير المقصود للحداثة الغربية.

ومع كل هذه الفوارق، فإن هناك خاصيتين أساسيتين مشتركتين بين المخاطر المُعولمة الإيكولوجية والاقتصادية والإرهابية وهما: أولا: يفضلون جميعًا أو يفرضون سياسة الفعل المضاد قبل النشط الذي يزيل أسس الأشكال القائمة والتحالفات للسياسة الدولية الذي يفرض تعريفات متغيرة مقابلة وإصلاحات، ويطالب بإدراج فلسفيات سياسية جديدة في خطة العمل. أي أن أدلة ما يعد قوميًّا ودوليًّا وضرورة أن تشير تلك الأبعاد لبعضها بعضًا، وفصلها عن بعضها بعضًا تنهار، ويجب بحثها من جديد في لعبة السلطة الفوقية لسياسات الأمن المُعولمة والقومية مع الإشارة للوقاية من المخاطرة (بيك ٢٠٠٢). ويُطرح سؤال على وجه الخصوص في هذا الصدد ألا هو: هل تعرف أوروبا المغرمة بصورة عالمها السلمي (لمخاطر البيئة) أن الإرهابيين المسلمين لا يعملون بنزعة ضد الأمريكان (كما يعتقد كثير من الأوروبيين) بل يعملون ضد الغرب والأوروبيين وضد الكوسوبوليتية؟ هل هناك ائتلاف صامت بين الاتجاه الإسلامي الإرهابي المناهض للأمريكان والاتجاه الأوروبي المناهض للأمريكان طبقًا لشعار أعداء أعدائي هم حلفائي؟ أم هل ستحارب أوروبا لصالح أمريكا، لأنها تعرف أن التطرف الإرهابي الإسلامي يكره ويقذف بالقنابل كل ما تدافع عنه أوروبا، وهو الانفتاح العالمي بعيدا عن الدين وخسارة الوسط وخلق الاحترام اللاأدري بين هؤلاء الذين يعترفون بـــ "لا يقين" كحالة إنسانية. ثانيا: يسرى بالنسبة للمخاطر الإيكولوجية والاقتصادية

والإرهابية على السواء أنها لا يمكن أن تنقل إلى البيئة كتهديدات خارجية، بل يجب أن تفهم على أنها تداعيات منتجة بشكل مدني وأفعال وحالات من عدم الأمن، ويجب أن تكون مسؤولة عنها، ما دام أن المخاطر المدنية قد تزيد من إدراك المعايير المُعولم، فإنها ربما تؤسس محيطًا علنيًا ونظرة كوزموبولتية.

٢-*القاعدة العلمية الحقيقية لنظرية المجتمع بمقصدية نقدية*

يجب أن توضح أي نظرية مجتمع ما صادرة عن أي أصل وعرق ما الذي تسفر عنه قاعدتها التطبيقية إذا أرادت ألا تبقى بلا أي خبرة وغير قابلة للنفي بشكل تاريخي وتطبيقي، وإذا أرادت نظرية مجتمع عن علم اللاحقيقية الذي يصر على نسيان شروط نشأته التاريخية الخاصة، ويحرر ذاته من كل احتمالات التزييف التاريخية التطبيقية بشكل غير قابل للدحض (أي وفقًا لشكل أسوأ من مجرد خاطئ؛ لأنها غير قابلة للإثبات أو للدحض) أن تعثر ثانية على "علم حقيقة" يعيش في الروح الذهنية الرائدة للكلاسكيين، ويمتاز بالفضولية والحساسية تاريخيًّا ومعياريًّا (ماكس فيبر)، فعليها بعد ذلك أن تثبت نفسها في الوقت الحاضر، ويعتمد وصف الانتقال إلى مجتمع المخاطر العالمي على الحقيقة التي تعد بشكل بديهي حقيقة مُشكّلة اجتماعيًّا التي تعد أفعالها الاجتماعية التي لا تحصى في تأثيرها الجمعي واقعية وحاضرة، أيضًا، مثل ضحايا القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما (ألبرو ١٩٩٨، ص ١٦٩- ١٧٠)، ويكمن أساس وصف تاريخ المجتمع الجديد في الحقيقة الاجتماعية لمخاطر مُعولمة.

ولكي ندرك هذا التحول الفوقي (تحول النظام المعني بالتغير الاجتماعي) يجب استيفاء شرطين، الأول: ضرورة العمل على إعداد *علم وصف الظواهر الحياتية* لمجتمع المخاطر العالمي أي وضع سجل تطبيقي دقيق لكل ما يتغير في حياة الناس، إذا حظيت عولمة المخاطرة بتأثير، وعلينا تطوير فئات وطرق لكي نرى ونصف كيف تنعكس الخبرات العملية للناس في عالم مُعولم في أشكال

اجتماعية يمكن التعرف عليها (أشكال كوزموبوليتانية أي أشكال اجتماعية تجمع بين الفوارق الجوهرية الحالية والحدود القومية) وكيف تؤثر تلك على الصور الذاتية للناس والجماعات والشعوب وتنعكس في شكل أفعال.[١]

ويتمثل الشرط الثاني في أننا نملك نظرية عن مجتمع المخاطر العالمي يجب أن تشمل التوابع المؤسسية والتناقضات والديناميكية الناجمة عن الحقبة الجديدة وتحديد أهمية خبرات عملية جديدة، وتوضيح العلاقة بين التحول التاريخي والخبرات الحياتية والممارسات.

ولقد ذكر الفيلسوف الألماني إدموند هوسرل هذين الشرطين بشكل عام تمامًا، فلقد انطلق من أن "الاتجاه العام التابع لعلم وصف الظواهر والحقبة المنتمية له عملت على التأثير على تحول شخصي تمامًا بشكل جوهري في البداية الذي من الممكن مقارنته بالتحول الديني (١٩٥٤ ص ١٤٠)، ويكمن سبب القاعدة العلمية للحقيقة لنظرية مجتمع المخاطر العالمي في أنها نجحت في اقتفاء أثر كيف تتسلل المخاطر المُعولمة إلى العوالم الحياتية المعاشة يوميًا، ونقلها التي يمكن مقارنتها بالتحول الديني".

ويعد التحول المناخي مثالا نموذجيًا لذلك بلا شك فلقد غيرت عولمة المخاطرة حقًا إطار الخبرات الإنسانية والفعل الاجتماعي (حتى لو يرى كثيرون أن ذلك غير كاف تمامًا)، فلقد جذب الارتباط العالمي للآثار الجانبية بالانتصارات الصناعية إدراكًا مُعولمًا، وأتاح إمكانية وضع توصيف للمخاطر المُعولمة، ومادام أن الأرض المُعرضة للخطر هي نقطة ارتكاز الفعل الإنساني، فإن عولمة المخاطر ستصبح مجالا لم يعد في الإمكان عدم التفكير به لكل تفكير وفعل، وحتى النفي نفسه الذي يعد بمثابة إجابة معقولة عن التحول المناخي، ويجب أن يجعل المستحيل ممكنًا أي أن الإنسانية تعد بمثابة فاعل سياسي ينكر التصنيع الذي يغفل رؤية التوابع والذي قد يكون منظم لتحول أسلوب الحياة بشكل ناجح- يعكس هذا التحول

---

(١) حول ذلك الموضوع انظر إلى بداية هذا الكتاب في الفصل الأول "توقع الكارثة يغير العالم"، وانظر أيضًا الفصلين الثالث والعاشر.

الذي يبدو دينيًّا. ولذلك تطلق ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي سراح تيار من التغيرات الحياتية بشكل حالي أو محتمل الذي يحدث إذا تحولت المخاطرة من إطار مشكلة فردية محدودة محليًّا إلى ظاهرة مُعولمة ذات مغزى سياسي عميق.[١] لذلك تولدت حدود وملامح مجتمع المخاطر العالمي - كما أدعي - بشكل جوهرى في ظل رؤية الآثار الجانبية غير المرئية وغير المقصودة ، لكن يقصد بذلك أن الحقائق الاجتماعية لا تظهر قبل تلك بل يجب أولا أن تنقح من مفهوم نظريات التحديث الخطي التي تحافظ على كمون وشخصية الآثار الجانبية للمخاطر، لكن لا يمكن الاستغناء عن وضع رابطة خاصة، وربما ذات مقدمة منهجية بين النظرية والتطبيق لكي نعمل على وضع علم توصيف لظواهر المخاطر المُعولمة كما تم عرضه بشكل نموذجي في الفصل العاشر بواسطة "كوزموبوليتانية منهجية"، ومن الممكن في هذه الرابطة فحسب إعادة تشكيل كيف تغير الخبرات العملية الجديدة فهم الخطط القديمة بشكل تطبيقي الأمر الذي يشجع على عمل خطط جديدة.

ولحدوث ذلك يجب توافر "شمولية سياقية" (بيك ١٩٩٧من ص٢٣٤ – ١٤٩) التي تحكم بالشك على إمكانية اكتشاف حقائق أبدية يومًا ما في الأحداث الإنسانية والاجتماعية والطبيعة، وتصر في الوقت نفسه على ضرورة اكتشاف شموليات سياقية في الخبرة الحاضرة وتعريفها طبقًا لأفضل معرفة.

وينشأ لذلك منافسة بين التفسيرات حيث تقف نظريات تحديث وعقلانية خطية مقابل نظرية مجتمع المخاطر العالمي، وكلتاهما يلقي الضوء على علم توصيف الظواهر الحياتية للمخاطر المُعولمة. ومن الممكن الوصول إلى نوع من الجمود التفسيري بين محاولات التأويل المتنافسة بشكل واقعي، لأنه حتى هناك حيث يبقى

---

(١) تم إثبات أن مثل هذه الظواهر لتحول فوقي في الفترة الزمنية من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، قد حدثت، وذلك في الدراسات التطبيقية لمجال البحث الخاص " تحديث انعكاسي" الذي يعمل على هذه الأسئلة في ميونخ بالتعاون مع عدة جامعات منذ عام ١٩٩٩، في مجال موضوعات واسع من المشروعات البحثية. ولذلك تم هنا إعداد علم وصف الظواهر التطبيقي لتحديث انعكاسي بشكل منهجي حقًا (لكن ليس على نموذج خبرة حياتية لمخاطر مُعولمة) (بيك/لاو ٢٠٠٤)

جزء من الحقبة التاريخية ويتم إثباته تحدث تداخلات وأشكال مزج بين ظواهر قديمة وحديثة أي " كل على حد سواء" التي تستطيع كل نظرية من نظريات المجتمع المتنافسة أن تجد بداخلها تصديقًا على افتراضاتها أي تنشأ بلا شك إمكانية ربط العصر الجديد بالقديم وإسقاط خصائص النظام القديم على المستقبل، وهذه العملية خصبة، أيضًا، لأن البنى الاجتماعية ومؤسسات الحداثة الأولى لم تنهر بشكل كامل في زمن تاريخي محدد، بل يجب علينا أن نطبق عمليًا ما أطلق عليه ماكس فيبر اسم " المحاسبة المزدوجة"، حيث يدعي أنها كانت مهمة للغاية لصعود الرأسمالية، وبهذا المعنى هناك حاجة لمحاسبة مزدوجة لتسجيل صعود مجتمع المخاطر العالمي كما أن هناك لحظات مهمة جعلت تجديد الحقائق الاجتماعية بالمعنى الدقيق الذي حددته نظرية توماس كوهن " تحول الباراديغم " عام ١٩٦٢ أمرًا من الممكن وصفه والتعرف عليه لأن اكتشاف تطبيق مجتمع المخاطر العالمي لا يفترض توافر نظرية مقابلة فحسب، بل أيضًا تغيير الممارسة العملية لعلوم الاجتماع في تنظيمها الاجتماعي والمنهجي، ومما لا شك فيه يعد التغلب على "القومية المنهجية" نقطة رئيسة هنا فإذا عرفنا "الثقافة" و"المجتمع" كتطور قائم على خبرة عملية جمعية لمعاني مقسمة بشكل عام، فسوف يتخلص مجتمع المخاطر العالمي من تصور ثقافات منعزلة ومغلقة، وينقل الخبرات العملية إلى داخل الحياة اليومية التي تجتاز الفوارق الثقافية، ويشكل مجتمع المخاطر العالمي بهذا المنظور خطورة على مصطلح الثقافة والمجتمع التقليدي، وسيتم اقتحام الحدود والتناقضات الثقافية في خبرات مُصورة ومُعولمة للأخطار، وسوف يتضح أن عدم القدرة على مقارنتها الأصلية تستند على قرارات مدعومة بالسلطة للحدود القومية، كما سيتضح أن شكل منظمة اجتماعية مثل الدولة القومية ستنشئ حواجز ضد العالم الخارجي، وستخلق حقًّا حواجز ضد الفهم المتبادل، فهناك ثقافات أخرى لا يمكن فهمها بواسطة الأبحاث والتصنيفات العالمية التي اقتبستها العلوم الاجتماعية من العلوم الطبيعية، وهناك حاجة بشكل معياري وتطبيقي على حد سواء لعلم تفسير وتأويل كوزموبوليتاني لفهم ديناميكية صراع مجتمع المخاطر العالمي.

تنشأ "حالات تزييف تاريخية" في مجتمع علم توصيف الظواهر الناشئ من الربط بين النظرية والوصف للعوالم الحياتية المُعولمة في الداخل، ونشأت تلك الحالات من التحول الحقبي من ناحية، ومن الممكن أن تصبح نقطة أساسية وخط إرشادي للتجديدات الاجتماعية من ناحية أخرى (بيك ١٩٨٢)، وكانت مثل هذه الحالة التزييفية التاريخية في العصر الحديث المبكر بمثابة انهيار لنظام السيادة الشرعي الاجتماعي الآخر، وكانت في بداية القرن التاسع عشر مع بداية الحداثة الصناعية بمثابة خبرة أساسية للديناميكية الخاصة الناشئة من قرارات البشر والسطة الذاتية للرأسمالية الصناعية، وكذلك القوة السياسية المتفجرة للصراع الطبقي الذي يتغذى منها، وقد نشأت من الربط بين المجتمع القومي والدولة القومية، وفتحت منظورات السيطرة والديمقراطية والدولة الثرية (كإجابة قومية على الصراع الطبقي عابر القوميات الذي وصفه كارل ماركس) تلك هي الحالات التزييفية التاريخية التي اهتم بها الكلاسيكيون المؤسسون الذين تصارعوا في دراساتهم التوصيفية والتطبيقية للوصول إلى إجابات عنها.

وهناك منذ فترة الثمانينيات من القرن الماضي على أقصى تقدير (أزمة إيكولوجية وتحول إلى الفردية)، وخاصة في بداية القرن الحادي والعشرين أوجه متعددة لحالات عدم الأمن المصنع الذي لا يمكن التحكم فيه ومخاطر يتم معرفتها والتعبير عنها في الحوارات العلنية الأكثر ظهورًا والمناقشات والصراعات من خلال الحركات الاجتماعية والعلماء والخبراء والساسة، وأخيرًا وليس آخرًا من خلال الإرهابيين. وكما قيل فإن العمل على استخراج كفاءة جديدة تاريخيًّا لعدم الأمن الكوني التي تسعى كل المجهودات للتغلب عليه له أهمية رئيسة. وليست عدم القدرة على التحكم والسيطرة كخبرة ملموسة في العديد من مجالات الحياة اليومية هو الأمر الحاسم فحسب، بل فقدان مصداقية وانهيار النموذج المثالي للعقلانية والتحكم الذي يظهر في الخبرات العملية للناس.

تحاول نظرية "خبرة عملية" (مثل مصطلح "عادة" لدى بيربوردو(١٩٧٩) إيجاد إجابة عن مشكلة عمل مصطلح سوسيولوجي للأساس التمهيدي غير المجرد للحوار (بوفرل ٢٠٠٤)، ويشكل هذا بالضبط النقطة الأساسية البعيدة عن التنظير خارج علم الاجتماع لنظرية مجتمع تطبيقية لمجتمع المخاطر العالمي، فكل الناس يبحثون عن الأمن المفقود على المستوى الكبير والصغير وفي الحياة الزوجية والسياسة العالمية.

وبذلك تم تحديد الحدود التي يكمن تفسيرها في نظرية مجتمع المخاطر العالمي، وما تحاول فصول هذا الكتاب من طرحه ليس إلا إطار نظرية بشكل أقل أو أكثر التي ينبغي أن تتيح من جانبها إمكانية تحليلات تطبيقية تاريخية مُعولمة ودراسات تطبيقية فردية، الأمر الذي كان ممكنًا في محاولات أولية فحسب في هذا الكتاب، وفي الوقت نفسه يجب أن تثبت النظرية النقدية لمجتمع المخاطر العالمي في أي مدى تخترق عراقيل الفعل والسلوك التحديث الحظي الأوتوماتيكي وتفتح الأفق لبدائل سياسية.

٣- منظورات سياسية، سياسة واقعية كوزموبوليتانية

من الممكن اكتشاف آثار سياسية قادرة على المستقبل في تداخل وتضارب صراعات المخاطرة بلا شك، ألا وهي السياسة الواقعية الكوزموبوليتانية التي يجب تلخيص مبادئها الأساسية في خمس نقاط، وهي كالتالي:

أولا: يجعل مجتمع المخاطر العالمي منطقًا أساسيًّا تاريخيًّا جديدًا ساري المفعول فلا تستطيع أمة بمفردها التغلب على مشكلاتها، ولم يعد هناك بعد الآن مبدأ نموذجي للدولة المثالية أو فلسفة البرج العاجي لعلم الاجتماع، بل معرفة سياسية واقعية، هذا هو القانون الأساسي للواقعية الكوزموبوليتانية. وهذا الأمر

يعارض أحادية حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ الأفعال، وكذلك أوهام السلطة المضادة للأوروبيين.

ثانيا: تخلق مشكلات العالم جماعات عابرة للقوميات، فمن يسحب البطاقة القومية يخسر، لكن من يفهم السياسة القومية بمنحى كوزموبوليتاني، ويمارس ذلك يستطيع البقاء على هذه الأرض، فالدول القومية سواء أكانت ضعيفة أم قوية – لم تعد وحدات أولية لحل مشكلات قومية، فالتداخل ليست تعذيب للبشرية، بل على العكس تمامًا، فهي شرط لبقائهم على قيد الحياة، ولم يعد التعاون وسيلة بعد الآن بل هدفًا، حيث تتخذ الدول غالبًا أفعالاً بشكل أحادي وجمعي في الوقت نفسه وفقًا لأي موضوعات تتحرك بداخلها، وأي المخاطر تظهر في الأفق، وكلما كان الإدراك والاعتراف بالعولمة أكبر وزادت الثقافات والدول والحكومات والأقاليم والأديان المتعلقة بها أصبح الفعل الأحادي أقل كفاءة وغير واقعي لأن احتمالية الفشل تزداد لأن كلا من التأثير والشرعية ينشآن من التعاون بين الدول. وبإيجاز فإن منهج السياسة الواقعية الكوزموبوليتانية طريق غير مباشر، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحقيق أوجه تقدم في صراع الشرق الأوسط الذي لا يبدو له حل بمعزل عن التعامل المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل عن طريق غير مباشر لحل وسط مرتب ومُدار بشكل مُعولم، والذي ستحصل فيه كل أمة على شيء من خلال عطاء كبير وأخذ، حيث ستفوز إسرائيل في النهاية بالأمن، واللبنانيون بالسيادة، والفلسطينيون بدولة، والسوريون بمرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، ومن الضروري أيضًا إجراء حوار بين تلك الأطراف بعيدًا عن حدود الكراهية والتفاوض لكي تحل لعبة الكل فائز القائمة على اعتمادية تبادلية سلمية بين جميع الأطراف محل اللعبة القومية القائمة على خسارة الجميع.

ثالثًا: ليست المنظمات الدولية مجرد استمرار لسياسة قومية بوسائل أخرى، فهي تجمع وتغير مصالح قومية، وينشأ معها تلك اللعبة القائمة على الكل سيربح بين الدول المشاركة، حيث ستتغلب تلك الإستراتيجية على لعبة الكل خاسر للذاتية

القومية، وتقوم الواقعية الجديدة للدولة القومية على أن المنظمات الدولية تخدم في الأساس مصالح قومية وليست مصالح دولية، أما الواقعية الكوزموبوليتانية فتستند على أن المنظمات الدولية لا تخدم (بالمفهوم القديم) المصالح القومية ولا الدولية في الأساس، بل تغير وتصعد وتوسع المصالح القومية لمصالح عابرة للقوميات، وتفتح مجالات سلطة وتشكيل جديدة عابرة للقوميات لكل المشاركين المختلفين في السياسة العالمية، وأيضًا بالنسبة للدول. لكن من وما سيحافظ على هذا الاندماج الكوزموبوليتاني بين الدول؟ سيعمل على ذلك الحساب القومي للدول المشاركة والحكومات بلا شك، لكن *بقيمة مضافة كوسوبوليتية* متغيرة في جوهرها (كما يدعي أشياع الواقعية العلمية السياسية)، وسيستفيد الكل في النهاية من ذلك لأن عن طريق ذلك فحسب من الممكن تحجيم وكبح جماح المشكلات الأقليمية، وكذلك العالمية التي هي في الوقت نفسه مشكلات قومية في مجالات سياسية ممتدة إذا لم يتم حلها، ويفترض خلق منظمات دولية تحديد السلطة التلقائية للولايات المتحدة كإستراتيجية لتشريع السلطة وتوسيع السلطة التعاونية، وسينشأ شيء آخر جديد إذا تعاونت الدول غير المتساوية في السلطة بالنظر للتهديدات المُعولمة تحت شروط القانون والقيم الديمقراطية.

رابعًا: حقيقة أن بعض الدول الأوروبية ومجلس الأمن يرفضون العمل كآلية موافقة وقبول للتعامل العسكري الأحادي الجانب لحكومة الولايات المتحدة لم يؤد كما اعتقد كثير من المعلقين والمحللين لخسارة سلطة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل العكس فقد حظي الجانبان بمصداقية على مستوى عالمي، حيث تقوم شرعية سياسة مخاطرة مُعولمة أساسًا على توزيع السلطة المُعولم بين السلطة العسكرية المتاحة وسلطة الاتفاق الإجرائي والعلني على مستوى العالم، ولقد تمكنت استقلالية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أمام السلطة العسكرية أحادية القطب للولايات المتحدة من أن يخلق ذلك الشرعية المطلوبة فحسب. فالانغلاق الذي يبدو ضروريًّا في النمط الفكري القومي للسيادة بين السلطة القومية وشرعيتها

القومية تعد على مسرح الأحداث المُعولم معوقًا، وإذا بحثت الولايات المتحدة الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، فسوف تزيد من فرصة الحصول على موافقة الأمم المتحدة في الوقت نفسه، وبهذه الطريقة ستحصل على قيمة سياسية إضافية للإجماع من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

خامسًا: تعد الأحادية في اتخاذ الأفعال أمرًا غير اقتصادي، وتعد الواقعية الكوزموبوليتانية في المقابل واقعية اقتصادية أيضًا، فهي توفر النفقات وتعيد توزيعها، لأن القرارات العسكرية تبتلع في جميع الأحوال أضعافًا من النفقات عن ما تتكلفه إستراتيجية وقائية سياسية، لكن أيضًا لأن مع خسارة الشرعية تتزايد النفقات بشكل متصاعد، والعكس صحيح فالمسئولية الموزعة والسيادة المقسمة تعني أيضًا توزيع النفقات، فربما من الممكن على سبيل المثال تمويل خبراء الولايات المتحدة عن طريق ميزانية الأمم المتحدة والاستفادة منهم بمباركة القانون الدولي، ويعرقل التعامل الفردي القومي هذه الخيارات السلوكية لسياسة عابرة للقوميات. وبكلمات أخرى نقول إن التعاون بين الدول صفقة جيدة، ويصنع أخيرًا الواقعية الكوزموبوليتانية.

نظرية نقدية لمجتمع المخاطرة العالمية كنقد ذاتي اجتماعي

لم يعد السؤال المضنى حتى ولو كان له إجابة وهو: كيف سيصبح النقد ممكنًا؟ مطروحًا بالنسبة إلى عدد كبير من مواضع نظرية سوسيولوجية، ومن الواضح أن شيئًا مثل سوسيولوجيا نقدية ونظرية نقدية يمكن أن تتسق بسهولة مع مواقف تميل إلى البنائية والنسبية، ولا يصبح هذا الأمر صعبًا بشدة، ولا يجعلها قابلة للتفكير إذا ما جعلنا علماء الاجتماع الذين يمارسون هذه الصفقة على أساس المواقف الإبستمولوجية هذه ينتهون إلى أن يتخذوا أدلة محددة للنظام المؤسسي الذي يبحثونه، ويثبتون الوضع الراهن بهذه الطريقة (عن قصد أو غير قصد)، حيث تحظى المعيارية بسمعة سيئة، وغالبًا ما يتم مساواتها بعملية يتم فيها وضع نموذج معياري في مقابل حقيقة لا شكل لها لكي يستخرج منها نتائج قابلة للتنبؤ

ومساعي مثل تلك قد توقظ مشاعر حرج على الأقل داخل أوساط علم الاجتماع الألماني الذي يسعى لحرية قيم إكلينيكية، الذي ترسخ بداخله الاعتقاد بأنه تخلص من رائحة العرق الكريهة الملتصقة بتلك المجهودات.

لكن لم يتم التفكير حقًّا في أن علم الاجتماع قابع داخل حجج وأدلة مجال بحثه بشكل غير انعكاسي وغير نقدي، وينقصه بهذا المعنى تحقيق مهمته الأصلية، ويعمل على تدمير ثوابت الأوصاف الذاتية المجتمعية بل ينهيها، ولذلك يظل غير قادر على رؤية ما يحرك الحقيقة السياسية والاجتماعية ويمزقها إربًا بشكل تطبيقي تحليلي، ويعد المثال الأكثر ملائمة من الوجهة التاريخية لذلك هو "القومية المنهجية" التي ترى كل علم اجتماع بشكل غير انعكاسي بمثابة علم اجتماع قومي الذي يتم فيه بحث المواطنين المحليين من خلال مواطنين محليين، ومن أجل مواطنين محليين فحسب، حيث يتم تقسيم العالم وفقًا للفارق بين نحن والآخرين ويدرس علم الاجتماع "نحن" فحسب، أما بحث الآخرين فهو مجال وشأن آخرون، وهم علماء الأنثروبولوجيا والأخلاق ... إلخ، ومن الواضح أنه ينقص علم الاجتماع الأحداث المتشابكة وتعقيدات مجتمع المخاطر العالمي بشكل منهجي بالارتباط بهذا التقسيم للعمل. لذلك يشترط علم الحقيقة لمجتمع المخاطر العالمي النقد الحاسم للحدود المعرفية لسياقات سلوك قومية لأن من خلال قطع الصلة بانسجام الأدلة الرئيسة بين القومية السياسية والمنهجية يمكن الكشف عن بنى وتناقضات وخيارات وتحديدات نموذج السلوك القومي في مجتمع المخاطر العالمي. وبهذه الطريقة تصبح النظرية النقدية لمجتمع المخاطر العالمي قادرة على الحقيقة والنقد في الوقت نفسه، نعم سوف تصبح قادرة على الحقيقة لأنها قادرة على النقد، ولأنها تعرف بشكل نقدي التخلص من البنى المعرفية المتحكمة في الفعل الاجتماعي والسياسي للنظرة القومية، ولا تعيق هذه الطريقة التابعة لنظرية واقعية نقدية ما يعرف بعلم الاجتماع العلمي للحقيقة فحسب، بل تتيح له الفرصة عندئذ. ولأن المقصود بمخاطرة المقصود نفسه بصراع المخاطرة سيصبح التضاد بين الفاعلين

الاجتماعيين داخل وبين المؤسسات وبين مجالات السلوك السياسي والسياسى الفرعي والحركات الاجتماعيين مصدرًا متفجرًا بالبدائل الممكنة، وبدوره سينطبق أن إدراك الواقع وليس الحماس المعياري هو الذي يجبر على تطوير القدرات والأحاسيس للتمكن من رؤية المدى الكامل للبدائل المعرفية ثقافيًا داخل الممارسات المؤسسية وتشكيل وتنظيم المجتمع بشكل سوسيولوجي. وإذا كان علم الاجتماع القومي القائم على الاندماج قد عرف بشكل غير انعكاسي ما هو المعيار المرشد، وفي المقابل ما هو طبيعي ومنحرف فسوف يكون هذا النوع من التفكير الثنائي تحت شروط مجتمع المخاطر العالمي غير قادر على الواقعية، فالتناقضات والمعارضات المندمجة في ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي التي تبرز معه تحطم فئات السلوك الطبيعي أحادية الأبعاد المُنظمة بشكل دقيق مقابل فئات السلوك المنحرف، والتوازن مقابل الاضطراب، والذاتية مقابل البنائية ...إلخ ويذوب، أيضًا، الفارق بين الإمكان والحقيقة في الافتراضية الواقعية للمخاطرة، وبكلمات أخرى نقول إن من يرد الاهتمام بالمخاطر بشكل واقعي، فعليه أن يفتح أفقه للبدائل، بالإضافة إلى أن إدراك الاحتمال يصبح إدراكًا للحقيقة. (اقتباس تعبير الكاتب النمساوي روبرت موزيل).

ويقصد، أيضًا، بنظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي أن تكون يقظ الحواس والسمع للأصوات الواقعية المتنوعة للنقد الذاتي لمجتمع المخاطر العالمي المتطور، حيث ينتقد خبراء التأمين نظرية اللامخاطرة للمهندسين والمدراء الذين يريدون تخفيض تكاليف التأمين، وهم بالطبع لا يفعلون ذلك لأنهم يريدون الدخول في لعبة السلطة القومية والمُعولمة كنقاد بدلاء، بل بسبب مصلحة خاصة اقتصادية بسيطة، وهي أن المخاطر العالية تنعش العمل، وتلقي الحركات الاجتماعية لما بعد الاستعمارية اللوم على "الأخطار الخارجية" التي يرون أنفسهم قد وقعوا تحت رحمتها من جديد، لكن هذه المرة ليس من خلال نقص في التحديث، بل من خلال تصدير مشكلات نتائج التحديثات المتشددة تحت راية خاطئة، وهي: "توابع غير مرئية" ويبدأ غالبًا الحديث بشكل علمي في المنظمات التي تبدو أكثر تجانسًا وتدرجًا وانغلاقًا كما

في قوات الجيش عندما يتعلق الأمر بأسئلة مخاطرة لعملية مخطط لها، حيث يوجد في كل مكان ما يعرف بـــ "Whistle blowers" أي: " نافخو الصافرات" وهو المصطلح الجميل باللغة الإنجليزية الذي أطلقه نقاد التصريحات المدعية بعدم وجود مخاطرة، وعندما يسري في كل مكان قانون ما بعد الكارثة يصبح النقاد المحذرون على حق، ويصبح ما بعد الكارثة مجرد مقدمة لكارثة تالية.

ويفتح استقطاب المخاطرة مجال نقد ذاتي اجتماعي داخلي، وليس ذلك في بادئ الأمر للاستبعاد وعدم القدرة على الفهم من أفق معياري خاطئ للأطر المتجانسة بمقصدية علم الحقيقة، هو ما يشكل واقعية نقد نظرية نقدية لمجتمع المخاطر العالمي، وسوف يتضح في الفصل الأخير بعنوان: "جدليات الحداثة" أن ذلك ليس كافيًا بمفرده.

الفصل الثاني عشر

جدليات الحداثة: كيف تخرج أزمات الحداثة من رحم انتصاراتها؟

فى أثناء آلام المخاض التي مر بها المجتمع الحديث كتب الشاعر الفرنسي شارل بودلير عام ١٩٦١ في مقدمة كتابه *أزهار الشر* قائلا:" باريس هي مركز ووهج الغباء العالمي، فهل آمن المرء أن فرنسا قد تقود مسار التقدم مع هذه الحركة؟" ما يقصده بودلير " بالغباء العالمي "ليس إلا إيمان الحداثة بنفسها والإيمان بقطار انتصاراتها الذي لن يتوقف. ويفوز الدليل على الإيمان و(الخرافة) في أن الإنسان سيصبح معيار كل شيء، وأدى نجاح توسيع نطاق المرونة غير المحدودة للتكنولوجيا الحديثة إلى إمكانية التخلص من كل صدفة، فكل شيء ثابت سيتبخر وسيستعمر المستقبل الحاضر. وإذا تأملنا ذلك بشكل تاريخي سيبدو هذا التغير الدائم كانتقال من الظلام إلى النور كنظرية ضمنية للتطور الأخلاقي الذي نسميه نحن "بالتقدم"، فالعلم الذي يخفيه الرب والدين من دائرة الضوء يعمل من جانبه "بمنهجية" تنظر إلى الفارق القديم بين ما هو مقدس ودنيوي كفارق بين رأي العامة وعقلانية الخبراء، وسيصبح ذلك مصدر رؤى التحرر الديني المقدس. كما يظهر هنا استفساران، الأول: كيف كان من الممكن بوجه عام تحويل الشك السائد والمخاوف والقلق في الأطلال الأخلاقية والفكرية للحرب الدينية التي استمرت ثلاثين عامًا، وانهارت وفقًا لها حالات اليقين الأبدية للنظام المجتمعي القائم على حماية الرب، حماية الرب في العصور الوسطى، إلى عدم أمن ذاتي غير انعكاسي وأنثروبولوجى معًا للحداثة؟ والثاني هو السؤال المضاد هل من الممكن تصور سلطة قادرة على هز مقدسات المجتمع الحديث؟

لم يتجاوز المنشغلون المضادون والرؤى التي ظهرت مع الاستقواء الذاتي للحداثة ثم انتُزع منها صلاحيتها والمتمثلة في البروليتاريا والشيوعية والاجتماعية والقومية والذكاء الجديد أو القهر الصامت للجدال العلني اختبارهم التاريخي كما يعلمنا القرن العشرون، الأمر الذي لا يستبعد بالطبع أن ترفع الجماعات والفصائل الصغيرة لطلائع الأمل تلك التي أصبحت أكثر تجريدية راياتها وأعلامها من جديد، وإذا كان هناك جماعة مضادة بشكل عام قد تستطيع تغيير هذه الميتافيزيقا الأساسية للحداثة فعندئذ – وطبقًا لنظريتي – ستكون هي السلطة المستقلة للحداثة نفسها.

يتعارض الإيمان الخطي للمجتمع الحديث مع التحرر الذاتي من أوهام الحداثة وعلى العكس من نظريات علم الاجتماع لكونت وماركس ودوركايم وفيبر، مرورًا بهوركهايمر وأدورنو وبارسونس وجيلين ووصولا إلى فوكو ولومان فإنني أصر على أن نظام التصنيع الذي يبدو مستقلا وذاتيًّا قد تجاوز منطقه وحدوده، وبالتالي دخل في عملية الانحلال الذاتي، ويصف هذا التحول المتطرف المرحلة الحالية التي يصبح فيها التحديث انعكاسيًّا، فبدلا من أن نظل منشغلين بتعقب وتنقيح وتحسين الطرق والقدرات المختلفة داخل الحداثة الصناعية فإن التحديث يدرك المبادئ الأساسية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمؤسسات الأساسية للمجتمع الصناعي القومي، ويحطم تلك ويفتح آفاق قدرات جديدة جدًّا متناقضة مع الحداثة الصناعية، وبهذه الطريقة تؤدي عملية التحديث الانعكاسي للمجتمع الصناعي القومي إلى (غموض لا يزال غير محدد) للمجتمع العالمي. وبالطبع رافق النقد مسار انتصارات الحداثة منذ البداية ولقد تم وأد الحداثة بشكل أدبي على وجه الخصوص قبل أن تولد حقًّا، ولقد أصبح هذا التحرر الذاتي من الأوهام مؤثرًا بشكل سياسي في النصف الثاني من القرن العشرين فحسب، وذلك في ضربة مزدوجة لنقد الإيكولوجيا وما بعد الحداثة الفلسفية ونظرية التحرر لما بعد الاستعمار، وقد قامت أوروبا بقياس تلك الأخيرة على وجه الخصوص وفقًا لمعاييرها الخاصة ونقضها وانتزاع سلطانها، وبالتالي فتحت أفقًا لتعددية حداثات

ماضية ومستقبلية، ولقد أظهرت هذه المصطلحات الرئيسة للتوصيف الذاتي الأوروبي هذا الانهيار بأن من "المُتقدم" خرج "المتطور" أولا ومن "المتطور" ظهر "المتجدد" وبالتالي تلاشى الوعد بالخلاص، فالتجديدات تخدم دائمًا المؤسسة والشركات ولا تخدم البشرية ولم يتحسن الوضع بالنسبة للتنوير التقليدي، وأطلق عليه في البداية اسم " تجديد" ثم تقلص إلى "مشروع الحداثة " ثم إلى " ما بعد الحداثة" والآن تظهر كمجتمع مخاطرة عالمي. ومن الوهلة الأولى يثبت هذا الاستدعاء للمصطلحات الأساسية المشخصة للزمن تشخيص "الغباء العالمي" ويصعب غالبًا على المتنبئ غير الخبير تفسير علامات يوم القيامة المقتربة بشكل أسرع دائمًا، ويبدو أن نظرية مجتمع المخاطر العالمي ستدعمه، لكن يجب أن يتم التمييز بين مصطلح مخاطرة عالمية عن مصطلح الأبوكالوبس "نهاية العالم"، ولا يشترك المصطلحان إلا في توقع الزوال والدمار. إذن سأتساءل بروح سخرية ذاتية ألم تبدأ "الحكايات الحديثة مؤخرًا" عن الزوال القادم للعالم وإطلاق سراح الأسلحة الذرية والأسلحة الكيمائية والبيولوجية، الحادي عشر من سبتمبر، وكارثة تسونامي وإعصار كاتارينا، وإنفلونزا الطيور والإيدز في تطوير قوتها المخيفة في الحاضر؟ أليس مؤلف مجتمع المخاطر العالمي هو نفسه منتج وفاعل هذه البلاغة المستجدة للخوف؟

عن الفارق بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية للحداثة

لم تكن انتهازية نقاد الحضارة موضع اهتمامي على الإطلاق على الرغم من كل التكهنات، فميولي وفضولي يهتم بالتحول المجتمعي الشامل والمتسلل داخل كل المجالات، حيث أناضل لجعل هذه الاتساق واضحًا ومفهومًا، فهل هناك دافع أساسي أو شعور خفي يرشدني في ذلك الأمر؟ أريد استغلال هذا الفصل الأخير لتقديم الفارق بين *المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية* للحداثة كدافع أساسي (انظر بيك /لاو ٢٠٠٤) وسيسمح هذا الفارق طبقًا للعلاقة بين الاستمرارية وعدم

الاستمرارية في تعريف الجدليات المختلفة للحداثة التي ستظهر في الجدول التالي بشكل تحليلي مجرد في البداية، ويتبع ذلك تقديم أمثلة مادية:

الجدول الرابع جدليات الحداثة

	المبادئ الأساسية للحداثة	المؤسسات الأساسية للحداثة
جدليات مزيد من الحداثة	استمرارية متشددة: ذوبان الحدود	عدم استمرارية: تحول المؤسسات الأساسية التي تسود بها المبادئ الأساسية.
جدليات مناهضة الحداثة	عدم استمرارية مقصودة: نفي	(عدم) استمرارية: تحول المؤسسات الأساسية التي يكتمل فيها نفي ورفض المبادئ الأساسية.

تنشأ جدليات "مزيد من الحداثة" من الاستمرارية المتشددة للمبادئ الأساسية للحداثة (التحول إلى العقلانية) التي تزيل مبادئ المؤسسات الأساسية (مجتمع العمالة الكاملة)، أما جدليات مناهضة الحداثة فتنشأ من عدم استمرارية المبادئ الأساسية نفسها، فقدسية الحداثة أي المبادئ الأساسية ستصبح قابلة لاتخاذ قرار بنفسها له نتائج أخلاقية غير متوقعة، وبهذه الطريقة أريد أن أختبر من ناحية إلى أي مدى من الممكن إزالة شك ازدواجية الخوف بشكل نهائي، ومن ناحية أخرى إلى أي مدى يمكن استخدام هذا الفارق كسُلم من الممكن الحصول على آراء ورؤى خطيرة جديدة عليه، ومن يرد أن يصعد عليه لأعلى، فالأفضل أن يبدأ من أسفل أي مع مثال.

جدليات مزيد من الحداثة

هل أصبح العمل عملة نادرة؟

تصفحت الجريدة اليومية وقرأت مقالا يناقش السؤال التالي:"هل أصبح العمل عملة نادرة؟" لم يكن السؤال جديدًا فلقد طرحته الفيلسوفة الألمانية هانا أرندت بالفعل منذ ما يقرب من أربعين سنة. لكن في بداية القرن الحادي والعشرين كما أعرف يبدو الآن هذا السؤال الزنديق أقل بلاغة عن ذي قبل، حيث يبلغ عدد العاطلين في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة والأكثر من ذلك أنه يعيش اليوم بالفعل ٥٣ مليون نسمة تحت خط الفقر من مجموع عدد السكان في أوروبا الذي يصل عددهم إلى ٣٧٠ مليون نسمة، وبالنظر لهذه الحقائق تتلاشى القدسية التي تأسست حولها المجتمعات الحديثة والمتمثلة في قدسية العمل المدر للربح، لكن سيبقى "الالتزام بتحقيق العمالة الكاملة" أمر لا مساس به بلا لا شك من قبل الأحزاب اليسارية واليمينية بما في ذلك كل الأحزاب القابعة في الوسط أثناء الحملات الانتخابية السياسية. وبمواصلة قراءتي للمقال انتقلت من الساسة مرورًا بأصحاب المعاشات والشباب حتى وصلت للنساء، ويتم الاستهلال "بالموضوع الضخم" "العولمة" كعنصر ربط، وعرفت أن تأثيراتها لا تخص ظاهرة العمل فحسب، بل الدولة وشروطها المعيارية الاجتماعية أيضًا؛ حيث تهاجم العولمة القاعدة الاقتصادية للدولة الاجتماعية، وإمعان التفكير في مستقبل العمل تساوي في المعنى أخيرًا وليس آخرًا إمعان التفكير في الدور المستقبلي للجنسين، وكذلك العلاقة المستقبلية بين الشباب والمسنين، فالمجتمعات الأوروبية تتقدم في العمر الأمر الذي يجب ألا يفسر بشكل تلقائي على أنه كارثة وسوف يتغير ذلك عندما يتم إلقاء الضوء على تمويل المعاشات؛ حيث يمول عدد أقل دومًا من الشباب معاشات المسنين المتقدمين في العمر، ويرتبط هذا الأمر ببطالة الشباب الهائلة، وبذلك تتداخل مجالات المشاكل. وأجد نفسي مضطرًا لطرح سؤال كيف سيؤدي نقص التوظيف المدر للربح في حدوث "تحويلات تكتونية" في

العلاقة بين الجنسين، وقرأت التخمين بأن الأمر سيتعلق فقط بنتيجة سوسيولوجية عن النسوية وتحرر المرأة، ولم أقدر على مقاومة البحث الأكثر عمقًا، أي سيظهر في الواقع ما يعرف باسم "تحول زمني في تاريخ عالم العمل والتوظيف في الغرب؛ حيث ستبدو أصوات أجراس موت السلطة الذكورية مثل صوت الرعد القادم من جبال آلهة الغرب، وكالمعتاد فستكون النساء هن من ستعلو أصواتهن بالنحيب ولهن الحق في ذلك لأنه حتى الآن يصبح التحول من السلطة الذكورية إلى النسوية مسألة تكيف المرأة مع تقليد العمل الذكوري".

وفي نفس المقال تتداخل قيمة العمل السلبية لليونان القديمة مع إنتاجية العمل المتصاعدة ومشاكل المعاشات والأجيال ومشاكل الجنسين، وتنبه كل أجزاء المقال القارئ لأهمية التحديث الذي يظهره في اتجاه وأحيانًا في اتجاه آخر أو في اتجاه مضاد مرة أخرى، وهناك علاقة تربط مئات الملايين من العاطلين على مستوى العالم باستغلال البلاد الواقعة على الأطراف من قبل الدول التي تقع في الوسط. وقرأت أيضًا أن موارد الدول الواقعة على الأطراف متاحة بسعر مناسب كما كان الأمر في عصر الاستعمار، ويبدو أننا تمكنا من ادخار نفقات الإدارة الأجنبية لتلك البلاد. ولا تقل الصلة بمشكلة المعاشات وضوحًا عن الصلة بالعدالة بين الجنسين والعدالة بين الأجيال.

والسؤال الأساسي مفاده كالتالي: إلى أي مدى من الممكن إلقاء الضوء على هذه الفوضى العادية جدًّا للصلات الموجودة في الواقع من خلال التمييز بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية للحداثة؟

وسوف أبدأ بنطاقين هامشيين لتنميط موضوعات المعاشات والتقدم الكبير في السن ولا يرجع كلا الأمرين لأزمة بل *لانتصارات* الحداثة حيث يتقدم الناس في العمر لأن التقدم والتغذية الأفضل ... إلخ قد عملوا على تقليل وفيات الأطفال بشكل كبير وضاعفوا متوسط العمر المتوقع خلال مائة عام في الدول الغنية الغربية، ومن الممكن ملاحظة هذا التأخر في الوفاة في كل دول العالم تقريبًا حتى

ولو في شكل متدرج ومتواضع، والأدق هو أنه كلما زاد حجم نجاحات التحديث ازدادت خطورة كارثة التقدم في العمر للمجتمعات، وإذا ما طبقنا الفارق المذكور على هذه السياقات فمن الممكن استنتاج هذه الفكرة بشكل أوضح، وهي أن نجاح مبادئ أساسية محددة للحداثة والمتمثلة هنا في مبادئ التقدم (الطبي) التي تلغي الأسس التاريخية لمؤسسات المجتمع الصناعي المتمثلة في نظام معاشات الدول الغنية، ولذلك ليس من السهل وضع مشكلة المعاشات وتراجع عدد المواليد وتقدم سن المجتمع في دائرة اختصاص نقد الحضارة. وتنتج "الصدمة" التي أصابت المجتمع هنا من مواجهة نتيجة لم يتم التنبؤ بها وغير مقصودة لنجاحاتها، وأخيرًا وليس آخرًا فإن عرقلة إصلاح رعاية المسنين هي الوجه الآخر" للبديهية المُصنّعة" للمؤسسات الأساسية.

ولا يجب اعتبار مشكلة ارتفاع معدلات البطالة كارثة بل يمكن أن تكون، أيضًا، بداية لتحرر من عبء ضرورة العمل، وكان يجب أولاً تصنيع المكانة الرئيسة للعمل في المجتمع الحديث " كوضع بديهي" في إعادة تقويم لا مثيل لها من الناحية التاريخية، وكان يجب اكتساب اليقين الحاضر الذي يشكل فيه العمل المدر للربح قلب المجتمع الحديث من التصور الأسبق في أن العمل غير مشرف للرجل والمواطن بآلاف الخطوات والخطوات للوراء. ومن الممكن أن نقول بشكل محدد إنه في العصر اليوناني القديم كان العمل بمثابة معيار الاستبعاد من جماعة المواطنين في حين أن العمل في المجتمع الحديث يعلو شأنه لنموذج لا بديل عنه للاندماج، وتعد فرضية أن الإنسان يستطيع أن يتطور ويتنوع داخل العمل الذي يمثل التحول الأنثربوبولوجي لمغزى العمل بمثابة منتج الحداثة التي وجدت مجدها في الإيمان بالمجتمع العامل طوال الوقت.

لكن المبدأ الأساسي للعقلانية العلمية التقنية أزال المؤسسات الأساسية لمجتمع العمالة الكاملة؛ حيث لم تكن البطالة الهائلة نتاج فشل وعجز، بل نتاج نجاحات التحول للعقلانية، فمن الممكن تحقيق ضعف النتائج من خلال عمالة بشرية أقل

بكثير. ولم يتحول ارتفاع معدل البطالة إلى كارثة إلا عندما تمسك المجتمع القائم على عدم العمالة الكاملة بعد الآن بنموذج العمالة الكاملة، وإلا عندما لم يعرف الناس الذين أصبح العمل الذي يدر ربحًا أمرًا ثانويًّا بالنسبة إليهم بديلا لتأمين الوجود وصنع الهوية الاجتماعية. وإذا اعتقدنا أننا سنسيطر على هذه المشكلات من خلال إصلاح المعاشات والضرائب داخل إطار الدولة القومية، فإننا نتجاهل بشكل كامل أحاسيس الناس ومخاوفهم وآمالهم. ويظل السؤال الأساسي متواريًا وهو كيف يستطيع المرء أن يحيا حياة لها مغزى في المجتمع الحديث بلا عمل؟

كيف يصبح الحديث مع المستقبل ممكنًا؟

منذ عدة سنوات أوكل الكونجرس الأمريكي إلى لجنة علمية مهمة تطوير اللغة أو المزية التي يجب أن توضح خطورة مواقع تخزين النفايات الذرية النهائية بعد عشرة آلاف سنة.[1] والمشكلة القابلة للحل هي كيف يجب إيجاد مصطلحات ورموز لتوصيل رسالة عبر ألف سنة إلى الأحياء في ذلك الوقت، تكونت اللجنة من علماء الفيزياء والأنثروبولوجيا واللغة، وباحثين في مجال المخ وعلماء نفس وعلماء بيولوجيا الجزئيات وعلماء متخصصين في أبحاث العصور القديمة وفنانين...إلخ.

وكان على تلك اللجنة في البداية تفسير سؤال هل ستكون الولايات المتحدة الأمريكية موجودة بالفعل بعد عشرة آلاف سنة، وكانت إجابة السؤال سهلة للغاية بالنسبة للجنة الحكومية، حيث ردت قائلة: الولايات المتحدة للأبد! USA forever! لكن اتضح أن المشكلة الأساسية والمتمثلة في أن نبدأ اليوم حوارا مع المستقبل، مشكلة لا يمكن حلها. حيث بحث الخبراء عن نماذج في الرموز الأكثر قدمًا

(١) انظر كتاب بينفورد(٢٠٠٠)، وكذلك كتاب شلايرماخر (٢٠٠٠) الذي أدين له بالفضل في استخدام هذا المثال.

للبشرية ودرسوا أثر ستونهنج (١٥٠٠ قبل الميلاد) والأهرامات، وبحثوا تاريخ استقبال الشاعر اليوناني هوميروس والإنجيل، وأوضحوا دائرة حياة الوثائق لكن لم ترجع تلك الظواهر بكل حال إلى عشرة آلاف سنة، بل إلى بضعة آلاف فحسب واقترح علماء الأنثروبولجيا رمز رؤوس الأموات، لكن ذكر أحد المؤرخين أن رؤوس الأموات ترمز إلى إعادة البعث لدى أتباع الخيمياء، أما أحد علماء النفس فلقد أجرى تجارب مع أطفال تصل أعمارهم إلى ثلاث سنوات، ووجد أنه عندما تلصق رأس الميت على زجاجة يصيح الأطفال بخوف قائلين " سُم"، وإذا التصقت على حائط يصيحون بحماس " قراصنة "، واقترحت مجموعة أخرى من العلماء تغطية الأرض حول موقع المخزن النهائي للنفايات الذرية بلاصقات من الخزف والحديد والحجر بحروف تتضمن كل أنواع التحذير، لكن كان حكم علماء اللغة واضحًا وهو أنه سيتم فهم ذلك لمدة ألفين عامًا على أقصى تقدير.

وأوضحت الدقة العلمية للجنة في كيف نشأت أزمة الحداثة من انتصاراتها حتى لغتنا تعجز أمام مهمة إعلام الأجيال المستقبلية عن الأخطار التي تسببنا بها بسبب استخدام تكنولوجيات محددة في العالم. ولن تقدر الأخطار التي أنتجتها الحداثة على التواصل في صمت الكلمات على مدار عشرة آلاف سنة إذا قمنا بتعريفها في النهاية.

غابت شمس العالم عدة مرات من قبل

من الممكن تحديد ما أغفلته بلاغة الزوال والانهيار النقدية الحضارية بواسطة التمييز بين المبادئ الأساسية للحداثة والمؤسسات الأساسية لها فيما يلي: أولا أن الحداثة مصنع *اليقين* دون نموذج تاريخي، ومجرد عرضها كقوة تحرر ذاتي من الأوهام كما فعل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ليس كافيًا، حيث تزيل الحداثة حالات اليقين ثم تؤسس وتحتفي بمجالات يقين جديدة، تلك هي النظرة

المثالية الفلسفية التي تُخفي أن حالات يقين واقعية لا تنتج *من أعلى* (كما في نوع من شجرة المعرفة)، بل *من أسفل* حيث تتشكل الحلول والخلاص من حالات يقين زائلة للحقبة الزمنية السابقة فخلف كل مبدأ سوسيولوجي يوجد جرح غائر، ومن الممكن تبسيط ذلك بأن العالم الفكري للحداثة يتشكل من "آلات العقل" التي نلقي بداخلها الشك، وتخرج منها الضرورات فلا يمكن تصور الحداثة دون قدرتها على تحويل عدم الأمن والفوضى إلى أمن أنثروبولوجي وتبرير ذاتي، فالكلاسيكيون سيظلون على شاكلتهم؛ لأنهم يسيطرون بشكل كامل على فن إنتاج الدليل الواضح .

ولقد تساءلنا طويلا بشكل كاف بعد التحرر الذاتي من الأوهام التي من خلال الحداثة، لكن كيف نحل شفرة هذه الهندسة المعمارية "للميتافيزيقا الأساسية"؟ فمثلاً على صعيد العلم لكي يتم الخلاص بشكل علمي فنحن بحاجة إلى رب له تركيب يجعل العلم قادرًا على اكتشافه كمساو له.

تحدث الفيلسوف الألماني هربرت ماركوزه Herbert Marcuse في هذا الصدد قائلا: "من خلال الخلاص العلمي خلق الإنسان ربًا وفقًا لنموذجه، فالإنسان العاقل يحصل على الخلاص من رب عاقل وكلما زاد الإنسان من استخدام العقل زاد حصول الرب على عقل ومنطق. وكان طريق العلم طريق الخلاص". (ماركوزه Marcuse ١٩٨١ ، ص ٥٠ – ٥١)

كيف كان من الممكن جعل الناس يؤمنون بأغرب الأشياء على سبيل المثال الاعتقاد في أن المشاكل التي تسببت فيها التكنولوجيا للعالم من الممكن حلها عن طريق تقنية جديدة؟ ولماذا ينبغي على مزيد من الأسواق أن تكون حلا للمشكلات التي تسببت فيها قلة الأسواق؟ ويعد نقد الحضارة على الأخص بشكل متناقص جزءًا من تحول التراب إلى ذهب والشك إلى يقين بشكل أساسي، فلقد حذر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر من القفص الذهبي للإذعان للعقلانية، ألم تنطو هذه النبوءة النقدية الحضارية على تفاؤل في التحكم غير المحكوم؟ ألم تضمن الإشارة السلبية إمكانية حدوث تأكيد دقيق للمسار الذاتي المستقيم للحداثة؟

يعد تبجيل أنصاف الإجراءات بمثابة العقيدة الأساسية للحداثة الأولى، لأن جدلية المبدأ الأساسي والمؤسسة الأساسية يزيل، أيضًا، اليقين المُنتج ذاتيًّا للحداثة النصفية ليس لأن عصر ما بعد الحداثة قد بدأ، بل لأن مبادئ الحداثة لم تعد قادرة على الاستمرار أمام أنصاف الإجراءات للمؤسسة الأساسية. تأييدا لماركس ومعارضة له: فإن كل حالات اليقين الخاصة بالحداثة قد أصبحت عتيقة قبل أن تتحجر وتتجمد، فكل الثوابت التي صنعتها الحداثة تحللت في الهواء. إنه نوع من إطلاق سراح غير إرادي للأشكال ذاتية الصنع لعدم نضج المجتمع الصناعي، ليس ذلك نهاية العالم، بل هو زوال حالات اليقين العالمية للحداثة الأولى، وإذا عدنا للوراء نستطيع أن نقرر درجة محددة من الرضا بأن العالم قد زال بالفعل عدة مرات على الأقل، إذا أخذنا مخاوف المعاصرين في مراحل الاكتئاب للحقب الزمنية المختلفة بمحمل الجد، ويعلمنا البحث التاريخي أن العالم قد زال في العصر الحديث المبكر أي في القرن السادس عشر في أوروبا، ذلك العالم الذي سيطر على عقول ذلك الوقت وفكره، وحدث زوال مشابه في أواسط القرن التاسع عشر عندما زال مرة أخرى الشيء الذي أبقى وحافظ على العالم في الداخل، وإذا لم ننخدع في كل شيء فحدث منذ فترة السبعينيات للقرن الماضي تغير في نظام البديهيات السائدة مجددًا، ويطابق التخمين بأن مراحل نهاية العالم الكثيرة تعد شرطًا لبعض *حالات ازدهار عالم* المبادئ الأساسية لأبسط منطق.

لذلك من السهل الإشارة إلى حالات نهاية العالم الماضي لكي يتم إظهار ما نشأ آنذاك أمام الأعين العمياء للحاضر، لكن يصعب ذلك اليوم في بداية القرن الحادي والعشرين لأننا على الرغم من معرفتنا بانهيار حالات الحداثة الصناعية القومية على أصعدة كثيرة لا نزال لا نعرف نظامًا جديدًا. ويسترعى الانتباه عن مدى خطورة الإحالة الذاتية الحوار عن نهاية العالم " إمكانية تحويل صيغة المفرد "نهاية العالم" إلى صيغة الجمع، أي أنها تتضمن الصمت عن عدم القدرة الذاتية

على إدراك الإشارات المعلنة عن بزوغ العالم وإمكانية فهمها وتشكيلها ومعايشتها بالنسبة للمعاصرين والأجيال القادمة، كما أن ذلك ممكن وجدير بالتمني اليوم.

يعجز إذن النقد الحضاري التقليدي عن التمييز الضروري بين نهاية عالم ونهاية عالم آخر، وذلك لأن نقد الحضارة يخفي في الشكوى من نهاية العالم زوال *حالات اليقين العالمية الخاصة غير الانعكاسية*، وينشأ بين الحوار الكبير والتكتم الكثير علاقة داخلية؛ حيث تحول زوال القيم والحرية والديمقراطية .....إلخ إلى مليودراما لكي لا نحتاج إلى إدراك الكارثة التي تعني انهيار حالات يقين العالم الخاصة (لكن بالنسبة لها فحسب). ولا يكمن تجنب العمل في مفهوم تقليد نقد الحضارة فحسب ذلك العمل الذي يتطلب إدراك الجديد، بل يزيد على ذلك أن النظرة النقدية الحضارية ساذجة وعمياء تجاه السياسة الواقعية، فهي تغفل أن هناك حيث ترى نهاية العالم، تتم إعادة تشكيل النظام العالمي حقًا، ويتم مباحثة قواعد وبنى السلطة والسيادة في العصر المُعولم من جديد. (بيك ٢٠٠٢)

وتفتح البلاغة المنذرة على وجه الخصوص - المتمثلة في الصراع الفكري على المخاطرة العالمية - مسارح حديثة ومتشابكة بشكل عابر للقوميات للآراء العامة والحركات الاجتماعية والعلوم وشبكات الإرهابيين والدول الواقعة تحت طائلة الإبادة والحروب الجديدة والقديمة هنا تدور المعارك التشريعية البلاغية والعسكرية عن من عليه تحمل مخاطر معولمة، وكيف يتم توزيع ومناقشة الأطر ومصادر النظام العالمي المستقبلي في الزمن الحاضر.

تناقضات الفردية

إذا وضحنا الفارق بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية على مثال الفارق بين استقلالية الفرد والفردية المؤسسية، سيتضح أيضًا كيف يعلق النقد الحضاري التقليدي داخل نفسه بسبب تفكيره الخطي، فليس هناك في العالم الغربي

وما وراءه أمنية أكثر انتشارًا من أن يعيش الفرد حياة خاصة، فمن يتنقل اليوم في أوروبا، ومن البديهي أيضًا في الولايات المتحدة، وكذلك في أمريكا الجنوبية وسنغافورة وطوكيو وكوريا الجنوبية، ويسأل ما الذي يدفع الناس؟ وماذا يسعون إليه؟ ومن أجل ماذا يكافحون وأين تتوقف المتعة بالنسبة لهم؟ فسوف يصطدم بالمال والعمل والسلطة والحب والرب ...إلخ. بل سيصطدم أكثر وأكثر بوعود الفردية. فالمقصود بالمال هو مال خاص والمكان مكان خاص كشروط أساسية لحياة خاصة حتى الحب والزواج والأبوة المأمول الوصول إليهم مع عدم وضوح المستقبل يقعون تحت شرط ربط وحفاظ السير الفردية ذات الأهداف المختلفة، ويمكن أن نقول بقدر يسير من المبالغة أن النضال اليومي على الاستقلالية الذاتية للحياة الخاصة أصبح خبرة جمعية للعالم، حيث يظهر فيه الجماعة الباقية الفريدة لكل شيء.

من البديهي أن ليس هناك سلطة لتثبيت المبادئ الأساسية للحداثة؛ بسبب تلك الرؤى والتجارب بالنسبة للكل ولكل الأزمنة، كما سيكون من الخطأ الفادح أن نستخرج المبدأ الأساسي كسبب لتحقيقه الخاص من سماء العقل وغرسه في قلوب الناس. وسيكون من العبث إيجاد تفسير سببي بمعنى أن تشدد أحد المبادئ الأساسية يؤدي حتمًا إلى زوال المؤسسة الأساسية المرتبطة به، وسيكون ذلك معارضًا للواقعية السوسيولوجية والتاريخية على حد سواء. ويشتمل المبدأ الأساسي على تقييم مجتمعي عال في الوقت نفسه، ومن الممكن إعادة تشكيله في سريانه في الصعود والهبوط للتفسيرات عند التأمل التاريخي والبحث المفصل. ومن ير إمكانية اشتقاق المبدأ الأساسي لاستقلالية الفرد فيما بعد من العمليات التي يمكن ملاحظتها للتحول للفردية المجتمعية – يجعل نفسه فريسة "لبحث العلة الغائية اللاحقة" (موسلوف)

ويفترض الحديث عن "المبدأ الأساسي" في هذه الحالة لاستقلالية الفرد وذاتيته أن المبدأ مترسخ بعمق في وعي الناس، وتعد "الحياة الخاصة" بهذا المعنى حقًا اختراع من اختراعات الحداثة، وكان يجب إبعاد هذا التصور من التصور المضاد والفوز به من خلال التاريخ خطوة بخطوة؛ لأن الفرد ظل في مجالات المجتمع

المنغلق مصطلحًا نوعيًا، فهو أصغر وحدة للكل المتخيل، فانفتاح المجتمع وتنوع وتناقص مجالات منطق عمله تمنح القيمة العليا للفرد مجالا ومغزى اجتماعيًا، ولقد تم مساواة السلوك الفردي بسلوك منحرف أو حتى أحمق من خلال التاريخ .

"عندما تظهر الفردية في وعي رؤية العالم، فإنها تظهر كما لو كانت ملتصقة بعيب أو نقيصة... يبدو السلوك الفردي في اللغة اليونانية فيما يخص *الشأن العام* أن المقصود به سلوك برجماتي شخصي منحرف وكتشبيه أخير سلوك أحمق[...] ويسري الشيء نفسه [...] لأجزاء ممتدة من العصر الوسيط المبكر بأن الفردية على وجه الخصوص تعد بمثابة سلوك أو كنه مستهجن ومنحرف أو آثم للغاية. ويمتد هذا المعنى المتدني للفردية بدءًا من العصر القديم والعصر الوسيط حتى العلوم والعالم المدني، وحتى الشعار الخاص بنظرية سارتر المعروفة "الفرد فحسب"، تلك الصيغة الأكثر اختصارًا للموقف المضاد لإعادة الاندماج الخاص بالعصر الرومانسي المبكر وتعريف الغرب للفردية [...]"

يلاحظ إلمار كونين بقوله: " قد يكون لهذا التحقير علاقة تفضيل إجباري للعام على الخاص والفرد في أفق العقلانية الغربية". (مأخوذ من فرانك ١٩٩٣ ص ١٠١)

ولم يتم عكس التدرج القيمي للعام والفرد حقًا إلا مع رواد التيار الرومانسي المبكر المتمثل في فريدريش شلايرماخر، وفيلهلم فون هومبولدت وفريدريش شليجل على وجه الخصوص، ولقد حدث ذلك لدرجة أن الفرد أو "الشخص" يعد عنصرًا أو جزءًا من الممكن الوصول إليه من مفهوم الكل المُكوّن من سلسلة منطقية من الأقسام، ويشار للعام بشكل فردي لشيء عام، وتتحكم مطالبته بالسريان الشمولي عند أزلية الرمزية الفردية. (فرانك/ هافر كامب ١٩٩٨).

ولقد حدثت هذه الثورة، وهذا التحول القيمي بشكل مثير من خلال أن ما كان يشرع التقليل من الأهمية لقرون أصبح الآن تعليلا لتقييم وإعلاء الفرد، فلا يمكن اشتقاق الفردية من العامية، وبشكل عكسي يتحطم العام القابل للتخمين عند أزلية الفرد، ومن الممكن إدراك جوهر الفردية وتمييزه من خلال اللاهوية

المتطرفة، وتحدث الفيلسوف الفرنسي إميل دوركايم في مطلع القرن العشرين عن "دين الفردية"، وأكد على القدسية الأرضية التي حققت استقلالية الفرد كمبدأ أساسي للمجتمع الحديث دون أن يتم قبول هذا التقييم الإيجابي للفرد حتى اليوم بشكل غير قابل للاعتراض حقًّا. كما يشير الحديث عن "مجتمع الأنا" أو "مجتمع الكل ضد الكل"، وإذا تأملنا ذلك فنحن لا نعيش اليوم حالة انهيار، بل تحول قيم الذي جاء نتيجة متطلبات الحداثة الثانية.

ولكي نوضح العلاقات بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية للتحول إلى الفردية في المجتمعات الغربية بشكل أدق، فإن الدراسات التاريخية توضح ذلك مثل دراسات ألوريش هربرت (٢٠٠٦- ٢٠٠٧)، ففي هذه التحليلات التاريخية تم إثبات بالتفصيل أن النماذج الأخلاقية منذ فترة الثمانينيات للقرن العشرين بحد أقصى قد تغيرت بشكل درامي ليس فقط في ألمانيا، بل في بلدان أوروبية أخرى، ومثال على ذلك تقييم الشذوذ الجنسي الذي كان يعتبره القانون الجنائي في فترة الستينيات جريمة، وبعد ذلك ومنذ نهاية الستينيات وحتى أواسط التسعينيات أصبحت الواقعة نفسها غير مُجرّمة على نحو متدرج (ولقد ظهرت التطورات نفسها في النمسا وفرنسا وهولندا وبريطانيا ...إلخ). والمدهش في الأمر أن ما تم تحويله إلى طابع مؤسسي قانوني من قبل كجوهر طبيعي أنثروبولوجي للقانون الأخلاقي أصبح الآن في يد الفرد ووفقًا لقراره، ولقد حدث التحول الفكري نفسه في كل المجتمعات الغربية تقريبًا في نفس الوقت خلال ما يقرب من ١٥ سنة، وكما حدث بالنسبة لمثال الشذوذ الجنسي، بل في التحولات المشابهة للقانون المدني وقانون الأسرة والطلاق أيضًا، فإن المبدأ الأساسي لاستقلالية فردية المتعلق بالرجل قد تغير من خلال تغير القواعد على نحو متدرج للمؤسسات الأساسية الخاصة بقانون العقوبات والأسرة ... إلخ بشكل عام. وهذا ليس فقط بالنسبة لبعض الجماعات، بل لكل الجماعات خلال زمن جيل واحد فقط، ويعد حدوث تحول لأسس مؤسسة أساسية في وقت قصير بهذا الشكل الشامل أمرًا لا مثيل له تاريخيًّا.

الجدول الخامس: تعديل قانون الأسرة في ألمانيا

	النص الأصلي للقانون المدني المعمول به منذ ١-١-١٩٠٠	القانون المعدل فيما يتعلق بالزواج المعمول به منذ ١-٧-١٩٧٧
§١٣٥٤	يحق للرجل اتخاذ القرار في كل الشئون المتعلقة بالحياة الزوجية، حيث يحدد مكان السكن ومسكن الزوجية.	ملغي
§١٣٥٥	تحصل الزوجة على لقب الزوج	يكفل للزوجة [...] حق الاختيار إما أن تحصل على لقب الزوج أو تحتفظ بلقبها.
§١٣٥٦	من حق وواجب الزوجة إدارة شئون المنزل	تدير الزوجة شئون المنزل باتفاق متبادل

ومن الممكن فهم واستيعاب هذا التغير الذي يبدو شديدًا أو هائلا على خلفية "مرحلة الحضانة" في مطلع القرن العشرين، عندما وصلت الحداثة إلى وهج جديد وحدثت نهضة مرة واحدة في أشكال الفن والحياة التجريبية التي تمت معايشتها في جزء منها بخوف، وفي جزء آخر بحماس. ولقد عبر الشاعر الألماني جوتفريد بين عن هذه التعبيرية الفكرية بقوله:" إنه مفهوم الشكل الذي سيصبح السمو الكبير للحقبة الزمنية الجديدة وصدع للعصر الثاني، فلقد خلق العصر الأول الرب وفقًا لنموذجه، أما الثاني فلقد خلقه الإنسان وفقًا لأشكاله، وانتهت المملكة البينية للعدمية حيث سادت السببية والخطيئة الأولى للبشرية وتنهيدة الأصل والتحليل النفسي والنفور ورد الفعل في العصر الأول، أما في العصر الجديد فلقد سادت المبادئ المرنة والبنى داخل آفاق موضوعة". (بين Benn)

ومن الممكن رؤية التطور السياسي لفترة العشرينيات من القرن العشرين في هذا الصدد، فمن الممكن أن تكون القومية والاجتماعية بمثابة رد فعل على "تجارب أزمات" الحداثة التي ظهرت خلال سنوات ما بين الحروب.

حدث في البداية تراجع بعد الحرب العالمية الثانية، وتم إعادة تنشيط لحالات اليقين الأخلاقية لتحول القرن، وسادت تفسيرات عالم الأمان ولم ينفتح مجال لدفعات فردية جديدة إلا مع "المعجزة الاقتصادية" التي حدثت في فترة الستينيات من القرن الماضي والخبرة المرتبطة بها من الاستقرار الاجتماعي و"النظام السلمي" للحرب الباردة التي طورت قوته التأثيرية فيما بعد في شكل التوسع التعليمي وتوابعه اجتماعيًّا، حيث تعد حركة السلام وحركة النساء وحتى الحرية الإيكولوجية وحركة الشواذ والتعددية الثقافية كلها تعبيرًا لفردية سياسية؛ لأنها نشأت من قوانين معطاة من قبل، ويبدو أن لها علة أنثروبولوجية وانتماءات لجماعات مصيرية ومن توقعات معيارية مرتبطة بذلك أيضا بدلا من روابط والتزامات اجتماعية لها صيغة خاصة، وإذا صح هذا التفسير فإنه تم دحض التشاؤمية الحضارية تاريخيًّا؛ حيث ظهر في "أطفال الحرية" (بيك)١٩٩٧ تحول إلى الفردية التي لا تهدد الديمقراطية كما يرى البعض بل بالعكس تتيح الفرصة لها بشكل مباشر ومفعم بالحياة، لأنها تعبر عن فردية مفهومة إيثاريا ومدركة اجتماعيًّا.

جدليات مناهضة الحداثة

تنبه هذه الجدلية عن استمرارية المبادئ الأساسية وعدم استمرارية المؤسسات الأساسية إلى أنه لم يتم تعطيل المبادئ الأساسية في كل النقد الحضاري بشكل تاريخي حتى الآن، والحديث عن "ما بعد الحداثة" مضلل بل خاطئ لأن كل الكوارث ومجالات الأزمات التي تواجهنا في بداية القرن الحادي والعشرين هي نتاج انتصارات تحديث بديهي تقريبًا، وتوابع النصر هذه هي بالضبط التي جعلت من الضروريَ صياغة نظريات سوسيولوجيا التحديث التقليدية غير الجدلية وإعادة التفكير بها لكي يتم إدراك جدليات الحداثة بقدرتها التدميرية وقدرتها على التغيير الموضوعة بداخلها.

يطرح الفارق بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية للحداثة بالإضافة إلى ذلك السؤال عن عدم استمرارية المبادئ الأساسية نفسها، فإلى أي مدى وتحت أي ظرف يتم تعريف المبادئ الأساسية والأخلاقية والعاملة للحداثة كمبادئ قابلة للتغيير واتخاذ القرار مثل كل شيء متعلق بالحداثة؟ ومن الممكن أن نسأل بشكل أكثر تشددًا كيف يتيح التحديث بلا حدود الذي يزيل قواعده الخاصة الفرصة لمناهضة الحداثة؟ وقد ينشأ الفزع المنتشر هناك؛ حيث يتم التعرف على هشاشة المؤسسات الأساسية من إدراك أن الحداثة المبالغ بها قد تطلق سراح شيء غير متوقع وهو أن انتصاراتها الخاصة أسفرت عن أن دستورها ومبادئها الأساسية (مثل الحق في الحياة لكل فرد، وقدسيته وكرامته، واستقلالية الفرد، والالتزام التفسيري العقلاني في الحوار العلني، والتحديد القانوني، والشرعية، والديمقراطية للسيادة السياسية)[١] سيتم إدراجها في مجال قرارات وتداخلات، وبذلك ينفتح مجال إمكانية تحديد أو حتى إزالة المبادئ الأساسية التي لا يمكن المساس بها.

ويؤدي عدم الاستمرارية الشديدة وهذه الإمكانية لتحطيم دستور الحداثة إلى ظهور مصطلح ثان لجدلية التحديث هو مصطلح جدليات مناهضة الحداثة، ويجب أن نصور فيما يلي بواسطة هزات وأزمات سياسية عالمية كبيرة لعصرنا أن الأمر يتعلق مرة أخرى بتنوع لوحدة الانتصار والتهديدات الذاتية للحداثة.

القنبلة الذرية

هيروشيما: سوف تظل هذه الكلمة دائمًا مرادفًا لإلقاء أول قنبلة ذرية؛ فلقد أوضح هذا الحدث الذي كان باعثه نجاحات العلوم الطبيعية - وفي هذه الحالة نجاحات الفيزياء النووية- التناقضات الحادة للتقدم، وأنتج حالة من الفزع شملت

---

(١) يتعلق الأمر هنا بحصر نموذجي لا يمكن ولا يريد ادعاء الكمال أم المنهجية. ويعد السؤال عن ما إذا كانت مثل هذه الادعاءات منطقية أو ممكنة أم لا من نمط الأسئلة المفتوحة.

كل البشرية وظهر الآن أن التصريحات المُنذرة لسلاح عجيب جديد لم يكن مبالغًا فيها، بل العكس ظلت قابعة خلف الحقيقة، لكن حجم الدمار الذي فاق كل المفاهيم وتخطى كل التصورات هو الذي أوضح فحسب ما كان مخفيًا في اعتيادية الحياة اليومية للعلم والبحث والنظرية، فقد خرج من خوف انتصار الحداثة سلاحًا مهيمنًا وضع مصير البشرية في أيدي هؤلاء الذين كانوا يملكون زمام الأمور السياسية أو كان لهم سبيلا إليها، ولم يعد زوال البشرية رؤية منذرة لمجموعات دينية صغيرة متطرفة بعد الآن، بل تحول مع استمرار التقدم إلى إمكانية واقعية، بل إلى مخاطرة عالمية الأمر الذي دعا إلى وجود موقف جديد وغيّر قواعد كل أشكال المستقبل للجميع، لأنه لم يعد في الإمكان إبعادها عن العالم. ولقد تسبب هذا الانتصار للحداثة في انهيار قناعة كانت سارية بشكل بديهي حتى ذلك الحين تلك التي تفيد بأن هناك حدًّا تقنيًّا لكل أشكال القسوة التي يقدر عليها البشر. وتحولت وصية : "لا يجب أن تقتل" إلى" لا يجب أن تقتل البشرية"، لم يكن لهذه الوصية الجديدة معنى قبل إلقاء القنبلة الذرية لكن بعد إلقائها بدأ البحث على مستوى العالم عن إجابات عن السؤال حول المضمون الأخلاقي والفكري للمبدأ، وكيف من الممكن أن يصبح ملزمًا سياسيًا وعسكريًا.

وضاع المنطق الساري للحرب والسلام حتى ذلك الوقت، حيث لم يعد النصر نصرًا، ولا الهزيمة هزيمة. وأصبحت هناك ضرورة لإيجاد مصطلحات جديدة ومؤسسات جديدة من أطراف معادية تتيح إمكانية مواصلة الحياة والتفكير ومواصلة الشجار العام بسيف داموكلس للإبادة الذرية للذات، ويتحدث الفيلسوف جونتر أندرس في هذا الصدد عن "قدم الإنسانية" وعن "العمى المنذر" لفكرنا ومؤسساتنا، فلقد أدى الجمود الذري للحرب الباردة إلى نشأة أشكال تعاونية جديدة بين الكتل العسكرية المتناحرة، نعم أتاح هذا التهديد الذري في النهاية إمكانية وجود سياسة شرقية موجهة لعمل "نجاة وخلاص بشرية" التي تبناها المستشار الألماني فيللي براندت ومستشاره للشئون الإستراتيجية إيجون بار ، هنا عرف الساسة أنه

ليس من الممكن بعد الآن تحقيق الأمن في التعامل الفردي القومي، بل من خلال تعاون عابر للقوميات فحسب.

لكن هذا النظام السلمي للفزع القائم على اتفاقيات التحكم في التسلح انهار مع نهاية التوزيع الثنائي للقوة للحرب الباردة، حيث ظهر الآن مجال السلطة المُعولم من جديد ، وتزايدت الغواية من جانب مالكي الأسلحة الذرية من ناحية، وكذلك من الذين لا يملكون سلاحًا ذريًّا من جهة أخرى للوصول إلى التأمين من التعرض للهجوم القومي من خلال القنبلة الذرية، ولقد حصلت الهند وباكستان منذ وقت طويل على أسلحة نووية، وكانت العراق في طريقها لذلك، وكذلك ليبيا وكوريا الشمالية وإيران في الطريق، وتسعى مصر لذلك وكذلك السعودية، بينما تملك إسرائيل بالفعل أسلحة نووية، وهناك عشرون دولة أخرى تقف على الحاجز الذري ومعظمهم في قوس الأزمات من شمال إفريقيا إلى جنوب غرب آسيا.

كتب جونتر أندرس قائلاً:"يتطابق المبدأ الخفي للقنبلة مع مبدأ العدمية، فالقنبلة تتصرف مثل من يؤمن بمذهب العدمية، وذلك بالمدى الذي يجعلها تعتبر كل شيء سواء أكان إنسانًا أم جهازًا، خبزًا أم كتابًا، منزلا أم غابة، حيوانًا أم نباتًا. فالكل شيء واحد ويتعامل معه على هذا الأساس كطبيعة ويقصد في هذه الحالة كشيء متاح قابل للتلوث بأشعة الراديوم ولا وجود لشيء آخر بالنسبة لها، ولو تمكنت القنبلة من الحديث لكانت كلماتها مثل كلمات العدمي، وهي "كل شيء سواء" فوجود العالم أو عدمه سواء، فما الفارق الذي يصنعه العالم إذا لم يكن موجودًا؟"

تلك هي النجاحات الفائقة للحداثة وإنجازاتها وقدرتها على الإنجاز التي فتحت إمكانية الدمار الذاتي للبشرية، وترى المخاطرة العالمية أن المبادئ الأساسية للحداثة موقوفة عن العمل ويستطيع المرء أن يقرر بسلطة الحداثة أن يناهض مبادئ الحداثة الأساسية، فلم تدمر القنبلة الذرية الحداثة بمفردها، بل إن توقع الدمار الذاتي دمر أيضًا اليقين الذاتي والمفاهيم الأساسية ونظريات الحداثة، فعلى سبيل المثال يصبح مبدأ الوقاية الساري الآن هو الشك ضد المدعى عليه ما دام أن الفاعل المحتمل لم

يزل القنبلة الذرية وما دام أنه يهدد باستخدامها وما دام أنه يملكها فعليه أن يعتبر نفسه مذنبًا كمذنب للعدمية، عدمية بالمعيار المُعولم (أندرس ١٩٨٣ ص ٢٩٤) وفي المقابل ظهر على مسارح السياسة العالمية صراعات التوقع والحدس.

وتظهر جدليات الحداثة بطريقة مهددة بشكل هائل في تداخل إرهاب الانتحار مع الحروب القديمة والجديدة وكذلك الإغراء الذري، ويقصد بذلك في الوقت نفس أنه ستتم إعادة صياغة النظام العالمي للقوة في حالة الأخطار العالمية المدركة دون أن يكون من الممكن التعرف بوضوح على بنى جديدة ومعايير ومؤسسات وخاسرين وفائزين حتى الآن.

المحرقة

يحكي بريمو ليفي Primon Levi في كتابه "البقاء على قيد الحياة في معسكر التعذيب" عن حدث يبدو هامشيا وقع فى أثناء أيامه الأولى في معسكر التعذيب، حيث يروي أنه قد مد يده من نافذة وهو ظمآن بشدة لكي يكسر قطعة صغيرة من الثلج لكن عصا أحد الحراس ضربته، وعندما سأل ليفي " لماذا؟" جاءت الإجابة واضحة :"هنا لا يوجد لماذا؟" (استشهاد مقتبس من ناتان سنايدر Natan Sznaider عام ٢٠٠٦). تعيش الحداثة على "لماذا" أو تموت معها وتفتح إبادة وزوال "لماذا" مجال العدمية الشاملة ومجال الهولوكست، فبعد "لماذا" يكون كل شيء ممكنًا.

وفي المقابل يدعي عالم الاجتماع البريطاني زيجمونت باومان Zygmunt Bauman قائلا: "إن العالم الذي يحدده العقل والمنطق للمدنية الحديثة هو الذي جعل الهولوكوست ممكنًا". (١٩٩٢- ص ٢٧) وبالتالي فإن ما حدث في ألمانيا في عصر النازية وهو الإبادة المنظمة الكاملة تقنيًا لليهود يعد بمثابة نتيجة لتحديث متشدد، وذلك لأن الحداثة تنزع ارتباط الفعل المحدد الهدف والمطبق تكنولوجيًا من

الضوابط الأخلاقية، ولذلك بالضبط تخطى الهولوكوست نطاق الإبادة كما حدث في أجزاء كثيرة من العالم قبله وبعده.

يقول باومان: "قتل الشعوب ليس اختراعًا حديثًا ... لكن الهولوكوست اختراع حديث، وتم اقترافه كقتل شعب بهدف محدد ومعترف بها طبقًا للقانون وكجريمة مُدبرة بعناية مع سبق الإصرار والتقدير وعبر مدة زمنية محددة، وتم تنفيذها بشكل منهجي وكقتل جماعي تم فيه تطبيق تكنولوجيا هي الأكثر تقدمًا (بل لقد كانت تلك التكنولوجيا معول تنفيذ الجريمة حقًا)، التي تنتمي لها أيضًا منظمة العمل الرشيدة والعلمية التي تعد بمثابة الإنجاز المجمي لأقصى مدى للعصر الحديث".(١٩٩٤- ص ٢).

وبشكل مشابه يعتبر المفكران تيودور أدرنو وماكس هوركهايمر في كتابهما *جدلية التنوير* (١٩٤٧) الإرهاب النازي بربرية وهمجية وحدث موجود في توابع الحداثة، لكن ليس كنتيجة للقرارات السياسية التي تفسد المبادئ الأساسية للحداثة، ومن وجهة نظرهم تم دمج التخلص من المعايير المدنية في عملية التحول للعقلانية والبيروقراطية التي تتقدم مع التحديث، وهذا بالضبط هو انهيار الانعكاسية داخل الحداثة ذلك الانهيار الذي أطلق سراح القدرات ذات التأثير التدميري الذاتي للحداثة.

وفي المقابل تدعي الفيلسوفة الألمانية هانا أرندت شيئًا آخر.[١] لا يمكن إدراك معسكرات التعذيب على الإطلاق ما دام أننا سنظل قابعين في الافتراضات الأساسية لعملية التحول للعقلانية، ففي حين ما ينظر كل من هوركهايمر وأدرونو وباومان إلى معسكر التعذيب النازي على أنه نتيجة أخيرة ومنطقية لعملية التحول للعقلانية النصف تكنولوجية، فإن أرندت ترى معسكر التعذيب بشكل مناقض كنهاية حاسمة لمبدأ العقلانية. لماذا؟ فالروح الرأسمالية للعقلانية التقنية العلمية ذات طابع نفعي في جوهرها فالأمر يتعلق بالمنفعة، لكن لم تكن إبادة اليهود المنظمة بشكل بيروقراطي

---

(١) انظر أيضًا لكتاب شنايدر (٢٠٠٦)

ذات دافع نفعي، فطبقًا لرأى هانا أرندت فقد انشغل الفاشيون الألمان أكثر بتشغيل مصانع الإبادة بشكل منظم أكثر من الفوز بالحرب. حيث ترى :"لأنه لا يكمن في جوهر الخيال الشمولي مجرد تحويل المستحيل إلى شيء ممكن فحسب، بل حساب كل ما يرونه ممكنًا طبقًا لخطتهم الأيديولوجية على أنه حقيقي فعلا، ولأن التاريخ في الخيال الشمولي يسير بشكل من الممكن التنبؤ به وحسبانه فعلى كل إمكانية من إمكاناتهم أن يقابلها حقيقة. ولم يتم تصنيع هذه الحقيقة إلا كغيرها من الحقائق في هذا العالم الخيالي تمامًا". (أرندت ١٩٥٤ ، ص ٦٦٠ – ٦٦١)

وتنشأ مناهضة الحداثة أي النفي الساري للمبادئ الأساسية للحداثة من التوقع الشمولي، فكل شيء ممكن فيما وراء "لماذا" وبالنسبة لهانا أرندت تسير هذه السياسة مؤخرًا ناحية "تصنيع الجثث" (المصدر نفسه ص ٦٧٩)، و"الإمكانية" التي يتم تصنيعها يجب أن يتم تصنيعها في المقابل بوسائل سلطة الحداثة المتنوعة وفي الوقت نفسه يجب تصميم هذا التخلص من المبادئ الأساسية للتعايش الإنساني بوصـــــفه"مشروع شامل" يبيد تعددية الناس ويحولهم إلى "أشياء" من الممكن حل مشكلة "إبادتها" بشكل منظم.

إن ظاهرة مناهضة الحداثة أي عداوة الحداثة ذات معنى مزدوج أساسًا إذا فسرناها في أفق الفارق بين المبدأ الأساسي والمؤسسة السياسية للحداثة، ومن الممكن أن يتحالف أعداء الحداثة مع المؤسسات الأساسية لكي يتم محاربة المبادئ الأساسية للحداثة بشكل أكثر قوة، نعم ومن الممكن أن نقول إن الأعداء المتربصين بالحداثة من البداية يستطيعون تحقيق قدرة السلطة والقوة لديهم مع تشدد الحداثة أي مع الوسائل الكاملة الخاصة بها (منظمات بيروقراطية وأنظمة الأسلحة والقانون والشرعية والديمقراطية) إنها في الوقت نفسه الحداثة بلا حدود تلك التي تأكل أسسها الخاصة أو تغيرها أو تمهد الطريق لها. وفي النهاية لن تقوى سلطة أعداء الحداثة ونفوذهم إلا من خلال تطور الحداثة نفسها، وتلك لعبة جدلية قديمة، ولقد شن بالفعل ريتشارد فاجنر هجومًا هو الأعنف ضد عصر الحداثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ذلك العصر الذي كان مزدهرًا آنذاك في ألمانيا، لكنه فعل ذلك باستخدام

آلات الحداثة التي حقرها من قبل في خدمة احتجاجه المسرحي ضد الحداثة لكن هذا الجدل هو الذي أطلق سراح قدرات العنف والسلطة "المحلية المُعولمة" في مطلع القرن الحادي والعشرين بالنظر إلى مجتمع المخاطر العالمي غير المقيد.

إرهاب الانتحار

ربما سيصبح الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إشارة في تاريخ البشرية إلى عجز اللغة عن التعبير بالنظر إلى هذه الصدمة الكوزموبوليتانية فكلمات "حرب"، "جريمة"، "عدو"، "انتصار"، "إرهاب" "مصطلحات تتفتت في الفم مثل الفطر المتعفن". (هوجو فون هوفمانستال).

عقب سقوط البرجين في نيويورك حدث انفجار للصمت الفصيح والفعل الذي ليس له معنى، ونعود ثانية لاقتباس مأخوذ من الكاتب الألماني هوجو فون هوفمانستال:" لم أعد ناجحًا في فهم الحقيقة بالنظرة المبسطة للعادة، فلقد انهار كل شيء إلى أجزاء وتهشمت الأجزاء إلى أجزاء أخرى، ولم يعد في الإمكان دمج أي شيء في مفهوم، وتسبح حولي الكلمات وتتجمد في العيون التي تحملق بي، والتي علي أن أحملق بداخلها مرة أخرى". (هو فمانستال ٢٠٠٠- ص ٥١ – ٥٢)

دائرة الشر

ألا تفرض الاحتمالية الظاهرة مع تطرف الحداثة والحقيقة في نفي المبادئ الأساسية للحداثة في وضع تعريف جديد للشر؟ فقد يشير الشر إلى السلوكيات والأفكار فيما وراء المصطلحات وقوة التصور وما وراء الجريمة وما وراء كل تبرير وكل دفاع وفيما وراء الجريمة؛ لأن الجريمة تحدث في إطار القانون، حيث يوجد لها إجراءات الحكم والعقوبة، ومنذ عصر الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت

ونحن نعرف أن الشر هو الوجه الآخر للحرية وليس بوصفه نقيصة، بل محتوى أساسي لما يشترطه وينفيه الوجود الإنساني في نفس الوقت.

"ليست هناك مقولة عن الشر غير متناقضة، وليست هناك مقولة عن الشر مؤكدة، لأنه ليس هناك مجال للوجود الإنساني في حاجة إلى يقين أكبر، وبالتالي ليس هناك شيء ملح، يتضح هذا بشدة في اللوحة الشهيرة للرسّام الألماني هانز هولباين الصغير " *السفراء الفرنسيون*" (عام ١٥٣٣) التي رسم فيها شخصين ضخمين يجسدان السلطة والثروة والشهرة بشكل مؤكد، ويحيط بهما شيئان متناقضان يرمزان إلى عصر التنوير المبكر أي التعليم والفن وعند قدميهما يوجد كما لو كان إسقاط من مكان آخر صورة مشوهة التي تتضح من خلال نظرة على الصورة من زاوية خارجية فحسب، وإذا فعلنا ذلك فسوف نتعرف على صورة جمجمة وهي إشارة - لكل من يقدر على قراءة الرمزية المسيحية- للواقع الخفي، رسالة عن فساد العالم وضرورة التخلي عن الصلف ورسالة عن الخلق الإنساني، وتظهر الرسالة بشكل معروف لهؤلاء الذين يعرفون قراءة لوحات المسجونين العاريين المسلوبة كرامتهم والمعذبين، وكل الناس قادرون على قراءة ذلك، أيضًا وفجأة نرى أنفسنا (على الأقل نحن في الغرب وفي الولايات المتحدة) مجبرين على أن نفهم أنفسنا كالآخرين، وكمعرضين أيضًا للإصابة في الوقت نفسه". (سيلفسترون ٢٠٠٧ ص ٥٧- ٥٨)

إن الشر مفهوم متلون ومتأرجح ومن الصعب حقًا إدخال فئات الشر لمجال التفكير، وأرى خطرين على الأقل، حيث يكمن الأول في أن هناك ربطًا وتقاربًا بين مفهوم الشر ومفهوم الآخر الغريب، فالشرير هو الغريب الآخر وليس الجار أو نحن أنفسنا، أم الخطر الثاني فيتمثل في أن من يقول إن هذا هو فعل الشر فإنه يتوقف عن التفكير كما أن بلاغة الشر تودع سؤال لماذا. إنها أبسط شكل للرد على التعقيد المبالغ فيه وإمكان نشأة مجتمع المخاطر العالمي. إنها فعل الشر فالنتائج تحولت إلى أسباب، والأسباب تحولت بدورها إلى عوامل مساعدة.

ومن ينسب كارثة الشر للآخر الغريب، فإنه يخفف العبء عن نفسه ويقويه في الوقت نفسه وستتحول فئة الشر إلى تفويض كامل للقوة الذاتية خلف أبواب مغلقة؛ لأنه يجب استبعاد الشر ليس فقط من المجتمع، بل من الإنسانية جمعاء.

منطق الشيطان : كلما كانت القيم غير قابلة للمساس بها أكثر مثل عدم إصابة الأطفال، كبر حجم القدرة على تحويل هذا القلق إلى أهداف إستراتيجية للاستغلال الأقصى للفزع على مستوى وسائل الإعلام، فنفي المبادئ الأساسية يخلق نوعًا جديدًا من الاختلاف ليس فقط بين الضحايا والمعتدين، بل أيضًا بين هؤلاء الذين يعيشون ويتصرفون طبقًا لقواعد الحداثة أي التنوير واحتكار السطة للدولة ... إلخ. وهؤلاء الذين لا يقرون هذه القواعد، وفي المقابل يستغلون العراقيل بلا أي قيود، وتزداد قوة هؤلاء الذين ينفون المبادئ الأساسية للحداثة بشكل غير متناسب بشدة مع لا وعي هؤلاء المتعلقين بهذه المبادئ الأساسية وليس "الجحيم هو نحن"، بل يستطيع الناس أن يؤسسوا الجحيم على الأرض بسبب الحرية وانتصارات الحداثة.

نقد لنقد الحضارة

حتى أكثر أوجه نقد الحضارة تشددًا تبدو مثل رسوم الكاريكاتير بالنظر إلى القدرات الكارثية لحداثة متنوعة، وبالتأكيد يجب على المرء اتخاذ خطوة جوهرية للأمام، ففي مقابل الأفق الذي ينفتح في نفي المبادئ الأساسية للحداثة يبدو القسم الكبير لنقد الحضارة قديمًا، وفي نفس الوقت متجانسًا أي أعمى أمام شروطه الخاصة بل مثبتًا بشدة أيضًا، ويكمن في ذلك تفاؤل ضمني لأن نقد الحضارة يمارس بشكل طبيعي نقدًا جوهريًّا (فقدان المعيارية الاجتماعية (الأنوميا، الاغتراب) التي تقوى المبادئ الأساسية للحداثة بوصفها معيارًا قيميًا بشكل بديهي، ومثل هذا *الإثبات* هو بمثابة أحد أوجه النقد، أما الآخر فهو أن نقد الحضارة لا يعترف *بجدليات مناهضة الحداثة* بأن الأحداث التي يتم إدراكها اليوم على مستوى العالم ككوارث والناتجة عن انتهاك

المبادئ الأساسية للحداثة التي يتم إدراكها اليوم على مستوى العالم ككوارث والناتجة من خرق المبادئ الأساسية للحداثة، تدفع حضور هذه المبادئ وأهميتها الاجتماعية العالية للوعي من جديد فالانزعاج العلني يخلق ويزيد من حدة الوعي بالقيم والمعايير في المقام الأول، وتؤسس فيما بعد أي بأثر رجعي السياسة العلنية للفعل مثل ما يدعي نيكلاس لومان حين قال: "يفكر رجال القضاء بشكل نمطي في أن خرق المعايير والأطر من الممكن تحديده عندما توجد المعايير بالفعل، كما أن علماء اجتماع القانون وعلماء أنثروبولوجيا القانون يعرفون الحالة العكسية، وهي أن المعايير تتكون عندما تخيب التوقعات، وعندما توضح الأحداث الهائلة أننا لا نستطيع تقبل ذلك، وهذا ينطبق على سبيل المثال على التعذيب في السجون وحالات القتل السياسي، وربما عن قريب أيضًا على الانتهاكات الشديدة للأمن الذري والحد الأدنى من شروط الإدراك الإيكولوجي، وينطبق اليوم على ما يعرف باسم التطهير العرقي وتشتيت شعوب كثيرة من مواطنها الأصلية الأمر الذي تم ممارسته عام ١٩٤٥ على مدى واسع دون أن تعلو التحفظات القانونية، ويسرى أيضًا على الأحكام الجنائية على جرائم الحرب بغض النظر عن السؤال عن ما إذا كان القانون الإيجابي للدولة المعنية في زمن الجريمة يشتمل على قانون جنائي مقابل أم لا (أي مع انتهاك شديد للقاعدة السارية أن القوانين الجنائية لا يجب أن تطبق بأثر رجعي) أي من الممكن ملاحظة إجراءات نشأة المعايير العالمية، وربما تكون كلمة "أخلاق" كلمة خاطئة لذلك لأن الأمر لا يتعلق بمشكلات الضمير أو الاحترام الأخلاقي، بل بنوع من القانون الذي نبحث من أجله عن إمكانات فرض عقوبات". (لومان ١٩٩٩ ، ص ٢٥٢)

وبكلمات أخرى نقول إن انتهاك المبادئ الأساسية للحداثة على وجه الخصوص التي تلقي الضوء في المقام الأول على أهميتها القصوى وقدسيتها والميتافيزيقا الأساسية لها، وتفتح بهذه الطريقة أفقًا جديدًا كوسموبوليتيًا للمسئولية التي قد تتحول إلى واقع ملموس من خلال تأسيس منظمات ومعايير مقابلة (مثل مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية في مدينة دينهاج الهولندية ...إلخ) وبهذه

الطريقة تطلق المخاطرة العالمية كتهديد مدرك ومتوقع للإنسانية سراح شكل من التنوير اللاإرادي (انظر أيضًا الفصل الثالث).

ومن المدهش أن علماء مثل ماكس فيبر وأدورنو و فوكو ينطلقون في آرائهم بشكل غير انعكاسي من أن المبادئ الأساسية للحداثة من صنع الإنسان وتحدد بشكل جوهري الفكر والفعل الاجتماعي في نفس الوقت، وتلغي التداخل والتحول بشكل جوهري. لكن ربما تحتاج الإجابة عن سؤال "كيف من الممكن ذلك؟" فصلاً كاملاً خاصًا بها لذلك سنعطي هنا مجرد إشارات أمثلة، حيث خلق الإنسان المدرك لعقله إلهًا، طبقًا لشاكلته في الخلاص العلمي. فكلما زاد استخدام الإنسان للعلم أصبح العلم إلهًا وأصبح طريق العلم هو طريق الخلاص. ولذلك رأى هيجل أن المهمة الأهم للفلسفة أنه " في النهاية يمكن أن تبدو حتمية ما يحدث للفرد عقلانية مُطلقة ويهدأ الوجدان أخلاقيًا".

وكما كان هناك أشياع للمدرسية في العصر الوسيط، هناك أتباع لها في الحداثة الأولى، حيث تعمل نظرية الأنظمة على سبيل المخدر لغير المؤمنين فمن ينتمي إلى نظرية الأنظمة بمقصدية تأسيس نظام بالنظر إلى العالم المفكك يكون مغرمًا بأدوات نظرية الأنظمة، ويجد الحماية المنشودة في شبكات التعريف المتشابكة والمتداخلة التي يوصلها بعد ذلك لجماعته.

وينشأ على وجه الخصوص من صدمة إمكان انتهاك المعايير الأساسية للحداثة شهادة جديدة، وهي *لن يحدث ذلك مجددًا!* ويتحول ذلك كتوقع لانتهاكات مستقبلية إلى قوة متحركة فريدة، وانتهى القرن العشرون باستسلام أمام المستقبل، ولقد استنفذت قوة عصر الأيديولوجيات واليوتوبيات المتشددة للحداثة والصور الاستعارية للثورة التي تهدف إلى تغيير البنية الأساسية للمجتمع دوليًا، واستهلكت الطاقات اليوتوبية (نهاية التاريخ) أما اليوتوبيات الباقية الخاضعة للتكنولوجيا والاقتصاد.

لكن ذلك لا يمثل سوى وجه واحد للتطور، حيث يحل أفق المعنى –غير المفتوح حتى الآن بشكل كامل من الناحية النظرية والسياسية للمستقبل المعرض للخطر *كضرورة للفعل (والفعل المضاد) الوقائي*– محل مستقبل حديث كفرصة للفعل. وإلى جانب تفسير "المستقبل الكثير أكثر من اللازم" يظهر التنوير المتجدد بشكل متشكك عن ضرورة تشكيل أشكال مستقبل وقائية فالمستقبل سلبي، ولذلك قادر على الفعل وليس أمامنا سوى تشكيل المستقبل لكي نبقى على قيد الحياة، وتكمن النقطة الأساسية هنا في أن هذا التغيير على وجه الخصوص لمستقبل متوقع بشكل سلبي يخلق التزامات عبر الحدود في حين تبقى النداءات العالمية بلا تأثير. وفي المعرفة المُعولمة عن قدرة الكارثة الأخلاقية والفسيولوجية للحداثة التي تنفتح من خلال نفي المبادئ الأساسية تشتمل لذلك على قوة حاضرة موصلة للمستقبل التي تجعل المستحيل ممكنًا في الحالة القصوى أي إزالة الفوارق بين المسؤوليات القومية والدولية وفتح مجالات مسئولية جديدة عابرة للقوميات بمهتمين متعددين متداخلين.

٣- مأزق

يجذب دافع أساسي لنظرية التحديث الانعكاسي والمتمثل في التمييز بين المبادئ الأساسية والمؤسسات الأساسية للحداثة النظر إلى جدليات مختلفة للحداثة وهي *تناقضات مزيد من الحداثة* (ليس المقصود – ما بعد الحداثة) و*تناقضات مناهضة الحداثة*.

تناقضات مزيد من الحداثة: تنتج انتصارات المبادئ الأساسية أزمات المؤسسات الأساسية ويعد مصطلح "أزمة" صحيحًا وخاطئًا في الوقت نفسه، لكن الحديث عن الأزمة صحيح، لأنه يركز على زوال البديهية الذاتية الطبيعية للحداثة الأولى للدولة القومية والمعايشة المرتبطة بها لعدم الأمن، ومصطلح أزمة صحيح لأنه بذلك يهدد حالات عدم مساواة جديدة وتقوي الحيرة الشديدة وحالة عدم الأمن

مناهضة الحداثة. ويصبح الحديث عن الأزمة خاطئًا لأننا نقصد مزيدًا من الحداثة وليس ما بعد الحداثة التي أزالت أو غيرت على نحو هائل القواعد المؤسسية لحداثة الدولة القومية، فكل ظواهر الأزمات التي تحاربها الدول الغربية والمتمثلة في إصلاحات الدولة الغنية، وتراجع عدد المواليد، وتقدم عمر المجتمعات، وذوبان الحدود القومية بين المجتمعات، وارتفاع معدلات البطالة، بل الشك الذاتي في العلم والعقلانية الخبيرة وعولمة الاقتصاد ومراحل التصنيع التي أزالت أساس الزواج والأسرة والسياسة، وأخيرًا الأزمة الاقتصادية التي تجبر على مراجعة الصيغة الطبيعية للمجتمع الصناعي القائم على الاستغلال من الممكن فهمهما بمساعدة الفارق كتحول للمؤسسات الأساسية التي تثبت فيه المبادئ الأساسية للحداثة نفسها مرة أخرى أن جدلية مزيد من الحداثة هي أزمة وليس أزمة في الوقت نفسه. ونعيد صياغة ذلك بقول أن *استمرارية* المبادئ الأساسية (وذوبان حدودها) يؤدي إلى عدم *استمرارية* المؤسسات الأساسية.

لقد وجد هذا الزلزال الثقافي منبرًا عاليًا له في حالات يأس واكتئاب الشعراء والموسيقيين وشكواهم الدائمة من الأنا والمجتمع الأناني في مئات المحاولات السريعة لإيجاد أي إله قادر على احتضان الإنسان، وأخيرًا وليس آخرًا في المعاناة من الحداثة التي تستمتع بالتشخيصات النهائية المحددة من منظور نقد الحضارة للأسرة والأمة والديمقراطية ...إلخ. وكل أعمال سترندبرج وكيركجارد ونيتشه وإبسن وبين قد توقعت بشكل أدبي فحسب ما يظهر اليوم في كل مكان كظاهرة جمعية بشكل ديمقراطي ودنيوي خلف واجهات جوفاء للحياة العادية. لكن يكمن الجوهر الواقعي لتشخيص الأزمة في أن مزيدًا من الأمن ومزيدًا من الحرية في عصر مجتمع المخاطر العالمي لا يرتبطان ببعضهما بعضًا، حيث يبدو هذا التقليد نقدًا حضاريًّا عتيقًا وجامدًا لأنه يغفل مزيدًا من العقل وفرص الفعل للفرد خاصة أنه يغفل رؤية ما يمثل تهديدًا حقيقيًّا.

تناقضات مناهضة الحداثة: ما يصيب سكان مجتمع المخاطر العالمي بصدمة أنثروبولجية لم يعد التشرد الميتافيزيقي الذي عبر عنه بيكيت في غودو الغائب أو رؤى فزع التحكم لفوكو أو طغيان العقلانية الصامت التي أفزعت ماكس فيبر. ومثل الشيوعية القديمة الطيبة لم يكن لما بعد الحداثة القديمة الطيبة شيئًا مخيفًا في حد ذاتها الذي سرق النوم من أعين الأوروبيين، وما يخيف المعاصرون هو الشعور بأن الأمن الأنثروبولوجي للحداثة ليس إلا رمالا متحركة. إنه غواية وفزع مناهضة الحداثة، والخوف والترهيب، ومن الممكن أن تتمزق شبكة علاقتنا المادية الخاضعة لبعضها البعض والتزاماتنا الأخلاقية، وينهار نظام التشغيل الحساس لمجتمع المخاطر العالمي.

وبذلك أصبح كل شيء مقلوبًا، وما كان بالنسبة لفيبر وأدورنو وفوكو بمثابة صورة مفزعة متمثلة في عقلانية التحكم الكاملة للعالم المدار، يعد وعدًا بالنسبة لسكان العصر الحاضر، ومن الجميل إذا تم السيطرة على عقلانية التحكم ومن الجميل إذا واصل الاستهلاك والإنسانية في إرهابنا، ومن الجميل إذا كان من الممكن إعادة تصنيع حرية إزعاج الأنظمة من خلال مطالبات بالتنظيم الذاتي أو من خلال إصلاحات فيدرالية للدول القومية و"هجمات تحديث تكنولوجية"، ومن الجميل إذا تمكنت التراتيل الكنائسية من توفير الدعم والأمن بمزيد من الأسواق والتكنولوجيات والنمو والمرونة .

وكما قلت من قبل فإن حقيقة عالم حالات الأمن المسيطرة في زوال ليست جديدة، لكن نجح حتى الآن على مدار التاريخ تحويل عدم الاحتمال لعالم غريب إلى وطن آمن، وتم مؤخرًا عمل شيء (لم تعرفه الأزمنة السابقة إطلاقًا) فمن ألوان قومية وأناشيد قومية وأعياد قومية وأبطال وأماكن قومية تم عمل أوطان قومية كتأمينات ثقافية ضد حالات الأمن المفقود لما قبل الحداثة. ويعد السؤال عن ما إذا كانت حالات متطابقة ومماثلة في زمن المخاطرة العالمي ستنجح أم لا مثارًا للشك ويعد تعبير *تسريح دون إعادة تثبيت* الوصف الأفضل للوضع الحالي، أو هل ستتم

عملية تحويل الخوف المتمثل في تهديد الاصطدام بعالم من أخطار منتجة ذاتيًا إلى وضوح عالمي متأصل محليًا وحب للعالم وأوطان كوسموبولتية بنجاح؟

إذن ما الجديد تاريخيًا لمجتمع المخاطر العالمي؟ "يرجع سبب عزلة الألمان عن كل الأمم الباقية إلى الطبيعة (الرب)، وهذا الأمر مترسخ في كيان الألمان حتى اليوم حسب ما يدعيه الفيلسوف الألماني يوهان جوتليب فيشته بمهارة فائقة، ويعمل كثير من الفلاسفة ومعظم منظري المجتمع الحديث بهذا المعنى "كآلات ضرورة"، فأعلى تم إلقاء الشك وأسفل تم استخراج مصطلحات ضرورية التي تضخم الحداثة النصفية للدولة القومية للحداثة. ولقد دافع معظم مفكري القرن التاسع عشر والعشرين بهذا المعنى بشكل مباشر وغير مباشر عن سرمدية حالات السيادة القومية المحددة، وقليل منهم فقط الذي تصور أن البشرية تتكون من جزر من القوميات أمر مشكوك به، ويكشف حالات من الواقع التي تلقي الضوء على النقيض المتمثل في تداخلات متجاوزة للحدود وعلاقات تبادلية وسببية ومسئولية وتضامن ومجتمعات مصيرية. أولا: رأى الفيلسوف كان أن مبدأ التنوير يتمثل في كون كل شخص قادر على الفهم في أي وقت، إنه السؤال المتفجر وقوة لماذا؟ التي تشكل خطرًا على كل الحواجز والحدود، بل وكل ما هو قائم في الأساس. ثانيًا: أظهر ماركس كيف تتشابك الديناميكية اللامحدودة لرأس المال مع المصائر الفردية للقوميات والأفراد ضد رغبتهم غالبًا مع بعضهما بعضًا بشكل مليء بالصراع. ثالثًا: دمر الفيلسوف الأماني نيتشه علم الأنثروبولوجيا الذي انقسمت البشرية وفقًا له إلى أنماط جمعية منتهية التي تربطهم ثقافاتهم بشكل عرقي وديني وإقليمي، وتوجهت ثورته ضد من يقومون بتشكيل الأبدية الذاتية للمجتمع المدني و"للعقل المدني"، التي تبحث جعل حقيقة النظرية المدنية للإنسان وطيبة الحقيقة المدنية غير قابلة للهجوم.

يكيل مجتمع المخاطر العالمي الضربة الأقوى للفكر القومي المنعزل والقومية السياسية والمنهجية، لأن يتلاشى هنا الارتباط الذي يبدو طبيعيًا وفقًا

لرغبة الرب بين السيادة وحق تقرير المصير والقومية والانعزالية مع جدلية الحداثة نفسها ومع قوة تحريك الإبادة الذاتية المتوقعة لكل شيء. ويمكن أن نقول ذلك على نحو آخر بأنه تم إطلاق سراح اللحظة الكوزموبوليتانية (الفصل الثالث، والحادي عشر)، فالتصرفات الفردية القومية تعد الآن بمثابة مثاليات متخلفة أما التعاون الكوزموبوليتاني فهو لب السياسة الواقعية الجديدة. فالانعزالية القومية وهم وخيال وتخلف ومحكوم عليها بالفشل ومعوقة للإنتاج، وهذا ما كان على السلطة العالمية للولايات المتحدة معرفته مؤخرًا، فلم يعد هناك وجود للحكم الذاتي القومي في تهديدات الذات والآخر لمجتمع المخاطر العالمي، بل تنشأ في المقام الأول من القيمة المضافة المتعاونة الناتجة من تضافر سيادات قومية، وهذه القيمة المضافة المتعاونة هي التي تتيح الفرصة وتقوي السيادة القومية لحل مشكلات قومية أيضًا. وقد يقلب مجتمع المخاطر العالمي نظام العالم القومي رأسًا على عقب، فليست السيادة والهيمنة القومية هي التي تتيح إمكانية التعاون، بل التعاون عابر القوميات هو الذي يتيح الفرصة لتحقيق الهيمنة القومية.

في النهاية من الممكن على الأقل طرح هذا السؤال على مسئوليتي ألا وهو ما الفائدة التي تعود على علم الاجتماع من جدليات مناهضة الحداثة؟ وما المقصود بالنظرية النقدية لمجتمع المخاطر العالمي؟ ومع أي جانب نحن؟ هل من الممكن أن ننظر ونبحث بشكل محايد وبلا قيمة إذا تم حصد القواعد الإنسانية غير الانعكاسية لعلوم السوسيولوجيا، ويصبح هذا النفي النهائي موضوعًا لنظرية وبحث سوسيولوجي؟

لا نستطيع تنظير وبحث انهيار المبادئ الأساسية للحداثة دون أن نشقى، فحرية القيمة تشترط سريان واتساق قيمي، فمن الممكن بحث الكوارث المقصودة والمنظمة ومعسكرات التعذيب والإبادة والهجمات الإرهابية باشمئزاز فحسب، لكن هل من الممكن استمرار البحث؟ لا تعجز اللغة وحدها فحسب بصفة عامة، بل مصطلح مخاطرة السوسيولوجي أيضًا، وطبقًا للاصطلاح فإن علم الاجتماع يغفل

رؤية التحذير والإنذار، ولذلك يغفل رؤية موقفه وأزمته الموجودة في موقفه ويؤيد الحديث عن مخاطرة الإرهاب إمكانية حدوث هجوم مستقبلي أم لا. حيث يتباعد التوقع عن الفعل بشكل أكثر درامية من احتمالية حدوث حادثة مميتة على الطريق السريع ولا يقف أمام هذه الحالة الاحتمالية بوقوع كارثة مواساة النفعية، بل العكس صحيح فمن يركز كعالم اجتماع على توقع الهجمات الإرهابية المقصودة يضع نفسه في خدمة إفلات الخيال الأسود الذي يدفع مسألة الإرهابيين أو لا؟

يكمن مأزق نظرية مجتمعية نقدية لمخاطرة عالمية في *سؤالين*: الأول أليس التنوير بمناهضة الحداثة ساذجًا لأنه يمهد الطريق لمناهضة الحداثة؟ أما السؤال الثاني فهو أليس عدم التنوير عن الرؤى المنذرة بمناهضة الحداثة ساذجة لأنها تمهد الطريق لحداثات مناهضة؟ أليس هذا هو الخروج الثاني من الجنة أي الخروج هذه المرة من الإيمان بجنة الأرض لوظيفة ثابتة وأخلاق المجتمع الحديث التي تنزع الأسس من علم الاجتماع الحالي، وتعد بمثابة إلهام وحدس لبداية جديدة؟

المراجع

Adam, Barbara, Beck, Ulrich und van Loon, Joost (Hg.) (2000): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory. London: Sage.

Adams, John (1995): Risk. London: UCL Press.

Adorno, Theodor W. (1981): Minima Moralia. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Agamben, Giorgio (2004): Ausnahmezustand. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Agarwal, Anil und Narain, Sunita (1991): Global warming in an unequal world. New Delhi: Centre for Science and Environment.

Aggleton, Peter; Davies, Peter und Hart, Graham (Hg.) (1995): Aids: Safety, Sexuality and Risk. London: Taylor and Francis.

Albrow, Martin (1996): The Global Age, Cambridge: Polity Press / Das globale Zeitalter, Frankfurt a. M.: Suhrkamp (2007).

Alexander, Jeffrey C. (1996): Critical reflections on ›Reflexive Modernization‹. In: Theory, Culture and Society, 13(4): 133-138.

Alexander, Jeffrey C. und Smith, Philip (1996): Social science and salvation. In: Zeitschrift für Soziologie, 25(4): 251-262.

Allan, Stuart; Àdam, Barbara und Carter, Cythia (Hg.) (2000): Environmental Risks and the Media. London: Routledge.

Anders, Günther (1982): Die Antiquiertheit des Menschen. München: Beck.

Apel, Karl-Otto (1987): The problem of a macroethic of responsibility to the future in the crisis of technological civilization. In: Man and World, 20: 3-40.

Apel, Karl-Otto (1988): Diskurs und Verantwortung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Apter, D. (1968): Some Conceptual Approaches to the Study of Modernization. Englewood Cliffs/NJ: Prentice Hall.

Archibugi, Daniele; Held, David und Köhler, Martin (Hg.) (1992): Zur Anwendung der Diskursethik in Politik, Recht und Wissenschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Archibugi, Daniele und Held, David (Hg.) (1995): Cosmopolitan Democracy. Cambridge: Polity.

Arendt, Hannah (1993): Was ist Politik? München: Piper.
Arnoldi, Jakob (2003): Making Sense of Causation. In: Soziale Welt 54(4): 405-427.
Arnoldi, Jakob (2004): Derivatives – Virtual Values and Real Risks. In: Theory, Culture & Society 21(6): 23-42.
Arrighi, Giovanni (1990): The Developmentalist Illusion: A Reconceptualization of the Semiperiphery. In: William G. Martin (Hg.): Semiperipheral States in the World-Economy. Westport: Greenwood Press: 11-42.
Axelrod, Robert (1984): Evolution of Cooperation. New York: Basic Books.
Baukoff, Greg, Frerks, Georg und Hilhorst, Dorothea (Hg.)(2004): Mapping Vulnerability. London: Earthscan.
Bauer, Michael (2006): Reflexive Modernisierung und Terrorismus. Unveröffentlichtes Manuskript, München.
Bauman, Zygmunt (1992a): Modernity and Ambivalence. Cambridge: Polity.
Bauman, Zygmunt (1992b): The Solution as Problem. In: The Times Higher Education Supplement, 13 Nov.: 25.
Bauman, Zygmunt (1999): In Search of Public Space. Cambridge: Polity.
Bechmann, Gotthard (Hg.) (1993): Risiko und Gesellschaft. Opladen: Westdeutscher Verlag.
Beck, Ulrich (1983): Soziale Wirklichkeit und Modernität: Versuch einer gegenwartshistorischen Bestimmung der Soziologie, unveröffentlichtes Manuskript. Ambach.
Beck, Ulrich (1986): Risikogesellschaft: Auf dem Weg in eine andere Moderne. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (1988): Gegengifte: Die organisierte Unverantwortlichkeit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (1991): Politik in der Risikogesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (1993): Die Erfindung des Politischen. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (1995): Die feindlose Demokratie. Stuttgart: Reclam.
Beck, Ulrich (1996): World Risk Society as Cosmopolitan Society? Ecological Questions in a Framework of Manufactured Uncertainties. In: Theory, Culture & Society, 13(4), 1-32.

Beck, Ulrich (1997): Was ist Globalisierung? Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (1999a): Schöne neue Arbeitswelt. Frankfurt a. M.: Campus.
Beck, Ulrich (1999b): World Risk Society. Cambridge: Polity.
Beck, Ulrich (2001): Risk and Power: The Loss of Confidence and the Fragility of Markets in Global Risk Society. Lecture at Harvard University, Cambridge/MA.
Beck, Ulrich (2002): Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter. Neue weltpolitische Ökonomie. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (2003): Das Schweigen der Wörter – über Terror und Krieg. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (2004): Der kosmopolitische Blick. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich (Hg.) (2007): Generation Global. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich und Beck-Gernsheim, Elisabeth (1990): Das ganz normale Chaos der Liebe. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich und Beck-Gernsheim, Elisabeth (Hg.) (1994): Riskante Freiheiten – Individualisierung in der modernen Gesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich; Bonß, Wolfgang und Lau, Christoph (2001): Theorie reflexiver Modernisierung – Fragestellungen, Hypothesen, Forschungsprogramme. In: Ulrich Beck und Wolfgang Bonß (Hg.): Die Modernisierung der Moderne. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich und Grande, Edgar: (2004): Kosmopolitisches Europa. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich, Giddens, Anthony und Lash, Scott (1996): Reflexive Modernisierung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp
Beck, Ulrich und Holzer, Boris (2004): Wie global ist die Weltrisikogesellschaft? In: Ulrich Beck und Christoph Lau (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung: Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung? Frankfurt a. M.: Suhrkamp, 421-439.
Beck, Ulrich und Lau, Christoph (2004): Entgrenzung und Entscheidung: Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung? in: Beck/Lau (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Beck, Ulrich und Sznaider, Natan (Hg.) (2006): Cosmopolitan Sociology, special issue of The British Journal of Sociology 57(1).

Becker, Egon (1990): Transformation und kulturelle Hülle. In: Prokla, 79: 12-27.
Beck-Gernsheim, Elisabeth (Hg.) (1993): Welche Gesundheit wollen wir? Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Bellah, Robert N. (1964): Religious Evolution. In: American Sociological Review 29: 358-374.
Benhabib, Seyla (2007): Das Ende staatlicher Souveränität oder die Entstehung kosmopolitischer Normen? In: Ulrich Beck (Hg.): Generation Global. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Benjamin, Walter (1968): Das Kunstwerk im Zeitalter seiner technischen Reproduzierbarkeit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Benn, Gottfried (1986): Das Gottfried Benn Brevier. München: Fischer.
Berger, Peter L. und Luckmann, Thomas (1971): The Social Construction of Reality: A Treatise on the Sociology of Knowledge. London: Penguin.
Bernstein, Peter L. (1997): Wider die Götter. München: Gerling Akademie Verlag.
Blühdorn, Ingolfur (1997): A theory of post-ecological politics. In: Environmental Politics, 6(3): 125-147.
Bogard, William C. (1989): Bhopal Tragedy: Language, Logic, and Politics in the Production of a Hazard. Boulder, CO: Westview Press.
Bogun, Roland; Osterland, Martin und Warsewa, Günter (1992): Arbeit und Umwelt im Risikobewußtsein. In: Soziale Welt, 43(2): 237-245.
Böhle, Fritz; Bolte, Annegret; Dunkel, Wolfgang; Pfeiffer, Sabine; Porsche, Stephanie; Sevsay-Tegethoff, Nese (2004): Der gesellschaftliche Umgang mit Erfahrungswissen – Von der Ausgrenzung zu neuen Grenzziehungen. In: Ulrich Beck, Christoph Lau (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung – Was ist neu an der Theorie reflexiver Modernisierung? Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Böhme, Gernot (1991): Die Natur im Zeitalter ihrer technischen Reproduzierbarkeit. In: ders., Die Natur im Zeitalter ihrer technischen Reproduzierbarkeit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Böhme, Gernot und Stehr, Nico (1986): The Knowledge Society. Dordrecht: Reidel.
Bonß, Wolfgang (1991): Unsicherheit und Gesellschaft – Argumen-

te für eine soziologische Risikoforschung. In: Soziale Welt, 42: 258-277.
Bonß, Wolfgang (1995): Vom Risiko: Unsicherheit und Ungewißheit in der Moderne. Hamburg: Bund.
Bonß, Wolfgang (2003): Modelle kritischer Gesellschaftstheorie. Traditionen und Perspektiven der Kritischen Theorie. Stuttgart: Metzler.
Böschen, Stefan; Wehling, Peter (2004): Wissenschaft zwischen Folgenverantwortung und Nichtwissen. Wiesbaden: GWX.
Böschen, Stefan; Lau, Christoph; Obermaier, Hans; Wehling, Peter (2004): Die Erwartung des Unerwarteten. In: Ulrich Beck, Christoph Lau (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp: 123-148.
Böschen, Stefan, Kratzer, Nick und May, Stefan (Hg.) (2006): Nebenfolgen. Analysen zur Konstruktion und Transformation moderner Gesellschaften. Weilerswist: Velbrück-Wissenschaft.
Bongen, Peter (2003): Catastrophe Risk. In: Economy and Society, 32: 253-274.
Boyne, Roy (2003): Risk. Buckingham: Open University Press.
Breen, Richard (1997): Risk, Recommodification and Stratification. In: Sociology 31(3): 473-489.
Brock, Dietmar (1991): Die Risikogesellschaft und das Risiko soziologischer Zuspitzung. In: Zeitschrift für Soziologie, 20(1): 12-24.
Bronner, Stephen E. (2005) (Hg.): Planetary Politics. Oxford: Rowman & Littlefield Publishers.
Brown, Jennifer (1989): Environmental Threats. London: Belhaven.
Bruggemeier, Gert (1988): Umwelthaftrecht: Ein Beitrag zum Recht in der »Risikogesellschaft«. In: Kritische Justiz, 2: 209-230.
Brunsson, Nils/Jacobsson, Bengt (2000a): The Contemporary Expansion of Standardization. In: dies.: A World of Standards. Oxford: Oxford University Press.
Brunsson, Nils/Jacobsson, Bengt (2000b): A World of Standards. Oxford: Oxford University Press.
Bryant, Bunyan (Hg.) (1995): Environmental Justice. Washington, DC: Island.
Butler, Judith (1993): Endangered/Endangering: Schematic Racism

and White Paranoia. In: Robert Gooding-Williams (Hg.): Reading Rodney King: Reading Urban Uprising, London: Routledge.
Butler, Judith (2004): Precarious Life. London: Verso.
Buttel, Frederik H. und Taylor, Paul J. (1994): Environmental sociology and global environmental change. In: Michael Redclift und Ted Benton (Hg.): Social Theory and the Global Environment. London: Routledge.
Byk, Christian (1992): The human genome project and the social contract. In: Journal of Medicine and Philosophy, 17(4): 371-380.
Byk, Christian (1999): Law and the cultural construction of nature. In: Patrick O'Mahony (Hg.): Nature, Risk and Responsibility. London: Macmillan.
Campbell, Scott; Currie, Greg (2006): Against Beck – In Defence of Risk Analysis. In: Philosophy of the Social Sciences, Vol. 36, Nr. 2. 149-172.
Cannon, Geoffrey (1995): Superbug. Nature's Revenge: Why Antibiotics Can Breed Disease. London: Virgin.
Castells, Manuel (1996): The Information Age, Vol. 1. Oxford: Blackwell.
Chakrabarty, Dipesh (2000): Provincializing Europe. Princeton: Princeton University Press.
Chapman, Graham; Kumar, Keval J.; Fraser, Caroline und Gaber, Ivor (1997): Environmentalism and the Mass Media: The North-South Divide. London: Routledge.
Chernilo, Daniel (2006): Social Theory's Methodological Nationalism. In: European Journal of Social Theory 9 (1): 4-22.
Christoff, Peter (1996): Ecological modernization, ecological modernities. In: Environmental Politics, 5(3): 476-500.
Clark, Nigel (1998): Nanoplanet: Molecular Engineering in the Time of Ecological Crisis. In: Time & Society, 7(2): 353-368.
Clark, Simon (2006): From Enlightenment to Risk, New York: Palgrave.
Claußen, Bernhard (1989): Politische Bildung in der Risikogesellschaft. In: Aus Politik und Zeitgeschichte, 36: 231-237.
Clegg, Stewart R.; Redding, S. Gordon und Monica Cartner (Hg.) (1990): Capitalism in Contrasting Cultures. Berlin und New York: de Gruyter.

Cohen, Stanley (2004): States of Denial. Cambridge: Polity.
Cottle, Simon (1997): Ulrich Beck, »Risk Society« and the Media: A Catastrophic View? In: European Journal of Communication, 12(4): 429-456.
Cutler, A. Claire; Haufler, Virginia und Porter, Tony (Hg.) (1999): Private Authority and International Affairs. Albany/ New York: State University of New York Press.
Cutter, Susan L. (1993): Living with Risk: The Geography of Ecological Hazards. New York: Edward Arnold.
Czada, Roland und Drexler, Alexander (1988): Konturen einer politischen Risikoverwaltung. In: Österreichische Zeitschrift für Politikwissenschaft, 1: 52-67.
Daase, Christopher (2002): Internationale Risikopolitik: ein Forschungsprogramm für den sicherheitspolitischen Paradigmenwechsel. In: Christopher Daase, Susanne Feske und Ingo Peters (Hg.): Internationale Risikopolitik. Baden-Baden: Nomos.
Daase, Christopher, Feske, Susanne und Peters, Ingo (2002) (Hg.): Internationale Risikopolitik. Baden-Baden: Nomos.
Daele, Wolfgang van den (1992): Concepts of Nature in Modern Societies. In: Meinolf Dierkes und Bernd Biervert (Hg.): European Social Science in Transition. Frankfurt a. M.: Campus: 526-560.
Daele, Wolfgang van den (1995): Politik in der ökologischen Krise. In: Soziologische Revue, 18(4): 501-508.
Darier, Eric (1996): Environmental governmentality. In: Environmental Politics, 5(4): 585-606.
Delanty, Gerard (1999): Biopolitics in the risk society. In: Patrick O'Mahony (Hg.): Nature, Risk and Responsibility. London: Macmillan.
Delanty, Gerard (2006): The cosmopolitan imagination. In: The British Journal of Sociology, 1: 25-48.
Deleuze, Gilles und Guattari, Félix (1994): What is Philosophy? London: Verso.
Derrida, Jacques (2002): On Cosmopolitanism and Forgiveness. London: Routledge.
Dewey, John (1927): The Public and its Problems. New York: Holt.
Dobson, Andrew (2006): Thick Cosmopolitanism. In: Political Studies, 54: 165-184.

Doherty, Brian und de Geus, Marius (Hg.): Democracy and Green Political Thought. London: Routledge.
Doubiago, Sharon (1989): Mama Coyote Talks to the Boys. In: Judith Plant (Hg.): Healing the Wounds: The Promise of Ecofeminism. Philadelphia: Green Print.
Douglas, Mary (1966): Purity and Danger: An Analysis of the Concepts of Pollution and Taboo. London: Routledge.
Douglas, Mary (1986): Risk Acceptability in the Social Sciences. London: Routledge.
Douglas, Mary (1987): How Institutions Think. London: Routledge.
Douglas, Mary (1994): Risk and Blame. London: Routledge.
Douglas, Mary und Wildavsky, Aaron (1982): Risk and Culture: An Essay on the Selection of Technological and Environmental Dangers. Berkeley, CA: University of California Press.
Dressel, Kerstin und Wynne, Brian (1998): Anglo-German Comparison of Modern Risk Political Cultures: The BSE Case. Unpublished manuscript, Centre for the Study of Environmental Change, Lancaster University.
Dürrenmatt, Friedrich (1998): Die Physiker. Zürich: Diogenes.
Eade, John (Hg.) (1997): Living the Global City. London und New York: Routledge.
Eder, Klaus (1998): Taming risks through dialogues. In: Maurie J. Cohen (Hg.): Risk in the Modern Age. London: Macmillan.
Eichler, Margrit (1993): »Umwelt« als soziologisches Problem. In: Das Argument, 205: 359-76.
Eisenstadt, Samuel N. (2000): Die Vielfalt der Moderne. Weilerswist: Velbrück.
Eisenstadt, Shmuel N. (2000b): Multiple Modernities. In: Daedalus 129(1): 1-29.
Elkins, David J. (1995): Beyond Sovereignty. Toronto: University of Toronto Press.
Emmanuel, Arghiri (1972): Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade. New York: New Left Books.
Eppler, Erhard (2002): Vom Gewaltmonopol zum Gewaltmarkt? Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Ericson, Richard V. und Doyle, Aaron (2004) Catastrophe risk, insurance and terrorism. In: Economy and Society (33) 2: 135-

Ericson, Richard V. und Haggerty, Kevin D. (1997): Policing the Risk Society. Oxford: Clarendon Press.
Escobar, Arturao (1995): Encountering Development. The Making and Unmaking of the Third World. Princeton, NJ.: Princeton University Press.
Evers, Adalbert und Nowotny, Helga (1987): Über den Umgang mit Unsicherheit. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Ewald, François (1986): L'État-Providence. Paris: Grasset / (1989) Der Vorsorgestaat. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Ewald, François (1993): Two Infinities of Risk. In: Brian Massuni (Hg.): The Politics of Everyday Fear. London: University of Minnesota Press.
Ewald, François (2002): The Return of Descartes' Malicious Demon: An Outline of a Philosophy of Precaution. In: Tom Baker und Jonathan Simon (Hg.): Embracing risk. Chicago: University of Chicago Press: 273-301.
Falk, Richard (1994): The Making of Global Citizenship. In: Bart van Steenbergen (Hg.): The Conditions of Citizenship. London: Sage.
Fetscher, Iring (2006): »Sollte diese Qual uns quälen'/da sie unsere Lust vermehrt?« Fortschritt und Katastrophe von Goethe bis Benjamin, Jahrbuch für Romantik. Frankfurt a. M.: Athenäum.
Fischer, Joschka (1989): Der Umbau der Industriegesellschaft. Frankfurt a. M.: Eichborn.
Ford, Lucy H. (1999): Social Movements and the Globalisation of Environmental Governance. In: IDS Bulletin 30(3): 68-74.
Foucault, Michel (1991): Governmentality. In: Graham Burchell, Colin Gordon und Peter Miller (Hg.): The Foucault Effect. London: Harvester Wheatsheaf.
Frank, Andre Gunder (1969): Latin America: Underdevelopment or Revolution. New York: Monthly Review Press, U.S.
Frank, Manfred und Haverkamp, Anselm (1988): Poetik und Hermeneutik Bd. 13: Individualität. München: Fink.
Frankenfeld, Philip (1992): Technological citizenship: A Normative Framework for Risk Studies. In: Science, Technology, and Human Values, 17(4): 459-484.
Franklin, Jane (Hg.) (1998): The Politics of Risk Society. Cambridge: Polity.

Franklin, Sarah (1997): Embodied progress: A Cultural Account of Assisted Conception. London: Routledge.

Franklin, Sarah (2005): Stem Cells RUS: Emergent Life Forms and the Global Biological. In: Aihwa Ong und Stephen J. Collier (Hg.): Global Assemblages. Oxford: Blackwell.

Froot, Kenneth A. (1999): The Financing of Catastrophe Risk. Chicago: University of Chicago Press.

Fuller, Steve (1999): The Governance of Science. Buckingham: Open University Press.

Giddens, Anthony (1990): The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity.

Giddens, Anthony (1994a): Living in a Post-Traditional Society. In: Ulrich Beck, Anthony Giddens und Scott Lash: Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order. Cambridge: Polity; deutsche Ausgabe (1994): Suhrkamp.

Giddens, Anthony (1994b): Beyond Left and Right. Cambridge: Polity; deutsch (1997): Suhrkamp.

Giddens, Anthony (1999): Runaway World. London: Profile Books; deutsch (2001): Suhrkamp.

Giddens, Anthony und Pierson, Christopher (1998): Conversations with Anthony Giddens: Making Sense of Modernity. Cambridge: Polity.

Gill, Bernhard (2003): Streitfall Natur. Opladen: Westdeutscher Verlag.

Gilroy, Paul (2000): Against Race. Imagining Political Culture Beyond the Color Line. Cambridge/Mass. Harvard University Press.

Goldblatt, David (1996): Social Theory and the Environment. Cambridge: Polity.

Gottweis, Herbert (1988): Politik in der Risikogesellschaft. In: Österreichische Zeitschrift für Politikwissenschaft, 1: 3-18.

Grande, Edgar (2004): Politik gegen Institutionen? Die neuen Souveräne der Risikogesellschaft. In: Angelika Poferl und Natan Sznaider (Hg.): Becks kosmopolitisches Projekt: Auf dem Weg in eine andere Soziologie, Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Grande, Edgar et al. (2006): Politische Transnationalisierung. In:

Schirm, Stefan A. (Hg.): Globalisierung. Baden-Baden: Nomos. 119-146.

Grande, Edgar und Pauly, Louis W. (Hg.) (2005): Complex Sovereignty – Reconstituting politics in the twenty-first century. Toronto: University of Toronto Press.

Gray, John (1998): False Dawn. London: Granta.

Haas, Ernst Bernhard (1990): When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations. Berkeley: University of California Press.

Haas, Peter M. (1989): Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution Control. In: International Organization 43(3): 377-403.

Haas, Peter M. (1992): Epistemic Communities and International Policy Coordination: Introduction. In: International Organization 46 (1): 1-35.

Haas, Peter M.; Keohane, Robert O. und Levy, Marc A. (Hg.) (1993): Institutions for the Earth. Sources of Effective International Protection. Cambridge/ London: The MIT Press.

Habermas, Jürgen (1998): Die Postnationale Konstellation. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Habermas, Jürgen (1999): The Inclusion of the Other. Cambridge: Polity.

Häfele, Wolf (1974): Hypotheticality and the New Challenges: The Pathfinder Role of Nuclear Energy. In: Minerva, 12(1): 313-321.

Haggard, Stephan und Simmons, Beth A. (1987): Theories of International Regimes. In: International Organization 41(3): 491-517.

Hahn, Alois; Eirmbter, Willy H. und Jacob, Rüdiger (1992): Aids: Risiko oder Gefahr? In: Soziale Welt, 43(4): 400-421.

Hajer, Maarten A. (1995): The Politics of Environmental Discourse. Oxford: Oxford University Press.

Halfmann, Jost (1990): Technik und soziale Organisation im Widerspruch. In: Jost Halfmann und Klaus Peter Japp (Hg.): Riskante Entscheidungen und Katastrophenpotentiale. Opladen: Leske + Budrich.

Halfmann, Jost und Japp, Klaus P. (Hg.) (1990): Riskante Entscheidungen und Katastrophenpotentiale. Opladen: Westdeutscher.

Hampden-Turner, Charles und Trompenaars, Fons (1993): The

seven cultures of capitalism: Value systems for creating wealth in the United States, Japan, Germany, France, Britain, Sweden, and the Netherlands. New York: Currency Doubleday.

Haraway, Donna (1990): ›A Manifesto for Cyborgs: Science, Technology and Socialist Feminism in the 1980s‹. In: Linda J. Nicholson (Hg.): Feminism/Postmodernism. New York: Routledge, Chapman and Hall.

Haraway, Donna (1997): Modest Witness @ Second Millennium: FemaleMan © Meets Oncomouse ™. London: Routledge.

Hardin, Garret (1968): The tragedy of the commons. In: Science, 162: 1243-1248.

Harvey, David (1989): The Conditions of Postmodernity. Oxford: Blackwell.

Heine, Günter und Meinberg, Volker (1988): Empfehlen sich Änderungen im strafrechtlichen Umweltschutz, insbes. in Verbindung mit dem Verwaltungsrecht: Gutachten D für den 57. Juristentag. In: Ständige Deputation des Dt. Juristentages (Hg.): Verhandlungen des 57. Dt. Juristentages in Mainz, Vol. I, Part D.

Heine, Hartwig (1992): Das Verhältnis der Naturwissenschaftler und Ingenieure in der Großchemie zur ökologischen Industriekritik. In: Soziale Welt, 43(2): 246-255.

Heine, Hartwig und Mautz, Rüdiger (1989): Industriearbeiter contra Umweltschutz. Frankfurt a. M.: Campus.

Heine, Heinrich (1981): Zur Geschichte der Religion und der Philosophie in Deutschland. In: ders., Gesammelte Werke, Vol. 5. Weimar: Klassiker.

Held, David (1995): Democracy and Globalization. In: Daniele Archibugi, David Held und Martin Köhler (Hg.): Re-imagining Political Community. Cambridge: Polity: 11-27.

Held, David (2000a): Regulating Globalization? The Reinvention of Politics. In: International Sociology 15(2): 394-408.

Held, David (Hg.) (2000b): A globalizing world? Culture, economics, politics. London: Routledge.

Heller, Agnes (1994): Zerstörung der Privatsphäre durch die Zivilgesellschaft. In: Ästhetik und Kommunikation, 85(6): 23-35.

Herbert, Ulrich (2002a): Liberalisierung als Lernprozeß. In: ders. (Hg.): Wandlungsprozesse in Westdeutschland, Göttingen: Wallstein Verlag, 7-49.

Herbert; Ulrich (Hg.) (2002b): Wandlungsprozesse in Westdeutschland, Göttingen: Wallstein Verlag.

Herbert, Ulrich (2007): Europa in der Hochmoderne. Überlegungen zu einer Theorie des 20. Jahrhunderts. In: Beck, Ulrich und Mulsow, Martin (Hg.): Geschichte und Zukunft der Moderne. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Hewson, Martin/Sinclair, Timothy J. (1999a): The Emergence of Global Governance Theory. In: Approaches to Global Governance Theory. Albany: State University of New York Press: 3-22.

Hewson, Martin/Sinclair, Timothy J. (1999b): Approaches to Global Governance Theory. Albany: State University of New York Press.

Hildebrandt, Eckart; Gerhardt, Udo; Kühleis, Christoph; Schenk, Sabine und Zimpelmann, Beate (1994): Politisierung und Entgrenzung: Am Beispiel ökologisch erweiterter Arbeitspolitik. In: Soziale Welt, Sonderheft 9: 429-444.

Hitzler, Roland (1991): Zur gesellschaftlichen Konstruktion von Natur. In: Wechselwirkung, 50: 43-48.

Hobbes, Thomas (1968): Leviathan. Harmondsworth: Penguin.

Hofmannsthal, Hugo von (2000): Der Brief des Lord Chandos. Stuttgart: Reclam.

Holzer, Boris (1999): Die Fabrikation von Wundern: Modernisierung, wirtschaftliche Entwicklung und kultureller Wandel in Ostasien. Opladen: Leske + Budrich.

Holzer, Boris und Millo, Yuvenal (2005): From risks to second-order dangers in financial markets: unintended consequences of risk management systems. In: New Political Economy, 10(2), 223-245.

Holzer, Boris und May, Stefan (2005): Herrschaft kraft Nichtwissen. In: Soziale Welt, Sonderband »Theorie reflexiver Modernisierung« 56 (2/3): 317-335.

Holzer, Boris und Sørensen, Mads P. (2003): Rethinking Subpolitics: Beyond the ›Iron Cage‹ of Modern Politics? In: Theory, Culture & Society 20 (2): 79-102.

Horkheimer, Max und Adorno, Theodor W. (1944): Dialektik der Aufklärung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Hudson, Barbara (2003): Justice in the risk society: challenging and re-affirming justice in late modernity. London: Sage.

Husserl, Edmund (1954): Die Krisis der europäischen Wissenschaft und die transzendentale Phänomenologie, Den Haag: Martinus Niyhoff.
Ignatieff, Michael (2001): Virtual War. London: Vintage.
Irwin, Alan (2000): Risk, Technology and Modernity: Re-Positioning the Sociological Analysis of Nuclear Power. In: Barbara Adam, Ulrich Beck und Joost van Loon (Hg.): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory, London: Sage.
Jacobs, Michael (Hg.) (1997): Greening the Millennium? The New Politics of the Environment. Special Issue of The Political Quarterly. Oxford: Blackwell.
Japp, Klaus Peter (1992): Selbstverstärkungseffekte riskanter Entscheidungen. In: Zeitschrift für Soziologie, 1: 33-50.
Jasanoff, Sheila (2003): Breaking the Waves in Science Studies. In: Social Studies of Science 33: 389-400.
Jasanoff, Sheila; Markle, Gerald E.; Petersen, James C. und Pinch, Trevor (Hg.) (1995): Handbook of Science and Technology Studies. London: Sage.
Joas, Hans (1992): Die Kreativität des Handelns. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Jonas, Hans (1984): The Imperative of Responsibility. Chicago: University of Chicago Press.
Kaldor, Mary (2000): Neue und alte Kriege. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Kaldor, Mary (2007): Der »neue« Krieg im Irak. In: Ulrich Beck (Hg.): Generation Global. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Kapstein, Ethan B. (1994): Governing the global economy: International finance and the state. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Kasperson, Jeanne X. und Kasperson, Roger E. (2005): The Social Contours of Risk, vol. I und II. London: Earthscan.
Keohane, Robert O. und Nye, Joseph S., Jr. (2001): Between Centralization and Fragmentation: The Club Model of Multilateral Cooperation and Problems of Democratic Legitimacy. In: KSE Working Paper: 01-004.
Kermani, Navid (2007): Dynamit des Geistes. In: Beck, Ulrich (Hg.): Generation Global. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Keynes, John Maynard (1937): The General Theory. In: Quarterly Journal of Economics, 209-233.
King, Ynestra (1989): The Ecology of Feminism and the Feminism of Ecology. In: Judith Plant (Hg.): Healing the Wounds: The Promise of Ecofeminism. Philadelphia: Green Print.
Koenen, Elmar (1993): Ulrich und Heinrich. In: Joachim Hohl u.a. (Hg.): Texte zur Sozialpsychologie und Soziologie; Heiner Keupp zum 50. Geburtstag. München: Profil.
Koenen, Elmar (2004): Leitmotive. Thematische Kontinuitäten im Werk von Ulrich Beck. In: Angelika Poferl und Natan Sznaider (Hg.): Becks kosmopolitisches Projekt: Auf dem Weg in eine andere Soziologie. Baden-Baden: Nomos Verlag, 23-34.
Kohn, Wolfgang und Weyer, Johannes (1989): Gesellschaft als Labor. In: Soziale Welt, 3: 349-373.
Kommission für Zukunftsfragen (1997): Arbeitsmarktentwicklungen, Bericht Teil II. Bonn: Bayerische Staatsregierung.
Korean Journal of Sociology (1998): 39(1), Spring, special issue on Korea: A ›Risk Society‹.
Krimsky, Sheldon und Golding, Dominic (Hg.) (1992): Social Theories of Risk. Westport, CT: Praeger.
Krohn, Wolfgang und Weyer, Johannes (1989): Gesellschaft als Labor. In: Soziale Welt, 40: 349-373.
Kuei-Tien (2007): Biomedtech Island Project and Risk Governance – Paradigm Conflicts within a hidden and delayed high-tech risk society. In: Soziale Welt i. E.
Kuhn, Thomas S. (1962): The Structure of Scientific Revolutions. Chicago: University of Chicago Press.
Kundera, Milan (1986): Die Kunst des Romans. München: Hanser Verlag.
Lagadec, Patrick (1987): Das große Risiko. Nördlingen: Greno.
Lakatos, Imre (1978): The Methodology of Scientific Research Programmes. Cambridge: Cambridge University Press.
Laqueur, Walter (1996): Postmodern Terrorism. In: Foreign Affairs, 75(5): 24-36. Oxford: Oxford University Press.
Lash, Scott (1994a): Reflexivity and its Doubles: Structure, Aesthetics, Community. In: Ulrich Beck, Anthony Giddens und Scott Lash: Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order. Cambridge: Polity.

Lash, Scott und Urry, John (1994b): Economy of Time and Space. London: Sage.
Lash, Scott (2000): Risk Culture. In: Barbara Adam, Ulrich Beck und Joost van Loon (Hg.): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory. London: Sage.
Lash, Scott; Szerszynski, Bronislaw und Wynne, Brian (Hg.) (1996): Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage.
Latour, Bruno (1995): We Have Never Been Modern. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Latour, Bruno (2001): Das Parlament der Dinge. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Latour, Bruno (2003): Is Remodernization Occurring – And If So, How to Prove it? In: Theory, Culture and Society 20 (29: 35-48.
Lau, Christoph (1989): Risikodiskurse. In: Soziale Welt, 3: 418-436.
Lau, Christoph (1991): Neue Risiken und gesellschaftliche Konflikte. In: Ulrich Beck (Hg.): Politik in der Risikogesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Leiss, William (1996): Three phases in the evolution of risk communication practice. In: Annals of The American Academy of Political and Social Science, 545: 85-94.
Levy, Daniel und Sznaider, Natan (2001): Erinnerung im globalen Zeitalter: Der Holocaust. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Levy, Daniel und Sznaider, Natan (2006): Sovereignty transformed: a sociology of human rights. In: The British Journal of Sociology, 57 (4): 657-676.
Levy, Marion (1966). Modernization and the Structure of Societies. Princeton, NJ.: Princeton University Press.
Linklater, Andrew (1998): The Transformation of Political Community. Ethical Foundations of Post-Westphalian Era. Columbia: University of South Carolina Press.
Litfin, Karen (1993): Eco-regimes: Playing Tug of War with the Nation-state. In: Ronnie D. Lipschutz, Ken Conca (Hg.): The State and Social Power in Global Environmental Politics. New York: Columbia University Press: 94-117.
Litfin, Karen (1994): Ozone Discourses: Science and Politics in

Global Environmental Cooperation. New York: Columbia University Press.
Little, Richard (1997): International Regimes. In: John Baylis, Steve Smith (Hg.): The globalization of World Politics. Oxford: Oxford University Press: 231-248.
Löfstedt, Ragnar E. und Frewer, Lynn (Hg.) (1998): The Earthscan Reader in Risk and Modern Society. London: Earthscan.
Loon, Joost van (2000): Virtual Risks in an Age of Cybernetic Reproduction. In: Barbara Adam, Ulrich Beck und Joost van Loon (Hg.): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory, London: Sage.
Loon, Joost van (2002): Risk and Technological Culture: Towards a Sociology of Virulence. London: Routledge.
Lucatelli, Adriano (1997): Finance and World Order. Westport/London: Greenwood.
Luhmann, Niklas (1990): Risiko und Gefahr. In: ders.: Soziologische Aufklärung 5. Opladen: Westdeutscher Verlag: 131-169.
Luhmann, Niklas (1991a): Die Soziologie des Risikos. Berlin: de Gruyter.
Luhmann, Niklas (1991b): Verständigung über Risiken und Gefahren. In: Die politische Meinung, 36: 86-95.
Luhmann, Niklas (1992): Die Beschreibung der Zukunft. In: ders.: Beobachtungen der Moderne. Opladen: VS Verlag für Sozialwissenschaften: 129-147.
Luhmann, Niklas (1999b): Ethik in internationalen Beziehungen. In: Soziale Welt 50(3): 247-254.
Lupton, Deborah (1999a): Risk and Sociocultural Theory. Cambridge: Cambridge University Press.
Lupton, Deborah (1999b): Risk. London: Routledge.
MacKenzie, Donald (2005): Mathematizing risk: models, arbitrage and crisis. In: B. Hutter & M. Power (Hg.): Organizational Encounters with Risk. Cambridge: Cambridge University Press, S. 167-189.
Mäkinen, Heikki (2007): Risk-Society and Risk Network. http://www.yhteiskannantieto.fi/eng_whitepapers.php.
Mair, Stefan (2002): Die Globalisierung privater Gewalt. Kriegsherren, Rebellen, Terroristen und organisierte Kriminalität. (SWP-Studie 2002/S) Berlin 2002.

Mandelbrot, Benoit und Taleb, Nassim (2006): Wild uncertainty. In: Financial Times, März 2004: 2.
Mason, Michael (2005): The New Accountability: Environmental Responsibility Across Borders. London: Earthscan.
Man, Steffen (2007): Transnationale Vergesellschaftung – Zur Entgrenzung des nationalstaatlichen Raumes. Frankfurt a. M.: Campus Verlag.
May, Stefan (2004): Rechtspolitische Nebenfolgen und Entscheidungskonflikte der Biomedizin. In: Ulrich Beck und Christoph Lan (Hg.): Entgrenzung und Entscheidung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
May, Stefan (2007): Neue Risiken – Neue Regeln. Frankfurt/New York: Campus.
May, Tim (2000): A future for critique? Positioning, belonging and reflexivity. In: European Journal of Social Theory, 3(2): 157-173.
Merten, Roland und Olk, Thomas (1992): Wenn Sozialarbeit sich selbst zum Problem wird: Strategien reflexiver Modernisierung. In: Thomas Rauschenbach und Hans Gängler (Hg.): Soziale Arbeit und Erziehung in der Risikogesellschaft. Neuwied: Luchterhand.
Mol, Arthur (1996): Ecological modernization and institutional reflexivity. In: Environmental Politics, 5(2): 302-323.
Mol, Arthur P.J. (2000): The Environmental Movement in an Era of Ecological Modernization. In: Geoforum 31(1): 45-56.
Mol, Arthur und Spaargaren, Gert (1993): Environment, modernity and the risk society. In: International Sociology, 8(4): 431-459.
Münch, Richard (1996): Risikopolitik. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Münch, Richard (2001): Offene Räume. Soziale Integration diesseits und jenseits des Nationalstaats. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Münkler, Herfried (2002): Die neuen Kriege. Lizenzausgabe für die Bundeszentrale für politische Bildung, Bonn.
Münkler, Herfried (2004): Ältere und jüngere Formen des Terrorismus. In: Werner Weidenfeld (Hg.): Herausforderung Terrorismus. Die Zukunft der Sicherheit. Wiesbaden: Verlag für Sozialwissenschaften, S. 29-43.
Musharbash, Yassin (2006): Neues Betriebssystem für Al Qaida. In: Internationale Politik, 60(11): 22-27.

Mythen, Gabe (2004): Ulrich Beck: A Critical Introduction to the Risk Society. London: Pluto Press.
Mythen, Gabe und Weltklate, Sandra (Hg.): Beyond the Risk Society. London: Open University Press.
Nassehi, Armin (2006): Der soziologische Diskurs der Moderne. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Nederveen Pieterse, Jan (2000): Globalization North and South. Representations of Uneven Development and the Interaction of Modernities. In: Theory, Culture & Society 17(1): 129-137.
Nelkin, Dorothy (Hg.) (1992): Controversy: Politics of Technical Decisions. London: Sage.
Nielsen, Torben (2005): Beyond Zombie-Concepts?, Manuskript, Norwegen.
Nowicka, Magdalena (2006): Transnational Professionals and their Cosmopolitan Universes. Frankfurt a. M.: Campus.
Nye, Joseph (2001): The Paradoxes of American Power, vol. I und vol. II. New York: Oxford University Press.
O'Brien Robert; Goetz, Anne Marie; Scholte, Jan Aart und Williams Marc (2000): Contesting Global Governance. Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements. Cambridge: Cambridge University Press.
Oechsle, Mechtild (1988): Der ökologische Naturalismus. Frankfurt a. M.: Campus.
Offe, Claus (1986): Die Utopie der Null-Option. In: Johannes Berger (Hg.): Die Moderne: Kontinuitäten und Zäsuren. Göttingen: Schwartz.
O'Mally, Peter (2003): Governable Catastrophes. In: Economy and Society 32. 275-279.
Ong, Aihwa (2004): Assembling Around SARS: Technology, Body Heat and Political Fever in Risk Society. In: Angelika Poferl und Natan Sznaider (Hg.): Becks kosmopolitisches Projekt. Baden-Baden: Nomos Verlag.
Ong, Aihwa und Collier, Stephen J. (Hg.) (2005): Global Assemblages. Oxford: Blackwell.
Otway, Harry (1987): Experts, risk communication, and democracy. In: Risk Analysis, 7(2): 125-129.
Outhwaite, William (2006): The future of society. Oxford: Blackwell.

Parsons, Talcott (1964): Evolutionary Universals in Society. In: American Sociological Review 29(3): 339-357.
Parsons, Talcott (1966): Societies. Evolutionary and Comparative Perspectives. Eaglewood Cliffs: Prentice Hall.
Perrow, Charles (1984): Normal Accidents: Living with High-Risk Technologies. New York: Basic Books.
Peters, Bernhard (1993): Die Integration moderner Gesellschaften. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Petryna, Adriana (2002): Life Exposed: Biological Citizens After Chernobyl. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Poferl, Angelika (2004): Die Kosmopolitik des Alltags. Berlin: Sigma.
Poferl, Angelika und Sznaider, Natan (Hg.) (2004): Becks kosmopolitisches Projekt: Auf dem Weg in eine andere Soziologie. Baden-Baden: Nomos Verlag.
Pries, Ludger (1991): Betrieblicher Wandel in der Risikogesellschaft. Opladen: Westdeutscher Verlag.
Prittwitz, Volker von (1990): Das Katastrophen-Paradox. Opladen: Leske und Budrich.
Rammert, Werner (1993): Wer oder was steuert den technischen Fortschritt? In: ders., Technik aus soziologischer Perspektive. Opladen: Westdeutscher Verlag.
Randeria, Shalini (1999): Jenseits von Soziologie und soziokultureller Anthropologie. In: Soziale Welt 50(4): 373-382.
Rauschenbach, Thomas (1992): Soziale Arbeit und soziales Risiko. In: Thomas Rauschenbach und Hans Gängler (Hg.): Soziale Arbeit und Erziehung in der Risikogesellschaft. Neuwied: Luchterhand.
Reiss, Albert J. (1992): The Institutionalization of Risk. In: James F. Short und Lee Clarke (Hg.): Organizations, Uncertainty and Risk. Boulder. CO: Westview Press: 299-308.
Rifkin, Jeremy (1998): The Biotech Century. London: Gollancz.
Richard, J. F. (2002): High Noon, Oxford: Perseus Press.
Ritter, Ernst-Hasso (1987): Umweltpolitik und Rechtsentwicklung. In: Neue Zeitschrift für Verwaltungsrecht, 11: 929-938.
Ritter, Hennig (2004): Nahes und fernes Unglück. Versuch über das Mitleid. München: Beck Verlag.
Roberts, J. Timmons und Hite, Amy (2000): From Moderniza-

tion to Globalization. Perspectives on Development and Social Change. Malden/MA: Blackwell.
Robertson, Roland (1992): Globalization, Social Theory and Global Culture. London: Sage.
Robin, Kiórey (2004): Fear. Oxford: Oxford University Press.
Robins, Kevin (1994): The politics of science: The meaning of communication and the uses of media in new Europe. In: New Formations 21: 80-101.
Rose, Hilary (2000): Risk, Trust and Scepticism in the Age of New Genetics. In: Barbara Adam, Ulrich Beck und Joost van Loon (Hg.): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory. London: Sage.
Rose, Nikolas (2003): Neurochemical Selfs. In: Society. November/ Dezember. 46-59.
Rostow, Walt W. (1960): The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.
Rustin, Michael (1994): Incomplete modernity: Ulrich Beck's Risk Society. In: Radical Philosophy, 76: 3-12.
Sachs, Wolfgang (1993): Global Ecology and the Shadow of ›Development‹ – Global Ecology. A New Arena of Political Conflict. London: ZED books.
Scharping, Michael und Görg, Christoph (1994): Natur in der Soziologie. In: Christoph Görg und Michael Scharping (Hg.): Gesellschaft im Übergang. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.
Schelsky, Helmut (1965): Der Mensch in der wissenschaftlichen Zivilisation. In: ders., Auf der Suche nach Wirklichkeit. Köln: Westdeutscher Verlag.
Schillmeier, Michael und Pohler, Wiebke (2006): Kosmo-politische Ereignisse. Zur sozialen Topologie von SARS. In: Soziale Welt 57, 331-349.
Schmitt, Carl (1934): Politische Theologie. München/Leipzig: Duncker & Humblot.
Schütz, Alfred, Luckmann, Thomas und Zaner, Richard (1979): The Structures of the Life-World, Vol. I. Evanston, IL: Northwestern University Press.
Schwarz, Michiel und Thompson, Michael (1990): Divided We

Stand: Redefining Politics, Technology and Social Choice. New York: Harvester Wheatsheaf.
Schwimm, Thomas (1995): Funktionale Differenzierung – wohin? Eine aktualisierte Bestandsaufnahme. In: Berliner Journal für Soziologie 5(1): 25-39.
Scott, Alan (2000): Risk Society or Angst Society: Two Views of Risk, Consciousness and Community. In: Barbara Adam, Ulrich Beck und Joost van Loon (Hg.): The Risk Society and Beyond: Critical Issues for Social Theory. London: Sage.
Scott, John (2006): Social Theory: Central Issues in Sociology. London: Sage.
Senghaas-Knobloch, Eva (1992): Industriezivilisatorische Risiken als Herausforderung für die Friedens- und Konfliktforschung. In: Berthold Meyer und Christoph Wellmann (Hg.): Umweltzerstörung: Kriegsfolge und Kriegsursache. Frankfurt a. M.: Suhrkamp: 53-71.
Shaw, Martin (1996): Civil Society and Media in Global Crises. Representing Distant Violence. London/New York: Continuum International Publishing Group – Pinter.
Shaw, Martin (2005): New Western Way of War: Risk Transfer and Its Crisis in Iraq. Cambridge: Polity.
Shields, Rob (2006): Boundary-Thinking in Theories of the Present. The Virtuality of Reflexive Modernization. In: European Journal of Social Theory 9(2). 223-237.
Silverstone, Roger (2006): Media and Morality – On the Rise of Mediapolis, Cambridge: Polity.
Sloterdijk, Peter (1999): Sphären, Band 2. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Soros, George (1998): The Crisis of Global Capitalism. Boston/London: Little Brown.
Sossebach, Henning (2006): Schulz zieht in den Krieg. In: DIE ZEIT Nr. 45, 2.11.2006, 17-20.
Spretnak, Charlene (1989): Towards an Ecofeminist Spirituality. In: Judith Plant (Hg.): Healing the Wounds: The Promise of Ecofeminism. Philadelphia: Green Print.
Steenbergen, Bart van (Hg.) (1994): The Conditions of Citizenship. London: Sage.
Stichweh, Rudolf (2000): Die Weltgesellschaft. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.

Strulik, Torsten (2000): Risikomanagement globaler Finanzmärkte. Frankfurt a. M./New York: Campus Fachbuch.
Strydom, Piet (1999a): The challenge of responsibility for sociology. In: Current Sociology, 47(3): 65-82.
Strydom, Piet (1999b): The civilisation of the gene. In Patrick O'Mahony (Hg.): Nature, Risk and Responsibility. London: Macmillan.
Strydom, Piet (2000): Discourse and Knowledge. Liverpool: Liverpool University Press.
Strydom, Piet (2002): Risk, Environment and Society: Ongoing Debates, Current Issues and Future Prospects. Buckingham: Open University Press.
Szerszynski, Bronislaw; Lash, Scott und Wynne, Brian (1996): Ecologies, Realism and the Social Sciences. In: Scott Lash, Bronislaw Szerszynski und Brian Wynne (Hg.): Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage.
Taleb, Nassim N. (2001): Fooled by Randomness. New York/London: Texere.
Taleb, Nassim N. (2007): The Black Swan. New York: Random House.
Therborn, Göran (1995a): European Modernity and Beyond. The Trajectory of European Societies, 1945-2000. London: Sage .
Therborn, Göran (1995b): Routes to/through Modernity. In: Mike Featherstone, Scott Lash, Roland Robertson (Hg.): Global Modernities. London: Sage: 124-139.
Thompson, John (1995): The Media and Modernity: A Social Theory of the Media. Cambridge: Polity.
Thompson, John (2000): Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age. Cambridge: Polity.
Tucker, Alphonse (1996): The Fallout From the Fallout. In: The Guardian Weekend, 17. February: 12-16.
Tulloch, John und Lupton, Deborrah (2003): Risk and Everyday Life. London: Sage.
Vogler, John (1992): Regimes and the Global Commons: Space, Atmosphere and Oceans. In: Anthony McGrew, Paul G. Lewis et al. (Hg.): Global Politics. Globalization and the Nation-State. Cambridge: Polity Press: 118-137.
Volkmann, Ute (2000): Das schwierige Leben in der Zweiten Mo-

derne – Ulrich Becks »Risikogesellschaft«. In: Schimank, Uwe; Volkmann, Ute (Hg.) Soziologische Gegenwartsdiagnosen I. Opladen: UTB. 23-40.
Voß, Jan-Peter; Bauknecht, Dirk und Kemp, René (Hg.) (2006): Reflexive Governance for Sustainable Development. Northampton/USA: Edward Elgar.
Wallerstein, Immanuel (1974): The Modern World System, vol.1. Cambridge: Cambridge University Press.
Wallerstein, Immanuel (1990): Societal Development, or Development of the World-System? In: Martin Albrow, Elizabeth King (Hg.): Globalization, Knowledge and Society. London: Sage: 157-172.
Watson, Sean und Moran, Anthony (Hg.) (2005): Trust, Risk and Uncertainty. New York: Palgrave.
Weber, Max (1968): Wirtschaft und Gesellschaft. Tübingen: Mohr.
Weber, Max (1991): Objektive Möglichkeit und adäquate Verursachung in der historischen Kausalbetrachtung. In: ders., Schriften zur Wissenschaftslehre. Stuttgart: Reclam.
Wehling, Peter (2006): Im Schatten des Wissens? Perspektiven der Soziologie des Nichtwissens. Konstanz: Verlagsgesellschaft.
Weizsäcker, Ulrich von (1995): Hätte ein Dritter Weltkrieg ökologische Ursachen? In: Der Bürger im Staat, 45(1): 57-58.
Wildavsky, Aaron (1994): But Is It True? The Relationship between Knowledge and Action in the Great Environmental and Safety Issues of Our Time. Chicago: University of Chicago Press.
Winner, Langdon (1992): Autonomous Technology. London: Sage.
Wittrock, Björn (2000): Modernity: One, None, or Many? European Origins and Modernity as a Global Condition. In: Daedalus 129(1): 31-60.
Wolf, Rainer (1987): Die Antiquiertheit des Rechts in der Risikogesellschaft. In: Leviathan, 15: 357-391.
Wolf, Rainer (1988): »Herrschaft kraft Wissen« in der Risikogesellschaft. Soziale Welt, 2: 164-187.
World Commission on Environment and Development (1987): Our Common Future. Oxford: Oxford University Press.
Wuthnow, Robert (1991): Acts of Compassion. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Wynne, Brian (1989): Frameworks of rationality in risk manage-

ment. In: Jennifer Brown (1989): Environmental Threats. London: Belhaven.
Wynne, Brian (1996a): May the sheep safely graze? A reflexive view of the expert-lay knowledge divide. In: Scott Lash, Bronislaw Szerszynski und Brian Wynne (Hg.) (1996): Risk, Environment and Modernity. London: Sage.
Wynne, Brian (1996b): The Identity Parades of SSK: Reflexivity, Engagement and Politics. In: Social Studies of Science, 26: 73-91.
Yearley, Steven (1994): Social Movements and Environmental Change. In: Michael Redcliff und Thomas Benton (Hg.): Social Theory and the Global Environment. London: Routledge: 150-168.
Yearly, Steven (1996): Sociology, Environmentalism, Globalization. London: Sage.
Young, Oran R.; Demko, George J. und Ramakrishna, Kilaparti (Hg.) (1996): Global Environmental Change and International Governance. Hannover/ London: Dartmouth College.
Zapf, Wolfgang (1992): Entwicklung und Zukunft moderner Gesellschaften seit den 70er Jahren. In: Hermann Korte und Bernhard Schäfers (Hg.): Einführung in Hauptbegriffe der Soziologie. Opladen: Leske und Budrich: 195-210.
Zapf, Wolfgang (1996): Die Modernisierungstheorie und unterschiedliche Pfade der gesellschaftlichen Entwicklung. In: Merkur 1: 63-77.
Zimmermann, Andrew D. (1995): Towards a More Democratic Ethic of Technological Governance. In: Science, Technology and Human Values, 20(1): 86-107.
Zürn, Michael (1995): Globale Gefährdungen und internationale Kooperation. In: Der Bürger im Staat, 45(1): 49-56.
Zürn, Michael (1997): »Positives Regieren« jenseits des Nationalstaates. Zur Implementation internationaler Umweltregime. In: Zeitschrift für Internationale Beziehungen 4 (1): 41-63.
Zürn, Michael (1998): Regieren jenseits des Nationalstaats. Globalisierung und Denationalisierung als Chance. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
Zürn, Michael (2001): Politische Fragmentierung als Folge der gesellschaftlichen Denationalisierung? In: Dietmar Loch, Wilhelm Heitmeyer (Hg.): Schattenseiten der Globalisierung. Frankfurt a. M.: Suhrkamp: 111-139.

المؤلف في سطور:

أولريش بيك

يدرس علم الاجتماع بجامعة ميونخ، وفي مدرسة لندن للاقتصاد.

صدر له عام ٢٠٠٢ كتاب "السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة. اقتصاد جديد للسياسة العالمية". وفي عام ٢٠٠٤ صدر له كتاب النظرة الكوزموبوليتانية: أو الحرب هي السلام.

المترجمون في سطور:

د. علا عادل عبد الجواد

مدرس الأدب الألماني والترجمة بكلية الألسن جامعة عين شمس، ومنسق للعديد من مشروعات دعم الترجمة بالمركز الثقافي الألماني معهد جوته. لها العديد من الترجمات من الألمانية وإليها، منها: المكتبات الألمانية (دار أولمز بألمانيا)، تاريخ الفن الألماني الذي صدر في إطار المشروع القومي للترجمة، ومقتطفات من أعمال بريجيته كروناور في كتاب "نار وريبة"، ورواية في أرض على الحدود لشيركو فتاح (سلسلة الجوائز، هيئة الكتاب)، كنت طبيبا لصدام (دار الشروق)، الإطار الأوروبي المرجعي العام للغات (دار إلياس)، أمير اللصوص (دار إلياس)، وقاموس إلياس الحديث من الألمانية إلى العربية، وكتاب "الرجل والمرأة، أيهما الجنس الضعيف" لجيرالد هوتر، وكتاب "نشوء الحب وارتقاؤه" لنفس الكاتب، ورواية "للحرية ثمن" لجريت بوبه الصادر عن دار هلا، وترجمة رواية عين القط لحسن عبد الموجود إلى الألمانية (دار لسان في سويسرا)، إلى جانب أعمال أخرى كثيرة.

د. هند إبراهيم

مدرس الأدب الألماني بكلية الألسن. مسئولة عن ترجمة الموقع الإلكتروني للمنتدى الثقافي النمساوي. شاركت في عديد من الترجمات من الألمانية إلى العربية.

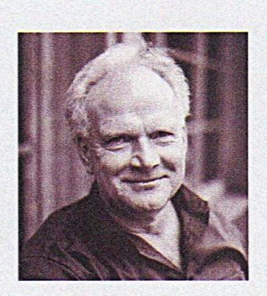
بسنت حسن

درست الأدب الألماني بكلية الآداب جامعة القاهرة، قسم اللغة الألمانية. لها العديد من الترجمات من الألمانية وإليها ضمن مشروعات متعددة مع المؤسسة الثقافية السويسرية بروهلفتسيا ومع المركز الثقافي الألماني معهد جوته.

التصحيح اللغوى: عايدى جمعة

الإشراف الفنى: حسن كامل





في بداية القرن الحادي والعشرين، عايشنا مولد مجتمع المخاطر العالمي متمثلاً في التهديدات الكونية - بدءاً من الإرهاب ووصولاً إلى التغير المناخي - الأمر الذي يوضح لكل منا أن الجميع الآن - سواء أكانوا دولاً أم أفرادًا - يتعين عليهم اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطرة، من شأنها أن تحدد موقف الإنسانية في الحاضر وفي المستقبل تجاه ما يواجهها من أخطار.

تصميم الغلاف: نسرين كشك